الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي

نظرية
أدوات التعريف والتنكير و قضايا النحو العربي

غراتشيا غابوتشان

ترجمة
الدكتور
جعفر دك الباب

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي

غراتشيا غابوتشان

نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي

ترجمة الدكتور جعفر دك الباب

مطابع مؤسسة الوحدة
للصحافة والطباعة والنشر بدمشق

التعريف بالكتاب

تبحث في الكتاب المبادئ الأساسية للنظرية العامة لأدوات التعريف والتنكير من خلال دراسة اللغة العربية الفصحى. ويُركّز اهتمام خاص على الجانب النحوي من قيام الأداة بوظيفتها . كما تُحلّل بشكل مفصل الاتجاهات الأساسية للنظرية العامة للأداة (بدءاً من النظريات الاغريقية والرومانية حتى النظريات الحديثة) . وتُشرح بشكل خاص نظريات ممثلي علم القواعد العربية التقليدية، ويتم لأول مرة إدخال هذه المادة في المصادر العلمية .

المقدمة

تحتل أبحاث وسائل التعبير عن معنيي التعريف والتنكير مكاناً هاماً في علم اللغة ، وتؤلف النظرية العامة لأدوات التعريف والتنكير (*). وبدأت مثل هذه الأبحاث تظهر في علم اللغة الحديث في مؤلفات ر . غاسبيري ب . غريير ، غ . غيوم ، ف . كولينسون ، أ . كريستوفرسين ، ف . ماتيزيوس ، ب . سيريبرينيكوف ، أو . إي . موسكالسكايا ، ك . غ . كروشيلنيتسكايا وعلماء آخرين . وأصبح ذكر مؤلفاتهم أمراً مألوفاً في المصادر العلمية الخاصة بقضية الأداة . ويوجد عدد غير قليل من الأبحاث المخصصة لدراسة الأداة في اللغة العربية الفصحى . وقد تعرضت مقولة التعريف والتنكير لتحليل دقيق في مؤلفات ممثلي علم القواعد العربية التقليدية (سيبويه وابن جني والزمخشري وابن مالك وابن يعيش وابن هشام وغيرهم) لارتباطها بمهمتهم العامة المتمثلة في تحديد ضوابط للغة العربية الكلاسيكية . وتبحث مسائل الأداة في علم اللغة العربية المعاصر في دراسات سيلفيستر دي ساسي ، ف . رايت ، ن . ف . يوشمانوف ، يا . س . فيلينتشيك ، ك . بروكلمن ، ب . م . غرانده ، ي . كوريلوفيتش ، ج . أ . بشيروف ، ابراهيم مصطفى السامرائي ، عباس حسن ، المخزومي ، فؤاد ترزي وآخرين .

ويتصف تطور نظرية الأداة بالاتساع الدائم لدائرة جوانب دراسة مقولة التعريف والتنكير . ولا تتم دراسة قضية دلالة الأداة عند نقطة التقاء

* سنستخدم مصطلح « الأداة » اختصارا لدى الترجمة الى العربية ونقصد به « اداة التعريف أو التنكير » (المترجم) .

علم اللغة مع العلوم الأخرى المتصلة به فحسب ، بل تتم أيضاً ضمن علم اللغة نفسه، عند نقطة التقاء مستويات التحليل اللغوية المختلفة ، وينسحب ذلك بالتدريج إلى مجال علم النحو . ومن ناحية أخرى ، ومع تطور النظرية النحوية ، يقوم اللغويون بالإعتماد أكثر فأكثر على مفاهيم « التعريف » و « التنكير » في سعيهم لشرح النظام المعقد لقيام التراكيب النحوية بوظيفتها . ويظهر ذلك خصوصاً في نظرية التقسيم الوظيفي للجملة . وهكذا تصبح مسألة الارتباط بين التقسيم الوظيفي للجملة وبين تقسيمها الشكلي احدى المهام الأساسية لعلم النحو الحديث .ومن الواضح أن دراسة قضية الأداة تكشف نقاط تماس الظواهر الدلالية والنحوية .

وسنقوم في ضوء هذا الطرح بالذات بمحاولة دراسة الأداة في اللغة العربية الفصحى . وسيكون من المهم جداً بيان ما إذا كانت الأسماء المعارف والنكرات تتمتع بخواص وظيفية ترتبط بتوليد تراكيب نحوية مختلفة ، وما إذا كان التعريف والتنكير يعتبران مقولة لغوية متميزة نحوياً . ويفترض أن يؤدي حل هذه المسألة إلى طرح قضايا جديدة أمام علم النحو العربي ، وأن يخلق المقدمات اللازمة لتفسير منظومي للخصائص النحوية للغة العربية الفصحى يستخدم مصطلحات التعريف والتنكير .

ويقدم في هذا الكتاب بناء منتظم إلى حد ما لنظرية الأداة وقيامها بوظيفتها ، تلك النظرية التي كان المؤلف قد حددها من قبل في بعض جوانبها في مقالاته المنشورة سابقاً . ومن البدهي الإشارة إلى أن المؤلف يستند في كثير من الحالات إلى التقاليد العلمية العامة التي تبلورت لدى دراسة الأداة ، وينطلق من مجموعة من المبادىء الأساسية للنظرية اللغوية وخاصة في مجال علم النحو . ولذلك فقد تتطابق النظرية التي تعرض في هذا الكتاب بشكل ما مع نظريات باحثين آخرين وخاصة في عدة نقاط أصبحت بدهية في العلم الحديث . إلا أن نظريتنا في مجملها تختلف عن النظريات الأخرى

اختلافاً جوهرياً يفرضه إلى درجة كبيرة اتجاه البحث نفسه وأسسه النظرية؟ ولا شك أن الخصائص البنيوية للغة العربية الفصحى تلعب دوراً بارزاً في تحديد ذلك الاتجاه . وقد سعينا لدى تحديد طرائق بحثنا إلى الاستفادة من المصادر السوفيتية والأجنبية حول القضايا المتعلقة بمنطق المعرفة العلمية بالإضافة إلى الدائرة الخاصة بطرق بحث المسائل اللغوية .

ويشتمل الكتاب على عرض نقدي للاتجاهات الأساسية لعلم القواعد العربية التقليدية وللدراسات الاستعراب الأوربية حول قضايا التعريف والتنكير . وتعرض الأبحاث الحديثة حول الأداة في اللغة العربية الفصحى بربطها بالنظريات اللغوية السابقة لها والتي ترجع بشكل أو بآخر إلى تقاليد علم اللغة الاغريقي والروماني . وتظهر ضرورة عرض نظريات الأداة وكيف تبحث في نطاق علم اللغة العام ، لأن مصادر الاستعراب تتعرض إلى تلك النظريات وتدرسها من جانب واحد فقط . أما فيما يتعلق بالعرض المسهب لنظريات ممثلي علم اللغة العربية التقليدي ، فإن الفائدة منه أكثر من بادية للعيان ليس فقط من زاوية التعاليم المتعلقة بالمعارف والنكرات ، بل ومن زاوية أوسع من ذلك ، لأن النظرية القواعدية العربية قلّما يتم فهمها في المراجع العلمية في ضوء القضايا النظرية لعلم اللغة الحديث . ونعتقد أن هذا النقص سيتم تداركه إلى حد ما في الفصل الخاص بتحليل النظرية القواعدية العربية التقليدية .

لقد نفذت هذه الدراسة وفق خطة قسم اللغة العربية وآدابها في معهد آسيا وأفريقيا التابع لجامعة موسكو الحكومية . ويعبّر المؤلف عن امتنانه الصادق لرئيس القسم أ.أ. كوفاليوف ولأعضاء القسم الذين شاركوا في مناقشة الكتاب . كما يغتنم المؤلف الفرصة ليعبر عن شكره الصادق لكل من ف . أ. زفيغينتسيف وأ.أ. زاليزنياك و أ.أ. سانتشيس الذين قرؤوا مخطوطة الكتاب وأبدوا مجموعة من الملاحظات النقدية القيمة .

الباب الأول

قضية الأداة ودراستها في علم اللغة العربية

ملاحظات تمهيدية

توجد في اللغة العربية الفصحى عناصر يرتبط استخدامها بالتعبير عن معنيي « التعريف » و « التنكير » . والواحد من مثل تلك العناصر التي يشتمل عليها النظام اللغوي يسمى « أداة » في علم اللغة . ويعتبر القول بوجود مقولة الأداة في اللغة العربية الفصحى أمراً بدهياً ينطلق المؤلف منه ولا يرى حاجة لاثباته .

تشتمل قضية الأداة على مجموعة من المسائل التي يتوجب بحثها ، ويرتبط حلها بشكل وثيق بدراسة الخصائص الداخلية لقيام اللغة بوظيفتها وتطورها . ويدخل في عداد تلك المسائل مثلاً المسائل المتعلقة بنشأة الأداة وقيامها بوظيفتها بشكل عام ، وبالخصائص المميزة لاستخدام الأداة في بعض اللغات ، وبتصنيف مختلف أنواع الأداة ، وبأنماط الأداة . وتتصل جميع هذه القضايا ببعضها بشكل أو بآخر من حيث كونها ترتبط منطقياً فيما بينها كمسائل النظرية العامة للأداة .

إن تحليل نظام الأداة في أية لغة كانت يستوجب حل مسألة العناصر

التي يتكون منها . فإذا كان من المعروف مثلاً أنه توجد في اللغة العربية الفصحى أداة، يتوجب عندئذ حل مسألة تحديد عدد الأدوات التي يمكن تمييزها في بنيتها . ويجب أن لا يقتصر الأمر على دراسة العناصر المكوّنة لنظام الأداة في اللغة العربية الفصحى ، بل يجب أن يرافقها تحليل للوظائف التي تؤديها تلك العناصر . هذا وتتميز الأدوات المختلفة، وبعبارة أخرى العناصر المكوّنة لنظام الأداة ، عن بعضها بالتحديد من حيث الوظائف الخاصة التي تؤديها ، على الرغم من أنها تحتفظ أثناء ذلك بخاصة وظيفية عامة تتمتع بها الأداة بشكل عام . ويستدعي حل هذه المسألة بدوره قضية جديدة تنقلنا إلى مجال دراسة بنية المضمون . إن تمييز إحدى الأدوات على أنها أداة للتعريف على أساس ارتباطها بمعنى « التعريف » وتمييز أداة أخرى على أنها أداة التنكير لارتباطها بمعنى « التنكير » لا يحل المسألة من حيث المبدأ ، إذا لم يكن جوهر معنى « التعريف » و « التنكير » محدداً . ويبدو أن من الأفضل بحث هذين المعنيين كعنصرين مكوّنين لمقولة مستقلة يمكن تسميتها مثلاً مقولة التعريف والتنكير .

وترتسم هكذا ثلاث قضايا أساسية يتوجب بحثها من أجل تحليل الأداة في أية لغة كانت بشكل متعدد الجوانب إلى حد ما .

آ ــ مسألة جوهر مقولة التعريف والتنكير التي يرتبط بها استعمال الأداة .

ب ــ مسألة طبيعة العلاقة بين مقولة التعريف والتنكير وبين الأداة .

ج ــ مسألة دور مقولة التعريف والتنكير ودور الأداة في نظام قيام اللغة بوظيفتها .

جرى بحث وحل هذه المسائل الهامة في النظرية العامة للأداة بأشكال مختلفة ومن مواقع اتجاهات لغوية متباينة جداً .

الفصل الأول

الاتجاهات الأساسية للنظرية العامة للأداة

إن حل مسألة تحديد جوهر مقولة التعريف والتنكير يعتبر من أهم المقدمات النظرية اللازمة لدراسة الأداة . ويعتمد علم الاستعراب المعاصر في هذه المسألة الأساسية على النظرية العامة للأداة التي ترجع نشأتها إلى علم اللغة الاغريقي والروماني . وتشكل هذه النظرية جزءاً عضوياً من النظام القواعدي الأوربي الذي كان ، كما وصفه ف . تومسن ، « حتى بداية القرن التاسع عشر مبنياً على تعاليم الاغريق اللغوية في شكلها المعدّل في البيئة الرومانية » (١٢٩ ، ص ٢٥) .

وتتميز النظرية العامة للأداة باعتمادها على مفهومي « التعريف » و « التنكير » ، وعلى الرغم من ذلك تحتل دراسة الجوهر اللغوي لهذين المفهومين مكاناً غير كبير ضمن القضايا التي تتطرق إليها نظرية الأداة . لذا فإنه ليس من السهل دائماً ، بسبب ذلك ، أن نجد في المصادر العلمية تعريفات لغوية صرفة لهذين المفهومين . ويبدو مع ذلك أنه من الممكن ، لدى بحث الاتجاهات الأساسية لنظرية الأداة ، أن نتتبع تاريخ دراسة مقولة التعريف والتنكير .

إن طرح مسألة دراسة الأداة يرتبط بنشأة قضية أقسام الكلم . ولقد ميّز أرسطو حين حلل الكلام الانساني الأجزاء التي يتكون منها وحدّد

المقولات اللغوية لكل منها . وكتب في كتابه « علم العروض » يقول : « يوجد في كل كلام الأقسام التالية : العنصر والمقطع والعاطف والاسم والفعل والجزء وحالة الاعراب والجملة » (في ٦٢) . ونجد هنا فعلياً أربعة أقسام للكلم : الإسم والفعل والجزء والعاطف . ويبدو أنه كان على أرسطو أن يدخل في هذا التصنيف جميع العناصر التي كانت موجودة في اللغة اليونانية القديمة ، وأن يدخل في عدادها كذلك تلك الوحدة اللغوية التي أطلق عليها فيما بعد في علم القواعد تسمية الأداة . ولا تزال مسألة تحديد المصطلح الذي أدخل أرسطو ضمنه تلك الوحدة مجالاً للجدل . فيعتبر مثلاً ب .أ. سيريبرينيكوف أن أرسطو يدعو الأداة بكلمة « الجزء » (١٢٢ ، ص ٢) ، أما ب .س. كوزنيتسوف فيفترض على العكس أن مصطلح « الجزء » يقصد به حرف الجر أو بعض أنواع حرف العطف (٧٧ ، ص ٥٦) ويعتبر .أ. زفيغينتسيف أن الأفضل من حيث المعنى إدخال الضمير والأداة في مقولة « العاطف » (٥٤ ، ص ١٠) .

ويعتبر حل هذه المسألة بالطبع أمراً صعباً ، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أنها تبرز بنتيجة عدم وضوح المصطلحات والتلف الممكن للنص الذي يتم بحثه . إلا أنه على أية حال ليس لهذه المسألة أهمية مبدئية بالنسبة للقضية التي تهمنا هنا ، لأننا نجد كثيراً من الأمور المشتركة في التعريفات التي يعطيها أرسطو لمقولتي « الجزء » و « العاطف » : فالأجزاء وحروف العطف وحدتان لغويتان غير مستقلتين بالفهم وتأخذان معناهما حسب موقعهما في الجملة . ويبدو أن أرسطو لا يميز من قبيل المصادفة في كتابه « البلاغة » ثلاثة أقسام للكلم فقط : الاسم والفعل والعاطف ، حيث يوحّد في مصطلح « العاطف » (أو الرابط) جميع الأجزاء الصغيرة — وليس حروف العطف فقط ، بل والضمائر والأداة » (١٢٩ ، ص ١٢).

تتميز نظرية أرسطو عن اللغة وظواهرها ، وفي عدادها الظواهر

القواعدية ، بتأثير الجانب الفلسفي المنطقي على النظر إلى المواضيع اللغوية التي يتم بحثها . إن الإرتباط بالمنطلقات الفلسفية والمنطقية يُشعر به على امتداد تاريخ النظريات اللغوية اليونانية القديمة وخاصة في فترتها المبكرة ، لأن القضايا الفلسفية والمنطقية هي ذاتها التي دفعت المفكرين اليونان القدامى إلى دراسة اللغة كظاهرة للعالم المحيط بنا ، وكذلك إلى التحليل العلمي لنظامها القواعدي . وما كان بإمكان هذا الأمر إلا أن يؤثر على المبادئ التي يطرحها أرسطو بشأن الأداة والتي ينعدم فيها الموقف اللغوي الذي يتم التقيد به بانتظام من المسألة التي يتم بحثها ، ولكنها لا تخلو من قيمة معرفية . ويمكننا في هذا المجال أن نوافق ، ولكن بتحفظ كبير ، على رأي ب . أ. سيربرينيكوف الذي يقول : إننا نرى في هذه الحالة عند أرسطو « دراسة تأملية للأداة ، دراسة لا تهتم بالتفاصيل وبجوهر الظاهرة التي تتم دراستها . . . » (١٢٢ ، ص ٢) .

وقد يكون السبب لمثل تلك النتيجة كون تعريفات أرسطو تخلو من الإشارة إلى وظيفة التعبير عن التعريف والتنكير . ولكن هذا الأمر ذاته يبدو لنا نقطة هامة من الناحية النظرية تميز مبدئياً وجهة نظر أرسطو بالنسبة لمقولة الأداة . ومما يستدعي اهتماماً كبيراً كون أرسطو ، لدى دراسة اللغة من مواقع قضايا الفلسفة والمنطق ، يجد أساساً لادخال الأداة في صنف الوحدات اللغوية التي ليس لها معنى مستقل بذاته . كما يلفت الاهتمام أيضاً إشارته إلى المكان المتميز الذي تحتله عادة مثل تلك الوحدات في الجملة ، ويجب الافتراض أن ذلك بسبب طبيعتها الخاصة . كما أن طرح مسألة امكانية دراسة الأداة في ارتباط ما مفترض بمقولة الضمير (١) يتمتع بأهمية خاصة .

إن مقولة « الجزء » يتم توضيحها فيما بعد عند الرواقيين الذين يعود

---

(١) اننا نولي هذا المبدأ اهمية خاصة . وستبرز فيما بعد ، اثناء وصف قيام الاداة بوظيفتها في اللغة العربية الفصحى ، ضرورة العودة اليه مرة اخرى . ويفسر هذا بالذات لماذا اعتبرنا من الضروري هنا التوقف بشيء من التفصيل نسبيا في هذه المرحلة من تطور نظرية الاداة .

إليهم الفضل الكبير في تشكّل القواعد كقسم منفصل في علم اللغة . ويبرز تقسيم الكلمات إلى أصناف ، وفقاً للمقولات في النظرية القواعدية لدى الرواقيين ، كنظام ذي خمسة أقسام . فيكتب ديوغين البابلي مثلاً ما يلي : « أقسام الكلم خمسة — الاسم والجنس والفعل والعاطف والجزء »(في ٧٠). ومما تجدر ملاحظته بالنسبة لهذا التصنيف أن « الجزء فيه (الذي يفيد معنى الأداة والضمير) كعنصر من عناصر الكلام ينفصل بشكل دقيق عن مقولة « العاطف » . ويعتبر الرواقيون ، اضافة إلى ذلك وخلافاً لأرسطو ، أن جميع عناصر الكلام ذات معنى . ويطرح ذلك سؤالاً حول تحديد المعنى الذي يتمتع به « الجزء » كواحد من أقسام الكلم الخمسة ذات المعنى .

إن مقولة « الجزء » على أنه « عنصر لحالات الاعراب في الكلام » في النظرية القواعدية الرواقية تدخل فيها مجموعتان : صنف « الأجزاء المعارف » التي تشمل الضمير الشخصي ، وصنف « الأجزاء غير المعارف» التي تشمل الأسماء الموصولة وأداة التعريف . إن تمييز صنفين أصغرين في نظام « الجزء » العام يمكن النظر إليه على أنه تطور لاحق للمبدأ الذي يدخل الضمير والأداة في مقولة عامة واحدة . ويمهد ذلك في نفس الوقت لدراسة الضمير والأداة بشكل منفصل في نطاق مقولتين مستقلتين .

وتتم بلورة النظرية القواعدية الاغريقية — الرومانية بشكل نهائي تقريباً ، كقسم مستقل في علم اللغة ، في مدرسة الاسكندرية اللغوية . فالنظام القواعدي هنا ، كما نجده عند ديونيسي الفراكي مثلاً ، يعتمد بشكل أساسي على دراسة الخصائص الصرفية للكلمات ووظائفها النحوية . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن الحقائق اللغوية لا تبرز دائماً في نظرية الاسكندرية القواعدية كمنطلقات لطرح مبادىء لغوية . فعلماء الاسكندرية ، على الرغم من أنهم كثيراً ما كانوا يبتعدون عن حقائق اللغة نفسها ، يدخلون في نظرياتهم تعاريف ومقولات منطقية عامة ، مستخدمين في ذلك أعمال من

سبقهم من الفلاسفة الذين أعطوا لأول مرة تعريفات لمقولات اللغة . وينعكس ذلك الأمر أيضاً في نظرية الأداة .

إن ممثلي مدرسة الاسكندرية ينظرون إلى « الجزء » (الذي يساوي الأداة) كواحد من ثمانية أقسام للكلم . ويدخلون في مقولة « الجزء » الكلمات التي لها نهايات الاعراب والمستخدمة قبل الأسماء أو بعدها . إن الجزء – كما يعرّفه ديونيسي **الفراكي** – هو القسم المتصرف من الكلام الذي يوجد أمام وخلف **الأسماء المصرفة »** (في ١٣٢) .

ونتيجة لمثل هذا الحل للمسألة يميز الضمير الشخصي ، باعتباره قسماً من الكلم مستقلاً ، ككلمة تستخدم عوضاً عن الأسماء . واستناداً إلى هذا المنطلق نفسه يستمر النظر إلى الأسماء الموصولة في نطاق مقولة « الجزء » ككلمة تستخدم لا عوضاً عن الأسماء ، بل بعدها . ومن هنا يأتي تعريف الاسم الموصول على أنه « الجزء الذي يلي الاسم » بعكس « الجزء الذي يسبق الاسم » والذي تفهم الأداة ضمنه في اليونانية القديمة .

إن تمييز الضمير الشخصي ضمن مقولة « الجزء » مع الأخذ بعين الاعتبار للخاصة المشار إليها أعلاه ، يساعد في النظر إلى الضمير و « الجزء » في مجالات تتعلق بمقولات مختلفة ليس من حيث الشكل فقط ، بل ومن حيث المضمون أيضاً ، وبعبارة أخرى من حيث ذلك الاختلاف الذي يلاحظ في المعاني التي يعبّر كل واحد عنها . إن مسألة دراسة المعنى الذي تعبّر الأداة عنه تنشأ في النظرية اللغوية على أساس شرح حقائق استخدام الأداة .

طرحت قضية النظر إلى الأداة من حيث استخدامها لأول مرة في تاريخ علم اللغة من قبل عالم القواعد اليوناني من العصر الروماني أبولوني ديسكول . ويرتبط استخدام الأداة في نظرية أبولوني ديسكول حصراً بظاهرة التكرار أي بظاهرة الذكر المكرر التي تصادف لدى تسمية الشيء.

وينظر إلى التكرار تبعاً لذلك على أنه أقرب إلى أن يكون نتيجة لموقف كلامي محدد تستخدم فيه الأداة ، من كونه معنى لغوياً تستخدم الأداة للتعبير عنه .

وفي ضوء هذا الطرح لمقولة « الجزء » يظهر الأساس الذي جعل تلك المقولة عند أبولوني ديسكول تستمر في الاشتمال على الاسم الموصول . ويمكن أن يكون هذا الطرح المنهجي النظري بالذات هو الذي يخلق الأساس للنظر إلى الأداة على أنها عنصر لغوي لا يعبّر عن معنى .

هذه هي المنطلقات الأساسية التي اتصفت بها بشكل عام عملية نشأة وتطور نظرية الأداة في علم اللغة الاغريقي – الروماني التقليدي . وتتركز أهمية هذه النظرية بالدرجة الأولى في الطرح العلمي للمسائل الأساسية لقضية الأداة . ويبرز هنا سؤال حول تحديد وظيفة الأداة ، ويطرح تبعاً لذلك سؤال حول ما إذا كانت الأداة تتمتع بمعنى مستقل . وتبعاً لكيفية الإجابة عن هذا السؤال ، تُدخل الأداة إما في صنف أقسام الكلم المستقلة بالفهم وإما في صنف أقسام الكلم غير المستقلة بالفهم . ويمكن أن نعتبر أن النظرية القواعدية الاغريقية – الرومانية تتميز بتعريف الأداة كعنصر لغوي لا يعبر عن معنى مستقل . إن مثل هذه الاجابة عن السؤال هي بالذات التي تستدعي ضرورة دراسة مجمل الظروف التي تستخدم فيها الأداة . ويؤدي ذلك إلى تمييز مقولة التكرار . إن مبدأ التكرار يعتبر انجازاً علمياً كبيراً . إنه يبنى على تحليل واقعي لاستخدام الأداة في المادة الكلامية ، ويتميز بالتالي بالموضوعية بدرجة كبيرة .

إن نظرية الأداة التي صيغت في التقاليد الاغريقية – الرومانية ، لم تحظ بتطوير كبير في علم اللغة الأوربي في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر . ويجري في هذه الفترة بعض التقدم الملموس الذي يرتبط بالاستخدام الواسع لمنطلقات النظرية القواعدية الاغريقية – الرومانية

في دراسة الأداة في اللغات الشرقية والأوربية غير المعروفة من قبل.ويمهد ذلك الطريق لجمع مادة واقعية وتوسيع متدرج للقضايا التي تبحثها النظرية العامة للأداة .

إلا أنه توجد نقطتان لا تزالان تحددان طويلاً امكانية الاستيعاب النظري للمادة التي تم جمعها ، وهما — الأولى : الطابع التجريبي جداً لدراسات الظواهر اللغوية ، والثانية : منطلق اللغة اللاتينية الذي لا يزال أساساً ، بحيث أنه في كثير من الأحيان يحدد مسبقاً مبدأ دراسة ظواهر لغات مختلفة جداً من خلال جدول قواعد لغة واحدة — هي اللغة اللاتينية في هذه الحالة. ومن الملاحظ أن هذا الطرح يرتبط بنشوء ما يسمى القواعد العامة التي يعرّفها ف .أ. زفيغينتسيف بأنها « سعت إلى توحيد جانب المعنى في مختلف اللغات في معنى منطقي واحد ، مفترضة أنه يجب أن يكون لجميع اللغات أساس منطقي عام » (٥٤ ، ص ٢٠) .

والجدير بالذكر أن مثل هذا الطرح للمسألة يؤدي في التطبيق العملي حتماً إلى نقل مباشر لمفاهيم ومقولات القواعد اللاتينية إلى مادة اللغات الأوربية الحديثة . وكما يلاحظ ف .غ. أدموني « يجري هنا أكثر من مرة نسخ بسيط للنماذج الصرفية لقواعد اللاتينية . إن مثل هذا الاستخدام الذي يعتمد على النقل المبسط لنتائج تحليل بعض اللغات بالنسبة لمادة لغات أخرى ، قد برز في أحيان غير قليلة أيضاً فيما بعد لدى توجّه القواعد التقليدية نحو دراسة اللغات غير المدروسة سابقاً ، وخاصة بالنسبة للغات ذات الأنظمة المختلفة تماماً » (٢ ، ص ٨٧) . وفي الواقع تؤثر القواعد العامة أو المنطقية ،التي يعود ظهورها إلى القرن السادس عشر ، تأثيراً كبيراً على الموقف العام من دراسة اللغة حتى بداية القرن العشرين .

ويشهد تطور علم اللغة في القرن التاسع عشر على الموقف الجديد من دراسة اللغة . فمادة الدراسة الغنية التي جمعت خلال القرون السادس عشر

والسابع عشر والثامن عشر من مختلف اللغات ، وتوسع الأفق اللغوي لدى علماء اللغة على أساس ذلك يؤديان إلى طرح مسألةدراسة اللغات في مجال المقارنة . وتتسع القاعدة المادية أيضاً لحل قضية الأداة ، وتدرس هذه المسائل تبعاً لدراسة الأداة لا في لغة واحدة بل في لغات مختلفة . ويمكّن ذلك من طرح مبادئ نظرية أكثر عمومية. وتظهر عدا عن ذلك قضايا جديدة. وتحتل واحدة من بينها أهمية خاصة وهي مسألة نشأة الأداة بشكل عام ونشأتها في بعض اللغات .

إن توسيع نطاق المسائل التي تطرحها نظرية الأداة يؤدي ، خاصة في فترة التطور العاصف للاتجاه التاريخي – المقارن في علم اللغة، إلى ظهور بعض الدراسات التي خصصت كلها للنظرية العامة للأداة . ومما يلفت الاهتمام بينها في المقام الأول أعمال ر . غراسيري (٢٠٢) و ب . غيير (١٩٩) و غ . غيوم (٢٠٦) . وبعد ذلك أعمال ف . كولينسون (١٨٠) وأ. كريستوفيرسين (١٧٩) . وتدرس المسائل العامة للأداة عدا عن ذلك بدرجات متفاوتة في أعمال كثيرة في مختلف مجالات علم اللغة الخاص. ويجب أن نذكر هنا في مجال علم اللغة الهندي – الأوربي أعمال ف . شيرلين (١٢٢) و أ. دوبياش (٤٢) و ف . كيرن (٢١٥) و خ . سفيت (٢٥٢) و خ . باوتسم (٢٣٧) و م . دويتشباين (١٨٢) وأ. بيارد (١٦١) و أو . بيخاغيل (١٦٠) و ر . براند شتيتر (١٦٧) و ف. غودلير (٢١١) و إي . زيديل (٢٤٨) و أو . يسبيرسين (٢١٣) . أما في مجال علم اللغة السامي فيجب أن نذكر هناف . فراكنبرغ (١٩٢) وإي . غيلب (٢٠٠) و س . دي ساسي (٢٤٣) وك . بروكلمن (١٧٠) و (١٧١) و (١٧٢) ويا . فيلينتشيك (٢٥) وي . فينسينك (٢٥٧) و ي . كوريلوفيتش (٢١٧) و (٢١٨) و (٢١٩) وغيرهم . ومن أجل دراسة مسائل النظرية العامة للأداة ، تتمتع الأعمال التي تبحث في علم اللغة العام بأهمية غير قليلة ، على الرغم من أن قضية الأداة يتم التطرق إليها لا من حيث الكشف

عن جوهرها ، بل تبعاً لبحث المسائل المتعلقة بقضية الكلمة وبمسألة تحديد الوحدات الأساسية للغة .

إن بحث جميع الأعمال المكرسة لدراسة التعريف والتنكير وفق تسلسلها التاريخي يكشف الصورة العامة لتطور نظرية الأداة في فترة سيطرة طريقة المقارنة التاريخية في علم اللغة . ولا توجد ضرورة هنا لتقديم عرض تحليلي مفصل لتلك الأعمال ، وخاصة لأننا نجد عرضاً رائعاً لتاريخ تطور نظرية الأداة في كتابي ب .أ. سيريبرينيكوف (١٢٢) و أو . ي . موسكالسكايا (٩٠) . وسنقتصر على ذكر بعض الملاحظات بخصوص الصفة الأساسية لدراسة الأداة في هذه الفترة .

إن تطور نظرية الأداة ، في حال دراستها على أساس مادة لغات مختلفة ، يطرح مهمة تحديد جوهر الأداة ووظيفتها الرئيسية في مختلف أشكال ظهورها في هذه اللغة أو تلك . وتبحث هذه المهمة بالضبط في الغالبية العظمى من الأعمال العلمية المكرسة لمسألة الأداة ، سواء من حيث دراستها في بعض اللغات ، وسواء من حيث تحديد المسائل النظرية العامة. وتجري محاولات لتحديد أكثر دقة لمبدأ التكرار الذي طرحه أبولوني ديسكول في علم اللغة الاغريقي – الروماني . ويتبين أن التكرار لا يحيط بجميع حالات استخدام أداة التعريف . وتلاحظ على وجه الخصوص حالتان لظهوره ، ويميز تبعاً لذلك نمطان لأداةالتعريف –أداة مميِّزة وأداة عامة . وتنفصل الأداة إضافة إلى ذلك نهائياً عن الاسم الموصول كمقولة لغوية مميزة ، ويمكّن هذا بدوره من النظر إليها كنظام ، ويطرح مسألة دراسة الأجزاء المكوّنة لهذه المقولة .

وتميز كذلك أداة للتنكير إلى جانب أداة التعريف ، ويتسع هكذا مجال دراسة وظيفة الأداة . ويستدعي كل ذلك ضرورة دراسة معاني مختلف أنواع الأداة بشكل مستقل نسبياً ، ويؤدي في نهاية المطاف إلى

طرح مسألة مقولة التعريف والتنكير . إن هذا الجانب الدلالي لدراسة الأداة ينحصر في البداية في تعريف جوهر التخصيص كمقولة تتعلق بالمعنى ، أما الحلول المختلفة لهذه المسألة الجوهرية فتؤدي إلى بروز اتجاهات نظرية مختلفة .

ولعل بالامكان اعتبار نظرية الإشارة واحداً من أول هذه الاتجاهات وأكثرها انتشاراً في بحث الأداة . ويتركز جوهر هذه النظرية في التأكيد على أن كل تخصيص ينشأ نتيجة لفعل ما ذي طبيعة تتعلق بالإشارة. أي يمكن القول ، بشكل فج ، إن أي شيء أو ظاهرة يصبح معلوماً أو معرّفاً نتيجة للاشارة إليه . وينتهي استخدام الأداة في نهاية المطاف إلى مثل هذه الوظيفة الإشارية .

ويهيىء لظهور وسرعة تطور نظرية الإشارة أن أداة التعريف في الغالبية العظمى من اللغات تنشأ بلا شك من ضمير الإشارة . إلا أنه يتوجب أن نلاحظ أن مبدأ تشابه الأداة وضمير الإشارة يبنى بشكل كامل على دراسة ظواهر تعود إلى الجانب الصوتي في حقائق اللغة . ويبدو لنا أن اعتبار الوظيفة الإشارية للأداة مطلقة تمّ بنتيجة نقل غير صحيح للمبادىء، التي يتم الحصول عليها بنتيجة تقرير وجود التشابه الصوتي لعناصر اللغة التي يتم بحثها ، إلى معناها أو إلى مضمونها أو لنقل إلى أداء وظيفتها . فمن المشكوك فيه أن يقدم التشابه بين أداة التعريف في اللغة الانكليزية المعاصرة وبين ضمير الإشارة في مرحلة أقدم من تطور تلك اللغة أساساً لتطابق وظيفة هاتين الوحدتين اللتين تعتبران عناصر مكوّنة لبنى لغوية مختلفة . وعلى الرغم من ذلك ، فإن مثل هذا التطابق يجري بشكل ظاهر كثيراً أو قليلاً في نظرية الإشارة . ويعتبر عمل ف . كيرن المكرس لنحو اللغة الألمانية (٢١٥) نموذجاً بهذا المعنى ، حيث تبحث أداة التعريف على أنها ليست سوى ضمير اشارة . وليس غريباً أن تعتبر أداة التنكير في هذه الحالة كعدد .

ويشتمل عملا أ. دوبياش (٤٢) و (٤٣) على أفكار مهمة بخصوص استخدام الأداة . إلا أن مفهوم الأداة لا يخرج هنا أيضاً عن حدود نظرية الإشارة ، لأن المؤلف أثناء تمييز جوانب معنى الأداة يسوقها في نهاية المطاف جميعها إلى مقولة عامة واحدة هي مقولة « الإشارة » .

ويتابع فيما بعد ممثلو نظرية الإشارة القيام بالمطابقة بين استخدام الأداة ووظيفة ضمير الإشارة مع بعض التحفظات الجوهرية . ويعتبر التعريف الذي قدمه لينيتس نموذجاً لمثل هذا الاتجاه في نظرية الأداة ، وهو التالي : « أداة التعريف هي ضمير إشارة وصفي ضعيف قد فقد قوته المكانية » (١٢٢ ، ص ٦١) . وبالمناسبة ، فقد تم التعبير عن نظرية الإشارة في مثل هذه الأشكال بالضبط في المبادىء التي يعرضها ممثلو علم اللغة العام . فيؤكد مثلاً ج . فاندريس أن الجزء هو عادة عبارة عن ضمير إشارة ذي معنى ضعيف ، ويستخدم للتعريف ويعبرّ عن التعريف غالباً (٢٢ ، ص١١٥). إن الابتعاد عن التطابق الوظيفي لأداة التعريف وضمير الإشارة يؤدي تدريجياً إلى نظرة جديدة لاستعمال الأداة . وعلى الرغم من أن هذه المبادىء النظرية الجديدة تنطلق من نظرية الاشارة ، فإن تطورها اللاحق يرتبط بتيارات لغوية جديدة من حيث المبدأ .

إن نظرية التشخيص تتمتع بأهمية خاصة في دراسة الأداة . ونجد المبادىء الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية عند غ . غيوم (٢٠٦) الذي يطرح آراء متميزة عن (الاسم في الممكن) Le nom en puissance

و (الاسم في الواقع) Le nom en effet . ويمكن تلخيص المبدأ الرئيسي لهذه النظرية في أنه يجب أن يميز في اللغة نوعان لتحقق معنى الكلمة: معنى مجرد ومعنى مشخص . وبهذا المعنى فإن الأداة ينظر إليها على أنها وسيلة لتضييق وتشخيص المعنى المجرد . ومن المناسب هنا أن نذكر أن غ . غيوم يؤكد بشكل خاص على المعنى العام الذي يرى أنه يتم التعبير

عنه سواء بواسطة أداة التنكير وسواء بواسطة أداة التعريف . وإضافة إلى ذلك يتم للمرة الأولى في تاريخ علم اللغة الأوربي النظر إلى ظاهرة عدم وجود الأداة مع الأسماء كصيغة خاصة وتميز تحت اسم غياب الأداة . (Zero article)

وينظر إلى الأداة كوسيلة لتضييق المفهوم المجرد كذلك في عمل ب . غيير (١٩٩) حيث يعرّف الإسم بدون الأداة كحامل للفكرة المجردة ، كتسمية لصنف من الأفراد ، في حين أن الاسم مع الأداة ينظر إليه على أنه يعبر عن شيء ما حقيقي مشخص .

كما أن الأداة تدرس أيضاً على أساس نظرية التشخيص في فترة متأخرة من تطور علم اللغة . ويمكن أن نعتبر ممثلين لهذا الاتجاه مثلاً ل . يلمسليف (٢١٠) وإلى حد ما أو . يسبيرسين (٤٦) و (٢١٣) . وينظر ل . يلمسليف بشكل خاص إلى الأداة كوسيلة لتشخيص الوحدة الصغرى للدلالة . ويعتبر هذا تطويراً لأحد المبادىء الأساسية لنظرية غ . غيوم .

وتختلف قليلاً من حيث الجوهر عن هذه النظرات إلى الأداة مبادىء نظرية تحديد الفرد . ويميز هنا أيضاً في نهاية المطاف مضمون الإسم مع الأداة كشيء ما متميز في مقابلة مقولة ما لمفهوم مجرد . إلا أن نظرية تحديد الفرد تتصف بأن ممثليها ينظرون إلى الظاهرة التي تقابل المفهوم المجرد لا على أنها حتماً شيء مشخص منفصل ، بل كأي شيء أو حتى نوع من الأشياء يبرز أو ينظر إليه على أنه شيء ما مفرد . فيعتبر مثلاً ف . شيير لين (١٢٢) أن وظيفة الأداة تنحصر في أنها تجعل مضمون الكلمة فردياً أي تحول مضمون الكلمة إلى وحدة منفصلة دون أن يرتبط ذلك بكونها تفيد شيئاً مستقلاً أو صنفاً كاملاً لمثل تلك الأشياء .

ويبدأ ر . غراسيري (٢٠٢) من مثل هذه المواقع في عرض نظرية الأداة ويربط وظيفة الأداة بالتخصيص ، أما جوهر التخصيص فيؤدي كلياً إلى تحديد الفرد . وتلفت النظر بشكل خاص نقطتان في نظرية ر .

غراسيري ، الأولى : أن ر . غراسيري يحدد درجات معينة للتخصيص . وهكذا فالتعريف والتنكير عنده ليسا ظاهرتين منفصلتين عن بعضهما ، بل إنهما يكوّنان مقولة عامة واحدة هي مقولة التخصيص . وتُبحث هذه المقولة كنظام مركب : يشتمل لا على مجرد عنصرين مكوّنين ، ولنقل، ظاهرة التعريف وظاهرة التنكير ، بل يعتبر نظاماً متعدد المستويات ذا درجات متعددة يستغرق مجالاً كاملاً بدءاً من حالة المعرفة وحتّى حالة النكرة . والنقطة الثانية ، وليست هذه أقل أهمية في عمل ر. غراسيري، أن الأداة توضع في ارتباط مباشر بالتخصيص ، بمعنى أنها تستخدم من أجل التعبير عنه . ولكن التخصيص لا يتطابق مع الأداة أو لا يؤدي إليها، لأن التعريف في مجموعة من اللغات يتم التعبير عنه في السياق نفسه بدون الاستعانة بالأداة . وتؤدي هذه الفكرة حتماً إلى النتيجة القائلة بأن الأداة لا تعتبر عنصراً ضرورياً لأية لغة ، وهذا ما يصل إليه ر . غراسيري .

ويلاحظ أن نظرية تحديد الفرد ، على الرغم من أنها لا تفترض دائماً كمنطلق مبدأ النظر إلى الأداة في ارتباط وثيق بالتخصيص ، تؤدي بشكل أو بآخر مباشرة وبالضرورة إلى مثل هذا التعميم النظري. فمثلاً بعد أن عرّف غ . سفيت (٢٥٢) الوظيفة الأساسية للأداة على أنها تكرارية ، ينتقل إلى بحث الأداة من حيث وظيفة التماثل . فيفهم تماثل الاسم العام على انه تحوّله إلى اسم علم . وينطلق من ذلك فيما بعد أ. كريستوفيرسين (١٧٩) لدى بحث وظائف الأداة . إن التماثل يرتبط مباشرة بذلك المضمون الذي يتصف به اسم العلم في مجال محدد ما . ويقربنا ذلك بشكل ظاهر من الضمير إذا انتقلنا بالتسلسل من ذلك الشيء العام الذي يمكن تحديده في مجال القياس بين اسم العلم والضمير . وتجد بهذا المعنى نظرية تحديد الفرد تتمتها المنطقية عند أ. نورين (٢٣٣) . فتحدد وظيفة الأداة هنا بكون الأداة لاصقة أو كلمة مساعدة تضاف إلى كلمة ليست ضميراً وبذلك تضفي عليها معنى الضمير .

ومن البدهي أن طرح الحجج المؤيدة للفرضية القائلة بالعلاقات المشروعة بين الأداة والضمير – أو بينها وبين اسم العلم – يفترض حل مسائل معقدة مثل مسألة جوهر معنى الضمير ، ومسألة طبيعة العلاقة بين الأداة والضمير ، ومسألة العوامل التي تستدعي أن تأخذ الكلمة التي ليست ضميراً معنى التعريف أو التنكير . إن هذه المسائل الهامة تبرز بنتيجة تطور مختلف النظريات حول الأداة متأثرة بالاتجاهات اللغوية في بداية القرن العشرين .

ويمكن القول من حيث الجوهر إن اتجاهاً جديداً في دراسة الأداة يبدأ من نظرية الاشارة وبدرجة أكبر من نظرية تحديد الفرد . ويتصف هذا الاتجاه بأن حقائق اللغة التي تتصل به تدرس في ارتباطها بتحليل عملية الكلام ، ويسمح ذلك بتحديد وجهة نظر المتكلم ووجهة نظر السامع لدى الوصف اللغوي . فيرى مثلاً خ . لينتس ، وهو واحد من ممثلي نظرية الإشارة ، في استخدام الأداة تعبيراً عن أن الاسم الذي تصحبه الأداة معلوم بالنسبة للمتكلم والسامع (١٢٢ ، ص ٦١) . إن هذه محاولة صريحة ليس فقط لتحديد وظيفة الأداة كوسيلة للتعبير عن التعريف والتنكير ، بل وكذلك لتحديد وظيفة مقولة الدلالة التي تقابلها في بنية وحدات الاتصال . وتدرس الأداة في مثل هذا الجانب في كتاب أ. كريستوفيرسين (١٧٩) حيث ينظر إلى التعريف على أنه وجود أساس للفهم عند المتكلم والسامع ، أما أداة التعريف فينظر إليها على أنها دليل على وجود مثل ذلك الأساس للفهم . وإن التطور اللاحق لهذا الاتجاه يؤدي إلى محاولات جدية لحل مسائل نظرية الأداة في ارتباط وثيق بمسائل دراسة بنية الجملة . إلا أن الطرح العلمي لهذه المسألة ، ومن ثم دراستها وحلها ، يتم خارج نطاق نظريات الأداة الثلاث المشار إليها أعلاه ، ويرتبط بالتأكيد بمرحلة جديدة من تطور علم اللغة تعود إلى منتصف القرن العشرين.

تتميز النظرية اللغوية في بداية القرن العشرين بقفزات جوهرية تؤثر تأثيراً عظيماً على المرحلة التالية من تطور علم اللغة كلها ، فيعاد النظر في الكثير من التصورات الجذرية لعلم اللغة ، ويرافق ذلك السعي لتحرير علم اللغة من التأثير الزائد للفلسفة والمنطق وعلم النفس والفيزيولوجيا . ويتوجب هنا أن نذكر رد الفعل على التصورات عن اللغة القائلة بأنها جسم حي والتصورات عن علم اللغة القائلة بأنه أحد العلوم الطبيعية . وتجلى ذلك في عدم النظر إلى اللغة على أنها جسم حي ، بل على أنها إحدى وظائف جسم الانسان . ويؤدي ذلك إلى التصور بأنه اللغة نظام ، كما يؤدي في نهاية المطاف إلى المواقف المعروفة عن ثنائية اللغة والكلام .

وقد نبه بودوين دي كورتينيه منذ عام ١٨٧٠ في محاضرته التمهيدية في جامعة بطرسبرغ إلى أن اللغة كمجمّع محدد لأجزاء مكوّنة ومقولات معروفة توجد فقط في جمع كل الصفات الفردية، تختلف عن اللغة كعملية تتكرر بلا انقطاع وتقوم على الطبيعة الاجتماعية للانسان وحاجته في صوغ أفكاره في نتاج محسوس بالنسبة لجسمه ذاته ونقلها إلى الكائنات المشابهة له ، أي إلى الناس الآخرين (اللغة — الكلام — الكلمة الإنسانية) (١٧ ، ص٧٧). إن مبدأ ثنائية اللغة والكلام كعنصر لنظام كامل شامل يتم بيان أساسه من الناحية النظرية في كتاب ف. دي سوسور المعروف (١٢٦) .

ومن الصعب تقييم أهمية نظرية سوسور بالنسبة لعلم اللغة ، وكذلك بالنسبة لتحديد طرائق البحث النحوي. فالمبدأ المتعلق بوحدات اللغة ووحدات الكلام الذي عرضه ف . دي سوسور في نظريته يغيّر بشكل جذري الجانب النحوي للوصف اللغوي ويتعرض بالتدريج لقضية الأداة .

وتظهر في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين نظريات نحوية هامة حيث يبرز مبدأ الاستخدام الفعلي في الكلام لوحدات اللغة الكامنة كمقدمة نظرية أساسية . وعلى مثل هذا الأساس النظري بالذات يستند مثلاً كتاب

س . كارتسيفسكي المعروف « فونولوجيا الجملة » (٢١٤) الذي يعتبر فيه أن التلاؤم المعين أو الاستخدام الفعلي للاشارات الكامنة للغة شرط أساسي لأية عملية كلامية . ويميز س . كارتسيفسكي في الكتاب نفسه ، حين يقوم بدراسة وسائل الاستخدام الفعلي ، بين الاسناد والتنغيم . إن هاتين الظاهرتين — والتنغيم في المقام الأول — تكوّنان الجملة. ويدخل في هذا الاتجاه النظري أعمال ف . بريندال (١٧٣) و أ. غاردينير (١٩٧) حيث تطرح نظرية متميزة عن الصيغة — الظاهرة التي تدخل في اللغة وعن الوظيفة — الظاهرة التي تدخل في الكلام.

يقوم أ. غاردينير لدى دراسة الصيغ النحوية للغة بالاستنتاج التالي : إن وجود المبتدأ والخبر ليس ضرورياً دائماً . ولكن حين تقسم الجملة إلى قسمين يقابلانهما ، فإنه يعتمد على هذين المفهومين .والمبتدأ حينئذ يُعرّف بأنه الكلمة التي تشير للسامع إلى الشيء الذي يتوجب عليه أن يوجه إليه اهتمامه ، أما الخبر فهو الكلمة التي تشير للسامع مايتوجب عليه أن يفكر فيه عن ذلك الشيء . ومما يلفت إليه النظر هنا ضرورةأخذ وجهة نظر السامع بعين الاعتبار كأحد المعايير لتحديد مضمونالظواهر اللغوية التي يتم تمييزها . وعلى الرغم من أن هذا المبدأ لا يزاليتطرق فقط إلى قضية الأداة بشكل غير مباشر ، فإنه سوف يلعب فيمابعد كما سنرى دوراً ذا أهمية غير قليلة في تطور النظرية العامة للأداة. كما أن كتاب أ. غاردينير لا يعدم الأهمية أيضاً من حيث دراسة وسائل الاستخدام الفعلي . ويميزغاردينير تبعاً لذلك نوعين لشكل الجملة :شكل البناء وشكل التعبير ، وهما مقولتان سنعود إليهما فيما بعد لدى النظر فيبعض المسائل المعقدة لدراسة الأداة في اللغة العربية الفصحى .

وقد طرح ف . ما تيزيوس عام ١٩٣٩، وهو احد الممثلين البارزين لمدرسة براغ اللغوية ، الأفكار الأساسية للتقسيمالوظيفي للجملة (٨٥) .

ونشأ بذلك اتجاه نحوي جديد أصبح مشهوراً جداً فيما بعد في المصادر العلمية . وقد تم فيه التعرض بشكل مباشر لمسائل نظرية الأداة. يميز ف. ماتيزيوس في التقسيم الوظيفي للجملة عنصرين أساسيين : نقطة انطلاق (أو أساس) الكلام أي (ما يعتبر في الموقف الراهن معلوماً أو على أبعد حد يمكن أن يكون مفهوماً بسهولة وينطلق منه المتكلم) ، ونواة الكلام أي (ما يخبر به المتكلم عن نقطة انطلاق الكلام) (٨٦) .

إن قضية تقسيم الجملة من حيث المعنى قد اهتم بها لغويو القرن التاسع عشر . فيلفت مثلاً العالم اللغوي الفرنسي أ. فيل الانتباه عام ١٨٨٥ إلى أهمية تقسيم الجملة من حيث المعنى لحل مسألة ترتيب الكلمات. ويبحث أ. فيل فيما بعد هذه المسألة بشكل أكثر تعمقاً في عمل مستقل صدر عام ١٩٤٤ (٢٥٦) . إلا أن من سبق ف . ما تيزيوس من العلماء لم يبحثوا بانتظام قضية التقسيم الدلالي للجملة . يضاف إلى ذلك أن جميع هذه المحاولات كانت تتصف بنظرات نفسية إلى بنية الجملة. ويتمكن ف . ما تيزيوس من أن يخلص هذه القضية من الفهم النفسي – المنطقي للحقائق اللغوية المدروسة والاشتغال بالجانب اللغوي البحت من المسألة على أساس تحليل وظيفة الجملة الاخبارية .

وبالمناسبة تعطى أهمية كبيرة لبيان العلاقة بين التقسيم الوظيفي والتقسيم الشكلي للجملة . كما أن من المهم جداً الإشارة إلى أن ف . ما تيزيوس يعتمد على مفهومي « المعلوم » و « غير المعلوم » لدى تعريف العنصرين الأساسيين للتقسيم الوظيفي للجملة .

ويعتمد اللغوي الألماني ك . بوست (١٦٦) فيما بعد بشكل صريح أكثر على هذين المفهومين .ويبني نظريته النحوية على اعتبار أن البداية المحركة للجملة هي علم المتكلم وعدم علم السامع حتى الآن . ومن الواضح أن مثل هذا الاتجاه في النظرية اللغوية يخلق التربة المواتية لبحث مسألة الأداة في ارتباط وثيق بالخصائص النحوية للغة .

وتقدم الدراسات المقارنة للغات مختلفة ملاحظات أولى عن الترابط بين وظائف الأداة في بعض اللغات ووظائف ترتيب الكلمات في لغات أخرى . فقد توصل مثلاً ب .أ. إليش عام ١٩٤٦ إلى نتيجة تقول بأن أداة التنكير في اللغة الانكليزية تقوم بدور الدليل للمسند من حيث المعنى في الجملة ، وهي بهذا المعنى تتشابه مع مقولة ترتيب الكلمات في اللغة الروسية التي تؤدي وظيفة مماثلة (٦١) . وتعرض مثل هذه النظرية في مجال نظري أوسع عام ١٩٤٧ في أطروحة الدكتوراه للأستاذة ك. غ . كروشيلنيتسكايا (٧٣) . ويُنظر هنا، كما في بقية أعمال كروشيلنيتسكايا (٧٢) و (٧٤) و (٧٥) ، إلى الأداة في ضوء الوظيفة الاخبارية للغة ، وتُعرّف على أنها إحدى أهم وسائل التقسيم الاخباري للجملة .إن المقدمة النظرية لهذه النظرية هي اثبات أن العناصر المكوّنة الجوهرية للجملة كوحدة للإخبار هي مقولة « المذكور سابقاً في سياق الكلام» ومقولة « الجديد » . وبتعبير آخر يُفهم التقسيم الاخباري للجملة على أنه تمييز في الجملة بين « المذكور سابقاً » و « الجديد » بواسطة وسائل معينة في النظام القواعدي للغة . ثم يُحدَّد فيما بعد أن المقابلة بين التعريف والتنكير تعتبر مقابلة مرتبطة بـ (المذكور سابقاً) و (الجديد) في مجال التقسيم الاخباري للجملة . ويستتبع ذلك النتيجة القائلة بالوظيفة النحوية للأداة التي تتجلى في أن الأداة تبرز كواحدة من الوسائل اللغوية للتعبير عن الدور الاخباري لأجزاء الجملة .

وقد كرست أطروحة الدكتوراه للأستاذة أو . إي . موسكالسكايا لقضية الأداة (تطور الأداة في اللغات الجرمانية القديمة) (٩١) ، حيث تطرح أيضاً مسألة وظائف الأداة في مجال التعبير عن الدور الاخباري للإسم في الجملة . ويتم التأكيد هنا بشتى الوسائل على الأهمية الخاصة لهذا الجانب من دراسة الأداة ، ولكن ذلك لا يمنع المؤلفة من الإشارة إلى استدراك

جوهري . فتكتب أو . إي . موسكالسكايا : « إن الاعتراف بأن الأداة هي إحدى وسائل التعبير عن التقسيم الاخباري للجملة ، لا يلغي القول المعتاد بأن الأداة دليل للتعريف والتنكير » (٩١ ، ص ١٤) . إلا أن التعبير عن التعريف والتنكير كذلك لا يجب أن يكون منفصلاً عن مجال الإخبار لأن « مقولة التعريف والتنكير ليست مرتبطة بصفات الشيء التي توجد موضوعياً ، فالشيء في وجوده الموضوعي لا يمكن أن يكون معرّفاً أو غير معرّف . إن الشيء يمكن أن يوصف بأنه معرّف أو غير معرّف في مجال الاخبار فقط ... » (٩١ ، ص ١٥) .

وينتج من هنا طرح منهجي هام يتجلى في أنه على الرغم من أن مقولة التعريف والتنكير يختص بها الاسم كقسم من أقسام الكلم ، فإن جوهرها يمكن كشفه بشكل كامل أكثر في نطاق الجملة لا في نطاق الكلمة المفردة. وعلى أساس دراسة الأداة في اللغات الجرمانية توصلت أو . إي . موسكالسكايا إلى النتيجة القائلة بأن الأداة تُظهر جانبين وظيفيين مستقلين نسبياً هما التعبير عن التقسيم الاخباري للجملة كوحدة اخبار والتعبير عن التعريف والتنكير . إن هذه النتيجة على ما يبدو ترتبط بكون أو . إي . موسكالسكايا لم تجد أساساً لتوحيد هذين المجالين الوظيفيين في مقولة واحدة أكثر عمومية .

إن الدراسات اللغوية المعاصرة المكرسة للجانب النحوي لدراسة الأداة تتصل بشكل أو بآخر بنظرية ف . ما تيزيوس عن التقسيم الوظيفي للجملة. ويظهر ذلك بشكل أفضل في أعمال يا . فيرباس وهو أحد الذين يتبنون نظرية ف . ما تيزيوس . فيوجه يا . فيرباس اهتمامه في واقع الأمر إلى خاصة هامة لاستخدام الأداة ، وذلك بالتحديد بنتيجة دراسة التقسيم الوظيفي للجملة في اللغة الإنكليزية القديمة والمعاصرة (١٨٨) و (١٨٩) . وتتجلى تلك الخاصة في « أن اللغة تمتلك إضافة إلى ترتيب الكلمات وسائل

أخرى تمكّن المتكلم والسامع من التفريق بين عناصر أساس الجملة وعناصر النواة . إن إحدى هذه الوسائل التي تختلف عن ترتيب الكلمات في اللغة الانكليزية المعاصرة هي أداة التنكير غير المعمّمة التي تشير من حيث التقسيم الوظيفي للجملة إلى ما يعتبر جديداً في الكلام الراهن. كما تشير في بعض الأحيان إلى النواة نفسها . . . في حين أن أداة التعريف التي تربط عناصر الكلام بشيء ما معلوم تشير إلى الأساس » (١٨٩ ، ص ٢٥٤) .

ويؤكد ممثلو علم اللغة العام صحة دراسة وظيفة الأداة في ضوء الخواص النحوية للغة . ونذكر في هذا المجال ما أكده غ . غليسون من أن الأدوات عبارة عن دلائل هامة للبنية ذات الوظائف المتنوعة والمعقدة إلى حد ما . ويشهد على هذا عملياً ذلك التنوع الكبير الذي تظهره اللغات في استخدام الأدوات . ويكتب عن ذلك غ . غليسون ما يلي : « يُعتبر أن الأدوات في اللغة الانكليزية تؤدي وظيفة التمييز التي تشبه وظيفة كلمات الاشارة ، ولكنها أقل دقة وتحديداً . ولكن هذه الوظيفة للأدوات هي في الواقع أقل أهمية وجوهرية بكثير مما يُفترض. إن استخدام الأداتين (a) أو (the) يتحدد بشكل كامل تقريباً بالخصائص النحوية للكلام وليس بمعناه » (٣٦ ، ص ٢١٩).

ولدينا جميع الأسس التي تمكّن من الافتراض بأن الجانب النحوي لدراسة جوهر مقولة التعريف والتنكير سوف يحدد اتجاه التطور اللاحق للنظرية العامة للأداة . إن طرح هذه المسألة يحتل أهمية كبيرة وخاصة بالنسبة لعلم اللغة المعاصر ، لأن الجانب النحوي لدراسة الأداة لا يزال يحتل مكاناً صغيراً جداً بين القضايا التي تبحث فيه .

ويمكننا إضافة إلى ذلك أن نعتبر أن علم اللغة العربية في هذا المجال يوجد في وضعية أكثر مناسبة نوعاً ما . فتقدم اللغة العربية، بسبب طبيعة بنيتها

من جهة ، مادة غنية لطرح مسألة دراسة قيام الأداة بوظيفتها تبعاً للخصائص النحوية للغة وللحل العلمي لتلك المسألة . ويتم من جهة أخرى إلقاء بعض الضوء — ولو بشكل غير مباشر — على كثير من المسائل ذات العلاقة المباشرة بالجانب المشار إليه أعلاه لقضية الأداة وذلك في الدراسات النحوية للغة العربية الفصحى . ويرجع الفضل خاصة في هذا المجال للنظرية القواعدية العربية في القرون الوسطى في المقام الأول . وعلى الرغم من أن مقولة الأداة لا تبحث هنا بشكل مستقل ، فمع ذلك يتطرق إلى بحث هذه القضية بشكل مباشر كثير من المبادىء النظرية التي تطرح في الدراسات النحوية للمدارس القواعدية العربية ، فتعطي بذلك تصوراً واضحاً عن نظرية علماء القواعد العرب بشأن مقولة التعريف والتنكير .

■ ■

الفصل الثاني

دراسة مقولة التعريف والتنكير في علم اللغة العربية التقليدي

إن الدراسات النحوية في علم اللغة العربية التقليدي تتميز بالولوج العميق إلى خصائص قيام اللغة بوظيفتها وبالترابط المنطقي لطرق التحليل اللغوي . وبما أننا لا نعتبر أن مهمتنا هنا البحث التفصيلي لجميع مبادىء النظرية القواعدية العربية ، فإننا سنقتصر فقط على إلقاء الضوء على تلك الجوانب التي تتعرض كثيراً أو قليلاً بشكل مباشر لقضايا الأداة بشكل عام ودراستها في اللغة العربية الفصحى على الخصوص .

يحتل النحو مكاناً مركزياً في المسائل التي تبحثها النظريات القواعدية العربية ويعتبر واحداً من أهم جوانب علم اللغة العربية التقليدي . [انظر في هذا المجال ف . ف . غيرغاس (٣٥) و ف . أ . زفيغينتسيف (٥٣) و غ .م. غابوتشان (٣١) وحسن عون (٢٧٧) وشوقي ضيف (٢٨٢)]. إن المبادىء النظرية التي نجدها في المؤلفات القواعدية العربية تعتبر تعميماً في الغالب للملاحظات العلمية على الارتباطات النحوية التي تدخل فيها عناصر اللغة في الكلام . إن الجانب الصرفي يحتل هنا وضعية التابع بالنسبة للجانب النظمي ، باستثناء الحالات التي ينظر فيها إلى الظواهر الصرفية كحقائق لغوية ترجع فقط إلى نظام التسميات .

ويمكن تفسير هذا الأمر بالأسس النظرية لعلم اللغة العربية التقليدي . وتنحصر المهمة الرئيسية هنا في كشف الخصائص التي تؤمّن قيام اللغة بوظيفتها ،وتؤمّن بذلك بدرجة معلومة وجود الكلام نفسه. وتدل الممارسة لدى البحث بأن الكلام يصبح موضوعاً للدراسة العلمية المباشرة. ويتطابق الكلام في نهاية المطاف مع الجملة . ويشهد على ذلك مثلاً المبادىء التالية التي ذكرها الزمخشري : « الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ويسمى الجملة » (٢٨٧ ، ص ٦) . ومن المهم أيضاً في هذا المجال أن نذكر ما أكّده ابن يعيش من أن « الكلام يسمى عند النحويين جملة » (٢٧٤ ، ص ٢١) . ويكتب حين يفسر فيما بعد هذا المبدأ : « يعتبر الكلام جملاً تعبر عن معنى تام وهو جنسها . وتعتبر كل من الجملة الفعلية والاسمية نوعاً له ، ويمكن أن تسمى كلاماً بالقياس إلى كون الكلمة جنساً للكلمات المفردة . وهكذا يمكن القول إن كل جملة (مثل زيدٌ قائمٌ) تعتبر كلاماً ، ولا يمكن القول إن كل كلام هو جملة (مثل زيدٌ قائمٌ) . وينطبق ذلك على الجملة الفعلية » (٢٧٤ ، ص ٢٤) .

ويتركز جوهر الأمر في كون دراسة الكلام ، التي تتحدد بشكل أو بآخر بالهدف النهائي لأي مجال من مجالات العلوم التي تدرس الكلام ، تتم في علم اللغة العربية التقليدي في مجال الأبحاث القواعدية على أساس تحليل الجملة . وهذا مبرر جداً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الجملة — كما يكتب عن ذلك مهدي المخزومي — ينظر إليها على أنها « أصغر شكل للكلام» (٢٩٠ ، ص ٣١) . ويبدو أن أسباباً تتعلق بطرق البحث دفعت ممثلي علم القواعد العربية إلى اعتبار الجملة هدفاً أساسياً لدراساتهم ، لأن دراسة مثل هذه « الوحدة الصغرى للكلام » (٢٩٠ ، ص ٣٣) بالذات يمكن أن تكون نقطة انطلاق ليس لبحث القوانين النحوية فقط ، بل ولبحث

الظواهر الصرفية للغة المرتبطة بها أيضاً . وتؤلف في الواقع دراسة مجموعة كاملة من الظواهر الصرفية جزءاً من قسم من القواعد العربية هو (النحو) الذي درج على اعتباره في مصادر الاستعراب على أنه (سينتاكس) [٢] . ويبرز في هذا القسم الهام جداً من علم القواعد العربية تعريف جوهر التركيب النحوي كقضية رئيسية تدور حولها مجموعة كاملة من مهمات البحث ذات الطبيعة سواء النظمية وسواء الصرفية . ومن الطبيعي بالنسبة للأخيرة ذكر تحليل العناصر المكوّنة للتراكيب النحوية .

وهكذا يتميز علم القواعد العربية التقليدية بتركيز الاهتمام الأكبر على الجملة التي تشكل الموضوع المركزي للدراسات النحوية . وتحتل عندئذ دراسة التركيب الاسنادي[٣] أهمية من الدرجة الأولى ، حيث أن جوهر

---

(٢) ان مثل هذا الفهم لمصطلح (النحو) يحتاج الى بعض التوضيح . فلا يقوم القسم من القواعد المسمى (النحو) بدراسة الظواهر النحوية فقط ، بل ويدرس ايضا الظواهر الصرفية التي تقوم بوظائف معينة لدى تاليف الكلمات في تراكيب نحوية . ان الظواهر الصرفية المرتبطة بالبنية الداخلية للكلمات تصبح موضوعا لقسم آخر من القواعد (هو الصرف) . انظر كتاب مهدي المخزومي (٢٩٠ ، ص ١٩ — ٣٠) .

ويلاحظ بالمناسبة بعض التشابه بين تقسيم علم القواعد الى (نحو) و (صرف) في علم اللغة العربية التقليدي وتقسيم التحليل اللغوي الوظيفي الى (سينتاكس) و (اونوماتولوجيا أو اونوماسيولوجيا) في مدرسة براغ اللغوية . ومن الأسهل تصور الحجم الحقيقي لقسم القواعد العربية المسمى (النحو) باستخدام مصطلحي مقابلة (السينتاكس) الوظيفي و (الاونوماسيولوجيا) الوظيفية .

(٣) يلاحظ بعض التضارب لدى استخدام المصطلحات في المصادر اللغوية العربية . فيمكن مثلا ، الى جانب المصطلح الذي استعملناه هنا (التركيب الاسنادي)، ان نصادف مصطلح (المركب الاسنادي) (٢٨٨ ، جـ ١ ، ص ١٠ — ١٥) . ويستعمل الزمخشري بالمناسبة لدى تعريف الجملة كذلك مصطلح (المركب) (٢٧٨ ، ص ٢٢) . ولدى تحديد مضمون مفهوم (المركب) يدخل ابن يعيش فيه نوعين من تاليف الكلمات : التركيب الاشتقاقي والتركيب الاسنادي (٢٧٤ ، ص ٢٢) . ويصل التضارب في المصطلحات ايضا الى مصطلح (النحو) الذي يستخدم في بعض الاحيان بمعنى القواعد بشكل عام ، لا بمعنى قسم مستقل من القواعد (انظر عبد الحميد حسين — ٢٨٦ ، ص٦٣ — ٦٤) . وقد حاولنا في هذا الكتاب ان نذكر المصطلحات العربية لا في جميع اشكالها ، بل فقط في اشكالها الاكثر انتشارا والتي تعتبر — برأينا — موفقة .

الجملة نفسها يرجع في نهاية المطاف إلى الاسناد . ونجد هنا تشابهاً مدهشاً مع النظرية النحوية لمدرسة براغ اللغوية ، حيث يتم التأكيد على أن « الفعل النظمي الأساسي الذي ينشىء معه الجملة أيضاً ، يتم التعبير عنه بالاسناد. لذلك فإن النحو الوظيفي يدرس قبل كل شيء أنماط الخبر ويأخذ بعين الاعتبار حينئذ وظيفة وأشكال المبتدأ القواعدي » (١٠٣ ، ص ٢٣) .

إن تعريف التركيب الاسنادي الذي ينظر إليه – بالمناسبة – على أنه بنية صغرى يعتبر في المؤلفات القواعدية العربية مقدمة نظرية لدراسة الأنماط المختلفة للعلاقة النحوية . فيكتب ابن هشام (٤) مثلاً بهذا الخصوص : « الكلام (اقرأ : جملة = تركيب اسنادي – غابوتشان) هو قول يعبّر عن فكرة منتهية ... ويتألف في أدنى حد من كلمتين – اسمين (زيدٌ قائم) ، أو فعل واسم (قام زيدٌ) » (٢٧٠ ، ص ٤٣–٤٤) . وترجع هذه النظرية إلى الخليل بن أحمد (٢٤١ ، ص ٣٧) وإلى سيبويه (٢٨١ ، ص ٥–٦) ، ثم تصاغ بدقة في كتاب الزمخشري (٢٧٨ ، ص ٢٤) .

إن فهم التركيب الاسنادي كبنية ثنائية يؤدي بشكل طبيعي إلى أن نميز فيه عنصرين أساسيين : العنصر الذي يضاف اسنادياً وهو الخبر (المسند) والعنصر الذي يضاف إليه إسنادياً وهو المبتدأ (المسند إليه) . ويؤكد الزمخشري أنه من الضروري وجود هذين الجزأين لنشوء الجملة . « الاسناد غير ممكن دون وجود طرفين : المسند والمسند إليه » (٢٧٨، ص١٢٤). وتؤدي دراسة الاسناد بالتالي إلى دراسة الأجزاء المكوّنة للتركيب الاسنادي . وترتبط صفة العلاقة النحوية بطبيعة تلك الأجزاء المكوّنة .

---

(٤) نرجع في بعض الاحيان ، لدى عرض مبادىء النظرية القواعدية العربية ، الى ممثلي الفترة المتاخرة لعلم اللغة العربية التقليدي ، وخاصة حين نجد عندهم صيغا صريحة للمبادىء النظرية المبحوثة . الا انه يجب حينئذ ان ناخذ بعين الاعتبار ان النظرية المعروضة لا تختلف من حيث المبدا عن نظريات علماء القواعد الاوائل ، ويشار عادة في الحالات الاخرى الى الاختلافات التي توجد .

إن مسألة دراسة العناصر المكوّنة للتركيب الاسنادي تدرس في المقام الأول على أساس تحليل ما يسمى الجملة الاسمية(٥) . ويميز هنا عنصرا الجملة الاسمية – المبتدأ والخبر – كمسند إليه ومسند . ويتم تحليل هذين العنصرين المكوّنين للتركيب الاسنادي في البداية في جمل اسمية من نوع معين وبالتحديد في جمل من نمط (زيدٌ قائمٌ) أو (هو قائم) حيث يعبر عن الخبر باسم – خبر مفرد(٦) . وتلاحظ في عملية مثل هذا التحليل خاصة هامة في علاقات هذه العناصر في مجال التعريف والتنكير . وتبرز كقاعدة الوحدة اللغوية التي تحمل معنى (المعرفة) كمبتدأ ، وتبرز كخبر الوحدة اللغوية التي تحمل معنى (النكرة) . إن هذه الملاحظة التجريبية تصل إلى مستوى النتيجة النظرية . ويؤخذ أيضاً الوضع الطبيعي في الجمل الاسمية من نمط (هو قائم) كمنطلق ويتم على أساسه ، باستخدام قياس الطريقة التحويلية (٧) ، شرح جميع الأنواع الممكنة للاسناد التي ينظر إليها على أنها فروع لها أو ومشتقة منها(٨) .

---

(٥) يفهم من مصطلح (الجملة الاسمية) – هنا وفيما بعد – الجملة التي تبدأ باسم . وعن وجود فهم آخر ممكن انظر (٣١ ، ص ٥٢ – ٥٤) .

(٦) ان خبر الجملة الاسمية حسب النظرية القواعدية العربية التقليدية يكون ثلاثة انواع : خبر يعبر عنه باسم (خبر مفرد) كما في المثالين المذكورين اعلاه ، وخبر يعبر عنه بجار ومجرور او ظرف (خبر شبه جملة) كما في (زيد في المنزل) او (هو في المنزل) او كما في (زيد هنا) او (هو هنا) ، وخبر يعبر عنه بجملة فعلية او اسمية (خبر جملة) كما في (زيد قام ابوه) او (هو قام ابوه) او كما في (زيد ابوه قائم) او (هو ابوه قائم) .

(٧) ان قياس الطريقة التحويلية يستخدم بشكل واسع في علم القواعد العربية التقليدية ، وقد كانت تلك المسالة الموضوع الاساسي لمحاضرتنا ((طرق التحليل العلمي في النظرية القواعدية العربية التقليدية)) (٣٢) . وقد اظهر أ . أ . سانتشيس فيما بعد بشكل باهر ان قياس التحليل التحويلي يبرز عند اللغويين العرب كاحدى الطرائق الاساسية للبحث العلمي ايضا لدى شرح نظام العروض العربي (١١٣) .

(٨) تعين الحالات التي تستخدم فيها الكلمة التي تحمل معنى النكرة كمبتدأ في الجملة الاسمية ، او الحالات التي يؤلف فيها اسمان يحملان معنى المعرفة تركيبا اسناديا . وينظر الى هذه الحالات على انها فروع او فصول خاصة للقانون الاساسي ، =

ومن الواضح أن أسباباً منهجية تدفع ممثلي علم القواعد العربية التقليدية أن يأخذوا الجملة الاسمية من نمط (هو قائم) كمنطلق لدى دراسة مختلف أنواع الارتباط النحوي . ويرجع السبب في ذلك إلى أن نموذج ذلك النمط من الجملة هو عبارة عن التركيب الاسنادي الوحيد الذي يتألف من اسمين فقط . إن وحدة نوع الجزأين المكوّنين للتركيب النحوي (بالنسبة لأقسام الكلم) تسهّل دون شك مقارنة جزأيه المكوّنين وبيان خصائصهما المميزة من حيث المقولة اللغوية المتميزة نحوياً . أما إمكانية توفر الجزأين المكوّنين للتركيب النحوي من نوع واحد (بالنسبة لأقسام الكلم) فغير واردة لدى وجود فعل فيه . « الفعل – كما يلاحظ سيبويه – يحتاج إلى اسم وإلا فلا كلام (اقرأ : جملة = تركيب اسنادي – غابوتشان) ، أما الإسم فيمكن أن لا يحتاج إلى فعل » (٢٨١ ، ص ٦) . ويتوجب تبعاً لذلك أن نأخذ بعين الاعتبار أنه يُفهم من الفعل في النظرية القواعدية العربية التقليدية أساس الفعل دون أية عناصر تحمل طبيعة الضمائر وتدخل في صنف الأسماء .

وتظهر المحدودية الوظيفية للفعل في أنه لا يمكن أن يستخدم مبتدأ في الجملة الاسمية لأنه لا يمكن أن يؤلف موضوعاً للكلام . إن الفعل حسب طبيعته يمكن أن يستخدم كخبر فقط . والفعل زيادة على ذلك يعتبر أنه ينوب وظيفياً في هذه الحالة عن اسم يحمل معنى نكرة لأنه ، كما يؤكد ابن هشام ، « يؤخذ في الخبر كمنطلق الحالة التي يكون الخبر فيها اسماً مفرداً » (٢٧٢ ، ص ١٢٠) . إن النظر إلى مسألة التعادل الوظيفي للاسم

= وكظواهر خاصة تحتاج الى دراسة خاصة. الا ان القاعدة مع ذلك ، كما يكتب الزمخشري (٢٧٨ ، ص ٢٤) ، تنحصر في ان الاسم الذي يحمل معنى المعرفة يكون في الجملة الاسمية مبتدا ، اما الكلمة التي تحمل معنى النكرة فتكون خبرا . وينظر الى الابتعاد عن ذلك على انه شذوذ او استثناء. ويظهر في كل هذا احد المبادىء الاساسية للبحث العلمي في علم اللغة العربية التقليدي حيث تحتل مكانا هاما فيه المفاهيم التالية : (الاصل والفرع) و (القياس والشاذ) .

والفعل في مصطلحات مقولة التخصيص يؤدي إلى التأكيد على أن الفعل يحمل معنى النكرة ، والنكرة فقط . ويصوغ ابن يعيش هذا المبدأ المتميز بشكل واضح بما فيه الكفاية فيقول : « إن الفعل يعتبر وحدة لغوية تحمل معنى النكرة لأنه يكون خبراً ، وجوهر الخبر ينحصر في أنه يستخدم كوحدة تحمل معنى النكرة » (٢٧٤ ، ص ٢٨) .

ومن الملاحظ أن دراسة التركيب الاسنادي في علم اللغة العربية التقليدي تستند في الغالب إلى مفهومين أساسيين : (المعرفة) و (النكرة)، ويشهد ذلك دون شك على الأهمية الكبيرة التي تُعطى هنا للوظيفة النحوية للتخصيص . ويصعب في الواقع أن نجد في المؤلفات القواعدية العربية قسماً للنحو لا يستند مؤلفوه بشكل أو بآخر إلى هذين المفهومين الأساسيين.

إن معنى (التعريف) يستخدم عملياً أساساً لوصف المبتدأ في الجملة الاسمية ، تماماً كما أن معنى (التنكير) يستخدم أساساً لتحديد جوهر الخبر في الجملة الاسمية . وأما ما يتعلق بالتركيب الاسنادي في مجمله ، فإن سيبويه يعتبر أن القانون الأساسي الذي يحدد وصف الكلام ينحصر في أن الجملة تشتمل على عنصرين ضروريين — المعرفة والنكرة — وأن الكلام يبدأ من المعرفة ويليها خبر نكرة . ومن الأهمية البالغة الاشارة إلى أن سيبويه يفسر ضرورة وجود المعرفة في الجملة بأنه « من غير الممكن اخبار السامع بشيء ما بخصوص شيء ما غير معلوم بالنسبة له » (٢٨١ ، ص ٧) . ويتم التأكيد من جهة أخرى على أن الجملة تحتاج إلى وجود خبر نكرة ، لأن الجملة حين فقدان مثل هذا الخبر تفقد أية قيمة اخباريةوتفقد بالتالي وظيفتها الرئيسية . ولذلك ، وكما يؤكد ابن يعيش ، فإن « أحد شروط الخبر هو أن يكون نكرة » (٢٧٤ ، ص ١٠٥) . ويعتبر سيبويه أن الصفة المميزة للجملة — أنه يُخبَر فيها عن معلوم بواسطة غير معلوم. إن الفكرة التي يتم التعبير عنها توجد في إحدى الكلمتين المكوّنتين للتركيب

الاسنادي ، أما الكلمة الثانية التي يكون مضمونها معلوماً فليس لها معنى اخباري (٢٨١ ، ص ٢٢) .

إن سيبويه حين يطرح هذه المبادىء يتعرض إلى بحث دائرة جديدة تماماً من المسائل المرتبطة بخصائص عملية الاخبار . فيعتبر أن أي إخبار يجب أن يشتمل على شيء جديد من وجهة نظر السامع ، ولكنه حينئذ يُحتاج إلى أساس عام للفهم بين السامع والمتكلم . وإن مثل هذا الأساس يكون وجود شيء معلوم بالنسبة للسامع في الخبر . وهكذا يتم التعبير عن الشيء المعلوم في الكلام في ذلك الجزء من الكلام الذي يميز كمبتدأ ، وأما الخبر فإنه يعبّر عن غير معلوم وبذلك يأخذ على عاتقه الدور الإخباري الرئيسي . إن هذه الأفكار يتم تطويرها وصياغتها الصريحة عند ابن يعيش ، فيكتب : « يجب أن يكون المبتدأ في أساسه كلمة تحمل معنى المعرفة ، أما الخبر فكلمة تحمل معنى النكرة . وذلك لأن وظيفة الاخبار تنحصر في نقل فكرة ما للسامع غير موجودة عنده ونقل السامع إلى الوضعية التي يحتلها المتكلم بالنسبة لمعرفة هذا الخبر . أما الاخبار بالنسبة لغير المعلوم فليس له أي معنى » (٢٧٤ ، ص ١٠٣) . ويحتل مكاناً هاماً في هذه المحاكمات المبدأ القائل بأن الخاصة الرئيسية للجملة تتركز في وجود عنصر غير معلوم . ويضاف إلى ذلك أن ممثلي النظرية القواعدية العربية التقليدية يفهمون من مصطلح (غير المعلوم) ليس فقط الكلمات النكرات المأخوذة بشكل مستقل ، بل ويفهمون منه كذلك عدم علم السامع بوجود ارتباط بين شيئين معلومين بالنسبة له . ويكتب السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه : « عندما يسألون : إذا كان كل من المبتدأ والخبر معرفة ، فكيف تتجلى وظيفة الاخبار ؟ ويجب القول : إن الاسم المعرفة يمكن أن يصبح معلوماً كاسم مفرد على حدة وفي تأليفه مع أسماء أخرى . وهكذا (زيد) معلوم كإسم مفرد على حدة ، و (أخوك) معلوم على حدة . ومع ذلك فإن ذاك الذي يعرفهما

كلاً على حدة بهذين الاسمين يمكن أن لايعرف بأن أحدهما هو الآخر » (٢٨١ ، ص ٢٤) . إن هذا الشرط بالذات ، كما ذكره السيرافي ، يبرز على أنه (غير معلوم) بالنسبة للسامع وبفضله لا تفقد الجملة قيمتها الاخبارية .

ويصرف اهتمام كبير بالإضافة إلى ذلك لمسألة بيان المعيار الذي يتم انطلاقاً منه أعتبار هذا العنصر أو ذاك من عناصر الخبر معلوماً أو غير معلوم. ويكتب ابن يعيش بهذا الخصوص : « النكرة هي مالا يعرفه السامع ، مع أن المتكلم يعرفه ... وبالتالي فإن المعرفة والنكرة هما بالنسبة للسامع » (٢٧٤ ، ص ١٠٤) . وأشار ابن يعيش إلى أن ابن السراج أكد أن « التعريف ظاهرة ترجع إلى السامع ، وليس إلى المتكلم » (٢٧٤ ، ص ٦٨٣) . ويعتبر ابن يعيش ذلك مبرراً تماماً « لأن المتكلم يمكن أن يذكر ما يعتبر بالنسبة له معلوماً ولكن السامع لا يعلمه ، ويعتبر مثل ذلك غير معلوم » (٢٧٤ ، ص ٦٨٣) . وهكذا يتمكن علماء القواعد العرب من أن يجدوا المعيار لتحديد معاني التعريف والتنكير . ويهيىء ذلك بدوره لتطور نظرية نحوية كاملة يعتبر فيها مبدأ التقسيم الإخباري للجملة واحداً من المقدمات النظرية الأساسية .

ومن السهل أن نلاحظ أن نظرية ممثلي علم القواعد العربية التقليدية المعروضة هنا تتطابق في الكثير من الجوانب مع الأفكار الأساسية لف . ما تيزيوس عن التقسيم الوظيفي للجملة . ومن الصعب أن نجد على أية حال اختلافات جوهرية بين مفهومي (المبتدأ) و (الخبر) في الجملة من جهة ، وبين (نقطة الانطلاق أو الأساس) و (النواة) في الكلام من جهة أخرى .

إن نظرية علماء القواعد العرب تظهر بعض وجوه التشابه الجوهرية أيضاً مع مبادىء ك. غ . كروشيلنيتسكايا بخصوص وظيفة الأداة التي

تدرس في ضوء التقسيم الاخباري للجملة . ونجد أيضاً هنا المفهومين المتماثلين « المذكور سابقاً » و « الجديد » اللذين يستخدمان كمنطلقين لدى تحليل الجملة في ضوء وظيفة اللغة الاخبارية . ومع ذلك توجد بعض وجوه الاختلاف التي يمكن تفسيرها في المقام الأول بالموقف المتميز لعلماء القواعد العرب من مسألة الأداة .

إن التحليل الوظيفي لمقولة التخصيص الذي نجده في مؤلفات قواعد اللغويين العرب يصب في نظرية متميزة حول الدور الاخباري لأجزاء الجملة أو عناصر الكلام المختلفة . وعدا عن هذا الجانب يصرف اهتمام كبير كذلك في النظرية القواعدية العربية التقليدية لدراسة الخصائص الدلالية والشكلية لما يسمى بالمعارف والنكرات . ويميز هنا العنصر (أل) في مصطلح (أداة التعريف أو حرف التعريف) كوحدة لغوية متميزة . إلا أن المسائل الأساسية لدراسة التعريف والتنكير لاتبحث في مصطلحات نظرية الأداة. كما يتم زيادة على ذلك شرح مقولة التخصيص خارج مسألة وظائف الأداة وقبل بحثها . وينطلق علماء القواعد العرب من مقدمة نظرية تقول إن معاني (التعريف) و (التنكير) تختص بها جميع وحدات اللغة ذات المعنى . ويعتبر أيضاً أن هذه الوحدات تتمتع بهذا المعنى أو ذاك لمقولة التخصيص بطبيعتها وجوهرها ، وليس نتيجة لاستخدام الأدوات . إن مثل هذا الطرح للقضية يستهدف كشف الطبيعة اللغوية البحتة لمعاني التعريف والتنكير . ويبدو لنا أنه مجرد مرحلة من مراحل الدراسة العامة لمقولة التخصيص والأداة . إن الدراسة في هذه المرحلة تنطلق من قيام وحدات اللغة بوظيفتها في الكلام والأخذ بعين الاعتبار لمعنى التعريف والتنكير الذي تختص به تلك الوحدات ، وتنتهي الدراسة بتصنيف تلك المعاني . ولا يبدأ الباحث بدراسة خصائص استعمال الأداة إلا بعد تحديد الوضع الطبيعي للأشياء . ويدرس الأداة في ضوء حقائق

التحويل في الاستعمال الوظيفي [٩] وفق مقولة التخصيص [١٠] .

يصرف اهتمام كبير في النظرية القواعدية العربية التقليدية لمسألة تقسيم الأسماء إلى (معارف) و (نكرات) . وتبدأ دراسة هذه المسألة بدراسة صنف النكرات . إن وجوب دراسة مقولة التنكير قبل مقولة التعريف لا يستدعي أي شك عند سيبويه . ويبدو له هذا طبيعياً وبدهياً مثل كون « الواحد بداية العدد » (٢٨١ ، ص ٧) . ويتمسك علماء العرب الذين تلوه بمثل هذا المبدأ .

ويقوم ابن يعيش بتقديم الأساس لهذا المنطلق بشكل مفصل فيقول : « تسبق النكرة لأنها اسم نوع من الأشياء ، وهي تعود إلى كل واحد منها كتسمية لجميع أجزاء المجمل ، وتستخدم لتمييز أنواع الأشياء . ولذلك فإنه من غير الممكن أن نجد معرفة دون أن تكون نكرة في البدء . أما التعريف فمشتق ويبرز فقط حين تظهر حاجة لقول شيء ما عن كل جزء من هذا الصنف من الأشياء على حدة » (٢٧٤ ، ص ٦٨٠) .

ويؤكد ابن يعيش في صياغة أخرى لهذا المبدأ على توضيح وظيفة أداة التعريف فيقول : « التنكير هو الأول ، أما التعريف فمشتق لأن الاسم يكون في البداية نكرة مجرداً في صنفه . ثم يضاف إليه فيما بعد ما يميزه بواسطة التعريف لكي تعود الكلمة إلى شيء واحد وتستبعد الأجزاء الأخرى من هذا النوع من الأشياء » (٢٧٤ ، ص ٦٨١) . ونجد هنا علاوة على على ذلك تعريفاً لجزأين صرفيين أساسيين لمقولة التخصيص . ويدرس علماء اللغة العرب هذه المسألة في مستويين : مستوى الشكل ومستوى المضمون .

---

(٩) اقتبسنا مصطلح « التحويل في الاستعمال الوظيفي » من ش . باليونستخدمه وفقا لنظريته (٩ ، ص ١٣٠ — ١٤٣) .

(١٠) تقترح مثل هذه الخطة في مقالة غ . م . غابوتشان « بعض المسائل النظرية لدراسة الاداة في اللغة العربية الفصحى »(٣٣) .

وتتصف النكرة في المستوى الشكلي بأنها يمكن أن تقبل أداة التعريف (أل) أو أن تستعمل مع كلمة (رُبَّ) . ويؤكد الزمخشري على استعمال (رُبَّ) بشكل خاص كسمة للنكرات ، لأن « رُبّ تستعمل فقط مع النكرات » (٢٧٨ ، ص ٨٦) . ويتميز في هذا المجال الذي طرحه ابن يعيش في (شرح المفصل) حين يذكر أن « السمة الشكلية للاسم النكرة تتجلى في أنه يمكن أن تستخدم معها رُبّ والألف لام كما في رب رجل والرجل » (٢٧٤ ، ص ٦٨٤) .

وإلى جانب هاتين السمتين الشكليتين للنكرات يذكر كثير من علماء القواعد العرب لا النافية للجنس كعنصر مميز كذلك . فيكتب الزمخشري مثلاً في هذا الشأن : « الاسم الذي تستخدم معه (لا) يمكن أن يكون نكرة فقط » (٢٧٤ ، ص ٢٨٩) . ولكن امكانية استعمال أداة التعريف يعتبر عند علماء القواعد العرب المعيار الأساسي لوصف النكرة . فيعتبر سيبويه مثلاً أن « النكرة هي الصيغة الأولى ، ثم يضاف إليها ما تصبح به معرفة » (٢٨١ ، ص ٦–٧) . ومثل هذا الرأي يتمسك به ابن مالك في كتاب القواعد الذي نظمه شعراً (الألفية) . ففي الفصل الذي أفرده لمقولة التخصيص يميز النكرة على أنها الكلمة التي « تقبل الأداة (أل) المؤثرة » أو الكلمة التي « تستعمل مع اسم من ذلك النوع المشار إليه » (٢٦٩ ، ص ١٢) .

إن هذا المبدأ مهم لأن بعض أسماء العلم لا تختلف في شكلها عن الأسماء العامة ، بمعنى أنه يمكن أن نصادف في هذه الأسماء وفي تلك ما يسمى (التنوين) . فمثلاً أسماء العلم (حسنٌ) و (سليمٌ) و (محمدٌ) التي تكون منونة لا تختلف عن (حسنٌ) و (سليمٌ) و (محمدٌ) التي تستخدم في الكلام نكرات . ولكن على الرغم من ذلك لا ينظر إلى الأسماء الأولى (العلم) على أنها نكرات ، ليس فقط من حيث السمات الدلالية ، بل ومن حيث السمات الشكلية . وتتجلى السمة الشكلية الأساسية في أن

أسماء العلم المشار إليها لا تقبل الأداة (أل) ، وبتعبير آخر لا يدخل التنوين في الأسماء من هذا النمط في المعارضة كمقولة مع (أل) .

ولا تقل أهمية عن ذلك حقيقة أخرى هي أن ابن مالك ، حين يشير إلى إمكانية قبول أداة التعريف (أل) ، يصفها بأنها (أل) المؤثرة . ويكتب الأشموني في شرحه : « إنه (أي ابن مالك) يقصد بعبارة (المؤثرة) أن يخرج أسماء العلم التي تأخذ (أل) ولاتؤثر عليها .ولذلك فإن مثل تلك الأسماء لا تعتبر نكرات » (٢٧٥ ، ص ٦٨) . ويقصد أسماء العلم من نمط (الحسنُ) و (الحارث) حيث لا تقوم (أل) في الواقع بأية وظيفة في مجال التعبير عن التعريف . ويعرض واحد من علماء اللغة العرب المعاصرين هو عباس حسين بمنتهى الوضوح نظرية علم القواعد العربية التقليدية بخصوص تمييز نوعين لأداة التعريف : (أل) الزائدة و (أل) التعريف (٢٨٥ ، ص ٣٠٥) . ونجد مثل هذا الشرح بالنسبة لـ (أل) في (الذي) .

ويلفت القسم الثاني من موقف ابن مالك الانتباه أيضاً ، حين يؤكد أنه توجد وحدات لغوية لا يمكنها أن تأخذ (أل) ، ولكنها تستخدم كأسماء تنوب عن تلك الأسماء التي تأخذ أداة التعريف . وبذلك فإن صنف الكلمات النكرات يشتمل على اسم الاستفهام والاسم الموصول (مَنْ) و (ما)(١١) لأنهما ينوبان عن كلمتي (انسانٌ) و (شيءٌ) اللتان تأخذان كما هو معلوم (أل) . ويدخل في هذا الصنف كلمات التعجب من نمط (صهٍ) و (مهٍ) لأنهما تعتبران نائبتين عن (سكوتاً) و (انكفافاً) اللتين يمكن أن تأخذا أداة التعريف (أل) .

أما في مجال التسميات ، فسيتند وصف مقولة التعريف والتنكير في النظرية القواعدية العربيةالتقليدية في الأغلب إلىمفهومي « العام » و « الخاص».

(١١) يعتبر بعض علماء القواعـــدالعرب كابن كيسان كلمات الاستفهـــام (من) و (ما) معرفتين ، لانه لدى الاجابةعنهما تظهر اسماء معارف (٢٧٥ ،ص٢٦) .

ويبدو لنا أن هذا يعتبر خطأً منهجياً هاماً جداً يؤلف الجانب المعاكس بالمقارنة مع الجانب النحوي لدراسة مقولة التخصيص ، حيث يتم الانطلاق ، كما أشرنا أعلاه ، من مفهومي « المعلوم » و « غير المعلوم » اللذين يدرسان في ضوء التقسيم الاخباري للجملة .

وهكذا فإن ظاهرة العمومية تميز على أنها الوصف الأكثر تمييزاً للنكرة . ويشهد مثلاً على مثل هذا الموقف تأكيد الزمخشري أن « النكرة هي الاسم الذي يطلق على جميع أجزاء جملة من الأشياء (صنف من الأشياء) » (٢٧٨ ، ص ١٩٨) . ويعبر ابن يعيش من حيث الجوهر عن مثل هذه الفكرة ، حين يحاول وصف مقولة التعريف : « يعتبر نكرة كل اسم يدخل تحته شيئان مسميان أو أكثر عن طريق الابدال » (٢٧٤ ، ص ٦٨٤) . أما ما يتعلق بالمعرفة فإن ظاهرة الخصوصية تميز على أنها الوصف الخاص بها . وهكذا تتميز المعرفة ، حسب رأي سيبويه ، بأنها تشير إلى « شيء معين دون بقية أجزاء هذا الصنف من الأشياء » (٢٨١ ، ص ٢٢٠) . ونجد هنا اشارات ، مع أنها لا تزال بشكل خفي ، إلى المعيار الأساسي لوصف النكرات والمعارف في مجال المضمون (المعنى) . ويتابع ابن يعيش فيما بعد هذا الخط ويطوره حتى يصل إلى نظرية كاملة : « إن جوهر الأمر هو في أن الأسماء عبارة عن إشارات للمفاهيم المسماة بها . وتوجد بينها أيضاً اشارة تفيد معنى عاماً هي التي تؤلف الاسم العام ، وإشارة تفيد معنى خاصاً مثل (زيد) و (عبد الله) وما شابه ذلك . وهكذا فإن الاسم العام هو ذلك الإسم الذي يعبّر عن مفهوم عام ، أما اسم العلم فهو الإسم الذي يعبّر عن مفهوم خاص » (٢٧٤ ، ص ٦٨١) .

ويربط ابن يعيش جوهر التعريف والتنكير مباشرة بالمقولة المنطقية عن الخاص والعام . وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى المبدأ التالي : « بقدر

ما يصبح الاسم أكثر تخصيصاً ، فإنه يصبح أكثر تعريفاً » (٢٧٤، ص ٦٨٢) .

إن استعمال تعبيري (أكثر تخصيصاً) و (أكثر تعريفاً) لا يمكن اعتباره مصادفة . إنه ينبع من طبيعة الفهم نفسه للظواهر المدروسة . ويتلخص جوهر هذه النظرية في أن دراسة نظام التعريف والتنكير (أو الخاص والعام) لا تتوقف عند تمييز نقطتين – حدين فحسب أو عند تمييز العناصر المكوّنة لهذه المقولة . إن هذا النظام ، كما يفهمه علماء القواعد العرب ، يعتبر نظاماً معقداً يشتمل قطبا المعرفة والنكرة (الخاص والعام) فيه على مجموعة كاملة من المقولات الوسط التي تميز على أنها (أكثر تعريفاً)و (أكثر تنكيراً) ... إلخ .

إن مبدأ تحديد بعض التدرج داخل كل واحدة من مقولتي التعريف والتنكير يتم استعماله بشكل أساسي في مجالين. فتتحدد ، منجهة ، درجة التخصيص بالنسبة لمختلف أصناف الأسماء . فيضع مثلاً علماء القواعد العرب أمامهم مهمة بيان أي صنف من الأسماء يعتبر أكثر تعريفاً ، ولنقل الضمير الشخصي أم اسم العلم أم ضمائر الاشارة والأسماء الموصولة . وتتحدد ، من جهة أخرى ، درجات التخصيص داخل كل صنف من أصناف الأسماء . وتتصل هذه المسألة في المقام الأول بالضمائر الشخصية التي يحاول علماء القواعد العرب ، على أساس دراستها ، أن يحلوا مسألة تحديد أي شخص بالضبط (المتكلم أم المخاطب أم الغائب) يمكن اعتباره أكثر تعريفاً . ويحدد ابن يعيش درجات تعريف الضمائر الشخصية وفقاً للترتيب التالي : المتكلم فالسامع فالغائب .

ويتم في هذا المجال أيضاً تحليل ضمائر الاشارة وأسماء العلم . فيعتبر الزمخشري أن درجة تعريف أسماء الاشارة ترتبط بشكل مباشر بقرب الشيء الذي يشار إليه (٢٧٨) . أما فيما يتعلق بأسماء العلم ، فيعتبر

الزمخشري أسماء الأماكن أكثر تعريفاً (لأن العمومية فيها تبلغ أدنى مستوى) ، ويليها أسماء الأشخاص ويلي أخيراً أسماء أجناس الأشياء .

ولعل مسألة تحديد درجة التنكير بين الأسماء العامة تدخل في مثل هذه القضية . ويرتبط حل مثل هذه المسألة في الغالب بدراسة جانب معنى المفردات . فيحدد ابن يعيش مثلاً مختلف درجات تنكير الأسماء العامة على أساس دراسة درجات تجريد المفاهيم المنطقية التي تقابلها ، لأن « ما يعتبر أكثر عمومية يعتبر أكثر إيغالاً في التنكير » (٢٧٤ ، ص ٦٨٤) . فيعتبر كلمة (شيء) أكثر تنكيراً من كلمة (جسم) لأن « من الصحيح أن كل جسم هو شيء ، ولكن ليس صحيحاً أن كل شيء هو جسم » (٢٧٤ ، ص ٦٨٤) . ويحدد بمثل هذا المبدأ درجة تنكير الأسماء العامة مثل (حيوان) و (انسان) و (رجل وامرأة) .

ويصرف اهتمام خاص في المؤلفات القواعدية العربية لتقديم أساس نظري لدرجات تعريف الأسماء . وتوجد هنا عدة وجهات نظر تختلف عن بعضها بطريقة البرهان . ويظهر كذلك حتماً في حالات أخرى الموقف المختلف من المسألة المبحوثة . فيعتبر مثلاً ممثلو مدرسة البصرة القواعدية الذين يتابعون سيبويه في ذلك أن الضمير الشخصي هو الأكثر تعريفاً ، ثم يليه اسم العلم ويلي أخيراً اسم الاشارة . ويقدمون منطلقهم بخصوص التعريف الأضعف لأسماء العلم على أساس أن اسم العلم يتميز عن الضمير الشخصي بأنه يعرّف وصفياً ، ويعتبرون ذلك « علامة لضعف معنى التعريف فيه » (٢٧٤ ، ص ٦٨٢) . يشهد هذا المبدأ المشار إليه لعلماء القواعد البصريين وكذلك طريقة برهانهم على الخط اللغوي الذي يسيرون فيه بانتظام والذي يتصف بالدراسة الشكلية (١٢) للظواهر اللغوية ، مع الأخذ بعين الاعتبار لخصائصها الوظيفية في الكلام .

---

(١٢) نفهم من (الدراسة الشكلية) الموقف المعروف في علم اللغة الحديث من دراسة الحقائق اللغوية .

ويعتبر ممثلو مدرسة الكوفة القواعدية اسم العلم أكثر تعريفاً ويليه الضمير الشخصي ثم اسم الاشارة . ويبنون هذا التأكيد على أساس أن « الضمير الشخصي يمكن أن يستعمل مع أي اسم قد ذُكر ولا يميز أي شيء معين . كما أن الاسم الذي ذُكر يمكن أن يكون نكرة ، فيبرز الضمير الشخصي في هذه الحالة كنكرة » (٢٧٤ ، ص ٦٨٢) . ومن الواضح أن هذه المحاكمات تنطلق فقط من جانب دراسة التعريف والتنكير المتعلق بالتسمية دون الأخذ بعين الاعتبار للخصائص الوظيفية للوحدات اللغوية في مجال التقسيم الاخباري للجملة .

ويعمد مؤلفون غيرهم كابن السراج إلى تمييز ضمير الاشارة على أنه أكثر تعريفاً . ويبنون تأكيدهم هذا على أساس أن « اسم الاشارة يعتبر معرفة لسببين : مرئي ومعنوي ، في حين أن الأسماء الأخرى تعتبر معرفة بشكل معنوي ليس أكثر » (٢٧٤ ، ص ٦٨٢) . ويهتم الباحثون في هذه الحالة بجانب المعنى أكثر من الجانب اللغوي البحت لمسألة التخصيص .

إن مسألة دراسة التخصيص يتم حلها من قبل علماء القواعد العرب في مختلف فصول الدراسات اللغوية . وتظهر أحياناً وبالتحديد نتيجة لذلك شروح مختلفة للظواهر اللغوية المرتبطة بمقولة التخصيص. ولا يمكن بالتالي توضيح اختلافات هذه الشروح دائماً بوجهات نظر مبدئية ذات صفة نظرية ، لأنها ترتبط في بعض الأحيان فقط بالباعث على دراسة هذه الظواهر . ويعتبر علماء القواعد العرب في حالات غير قليلة ، لدى عرض المسائل الأكثر عمومية ، أن من الممكن النظر إلى المسألة المبحوثة من وجهات نظر مختلفة في نفس الوقت . فيعمد علماء القواعد الكوفيون مثلاً ، في محاولاتهم البرهنة على المنطلق القائل إن الضمير الشخصي يعتبر أقل تعريفاً من اسم العلم ، إلى اللجوء بشكل أساسي إلى تحليل معنى الضمائر . ولكنهم مع ذلك ، حين يقدمون براهين إضافية ، يحاولون الاعتماد على بعض المبادىء

المتعلقة بالخصائص النحوية للغة العربية . وهكذا فإنهم يلاحظون أن امكانية استعمال الضمائر الشخصية مع كلمة (رُبّ) (١٣) هي سمة لتعريفها الضعيف ، ويعتبر ذلك ، كما هو معلوم ، ظاهرة تتصف بها النكرات .

إن دراسة مقولة التعريف والتنكير تستدعي عند علماء القواعد العرب كثيراً من المسائل النظرية الأخرى التي لا تقل أهمية عنها . ونعتبر أن تمييز نمطين لمعنى التعريف الذي تتمتع به الأسماء في اللغة العربية الفصحى إحدى هذه المسائل الهامة . يميز صنف خاص للأسماء التي يكون وجود معنى التعريف فيها ضرورياً لوجودها وقيامها بوظيفتها في اللغة . وتتمتع هذه الكلمات بمعنى التعريف بطبيعتها . وبالامكان أن نسمي مثل هذا المعنى للتعريف « المعنى الأصلي للتعريف » . إن الضمائر الشخصية وأسماء العلم وما يسمى الأسماء المجردة (١٤) التي يدخل فيها أسماء الاشارة والأسماء الموصولة تعتبر أسماء ذات معنى أصلي للتعريف في اللغة العربية الفصحى .

ويميز عدا عن الأسماء التي تتمتع بمعنى أصلي للتعريف صنف آخر للأسماء التي يمكن أن تحمل معنى التعريف ، ولكن هذا المعنى لا يعتبر بالنسبة لها عنصراً حتمياً في معناها ، لأنها يمكن أن تؤدي في اللغة أيضاً

---

(١٣) ان المادة اللغوية الوحيدة لمثل هذا التاكيد هي مثال (ربه رجلا) . وبالمناسبة فقد اصبح هذا المثال باعثا لمناظرات مبدئية بين ممثلي علم القواعد العربية التقليدية . فلا يوافق ابن يعيش مثلا على التاكيد على امكانية استعمال (رب) مع الضمائر الشخصية ، ويعتبر ان ذلك المثال ليس ظاهرة يقاس عليها ، بل ظاهرة شاذة، مع انه يمكن توضيحه بدرجة معلومة (٢٧٤ ،ص ٦٨٢) .

(١٤) ان مفهوم (التجريد) ذو اهمية كبيرة ، اذ يستند اليه علماء القواعد العرب ، ويعتبر منطلقا لتمييز اسماء الاشارة والاسماء الموصولة في صنف مستقل. ويفهم من (التجريد) تنكير خاص بالنسبة للتعبير عن صنف الاشياء ، ويظهر ذلك في انعدام الارتباط المباشر بالاشياء التي تحمل هذه الاسماء . ويعتبر ان مثل هذه الاسماء تتمتع بمعنى المعرفة من حيث التخصيص .

وظيفة وحدة تتمتع بمعنى النكرة . كما يعتبر أيضاً أن أسماء هذا الصنف تتصف بمعنى النكرة في صيغها الأصلية ، ويقدم ذلك أساساً لتسمية معنى التعريف الذي تحمله « معنى اشتقاقياً (غير أصلي) » . وتميز ضمن هذا الصنف من الأسماء الأسماء العامة التي تكون في البدء نكرات ، تصبح معارف بنتيجة تأثير عوامل لغوية معروفة . ويبدو أنه يقصد أن الأسماء العامة يمكنها وظيفياً أن تحل محل أي اسم يتمتع بمعنى التعريف في طبيعته . ويدخل هكذا في عداد مثل هذه الأسماء المعارف بشكل أساسي الاسم المعرف بأداة التعريف ، والاسم الذي يدخل في التركيب الإضافي بمثابة الجزء الأول منه حين يكون الجزء الثاني اسماً معرفة . كما يدخل في هذه المقولة للأسماء المعارف أيضاً الاسم ضمن تركيب النداء ، إلا أن العلماء اللغويين العرب يحلون هذه المسألة بطرق مختلفة .

وينظر علماء القواعد في القرون الوسطى إلى مثل هذا الاسم على أنه عنصر يرجع في واقع الأمر إلى الضمير الشخصي ، لأنهم يعتبرون أنه «يحل وظيفياً محل الضمير (أنت) ، و (أنت) يمكن أن يكون معرفاً فقط... وهكذا تختفي عدم المعلومية لأنها لا تجتمع مع (أنت) من حيث التعبير عن التعريف » (٢٧٤ ، ص ١٦١) .

ويبحث علماء قواعد آخرون ، وخاصة علماءاللغة العرب المعاصرون ، الإسم ضمن تركيب النداء بشكل مستقل ، دون أن يدخلوه في صنف الضمائر الشخصية . فيعتبر عباس حسن مثلاً أن مثل هذه الكلمة تعتبر اسماً نكرة إلا أنها تصبح معرفة بنتيجة تأثير العوامل المرتبطة بجوهر النداء نفسه . ويبدو أنه يفترض أن تركيب النداء يؤدي نفس الوظيفة التي تؤديها الأداة في مجال التعبير عن التعريف (٢٨٥ ، ص ١٤٣–١٤٤) .

تستعمل نظرية التخصيص في علم القواعد العربية التقليدية مصطلحين للتمييز بين الصنفين المشار إليهما أعلاه للمعارف – (المعرفة) و (المعرّف) .

والحق أن هذين المصطلحين لا يميزان بوضوح وانتظام دائماً من قبل جميع علماء القواعد العرب . فنجد مثلاً لدى دراسة المعارف أن جميع علماء القواعد العرب تقريباً يوّحدونها تحت اسم عام (المعارف) . ويحتمل كثيراً أنهم إنما يفعلون ذلك انطلاقاً من مقتضيات العرض ، وليس لذلك علاقة مباشرة بفهم نظري خاص لحقائق اللغة المدروسة من قبل علماء القواعد العرب . ويبدو وعلى أية حال أن عدم الانتظام الذي لاحظناه يرجع كلياً إلى جانب المصلحات ولا يمس نظريات علماء اللغة العرب بشأن وجود نوعين للتعريف متميزين بعضهما عن بعض .

إن تمييز نوعي التعريف ينبع في واقع الأمر من الطرح النظري الأساسي لدراسة مقولة التخصيص . ويتم حل هذه المسألة في مؤلفات القواعد العربية على أساس الدراسة الوظيفية للوحدات اللغوية بهدف كشف أحد المعنيين الأساسيين لمقولة التخصيص الذي تتمتع به تلك الوحدات في صيغها الأصلية. ويلي ذلك تقسيم الأسماء إلى معارف ونكرات . وبعد تحديدهاتين المقولتين تبحث الحالات التي تـُغيـّر فيها الأسماء ، بتأثير ظواهر معروفة ، خاصتها الوظيفية الأصلية بالنسبة لمعنيي التعريف والتنكير .

ولا تـُبحث فقط في هذا المجال الحالات التي تأخذ فيها النكرة الخاصة الوظيفية للمعرفة ، بل تبحث كذلك الحالات التي يتحول فيها الاسم المعرفة إلى اسم مـُنكـّر. ويقصد بالإسم المنكـّر الحالات التي تصبح فيها بعض أسماء العلم التي تنون نكرات ، كإسم (سيبويه) في جملة (مررت بسيبويه وسيبويهٍ آخر) .

ولا يقتصر ممثلو علم القواعد العربية التقليدية على تمييز « التعريف » و « التنكير » كعنصرين أساسيين لمقولة التخصيص ، بل يتمكنون بنتيجة تحليل لغوي دقيق من بيان حالات خاصة لاستعمال الأسماء المعارف يرون فيها مقولة التعميم . إن هذه الظاهرة تـُدرس من قبلهم بشكل أساسي في

مصطلحات مقولة « التعريف » ، لأنه لدى التعميم أيضاً يوجد عنصر تعيين . ويرون أن خاصية عنصر التعيين تتجلى في أن التعبير عن التعيين لا يرجع إلى شيء منفرد بل يرجع إلى صنف كامل من الأشياء .

وينعكس في حل هذه المسألة الخاصة تعريف مفهوم « التعريف » الذي يقترحه علماء القواعد العرب . فالإسم الذي يحمل معنى التعريف يفيد شيئاً مفرداً ، ويعتبر ذلك ميزة أساسية لهذه المقولة . ويعبر سيبويه عن هذه الفكرة بوضوح تام لدى تحليل معنى مختلف أنماط الأسماء المعارف . إن العامل الأساسي لتعريف هذه الأسماء ، كما يؤكد سيبويه ، ينحصر في أنه يقصد بها دوماً « شيء معين دون الأجزاء الأخرى من هذا الصنف » (٢٨١ ، ص ٢٢٠) . وتحدد بهذه الطريقة الصفة الأساسية للتعريف . ثم تجري محاولة ، عن طريق القيام بتحليل أكثر تفصيلاً ،لتحديد العوامل التي يتم بتأثيرها بالذات تمييز « شيء معين من دون بقية أجزاء صنفه » . ويتضح أنه يمهد لذلك ظواهر مختلفة مثل التكرار والاشارة والقصد و..إلخ تبعاً لنمط الاسم المعرفة . وبالتالي يعتبر شرطاً أساسياً (أو لنقل صفة مميزة أساسية) للتعميم كون الإسم لدى التعميم يفقد إمكانية التعبير عن شيء منفرد ، ويأخذ بذلك امكانية أن يشتمل على مجموعة كاملة من الأشياء من صنف واحد في مجملها .

إن المبادىء النظرية التي يقوم على أساسها علماء القواعد العرب بدراسة ظاهرة التخصيص تصاغ في الغالب باستخدام مصطلحات الأداة . ويوضّح ذلك بأن خصائص المعنى للاسم المعرفة وللاسم المعمم توصف بها هذه المقولة وتعتبر صفات مميزة لبعض أنواع الأداة . وهكذا فإن تمييز « التعميم» وتحليله بالمقارنة مع معنى التعريف يؤدي عملياً إلى دراسة أنماط استخدام

(أل) كأداة تعريف [15] ويؤدي إلى تمييز نوعيها الأساسيين : أداة التعبير عن تعريف شيء معلوم وأداة التعبير عن صنف معين للأشياء . ويدرس فيما بعد بالتفصيل كل واحد من نوعي الأداة (أل) المشار إليهما على حدة في فصول مختلفة .

ويتضح لدى تحليل معنى استعمال أداة التعريف أن الشيء يصبح معلوماً بتأثير ثلاثة عوامل أساسية :

١ ــ الذكر . ويرتبط به « الشيء المعلوم المذكور » ، مثلاً (مَثَلُ نورِهِ كمشكاةٍ فيها مصباحٌ ، المصباحُ في زجاجة ، الزجاجةُ كأنها كوكبٌ)(القرآن ، النور ،٣٥)[16]. فأداة التعريف (أل) هنا في كلمتي (المصباح) و (الزجاجة) كأنها تُرجع إلى ما قيل وتربطهما بما يقابلهما من الكلمات السابقة (مصباح) و (زجاجة) . ويصف علماء القواعد العرب مثل هذه الأداة بأنها أداة تعريف للاسم الذي يشير إلى شيء معلوم بالذكر (٢٧١ ، ص ٥٠) . ويقابل هذا بشكل كامل مصطلح « أداة التكرار » الذي يستعمل في علم اللغة الأوربي .

٢ ــ القصد . ويرتبط به « الشيء المعلوم المقصود » مثلاً (جاء القاضي) حيث يكون الإسم المعرف بأل معلوماً بتداعٍ معين ما . ويحدد ابن هشام ذلك بقوله إنه يتم إذا كان هذا الشيء معلوماً للمتكلم والسامع في الموقف الكلامي الراهن (٢٧١ ، ص ٥٠) .

٣ ــ الحضور أو الوجود . ويرتبط به « الشيء المعلوم الحاضر » ،

---

(١٥) ويؤكد هنا بشكل خاص على « أل كأداة تعريف » ، لأن علماء القواعد العرب يميزون في استعمال (أل) ثلاث مقولات : (أل) كاسم موصول بمعنى الذي ، و (أل) كأداة تعريف ، و (أل) كعنصر اضافي زائد .

(١٦) الترجمة الروسية ماخوذة من ترجمة اي . يو . كراتشكوفسكي للقرآن .

مثلاً (جاءني هذا الرجل) حيث يكون الاسم (الرجل) معرفاً بأل لأنه يشير إلى شيء معلوم لأنه حاضر لدى عملية الاخبار الراهنة ويمكن الإشارة إليه .

ويوجه علماء القواعد العرب ، إضافة إلى مثل هذا الجانب لتحليل المضمون ، الاهتمام إلى بعض المعايير الشكلية لتمييز أنماط التعبير عن التعريف . وهكذا يقرَّر أن تعريف الاسم الذي يشير إلى « شيء معلوم مذكور » وتعريف الإسم الذي يشير إلى « شيء معلوم مقصود » يتصفان بأنه يمكن أن يستبدل فيهما بالإسم المعرف بأل ضمير . ويمكن في واقع الأمر في الأمثلة المشار إليها أعلاه أن نستبدل بكل من (المصباح) و(الزجاجة) و (القاضي) ضمير الشخص الثالث (هو) أو (هي) . وتمتنع إمكانية مثل هذا الاستبدال لدى التعبير عن التعريف من النمط الثالث. فيلاحظ هنا كمعيار شكلي أن تعريف الاسم الذي يشير إلى « شيء معلوم حاضر » لا يتحدد إلا بعد اسم الإشارة ، مثلاً (جاءني هذا الرجلُ) ، أو بعد (أيُّ) للنداء ، مثلاً (يا أيها الرجلُ) ، أو بعد (إذا)الفجائية ، مثلاً (دخلتُ فإذا الأسدُ) . ويُدخل كثير من علماء اللغة العرب هنا (أل) فيما يسمى بأسماء الزمان والمكان من نمط (الآنَ) و (اليومَ) ...إلخ .

وتعتبر ذات أهمية كبيرة أيضاً النظرية التي طورها علماء القواعد العرب بخصوص الاستعمال المتميز للأداة (أل) الذي يتمتع حينئذ بمعنى « التعميم » . إن مثل هذه الأداة ، كما تم ذكره أعلاه ، تتصف بأنها « أداة للتعبير عن صنف ما من الأشياء » أو مجرد « أداة جنس » . إلا أن هذه المسألة لا تنتهي بتمييز هذا النمط من الأداة في مقابلة أداة التعريف التي تستخدم للتعبير عن شيء معلوم مفرد . إن التحليل الدلالي الدقيق يكشف عن خصائص معقدة لاستعمال « أداة الجنس » ويسمح بتمييز ثلاثة أنواع رئيسية لها :

١ ــ أداةجنس للتعميم الفعلي.تستعملمع الإسم الذي يفيد صنفاً معيناً من الأشياء ويستغرق حينئذ أي جزء من هذا الصنف ، مثلاً (خُلق الإنسانُ ضعيفاً) حيث يبرز الاسم (الإنسان) كتسمية لصنف كامل من الأشياء المتماثلة،ويستغرق فعلياً جميع أجزاء هذا الصنف . ويقصد هنا ، كما يلاحظ ابن هشام ، أن « كل واحد من جنس الانسان يعتبر ضعيفاً » (٢٧٣ ، ص ١١٣) .

٢ ــ أداة جنس للتعميم المجازي . تستعمل مع الاسم الذي يفيد صنفاً من الأشياء لامن حيث الاستغراق الحقيقي لجميع أجزاء هذا الصنف ، بل من حيث الاشارة إلى الخصائص المميزة العامة لهذه الأجزاء المتماثلة ، مثلاً (الرجلُ أفضلُ من المرأةِ) حيث يقصدمن اسمي (الرجل) و (المرأة) الخصائص العامة لهذين الصنفين ، وليس مجمل أفراد معينين . ويتصف شرح هذه الظاهرة بالأهمية عند ابن هشام،فيعتبر أنه في هذا المثال « لايقصد رجل معين أو امرأة معينة ، بل يقصد أن واحداً مامن الرجال أفضل من واحدة مامن النساء » (٢٧٣ ، ص ١١٣) .

ويجب أن نلاحظ أن بعض علماء القواعد العرب يعرّفون هذه الأداة أنها أداة جنس بحتة ، وليست نوعاً منالأداة التي تعبر عن معنى « التعميم ». وينطلق من مثل هذا المبدأ ، مثلاً ، ابن هشام في أحد أعماله (٢٧٣ ، ص ١١٣) ، مع أنه في عمل آخر (٢٧١ ، ص ٥٠) ينظر إليها على أنها أحد أنواع أداة الجنس المعممة .

٣ ــ أداة جنس للتعبير عن تعيين المادة . تستعمل مع الإسم الذي يفيد مادة أو صفة الأشياء المتماثلة ، مثلاً (وجعلنا من الماء كل شيء حي) (القرآن،الأنبياء ، ٣١) حيث يأخذ الاسم (الماء) الأداة (أل) لا لأنه يقصد

به أن يستغرق أشياء مامتماثلة أو خصائصها ، بل لأنه يفيد مادة معينة . فيعتبر التعبير عن المادة كذلك بمثابة تعميم من نوع خاص .

ولا يقتصر علماء القواعد العرب على تحليل المعنى سواء لدى دراسة أداة التعريف وسواء لدى وصف مختلف أنواع أداة الجنس (المعممة) . إن تصنيف مختلف أنواع هذه الأداة التي تعتبر في جوهر الأمر نتيجة لجانب دراسة المضمون ، يُدعَّم بملاحظات السمات الشكلية للحقائق اللغوية المدروسة .

وهكذا يلاحظ كمعيار شكلي لتمييز أداة الجنس من النمط الأول (أداة الجنس للتعميم الفعلي) أن الاسم مع الأداة (أل) يمكن استبداله — دون تغيير في مجال المضمون — بكلمة (كلٌ) مع اسم نكرة . مثلا ، عوضاً عن (خُلق الانسانُ ضعيفاً) يمكن القول (خلق كلُّ إنسانٍ ضعيفاً) . ويلاحظ إضافة إلى ذلك أن إمكانية تطابق الكلمة الناعتة في الجمع مع الإسم الذي يقابلها (الذي تنعته) في صيغة المفرد تعتبر بمثابة خاصة شكلية لأداة الجنس من هذا النوع ، مثلاً (الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء) حيث يسمح باستعمال الاسم الموصول في الجمع (الذين) مع الإسم في صيغة المفرد (الطفل) لأنه يستخدم بمعنى التعميم . ومن المهم أن نلاحظ أن هذه الظاهرة تكشف شبها جوهرياً مع مقولة « أسماء الجمع » في اللغة الإنكليزية ، حيث أن الكلمات مثل (People) و(Government) المستعملة بمعنى (الناس) و (أعضاء الحكومة) تستوجب بالمقابل صيغة الجمع في الخبر — الفعل .

أما ما يتعلق بأداة الجنس من النمط الثاني (أداة الجنس للتعميم المجازي) ، فيلاحظ علماء القواعد العرب أنه يمكن هنا أن يستبدل بالإسم مع الأداة تركيب (كلٌ) مع الإسم المعرفة ، ولكن هذا ممكن فقط في المجال المجازي.

فمثلاً عوضاً عن (أنت الرجل – بالانكليزية : you are a man) يمكن القول (أنت كلُّ الرجال) بمعنى (أنت الرجل الحقيقي – بالانكليز ية : you are a true man).

وأخيراً يمتنع في النمط الثالث لأداة الجنس (أداة الجنس للتعبير عن تعيين المادة) أي نوع من استبدال تركيب (كلّ) سواء في المعنى المباشر أو المجازي بالاسم مع الأداة . وهكذا ، عوضاً عن (وجعلنا من الماء كلَّ شيء حيّ) لا يمكن القول (وجعلنا من كل الماء كل شيء حي) دون أن نمس جوهرياً صفة تعريف الاسم (الماء) . يُقصد بـ (الماء) في الحالة الأولى مفهوم مجرد للمادة ، في حين أن الاسم (الماء) يفقد في الحالة الثانية معنى التعميم ويفيد هنا (الماء) في كمية أو حجم ما معلومين بتأثير كلمة (كلّ) . ويفترض أن ذلك يتم بسبب صفات دلالية . وإلى جانب هذه النقاط التي تستخدم معياراً شكلياً لتمييز أنواع مختلفة من أداة الجنس، يلفت علماء القواعد العرب الاهتمام إلى مجموعة من السمات الشكلية التي تميز صنفاً أصغر لأداة الجنس بشكل عام . ويبدو لنا أكثر أهمية ذلك المبدأ القائل بأنه لدى التعبير عن معنى التعميم ، يمكن للاسم مع الأداة (أل) أن يتحدد وصفياً بجملة صغرى عن طريق اضافة مباشرة (أي استئناف مباشر) دون استخدام الاسم الموصول (الذي) ، وهو أمر لا يعتبر خاصة وظيفية مميزة للاسم المعرفة . مثلاً (ما ينبغي للرجل يشبهك) و (كمثل الحمار يحمل أسفاراً) حيث تضاف الجملتان النعتيتان الصغريان (يشبهك) و (يحمل أسفاراً) مباشرة دون اسم موصول إلى الإسمين المنعوتين (الرجل) و (الحمار) اللذين يشتملان على أداة التعميم (أل) .

ويلفت علماء القواعد العرب الاهتمام فوق ذلك أيضاً إلى احدى الصفات الشكلية الهامة جداً للأسماء التي تحمل معنى التعميم . فيؤكد ابن يعيش مثلاً أن مثل هذه الأسماء ، مع انها تشتمل على الأداة (أل) ، « لا يمكن أن تنعت بأسماء الاشارة أو الأسماء الموصولة » (٢٧٤ ، ص ٦٨٣).

ولا يمكن في الواقع أن نقول عوضاً عن (أكلت الخبز) (أكلت الخبز الذي ...) أو (أكلت هذا الخبز ...) دون أن تتغير الفكرة المعبر عنها ويتغير بذلك جوهر الأداة (أل) .

إن التقيد المنتظم بخط البحث هذا في تحليل مقولة التعميم يوصل علماء القواعد العرب إلى ملاحظة دقيقة جداً بخصوص علم معاني الألفاظ . فالاسم مع أداة الجنس ، وفقاً لنظريتهم ، يفقد مسحة « الخاص » ويأخذ بنتيجة ذلك معنى « العام » فيقترب بذلك من الاسم النكرة . إن مثل هذا الإستنتاج مبرر تماماً إذا اعتبرنا أن النكرة تتصف بوجود معنى « العام » . وبفضل ذلك يمكن للنكرة أن تعود إلى أي شيء في حدود صنف ما . وبتعبير آخر ، يظهر مجال دلالي خاص يكون فيه الإسم المعرفة والاسم النكرة مترادفين تماماً ، إذا لم نأخذ بعض النقاط الأسلوبية الضيقة . وبالمناسبة ، لا تبقى هذه النقاط خارج ميدان دراسة علماء القواعد العرب . فيصل ابن هشام ، بنتيجة تحليل الاختلافات الأسلوبية التي تتم ملاحظها ، إلى استنتاج يقول إن « الاختلاف بين الاسم المعرفة مع مثل هذه الأداة (أل) المعممة وبين الإسم المعمم النكرة هو اختلاف بين المقيد والمطلق . وذلك لأن الإسم الذي يشتمل على ألف لام يفيد هذا المفهوم الحقيقي فقط في حالة كونه موجوداً في الذاكرة ، أما الإسم المعمم النكرة فيفيد هذا المفهوم الحقيقي بشكل مطلق دون اعتبار لأي شرط » (٢٨١ ، ص ٥٠—٥١) .

أما ما يتعلق بالتأكيد على ترادف الأسماء المعارف والنكرات في مجال التعبير عن التعميم ، فإننا نجد صياغة هامة لهذا المفهوم عند ابن يعيش الذي يتوقف ليبحث بالتفصيل في هذه المسألة ويخصص لها فصلاً كاملاً في كتابه القواعدي . وانطلاقاً من أمثلة مشابهة ، يؤكد أنه « توجد بين الأسماء المعرَّفة بواسطة الأداة (أل) أسماء مساوية من حيث المعنى للأسماء التي تشتمل على ألف لام وللأسماء التي ليس فيها لام . مثلاً (شربت

ماءً أو الماء) و (أكلت خبزاً أو الخبز) . (٢٧٤ ، ص ٦٨٣) (١٧) .

ومن الواضح تماماً أن علماء القواعد العرب يصلون إلى فهم أن « المفهوم المعمم » يمكن التعبير عنه ليس فقط بواسطة الاسم المعرفة ، بل وكذلك بواسطة الاسم النكرة . ويجب اعتبار ذلك دون شك انجازاً غير قليل الأهمية ، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه تظهر في علم اللغة الأوربي صياغات لمبادىء مماثلة منذ بداية القرن العشرين فقط . ويتمسك بمثل هذه النظرية مثلاً غ غيوم الذي يؤكد في كتابه ، الذي خصصه للأداة في اللغة الفرنسية ، أن معنى التعميم يتم التعبير عنه بواسطة الأداتين المتضادتين (**une , Le**) (٢٠٦ ، ص ٢٣٢–٢٣٣) . ويورد ن.ف. يوشمانوف رأياً مماثلاً حين يكتب : « ا (أل) معنيان : عام (جنسي) – شيء بشكل عام ، وضيق (إشاري) – هذا الشيء . ويقترب المعنى الأول من التنكير ، أما الثاني فإنه يقف بصرامة في الطرف المعاكس بسبب الإشارة فيه » (١٥٨ ، ص٧٨) .

ونجد في المؤلفات القواعدية التي وصلت إلينا مجموعة كاملة من المبادىء المتميزة بشأن الوسائل اللغوية للتعبير عن التعميم . ويتم هنا التأكيد بوضوح تام على أن مثل هذه الوظيفة يمكن أن يؤديها سواء الأسماء المعارف وسواء الأسماء النكرات ، حيث تتصف الأسماء في هذه الحالة بما يقابلها « فالاسم المعرفة – تسمية صنف الأشياء » و « الإسم النكرة – تسمية صنف الأشياء ». إن ترادف هاتين الصيغتين للاسم لدى التعبير عن التعميم يدفع علماء القواعد العرب إلى أن يفرقوا بوضوح تعريفاً في الشكل – وجود الأداة (أل) ، وتعريفاً في المضمون – وجود مسحة « الخاص » . ويتميز هكذا تنكير في

---

(١٧) بسبب انعدام الاداة في اللغة الروسية ، تبرز لدى ترجمة الامثلة العربية والانكليزية والفرنسية والالمانية الى الروسية ضرورة الاشارة بشكل اصطلاحي الى نوع الاداة المستخدمة في اصل المثال . لذا عمدنا هنا ، وسنتابع ذلك فيما بعد ، الى استعمال اشارتي (+ او –) : الاولى (+) لتفيد اداة التعريف ، والثانية (–) لتفيد اداة التنكير .

الشكل – غياب الأداة (أل) ، وتنكير في المضمون –وجود مسحة« العام »، وينظر في ضوء هذه النظرية إلى الإسم مع الأداة (أل) الذي يعبر عن معنى التعميم على أنه معرفة في صيغته ولكنه نكرة في مضمونه ، أما الإسم بدون الأداة (أل) والذي يعبر عن معنى التعميم ، فينظر إليه على أنه نكرة في صيغته ولكنه معرفة في مضمونه .

وتدل هذه الاستنتاجات النظرية على أنه يوجد لدى علماء القواعد العرب هدف محدد بشكل تفصيلي لدراسة هذه المسألة ، ولكنه مع ذلك لا يكشف عن نفسه في مؤلفاتهم القواعدية إلا بشكل خفي . ونعتقد أن هذه المبادىء يمكن أن تساعد في تطوير نظرية كاملة لا تصف التعبير عن التعميم فقط ، بل وتصف كذلك التعريف والتنكير . وسوف نتبع مثل هذا الخط في كتابنا هذا ، وسنعرض هذه المسألة ثانية بشكل أوسع في الفصل الخاص بها . ونقتصر هنا على عرض سريع لبعض النقاط ، وذلك بغية العرض المسبق فقط لامكانات التطوير اللاحق للأفكار المعطاءة لعلماء القواعد العرب في هذه المسألة .

فعلى أساس بعض التأكيدات النظرية لعلماء القواعد العرب يمكن مثلاً أن نستنتج أن العنصر المكوّن الدلالي الرئيسي للتعميم هو مفهوم (المجمل) . وإذا كان الأمر كذلك ، يجب لكي تتمكن الأسماء المعارف والنكرات من التعبير عن التعميم أن تفقد في المقام الأول الجزء المكوّن الدلالي « المفرد » الذي تتميز به . وعلاوة على ذلك ، فإن بعض الأجزاء المكوّنة الدلالية للتعميم التي يختص بها سواء الاسم المعرفة وسواء الاسم النكرة يجب أن تُفقد . فالمعرفة يجب أن تفقد عنصر « المعين » ، أما النكرة فيجب أن تفقد عنصر « العام » . ويفترض لدى ذلك طبعاً أن جوهر التعميم ينحصر في التعبير عن شيء ما « مجمل معين » ، وبتعبير آخر ينحصر في تسمية صنف معين من الأشياء .

إن هذه العناصر العامة تهيىء حتماً للحصول على خواص وظيفية جديدة ، ولكن لدى التعبير عن التعميم بشكل عام تحدث تغيرات جوهرية في البنية الدلالية للأسماء المعارف والنكرات ، وبالتحديد في طبيعة وترابط العناصر المكوّنة . إن هذه التغيرات تتعلق بدرجة كبيرة بالاسم المعرفة الذي يفقد لدى التعبير عن التعميم الخاصة الجوهرية له في التعبير عن «الخاص» ويأخذ جزءاً مكوّناً دلالياً جديداً هو «المجمل» أو «العام» . أما الإسم النكرة فيقف دون شك أقرب من معنى التعميم ، لأن خاصة «العام» التي يتصف بها – كونه يصلح لأي شيء من هذا الصنف – تمتلك في أساسها بدايات العنصر الدلالي «للمجمل» . ويمكن أن يشهد على ذلك ، مثلاً ، الوظيفة التصنيفية للاسم النكرة . ومن السهل نظراً لذلك أن يتخلص الإسم النكرة من خاصة الاشارة إلى «المفرد» وبذلك يبرز كتسمية لصنف معين من الأشياء . ولأجل ذلك فإن الإسم النكرة يأخذ أيضاً الجزء المكوّن الدلالي «للمعين» الذي يميز مفهوم الجنس هذا عن غيره .

ومن المهم أن نلاحظ بهذه المناسبة أن علماء القواعد العرب يرون في البنية الدلالية لاسم الجنس النكرة عناصر معنى الجمع . فيؤكد ابن يعيش حين يبحث ما يسمى (التمييز) أنه كقاعدة يجب «أن يكون اسم جنس نكرة يضمر حرف الجر (من) لدى استعماله . أما الإسم فيعتبر نكرة لأنه يشير إلى واحد بمعنى الجمع (عندي عشرونَ درهماً) تفيد معنى (عندي عشرونَ من الدراهم) » (٢٧٤ ، ص ٢٥١) . ومن الواضح أن امكانية التعبير عن الجمع في صيغة المفرد تنبع مباشرة من صفة البنية الدلالية للإسم النكرة ، وترتبط في المقام الأول بوجود عنصر «العام» فيها .

ويلاحظ أن علماء القواعد العرب ، لدى حل مسألة جوهر مقولة التعريف والتنكير ، ينطلقون من تحليل الخصائص الوظيفية (النحوية) والخواص الدلالية للأسماء المعارف والنكرات . وليس ثمة شك في أهمية

المبادىء النظرية التي يتم طرحها . ويلزم مع ذلك أن نقرر أن الأداة كمقولة لغوية مستقلة لاتتم دراستها بشكل كامل بما فيه الكفاية . فيتم في واقع الأمر اختتام كل قضية دراسة هذه المقولة بتمييز أداة التعريف .

ونجد عند الأشموني ، وهو أحد ممثلي علم القواعد العربيةالتقليدية، مبدأ واضحاً بشكل أو بآخر بخصوص صيغة أداة التنكير ، حيث يؤكد أن « التعريف هو عكس التنكير ، أما الأداة الأحادية المؤلفة من حرف واحد (١٨) فتعتبر اشارة التنكير . والتنوين يعتبر مثل تلك العلامة » (٢٧٥، ص ١٣٨) . ولكن مثل هذه الصياغات ، التي تميز بشكل لالبس فيه النهاية المنونة على أنها أداة تنكير ، تعتبر فردية ، كما يمكن اعتبارها غير طبيعية بالنسبة للنظرية القواعدية العربية التقليدية . وتبحث هنا وظائف النهاية المنونة في مختلف المجالات . فيبحث التنوين كعلامة للأسماء غير الممنوعة من الصرف ، والتنوين كعلامة جمع المؤنث السالم ويقابل نون جمع المذكر السالم ، والتنوين كمؤشر للتنكير في عدد من أسماء العلم الأعجمية المقتبسة ، والتنوين كدليل على حذف عنصر لغوي ما يتم الإستعاضة عنه بالتنوين . ولكن اعتبار التنوين مؤشراً للتنكير يحتل مكاناً غير ذي أهمية ، وإن وجد ففي مجال محدد — فقط في حدود أسماء العلم المقتبسة . ولذلك فليس ثمة ما يدهش أن تصبح هذه المسألة موضوعاً رئيسياً للبحث عند اللغويين العرب المعاصرين .

فلا يرى اللغوي المصري المعاصر ابراهيم مصطفى أي شك في أن التنوين يعتبر أداة للتنكير ، ويكتب: « إن مضمون التنوين لا يعتبر خافياً، إنه يعتبر إشارة للتنكير . يستخدم العرب للتعريف أداة تقع في بداية الإسم،

---

(١٨) يعتبر حرفا جزء الكلمة الــذي يؤلف وحدة من الناحية العروضية. ويتالف كل حرف من وجهة النظر الصوتية من جزاين مكونين — صامت وصائت . ويدخل ايضا في عداد انواع الاصوات الصائتة الصائـت المعدوم الذي يسمى السكون ، ويسمى الحرف في هذه الحالة ساكنا (لتفصيل ذلك انظر ٣٢ ا) .

و (أل) تعتبر مثل تلك الأداة . أما للتنكير فيستعملون إشارة تضاف إلى آخر الإسم ، والتنوين يعتبر مثل تلك الأداة » (٢٦١ ، ص ١٦٥) . ويتبنى مثل هذا الرأي تقريباً اللغوي العراقي المعاصر ابراهيم السامرائي الذي يصف التنوين على أنه أداة للتنكير تلحق الإسم . إلى هذا التأكيد حسب رأيه يستند إلى أننا لا نستطيع أن نجمع معاً (أل) والتنوين في كلمة واحدة ، لأنهما يفيدان نفس الشيء ، ولأن طبيعة الكلمة العربية أو وحدتها الصوتية لا تسمح بجمعهمافي صيغة كلمة واحدة » (٢٦٠، ص ١٢٤) . إن بحث هذه المسألة المختلف عليها يرافقه عند السامرائي تحليل تفصيلي لـ (أل) والتنوين في مجال التطور التاريخي . وبالمناسبة فإن السامرائي يجوز أن التنوين كان في مرحلة مبكرة جداً من تطور اللغة العربية يستعمل للاشارة إلى التعريف أو التعبير عنه ، ثم أخذت (أل) فيما بعد تحتل مكانه (انظر ي . كوريلوفيتش – ٢١٩، ص ١٦٠–١٦١ ؛ و٢١٧ ، ص ٣٢٥) .

أما ما يتعلق بالمسائل المبدئية الأخرى لدراسة مقولة التعريف والتنكير ، فإن علماء القواعد العرب يتمسكون بشكل أساسي بالمبادىء النظرية لعلم القواعد العربية التقليدية. ويشهد على ذلك أعمال اللغويين المشهورين أمثال ابراهيم مصطفى (٢٦١) وحسن عباس (٢٨٥) والعلايلي (٢٨٨) ومهدي المخزومي (٢٩٠) وسعيد الأفغاني (٢٧٩) وغيرهم .

الفصل الثالث

دراسة الأداة في اللغة العربية الفصحى في علم الاستعراب الأوربي

تتم دراسة مقولة التعريف والتنكير في علم الاستعراب الأوربي في خط للبحث مغاير تماماً . ويتم هنا حل المسائل المتعلقة بمقولة التخصيص بالاستناد في الغالب إلى النظرية العامة للأداة التي تم وضعها في فترة تطور علم اللغة التاريخي المقارن ، وبدرجة معروفة في فترة تطور اتجاه « النحويين الشباب » . ويمكن أن نجد ، إضافة إلى ذلك، في أعمال بعض ممثلي علم الاستعراب الأوربي — في الفصول المكرسة خصيصاً للأداة، عكساً لبعض مبادىء النظرية القواعدية العربية التقليدية . ويتجلى مثل هذا التأثير الظاهر بشكل أو بآخر بشكل أساسي في الأعمال القواعدية التي ترجع إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر . كما أن ذلك لا يقتصر فقط على مسائل دراسة الأداة ، ولكنه يمتلك في أساسه عوامل ذات طبيعة عامة أكثر .

يقدم إي . يو . كراتشكوفسكي تقييماً شاملاً لوضع الأمور في علم الاستعراب الأوربي في ذلك الوقت في المقدمة التي كتبها لـ « قواعد اللغة العربية الفصحى » للمؤلف ن .ف. يوشمانوف (١١٥) . ويؤكد على ضرورة « إعادة الاعتبار للنظام القواعدي العربي » فيكتب : « يمكن أن نحدد بالنسبة له من جهة العلم الأوربي ، كما هو معلوم ، فترات مختلفة.

فقد تم لأول مرة في مستوى جدي لفت الانتباه إليه من قبل سيلفستر دي ساسي الذي لم يرجع فقط إليه في (قواعده) ، بل قدّم أيضاً خلاصة نتائج قيمة بالنسبة للمواد المتوفرة لديه في بداية القرن التاسع عشر »(٧١، XVIII).
ويؤدي في واقع الأمر تحليل الأداة في اللغة العربية الفصحى عملياً إلى عرض المبادىء الأساسية لممثلي النظرية القواعدية العربية التقليدية بخصوص الأسماء المعارف والنكرات كما تم في قواعد سيلفستر دي ساسي المعروفة (٢٤٣) وكذلك في أعمال خ . إيفالد (١٨٦) وك .ب. كاسباري (١٧٧) وي. خ . بالمير (٢٣٥) .

يصف سيلفستر دي ساسي (أل) بأنها أداة تعريف ، ويُميز أنواعها المختلفة مستنداً في ذلك بشكل كامل إلى النظرية القواعدية العربية التقليدية. وهكذا فإنه يميز أداة التعريف المستعملة « لكي تشير إلى جنس كامل يفيده الإسم العام — وهي ما تسمى للجنس » (٢٤٣ ، ص ٤٣٥) ، وأداة التعريف المستعملة « لكي تشير إلى أن الشيء الذي يجري عنه الحديث هو معلوم ولكي يُستدعي في ذاكرة السامعين — وهي ما تسمى للتذكير » (٢٤٣ ، ص ٤٣٥) .

ثم تُميّز بعد ذلك أنواع كل من النمطين المشار إليهما لأداة التعريف. فتميز في نمط « أداة التعريف للجنس » ثلاث مجموعات صغرى : أداة الجنس « للتعبير فقط عن مفهوم الطبيعة العامة لجميع أفراد هذا الصنف من الأشياء ... — وهو ما يسمى تعريف طبيعة الأشياء » ؛ وأداة الجنس « للتعبير بشكل حقيقي غير مجازي عن مجمل الأشياء الفردية التي تدخل في هذا الصنف ... — وهو ما يسمى توحيد جميع الأشياء الفردية لهذا الصنف بالمعنى المباشر للكلمة » ؛ وأداة الجنس « للتعبير بنفس الطريقة عن مجمل الأشياء الفردية ، ولكن بشكل مجازي ومع الأخذ بعين الاعتبار لصفتها النوعية أكثر منها نفسها على انفراد ... — وهو ما يسمى توحيد الخواص المميزة لهذا الصنف من الأشياء في المعنى المجازي » (٢٤٣ ، ص ٤٣٦) .

أما ما يتعلق بـ « أداة التعريف للتذكير » فإن سيلفستر دي ساسي يميز في استعمالها ، متابعاً في ذلك علماء القواعد العرب ، حالتين : أداة التعريف للتذكير التي تستعمل « مع الشيء الفرد الذي تم الحديث عنه فعلياً والذي يوجد بسبب ذلك في ذهن المتكلم والسامع ... وهو ما يسمى تعريف التذكير الخارجي » ؛ وأداة التعريف للتذكير التي تستعمل مع « الشيء الفرد الذي لم يلفظ بعد اسمه ولكنه يوجد بشكل ما في شعور المتكلم ... وهو مايسمى تعريف التذكير الشعوري » (٢٤٣ ، ص ٤٣٦) .

أما التعبير عن التنكير فلا يبحثه سيلفستر دي ساسي خصيصاً . ويبرز في هذا دون شك ، تأثير النظرية القواعدية العربية التقليدية ، حيث لانجد هناك أيضاً صياغات واضحة بشأن أداة التنكير . ولقد أشير أعلاه إلى أن التنوين ينظر إليه من قبل علماء القواعدالعرب كصيغةتعبر عن معنى التنكير ليس بشكل عام ، بل فقط فيما يتعلق بما يسمى الأسماء الممنوعة من الصرف أو ذات حالتي الاعراب . وقد اتبع أيضاً سيلفستر دي ساسي مثل هذا المبدأ في شرح « تنوين التنكير » متابعاً في ذلك عالمي الاستشراق في القرن السابع عشر ف . ما رتيلوتوس وت . أوبيتسينوس وعالم القواعد العربي ابن فرحات . وكأمثلة يذكر دي ساسي هذه الكلمات : (صَهْ) و (أمسِ) وأسماء العلم مثل (إبراهيمُ) التي يتغير معناها بدرجة معلومة لدى استعمالها مع التنوين . وهكذا فإن كلمة (أمسِ) حين تأخذ التنوين في صيغة (أمسٌ) تفيد معنى أحد الأيام الماضية ، أما أسماء العلم فإنها تتوقف عن الإشارة إلى فرد معين ، فمثلاً الاسم (إبراهيم) في جملة (رُبَّ إبراهيمٍ رأيته ليس ابنهُ يسمّى اسحقا) يحمل التنوين كإسم عام بمعنى أي رجل باسم إبراهيم . ويتجادل حينئذ سيلفستر دي ساسي مع مستشرق آخر في القرن الثامن عشر هو ف . ف . غاداليولي الذي كان يفهم من مصطلح « تنوين التنكير » تنوين أيّ اسم ، مستعملاً مصطلح « تنوين تصريف حالات

الإعراب الثلاث » لتمييز التنوين في أسماء العلم في نمط (زيدٌ) و (نوحٌ) (٢٤٣ ، ص ٤١١) .

ولدى بحث مسألة التعبير عن التعريف يوجه سيلفستردي ساسي الإهتمام كذلك إلى تركيب الاضافة ، إلا أنه يتصف هنا ببعض عدم الدقة التي تؤدي فيما بعد إلى صياغات غير صحيحة . فيكتب سيلفستر دي ساسي : « إن هذا التعريف ينشأ في اللغة العربية إما نتيجة لإضافة (أل) وهو ما يسمونه تعريفاً أو معرفة ، وإما نتيجة لإضافة تكملة وهو ما يسمونه إضافة » (٢٤٣ ، ص ٤١٣) . إن هذه الصياغة التي تعكس بشكل غير دقيق الوضعية الحقيقية للأشياء تتأصل بالتدريج في المصادر العلمية وتأخذ صفة البديهيات . ونجد صياغة مماثلة مثلاً في أعمال خ . إيفالد (١٨٦) وك . ب . كاسباري (١٧٧) وك . بروكلمن(١٧٢ ، ص ١٩ ، ٢٠) وغ . فليش (١٩١) وغيرهم . ولكن الجدير بالذكر أن معنى التعريف لا يتم التعبير عنه بأي شكل من أشكال تركيب الاضافة . ولقد صاغ علماء القواعد العرب هذا المبدأ بوضوح كاف ، مؤكدين أن الاسم يصبح معرفة فقط في حالة ما إذا كان بمثابة الجزء الأول من مثل ذلك التركيب الذي يكون الجزء الثاني فيه اسماً يحمل معنى التعريف . ويتم هنا التأكيد على أنه في غير تلك الحالة يكون الجزء الأول من تركيب الاضافة حاملاً معنى التنكير .

ويجب أن نشير إلى أن هذا المبدأ الهام في النظرية القواعدية العربية التقليدية يُفهم بشكل صحيح تماماً ويتم تطويره في تقاليد الاستعراب الروسية . وقد كتب غ . غيرغاس في مقالته المشهورة « دراسة النظام القواعدي عند العرب » مايلي : « تقسم الأسماء بالنسبة للتعريف إلى : ١) معرفة هي : آ) الضمائر الشخصية ، ب) أسماء العلم ، ج) أسماء الإشارة ، د) الأسماء الموصولة هـ) الأسماء المعرّفة بالأداة (أل) ، و) الأسماء

المعرّفة بواسطة إضافتها إلى واحد من الأسماء من الأنواع المذكورة الخمسة في حالة الجر بالإضافة إليها ؛ و ٢) نكرة يمكن أن تأخذ أداة التعريف (أل) » (٣٥ ، ص ٦٠) .

ومن الواضح أن ف . غيرغاس يقوم هنا بالتحديد اللازم بخصوص التعبير عن التعريف في تركيب الاضافة ، وهو يتصور بشكل صحيح المبدأ الذي يقابله في النظرية القواعدية العربية التقليدية . ويتم بوضوح حل هذه المسألة المعقدة في كتابي ن .ف . يوشمانوف (١٥٥) و (١٥٨) المكرسين للتحليل اللغوي للغة العربية الفصحى دون ارتباط بمهمات العرض المباشر لنظرية علماء القواعد العرب . فيكتب ن.ف . يوشمانوف في « قواعد اللغة العربية الفصحى » مايلي : « إن تنكير الاسم الذي يليه اسم آخر في حالة الجر بالإضافة إليه، يتم التعبير عنه بواسطة حالة التنكير للاسم المجرور، مثلاً (بيتُ فلاحٍ) — (بيتُ الفلاحِ) . ويتوجب بشكل مغاير الوصف بواسطة حرف الجر (لِ) ... مثلاً (بيتٌ لي) — (بيتي) » (١٥٥ ، ص ١٠٧) . ويقف بشكل أساسي في مثل هذه المواقع ك.ف. عوده فاسيليفا (٩٦) ود.ف. سيميونوف (١١٨) وخ.ك. بارانوف (١٠) وغ .ف. تسيريتيلي (١٤٣) وج.أ. بشيروف (١٢) وأ.د. محمدوف (٨٣) وف.إي. شاغال (١٤٥) و (١٤٦) و (٤١) وأ.أ. كوفاليوف (٦٧) وغ . ش. شارباتوف (٦٧) و (١٤٧)و إي .س. دانيلوف (٤١) و س .أ. تيموفييف (٤١) وف.س. سيغال (١١٦) و ب.م. غرانده (٣٩) و (٤٠) وف.م. بيلكين (١٣) وف . ز . خالدوف (١٤٠) .

إلا أنه لا تزال تبرز في حالات غير نادرة ، بسبب شرح هذه المسألة ، اختلافات جدية في وجهات النظر في المصادر العلمية . ويكفي أن نلاحظ مثلاً أن ك. بروكلمن ، وهو عالم الساميات والمستعرب المشهور ، يتمسك برأي مغاير ويؤكد أن الأسماء التي تكون بمثابة الجزء المنعوت في تركيب

الإضافة تأخذ معنى التعريف بشكل آلي عفوي (١٧١) و (١٧٠ ، فقرة ١٧٨) . ويعمد ك . بروكلمن فيما بعد إلى تقديم بعض التوضيح لهذا المبدأ فيقول : « يصبح الاسم العام معرفة ... عن طريق ضم اسم معرفة يأتي بعده في حالة الجر بالإضافة إليه ... (اسم أو ضمير متصل)، ويدخل الاسم الأول بنتيجة ذلك ، ضمن صيغة Status cnstructus (تركيب الإضافة) ، مثلاً : فرسُ الرجلِ (das Pferd des Mannes) وفرسهُ (Sein Pferd) » (١٧٢ ، ص ٨٩ – ٩٠) .ومع ذلك فإن ك. بروكلمن لا يتراجع على ما يبدو بشكل كامل عن الفكرة القائلة بأن القسم الأول في تركيب الاضافة لا يخلو من بعض جوانب التعريف . فيشير بعد بضع صفحات من الكتاب نفسه إلى أنه يفهم مضمون معنى تركيب (بنتُ ملكٍ) على أنه (die Tochter eines Konigs) (= الابنة لأحدالملوك)وليس كما كانبالامكان أن نتوقع(eine Tochter eines Konigs) (= ابنة لأحد الملوك) . ولعل الشرح المشار إليه يرتبط ببعض عوامل تقتضيها ترجمة هذا التركيب العربي إلى اللغة الألمانية ، لأن ك. بروكلمن يفهم في نهاية المطاف (die Tochter eines Konigs) (الابنة لأحد الملوك) ، حيث تكون(+ ابنة) و(ملك–) ، على أنها (eine Konigstochter) (= ابنة ملكية) ، حيث تكون (ابنة–) (١٧٢، ص ١٦٤) .

إلا أن الرأي القائل بأن الاسم في حالة اقترانه بآخر ، أي حين يكون الجزء الأول من تركيب الاضافة ، يحمل في أية حال معنى التعريف ، قد ضرب جذوراً عميقة في المصادر العلمية . فمثلاً، تعرض نظرية مماثلة في مقال غ . فليش الصادر عام ١٩٥٦ « اللغة العربية الكلاسيكية ، دراسة البنية اللغوية » (١٩١) . فيعتبر المؤلف أن الاسم في اللغة العربية يصبح معرفة « بواسطة الأداة ... أو دون أداة بواسطة تكملة نعتية : (رأسُ

الرجلِ) (la tete del'homme) ، حيث (+ رأس) و(+ رجل) ، أو (رأسُ رجلٍ) (la tete d'un homne) ، حيث (+ رأس) و (رجل–) » (١٩١ ، ص ٢٧–٢٨) .

إن مسألة التعبير عن التعريف والتنكير في الإسم في حالة اقترانه بآخر يتم بحثها بشكل أدق من قبل ف . رايت (٢٥٨) الذي يفهم تركيب (بنتُ الملكِ) على أنه (the daughter of the king) أو (the King's daughter) ، وبالفرنسية (la fille du roi) ، وبالألمانية (die Touchter Konigs) ؛ في حين أن تركيب (بنتُ ملكٍ) يوصف على أنه(a daughter of a King) أو (a King's daughter) أو (a Princess) ، وبالفرنسية (une fille de roi)، وبالألمانية (eine Konigstochter) . وبالمناسبة فإن هذا التوضيح يتم دعمه بالأمثلة التالية : (بنتُ الملكِ الجميلةُ) و (بنتملكٍ جميلةٌ) حيث تشير الصفة ـ النعت في كل حالة إلى نوع معنى الاسم الموصوفً – في مجال التعبير عن التعريف والتنكير – الذي يكون في كلتا الحالتين بدون الأداة (أل) وبدون التنوين . وإذا اعتبرنا التنوين أداة للتنكير ، يتضح لنا أن الاسم بدون أدوات إيجابية (+) يحتل في اللغة العربية الفصحى مكاناً خاصاً من حيث التعبير عن معاني التخصيص : فيمكنه بنتيجة عوامل معروفة أن يحمل معنى التعريف والتنكير على السواء .

ولقد كانت هذه المسألة موضوعاً أساسياً للدراسة في محاضرتنا بعنوان « حول بعض خصائص الأداة في اللغة العربية الفصحى » التي قرأناها عام ١٩٥٩ في اجتماع المستعربين السوفييت في لينينغراد (٢٨).وسيتم عرض المسائل المبحوثة في المحاضرة بشكل مفصل في القسم المتعلق بها من هذا الكتاب . ويبدو من المهم هنا أن نلاحظ فقط أن مناقشة هذه المحاضرة كشفت اختلافات جدية في وجهات النظر الموجودة عند المستعربين وعلماء

الساميات بشأن جوهر الاسم في ما يسمى بحالة اقتران الاسم بآخر لدى التعبير عن التعريف والتنكير . فالبعض يرى أن الاسم في حالة اقترانه بآخر يعبر عن معنى التعريف ومعنى التنكير على السواء ، وذلك تبعاً لحالة الاسم الذي يكون بمثابة الجزء الثاني من تركيب الاضافة . ولدى مثل هذا الحل للمسألة يتميز الاسم في حالة اقترانه بآخر وظيفياً عن الاسم المعرفة وعن الاسم النكرة على حد سواء . ويعتبر آخرون أن الاسم في حالة اقترانه بآخر يتمتع دائماً بمعنى التعريف بشكل آلي ودون الارتباط بأية عوامل أخرى . ومن البدهي أن مثل هذا الحل للمسألة من الناحية الوظيفية يطابق الاسم في حالة اقترانه بآخر مع الاسم الذي يحمل معنى التعريف ، ولا يدع بذلك أي مجال للشك في النظر إلى الاقتران كاحدى حالات الاسم التي تنشأ بنتيجة استعمال شكل خاص للأداة .

إن مسألة التعبير عن التعريف والتنكير في تركيب الاضافة تؤلف إحدى أعقد قضايا علم اللغة العربية المعاصر . ويرتبط هذا الأمر بالطبع بوجود اتجاهات متباينة في نظرية اللغة العربية ، ولكن يمكن توضيح ذلك إلى حد كبير بصعوبة العوامل اللغوية المدروسة نفسها . حتى أن أولئك المستعربين ، الذين يعتبرون أن الاسم في حالة اقترانه بآخر يمكن أن يتمتع بمعنى التنكير ، لا يقومون بصياغة مقولة خاصة بذلك بل يعمدون فقط إلى ذكر بعض التحفظات.فيؤكد مثلاً ب.م. غرانده في كتابه الأساسي « القواعد العربية في عرض تاريخي مقارن » أنه « حين يكون الجزء الثاني من التركيب غير معرفة ، فإن الجزء الأول لا يعتبرمعرفة من حيث المعنى، مثلاً (بيتُ فلاحٍ) . إلا أن درجة ما من التعريف مع ذلك توجد فيه : فمعنى هذا التركيب ليس (أي بيت بشكل عام) وإنما (بيت فلاحٍ) . ولذلك فإن الجزء الأول من التركيب لا يمكنه أن يأخذ أداة التعريف أيضاً في هذه الحالة » (٤٠ ، ص ٢٩١) . ومن الواضح جداً أنه لدى الوصول

إلى هذه النتيجة ، لا يؤخذ بعين الاعتبار الفرق بين مقولتي التحديدو التعريف. من الطبيعي أن مفهومي (بيت) و (بيت فلاح) مع ما يجمعهما من شيء عام ، يتميزان عن بعضهما بأن الثاني يتمتع بتحديد أكبر من الأول . إلا أنه من المستبعد أن مثل هذا التحديد يفقد تركيب (بيت فلاح) معنى النكرة ويحوله إلى معرفة .

إن ممثلي على القواعد العربية التقليدية يلاحظون أنه في التراكيب من نمط الاضافة ، لدى اضافة اسم لآخر يحمل معنى التعريف (مثلاً : بنتُ الملكِ) ، يتم بذلك نعته ، في حين أنه لدى اضافة اسم لآخر يحمل معنى التنكير (مثلاً : بنتُ ملكٍ) يتم بذلك فقط تمييزه أو تحديده . أما ما يتعلق بالامكانات الوظيفية لمقولة « التحديد » ، فيفترض أنها لا تمس التعبير عن التعريف والتنكير .

ومن الواضح أنه في أعمال المستعربين الأوربيين المذكورة أعلاه يظهر بشكل أو بآخر تأثير النظرية القواعدية العربية التقليدية . ويبدو لنا أنه تجدر الاشارة إلى كون دراسة مقولة التعريف والتنكير في تلك الأعمال لا تقتصر على تحليل استعمال الأداة . وتجري هنا محاولات لتحليل أعمق للصفات الوظيفية للأسماء المعارف والنكرات ، انطلاقاً من نظرية علماء القواعد العرب بشأن مقولة التخصيص ، وخاصة على أساس تصنيف الأسماء الذي يقترحونه . ان التقاليد المستمرة في دراسة مقولة التخصيص في ارتباط وثيق بعرض الخصائص النحوية للغة العربية الفصحى ، تؤدي إلى استنتاجات نظرية هامة جداً . وتُعتبر في هذا المجال ذات أهمية خاصة أعمال سيلفستردي ساسي (٢٤٣) و ف. رايت (٢٥٨) وخ. ريكندروف (٢٤٠) ون.ف. يوشمانوف (١٥٥) و (١٥٨) ود.ف. سيميونوف (١١٨) وغ .ف. تسيريتيلي (١٤٣) وك . بروكلمن (١٧٢) و ج .أ. بشيروف (١٢) وك . برافمان (١٦٨) و أ.أ. كوفاليوف (٦٧)

وغ .ش. شارباتوف (٦٧) و (١٤٧) وف .إي. شاغال (١٤٦) وب.م . غرانده (٣٩) و (٤٠) وغيرهم .

ويتمتع مثلاً بأهمية كبيرة من أجل طرح مسألة الوظيفة النحوية للأداة في اللغة العربية الفصحى ، تأكيد ن . ف. يوشمانوف بأن « المبتدأ والخبر » يختلفان عادة في الحالة – بالنسبة للتعريف والتنكير – » (١٥٥، ص ١٠٠) . ويتم عرض هذه المسألة من قبل ن.ف. يوشمانوف بشكل أعمق في عمل آخر لدى دراسة النظام النحوي للغة العربية (١٥٦) . ويدرس ن.ف. يوشمانوف هنا فعلياً إلى جانب ترتيب الكلمات ترابط الأسماء في مجال التعريف والتنكير كمقولة نحوية ، فيكتب : « لدى بناء جملة اسمية يُفضّل أن يكون المبتدأ معرفة أما الجبر نكرة ، مثلاً (طلبُ الحرمةِ من الجاهل محالٌ) أو لدى تبادل المبتدأ والخبر موضعيهما ، مثلاً (شيئان لا يُعرف فضلهما إلا من فقدهما الشبابُ والعافية » (١٥٦ ، ص ٤٥) . ونجد مبدأ مماثلاً في « كتاب اللغة العربية » للمؤلفين أ.أ. كوفاليوف وغ . ش . شارباتوف حيث يشار إلى أن الاسناد يتم التعبير عنه في اللغة العربية الفصحى كذلك « بتباين المبتدأ والخبر أيضاً في الحالة–بالنسبة للتعريف ، والتنكير – (فالمبتدأ في هذه الجمل ، كقاعدة ، يكون في حالةالتعريف ، أما الخبر فيكون في حالة التنكير » (٦٧ ، ص ٨٦) . إن المبدأ النظري بخصوص « تباين المبتدأ والخبر في الحالة » كإحدى وسائل « التعبير عن الخبر » يمكن اعتباره محاولة من أجل البحث في بنية اللغة العربية الفصحى لا عن استعمال هذه الأداة أو تلك تبعاً للوظيفة النحوية للاسمفي الجملة ، بل على العكس من أجل بحث الوظيفة النحوية للاسم في الجملة تبعاً لاستخدام هذه الأداة أو تلك معه .

ولا يلبث فيما بعد أن يتم في علم الاستعراب الأوربي لدى دراسة مقولة التعريف والتنكير الابتعاد تدريجياً عن المواقع النظرية لعلم القواعد

العربية التقليدية ، وخاصة في فترة ظهور كتب عديدة للقواعد العملية للغة العربية . والسبب في ذلك أنه يظهر في مرحلة معينة من تطور علم اللغة العربية في أوربا ، كما يلاحظ إي .يو. كراتشكوفسكي موقف من النظريات القواعدية العربية « موقف ... خاصة في المصادر التعليمية ، أقرب إلى أن يكون سلبياً . ويتم في كتب القواعد الأكثر شيوعاً في الغرب الالتفاف على تلك النظريات بالصمت » (١٥٥ ، الفصل XVII) . ويمكن تفسير ذلك الأمر بنشوء وسرعة تطور اتجاهات جديدة في النظرية اللغوية العامة . وقد غير ذلك بدرجة كبيرة من توجه المستعربين الأوربيين.

ويجب اعتبار أن ما يميز الاتجاه الجديد في دراسة نظرية التخصيص في علم الاستعراب الأوربي هو أن الاهتمام الأساسي لا يتوجه إلى تمييز الأسماء المعارف وتحليل خصائصها الدلالية ، بل يتوجه إلى استعمال الأداة. أما وظيفة الأداة في اللغة العربية الفصحى ، فتتم دراستها بشكل أساسي وفقاً لخطوط الدراسة التي تتطور في النظرية اللغوية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وتحتل مسألة نشأة أداة التعريف والتنوين ومسألة العناصر المكوّنة لنظام الأداة أهمية من الدرجة الأولى . وتجدر الاشارة إلى آن هذه المسائل بالذات لم يتم حلها فحسب ، بل ولم يتم طرحها في النظرية القواعدية العربية التقليدية .

وقد تمت دراسة قضية الأداة في اللغة العربية الفصحى لأول مرة على الأغلب في ضوء المسائل التي تبحث في الدراسات التاريخية المقارنة للغات السامية . ويتكوّن في المصادر العلمية رأي موحد إلى حد كبير بخصوص الوظائف الأساسية للمورفيم (أل) الذي يُنظر إليه كأداة للتعريف . إلا أن قضية الأداة ، وفي ضمنه االأداة في اللغة العربية الفصحى ، تتعقد إلى درجة كبيرة لارتباطها بمسألة نشأة التنوين وخصائصه الوظيفية .

ويصل على أساس دراسة النصوص الأكادية القديمة الغالبية الساحقة من علماء الساميات إلى الاستنتاج القائل بأن إضافة الميم (التي تقابل إضافة النون) تبرز في اللغة الأكادية كمورفيم متميز فقد أي مضمون في مجال التعبير عن التعريف والتنوين . ولقد أكدأ. سايسه منذ عام ١٨٧٥ في « القواعد الابتدائية للغة الآشورية » أن الاسم في النصوص الأكادية يكون مع الميم لدى التعبير عن التعريف وعن التنكير على حد سواء (٢٤٦ ، ص ٤٩) . ويقوم كذلك في عام ١٨٨٩ ف . ديليتش في « القواعد الآشورية » بالنظر إلى إضافة الميم في اللغة الأكادية على أنها مورفيم لا يحمل معنى ، ويؤكد أنها « لا تضيف أي شيء جديد إلى مضمون صيغ حالات الاعراب » (١٨١ ، ص ١٨١) . ويطرح آراء مماثلة ل.ف. كينغ (٢١٦) وأ. أونغناد (٢٥٥ ، ص ١٩) وب . ميسنر (٢٢٧ ، ص ٢٥) وك. بروكلمن (١٧١ ، ص ٤٧٤) و إي . غيلب (٢٠٠ ، ص ٢٢٠) وك . تاليافيني (٢٥٣) وي . كوريلوفيتش (٢١٧ ، ص ٣٢٣) وب . م. غرانده (٤٠ ص ٣٢٠—٣٢١) وم . ليفيراني (٢٢٢) وغيرهم .

ويوجه ك . بروكلمن الاهتمام بشكل خاص إلى بعض الاضطراب الذي يُلاحَظ في النصوص الأكادية لدى التعبير الكتابي عن النهايات u(الضمة)و i (الكسرة) وa (الفتحة) و (um) و (im) و (am) . إن ذلك الأمر ، المتمثل في أن الفرق بين (u) ، (i) ،(a) وبين (um) ، (im) ، و(am) في النصوص الأكادية لا يأخذ دائماً تعبيراً واضحاً في الكتابة ، يفسره بروكلمن بسقوط هذه النهايات في الكلام الشفهي (١٧١ ص ٤٥٩) . ويلاحظ ك. بروكلمن إضافة إلى ذلك أن جميع الأسماء التي لاتعقبها أسماء في حالة الجر بالإضافة إليها تحمل ميماً لا ترتبط بمقولة التخصيص في النصوص القديمة جداً من عصر حمورابي والتي تتميز نهايات الاعراب فيها بوضوح (١٧١ ، ٤٦٦) . ويعرض ب .م.

غراندة وجهة نظر مماثلة بخصوص إضافة الميم في اللغة الأكادية (٤٠ ، ص (٣٢٠–٣٢١) .

ومن الواضح أن إضافة الميم (أو إضافة النون) كانت موجودة في جميع اللغات السامية في مختلف مراحل تطورها . وقد زالت في بعضها (الحبشية والعبرية القديمة والآرامية واللهجات العربية المعاصرة) ، وبقيت في بعضها الآخر (اللغة العربية الفصحى والسبئية) . ولقد زالت إضافة الميم ، على ما يبدو ، في اللغة الأكادية في الكلام الشفهي على الرغم من أنها بقيت في الكتابة . إن إضافة الميم في اللغة الأكادية لا تعبر عن معنى التعريف والتنكير وتبرز فقط كسمة للأسماء بشكل عام . ولا توجد ضمن هذه الحدود اختلافات جوهرية في الآراء عند مختلف علماء الساميات. وزيادة على ذلك ، فإنهم جميعاً يفترضون أن اضافة الميم (أوإضافة النون)، حتى ولو أنها لا تحمل في هذه اللغة السامية أو تلك مضمون التعريف وتستخدم فقط كسمة للأسماء ، كان يجب عليها أن تحمل في مرحلة مبكرة جداً من تطور اللغة وظيفة مميزة كانت على الأرجح مرتبطة بالتعبير عن التعريف والتنكير . وتظهر حينئذ قضية جديدة هي تحديد الوظيفة الأولية لاضافة الميم (أولاضافة النون) في مجال مقولة التخصيص .وتختلف آراء علماء الساميات بشكل مبدئي في هذه المسألة بالذات . ويؤدي ذلك بالتدريج إلى نشوء إحدى القضايا المعقدة في علم اللغات السامية . وليس من قبيل الصدفة أن إي . غيلب قد لاحظ عام ١٩٢٩ أن « القسم الأكثر صعوبة وعدم وضوح في صرف اللغات السامية يعتبر مسألة إضافة الميم أو إضافة النون » (٢٠٠ ، ص ٢١٧) .

إن مسألة نشأة اضافة الميم وإضافة النون ووظائفها الأساسية يُلقى الضوء عليها بالتفصيل في أعمال علماء الساميات والمستعربين المشهورين ي . أوسياندر (٢٣٤) وأ. سايسه (٢٤٦) وف. ديليتش (١٨١) وب .

ميسنر (٢٢٧) و (٢٢٨) وك . بروكلمن (١٧٠) و (١٧١) وف . فرانكنبرغ (١٩٢) وك . تاليافيني (٢٥٣) وإي . غليب(٢٠٠) ويا.س. فيلينتشيك (٢٥) ون .ف. يوشمانوف (١٥٦) و (١٥٧) وي .أ. فينسينك (٢٥٧) وغ . بيركلمن (١٦٢) وي . دورم (١٨٣) وي . كوريلوفيتش (٢١٧) و (٢١٨) و (٢١٩) وخ . رابين (٢٣٨) وإي .ن. فينيكوف (٢٦) وغ.ف. تسيرتيلي (١٤٣) وك.غ. تسيريتيلي (١٤٤) ول. ماسيليون (٢٢٣) وخ. فليش (١٩١) وب.م. غرانده (٤٠) وأ.أ. كوفاليوف (٦٧) و (٦٦) وغ . ش شارباتوف (٦٧) و (١٤٧) وأ.س. ليكيا شفيلي (٨٠) ويو . ن . زافادوفسكي (٤٧) وم. ليفيراني (٢٢٢) وآخرين . ويتم في نظرية علوم اللغات السامية والاستعراب رسم اتجاهين أساسين بخصوص جوهر التنوين . فيتصور البعض أن إضافة الميم (أو إضافة النون) شبيهة بأداة التعريف ، ويعتبر آخرون أنها عبارة عن أداة للتنكير .

ويرجع الاتجاه الأخير إلى ي . أوسياندر الذي توصل عام ١٨٨٦ على أساس دراسة لغة حمير إلى الاستنتاج القائل بأن نشوء إضافة الميم يرتبط بضمير النكرة (ما) (٢٤٣ ، ص ٢١٨) . ثم طرح . بروكلمن بعد فترة وجيزة رأياً مماثلاً مستنداً إلى دراسة إضافة النون في اللغة العربية الفصحى (١٧٠ ص ١٧١) . ويتم فيما بعد تعميم هذا الفهم لاضافة النون ويحصل على انتشار واسع في المصادر العلمية على أنه وجهة نظر بروكلمن . ويتقيد بهذا الاتجاه كذلك ف. خوميل (٢١٢ ، ص ٣٦) ود. ميولر (٢٣٢ ، ص ٥٤٢) وإي . غيفيدي (٢٠٥ ، ص ١٥) وآخرون كثيرون .

أما ما يتعلق بالنظرية المعاكسة ، فيعتبر مؤسسها ب . ميسنر الذي طرح عام ١٩٠٧ في كتابه « موجز القواعد الآشورية » (٢٢٧) مبدأ متميزاً بخصوص الوظيفة الأولية لاضافة الميم . فيطرح ب . ميسنر هنا ، ثم بعد ذلك بفترة وجيزة عام ١٩١٣ في كتابه الآخر « الكتابة المسمارية »

(٢٢٨) ، رأياً مفاده أن إضافة الميم من حيث نشأتها ترجع إلى الأداة الأولية (ما) . ولكنه يؤكد حينئذ أن الاسم مع إضافة الميم إليه كان يتمتع في اللغة الأكادية في البداية بمعنى التعريف . إن هذا المبدأ بخصوص إضافة الميم وإضافة النون قد حصل على انتشار واسع نسبياً في المصادر العلمية ، وزيادة على ذلك يعتبر الكثيرون أن هذا المبدأ تؤكده المادة اللغوية للغات سامية أخرى . فمثلاً تُميِّز في صيغة كثير من أسماء العلم الأخرى التي تشكلت في بداية العصر الاسلامي النهاية (un) كصيغة محتملة لأداة التعريف.

ويقوم بالمناسبة ك . كامبف ميير أيضاً بمحاولة اعتبار مثل ذلك النوع صيغة خاصة بأسماء العلم اليمنية (١٧٥ ، ص ٦٣٤–٦٤٠) . ويفترض أ.ك. لا ندبرغ أن (un) هي ليست سوى أداة التعريف (un) = (ون) في العربية الجنوبية التي تظهر في أسماء العلم اليمنية في صيغة (on) . ومن المهم جداً الاشارة إلى أنه تصادف في بعض اللهجات اضافة الميم إلى الضمائر. فيلاحظ هذا مثلاً في اللهجة العُمَرية (بالقرب من تدمر) : (بْيوتكَمْ) = (بيُوتَكَ) (انظر ج . كانتينو – ١٧٦ ، ص ١٨) . ولا يقل أهمية المثالان التاليان اللذان يوردهما بطرس البستاني (٢٧٦) : (مَنِ امقائمٌ؟) = (مَن القائمُ ؟) و (مَنْ في امبيتٍ ؟) = (مَن في البيت ؟) . ويلاحظ أن أداة التعريف (أم) في بداية الاسم في هذين المثالين تستعمل مع إضافة التنوين . وينظر خ . رابين إلى الحالات المشابهة لاستعمال إضافة النون على أنها ظاهرة تعود أكثر إلى « الجانب الصوتي للجملة » من الصرف (٢٣٨ ، ص ٣٦) .

ويكرس عالم الساميات المعاصر المشهور إي . غيلب مقالة هامة لقضية إضافة الميم وإضافة النون في اللغات السامية ، حيث يعرض بايجاز هذه المسألة ويصل إلى استنتاج مفاده أنه كان يجب على إضافة الميم في بداية الأمر التعبير عن معنى التعريف . وتؤدي حجته الأساسية إلى الاستنتاج

بأنه « من الصعب فهم وجود صيغة للتنكير قبل وجود صيغة للتعريف » (٢٠٠ ، ص ٢٦٢) . ويعبر إي . غيلب حينئذ عن دهشته العميقة لأن بعض علماء الساميات استطاعوا أن يصلوا إلى استنتاجات أخرى ، فيكتب : « لا أفهم كيف أنمثل هذا التعليل الضعيف ، كوجود أداة التنكير (ما) ، استطاع أن يؤدي إلى مثل تلك الاستنتاجات الجدية » (٢٠٠ ، ص ٢٦٢).

ويأخذ مثل هذه الوضعية تقريباً اللغوي البولوني المشهور ي . كوريلوفيتش. فيكتب في مقالته الرائعة « إضافة الميم والأداة في اللغة العربية » (٢١٧) أن غالبية علماء الساميات يُضفون على إضافة الميم ، مهما كانت نشأتها ، دور الأداة. ثم يتوقف عند فهمين أساسيين لمضمون اضافة الميم من حيث التعبير عن التعريف والتنكير : عند اتجاه ب . ميسنر الذي ينظر إلى اضافة الميم كمورفيم للتعريف من نمط أداة التعريف ، وعند اتجاه ك. بروكلمن الذي يعتبر اضافة النون في اللغة العربية اشارة للتنكير أي أداة للتنكير . ويعتبر ي . كوريلوفيتش أنه « إذا كانت هذه القضية تتمتع بأهمية معينة بالنسبة لعلم اللغة السامي ، فإنها تعتبر كذلك أيضاً بالنسبة لعلم اللغة العام . ويبدو لنا أنه توجد في واقع الأمر براهين ذات طبيعة عامة لا تسمح لنا أن نفضّل فقط إحدى الفرضيتين المطروحتين ، بل تسمح لنا في الوقت نفسه أن نستعبد أي توضيح آخر » (٢١٧ ، ص ٣٢٣) . إن أساس حل هذه القضية المعقدة ، حسب رأي ي . كوريلوفيتش ، يجب أن يكون في السؤال التالي : هل يمكن وجود أداة تنكير دون أن توجد في نفس الوقت مقولة التعريف ؟ . . . » (٢١٧ ، ص٣٢٣) . ومن البدهي أنه يمكن الأخذ بفرضية ك. بروكلمن فقط لدى الإجابة بالايجاب على هذا السؤال . ولكن ي . كوريلوفيتش يرفض من حيث المبدأ امكانية وجود صيغة للتنكير قبل وبدون وجود صيغة للتعريف . ويعرض كيف يفهم قضية الأداة بشكل عام بغية البرهنة على صحة آرائه .

إنْ نظام الأُداة حسب نظرية ي . كوريلوفيتش يفترض دائماً وجود معارضة أساسية (مقابلة وفقاً لمقولة التخصيص) يتم التعبير عنها بصيغتين : اسم بدون أداة واسم مع أداة التعريف . وقد يشتمل هذا النظام أحياناً على معارضة إضافية (مقابلة وفقاً لمقولة تحديد الفرد) تقوم على أساس المعارضة الأولى ويتم التعبير عنها بصيغتين : اسم بدون أداة واسم مع أداة التنكير . ويتم التعبير عن درجات العلاقات بين هاتين المقولتين في كون تحديد الفرد ينبع من التخصيص . فبمجرد أن يُعرَّف الاسم بواسطة أداة التعريف فإنه في الوقت نفسه يتحدد كفرد . ويلاحظ هذا مثلاً في اللغة الفرنسية القديمة حيث توجد معارضة بين loup (ذئب) كنوع وبين le loup (الذئب) كفرد . ولكن هذه المعارضة لا توجد في اللغة الفرنسية المعاصرة التي لا تعرف وجود صيغة للاسم لا تشتمل على الأداة . ويتم من جهة أخرى بيان أن تحديد الفرد يمكن التعبير عنه بدون التخصيص بواسطة أداة التنكير . إلا أن مثل هذا التحديد للفرد يستند أيضاً إلى وجود تحديد إيجابي للفرد ينبع من التخصيص . إن هذه المبادىء تعطي ي . كوريلوفيتش أساساً للتأكيد على أن « النظرية العامة للأداة ترغمنا أن نستبعد فرضية ك. بروكلمن » (٢١٧ ، ص ٣٢٤) .

يتصور ي . كوريلوفيتش المخطط الكامل لاستعمال الأداة في اللغات حيث تتقابل الصيغة بدون أداة مع الصيغ ذات الأداة على الشكل التالي :

١ — اسم معرفة (يعني التعريف تحديداً للفرد) : أداة تعريف .

٢ — اسم يفيد جنس الأشياء (يدخل ضمنها الأسماء التي تفيد المادة وأسماء الجمع والأسماء المجردة . . . إلخ) : عدم وجود أداة .

٣ — اسم محدد كفرد (دون تخصيص) : أداة تنكير .

ويتم في اللغات التي لا توجد فيها أداة تنكير التعبير عن « تحديد الفرد

النكرة » بعدم وجود أداة التعريف (٢) ، وتستخدم في بعض اللغات المفردات كوسائل (ضمير نكرة أو عدد ضعيف) . ويعتبر ي . كوريلوفيتش أن العامل الأساسي في تطور هذه الظواهر اللغوية هو « دخول أدا التعريف إلى (٢) » وذلك حين يتعلق الأمر « باستعمال أداة التعريف للجنس » . وقد وجد مثل هذا التطور مثلاً في اللغة الفرنسية ، حيث صارت أداة التعريف تستعمل بدءاً من القرون الوسطى لدى التعبير عن جنس الأشياء (le loup عوضاً عن loup) . إن انتشار أداة التعريف في مختلف المجالات الدلالية كان يصاحبه استعمال ضمير الاشارة (ce(t) — هذا — بدلاً من le لدى التعبير عن التعريف . وهكذا استعملت ، لأجل التمييز بين le loup (الذئب) كفرد و le loup (الذئب) كجنس، في الحالة الأولى صيغة ce loup — هذا الذئب .

ويفترض أن مقولة الأداة في اللغة السامية الغربية قد تعرضت لعملية مماثلة من التطور الوظيفي . وبنتيجة كون إضافة الميم بدأت تبرز بمثابة أداة جنس ، ينشأ شك من نوع خاص لدى التعبير عن التعميم والتعريف. ويستدعي ذلك ضرورة استعمال عنصر لغوي اضافي لأجل التمييز بين هذين المعنيين . وأصبح الضمير (su = سو) مثل ذلك العنصر في اللغة الأكادية ، مثلاً :

$wardum_1$ su_2 (هذا العبد) = العبد المذكور . إن الضمير الضعيف (سو) المستعمل ، حسب رأي ي . كوريلوفيتش ، مع الاسم الذي تضاف إليه الميم « يجب ، على مايبدو ، النظر إليه على أنه تقوية لأداة التعريف أكثر من كونه صيغة تقابل في معناها اضافة الميم » (٢١٩ ، ص ١٦٢) . أما فيما يتعلق باللغة العربية ، فإن استخدام (أل) عوضاً عن اضافة النون (= أداة التعريف) للتعبير عن التعريف فقد كان نتيجة مباشرة لانتشار إضافة النون في المجال (٢) ، أي لاستعمال أداة التعريف للجنس . إن

مثل هذا الانتشار ، الذي يعادل في قوته زوال تعبيرية هذه الصيغة ، لم يستطع إلا أن يؤدي إلى نشوء ظواهر أو صيغ جديدة في نظام أداة التعريف.

وهكذا فإن ي . كوريلوفيتش يحدد مراحل منفصلة في تطور أنظمة الأداة في اللغة العربية ، ذلك التطور الذي يمكن رسمه بالمقارنة مع اللغة السامية العامة على الشكل التالي :

	اللغة السامية العامة	I	II	III	اللغة العربية الكلاسيكية
١	اضافة النون (اضافة الميم)	اضافة النون	أل	أل	أل
٢	غياب الأداة	اضافة النون	اضافة النزن	اضافة النون	أل
٣	غياب الأداة	غياب الأداة	غياب الأداة	اضافة النون	اضافة النون

إن المخطط المقترح من قبل ي . كوريلوفيتش لاعادة بناء تطور مقولة الأداة يتم شرحه على الشكل التالي . يشار إلى مجال استعمال مختلف أشكال الأداة في ثلاث مناطق دلالية: معنى التعريف (١) ، ومعنى الجنس (٢) ، ومعنى التنكير (٣) . ويفترض أن إضافة النون (إضافة الميم) ، التي يقتصر استعمالها في اللغة السامية العامة على أداء وظيفة التعبير عن التعريف في مرحلة ما قديمة من تطور اللغة العربية I ، تبدأ بالدخول إلى منطقة معنى الجنس . . وتدعم هذه الفرضية بالأمثلة التالية : (عرضُ أرضٍ) و (بُعيدَ سماءٍ) و (كلُّ رجلٍ) و (أفضلُهم رجلاً) حيث ينظر إلى إضافة النون على أنها استعمال قديم يرجع إلى مرحلة ما قبل التاريخ في تطور اللغة العربية . إن استعمال اضافة التنوين في الوقت نفسه أيضاً بمثابة أداة للجنس يُضعف بالتدريج قدرتها التعبيرية لدى التعبير عن التعريف .

ويستدعي هذا بدوره ضرورة نشوء صيغة جديدة لأداة التعريف . ويبدأ بالظهور بمثابة مثل ذلك العنصر في المرحلة التالية من تطور اللغة العربية II المورفيم (أل) الذي كان في البداية عبارة عن ضمير إشارة .

ويرى ي . كوريلوفيتش تدعيماً لهذه الفكرة في كون (أل) في اللغة العربية الكلاسيكية تكشف في بعض الحالات « طبيعتها كنصف ضمير » . وتصبح هذه الحقيقة واضحة في الأمثلة التالية : (اليومَ) و (بعدَ العامِ) و (إلى الساعةِ) ... إلخ (١٩) .يُفترض أنه كان يوجد في المرحلة الثانية من تطور نظام الأداة في العربية بعض التعادل الوظيفي لاضافة النون والمورفيم (أل) . وتلاحظ بقايا هذا النظام أيضاً في اللغة العربية الكلاسيكية. فمن الواضح مثلاً المعنى الواحد لإضافة النون وللمورفيم (أل) في مجال التعبير عن التعريف في المثالين التاليين : (لمّا كان العامُ المقبلُ)و (دونَ عامٍ مقبلٍ) .

ثم يلقي ي . كوريلوفيتش الضوء بالتفصيل كيف أنه،بنتيجة تثبيت « إضافة النون –أل » في بنية اللغة العربية ، أخذ التنوين بالتدريج يطرد غياب الأداة من منطقة معنى التنكير . ويُعتبر حينئذ أن الأطوار التاريخية لتطور الأداة تم تسجيلها في المرحلتين الأولى والثالثة فقط ، حيث أن المرحلة الثانية يتم تمييزها فقط أثناء العمل بغية القيام بالتحليل اللغوي .

ويتوقف ي . كوريلوفيتش ، لدى دراسة نظام الأداةفي اللغة العربية ، بالتفصيل عند تحليل استعمال الأداة في أسماء العلم . ومن المعروف أنه تصادف في أسماء العلم العربية صيغ من نمطين – مع إضافة النون ومع (أل) ، مثلاً : (حسنٌ ، محمدٌ) و (الحسنُ ، الحارثُ) .

---

(١٩) ان الراي القائل بان اداة التعريف(ال) في اللغة العربية ترتبط في نشاتها بضمير الاشارة منتشر بشكل واسع فيمصادر الاستعراب . انظرك . بروكلمن (١٧١) وف. رايت (٢٥٨) ويا . س . فيلينتشيك (٢٥)ون . ف . يوشمانوف (١٥٦) وي . أ.فينسينك (٢٥٧) وخ . رابين (٢٣٨) م.ب. غرانده (٤٠) وأ.أ. كوفاليوف (٦٦) وج . أ . بشيروف (١٢).

يرفض ي . كوريلوفيتش وجهة النظر المشهورة القائلة بأن مثل هذه الأسماء تعتبر معرفة في داخلها ، بمعنى أن التخصيص فيها لا يرتبط باستعمال الأداة . ويُخضع مختلف صيغ أسماء العلم لتحليل مقارن بغية دراسة التطور الوظيفي للأداة في اللغة العربية . إنه يُرجع نشأة أسماء النمط الأول إلى المرحلة القديمة من تطور اللغة العربية ، حين كانت إضافة النون تؤدي وظيفة أداة التعريف . ويوضح التحييد التالي لوظيفة إضافة النون بأن « أداة التعريف المعدّة للتخصيص تفقد محتواها الدلالي إذا استعملت مع الأسماء المعرفة من حيث معناها » (٢١٧ ، ص ٣٢٨) . ثم يبدأ المورفيم (أل) فيما بعد القيام بوظيفة أداة للتعريف ، وتنشأ صيغ أسماء العلم من النمط الثاني .

ويميزي . كوريلوفيتش علاوة على ذلك مجموعة ثالثة من أسماء العلم في العربية من نمط (عقربُ) و (زُفَرُ) التي تتميز بعدم وجود كل من إضافة النون والأداة (أل) . وينظر إلى هذه الصيغ على أنها استعمال قديم وبقايا اللغة السامية العامة . ويعتبر أن وجود هذه الصيغ أكثر أهمية لأننا نجد إلى جانبها في اللغة العربية الفصحى كلمات (عقربٌ) و (زُفَرٌ) المنونة والمستخدمة كأسماء عامة .

ويتضح أن نظام أسماء العلم في العربية احتفظ في نفسه بصيغ مختلفة للأسماء المعارف التي تتصف بها مختلف مراحل تطور اللغة العربية . ويقوم ي . كوريلوفيتش بإجراء مقارنة مع أسماء العلم الفرنسية،حيث بقيت هناك كذلك صيغ مع الأداة وصيغ بدون الأداة ، مثلاً : (Legrand) و (Leblanc) و (Leroux) و (Boulanger) . ويؤكد أن «الصيغ من نمط (Legrand) و (Boulanger) توجد من حيث الأداة في نفس المجال الذي توجد فيه (حسنٌ) و (زُفَرُ) في العربية . وتعود هاتان الصيغتان إلى وقت واحد من حيث القدم » (٢١٧ ، ص ٣٢٥) .

ويعتبر ي . كوريلوفيتش كذلك أيضاً صيغ الأسماء في حالة اقترانها بأسماء أخرى من مخلفات نظام الأداة التي تتصف بها المرحلة المبكرة من تطور اللغة العربية . ويتم في ضوء هذا، كما كان يمكن توقعه، شرح صيغ الجمع السالم للأسماء بدون النون في آخرها .

ويشتغل ي . كوريلوفيتش ، بصدد الدراسة التاريخية للأداة في اللغات السامية ، بالتحليل المفصل لنظام التعبير عن التعريف والتنكير في اللغة العربية الكلاسيكية ه وينظر هنا الى الأداة على أنها مقولة ذات جزأين وتتألف من التنوين و (أل) . فيكتب ي . كوريلوفيتش : « تؤدي إضافة النون في اللغة العربية الكلاسيكية وظيفة أداة تنكير . فصيغة (مَلِكٌ) تقابل صيغة (الملكُ) ، كما تقابل تقريباً في اللغة الفرنسية صيغة (un roi) صيغة (le roi) » (٢١٧ ، ص ٣٢٣) . أما ما يتعلق بصيغة الاسم بدون اضافة النون وبدون أداة التعريف(مَلِكُ) فيتم التأكيد على أنها تصادف فقط في صيغة (Status constructus) أي إضافة الإسم إلى آخر ، إذا لم نعر اهتماماً للأسماء التي لها حالتان للاعراب (أي الممنوعة من الصرف) . ويعطي هذا الأمر أساساً لعدم النظر إلى هذه الصيغة كأحد العناصر المستقلة في نظام الأداة .

وتتم بلورة هذا الاستنتاج في كتاب ي . كوريلوفيتش « الابدال في اللغات السامية » (٢١٩) حيث يتم التأكيد على أن التحليل البنيوي للغة العربية يظهر مقولة الأداة «لا كنظام يتألف من ثلاثة أجزاء (غياب الأداة، وأداة التعريف ، وأداة التنكير) ، بل كنظام يتألف من جزأين : أداة التعريف (وأحد أنواعها – حالة اضافة الاسم إلى آخر) وعدم وجود أداة التعريف (إضافة النون ، وأحد أنواعها – الأسماء التي لها حالتان للاعراب أي الممنوعة من الصرف)»(٢١٩ ، ص ١٦١) . ومن الواضح تماماً أن هذا التأكيد ينبع من الافتراض بأن الاسم في حالة إضافته إلى آخر

يحمل دائماً معنى التعريف ، وبالتالي فإنه يتطابق في المجال الوظيفي مع الاسم مع الأداة (أل) .

إن أعمال ي . كوريلوفيتش تحتل مكاناً هاماً في دراسة الأداة في اللغات السامية بشكل عام وفي اللغة العربية الفصحى على الخصوص . وتتجلى أهمية هذه الأعمال في المقام الأول في أن الأداة فيها تدرس في الغالب في المجال الوظيفي ، ويمكّن ذلك من كشف جوهر هذه المقولة اللغوية . ويتمسك ي . كوريلوفيتش بمبدأ التحليل الوظيفي أيضاً لدى الدراسة التاريخية للأداة في اللغات السامية . وينعكس ذلك في صالح أعماله التي تتميز بذلك عن الدراسات التاريخية المقارنة للأداة التي تحتل المجال الأول فيها دراسة الجانب الصوتي للظواهر اللغوية .

وبالاضافة إلى ذلك فإن الصياغة الدقيقة لوظيفة إضافة النون كأداة تنكير ، التي يقدمها ي. كوريلوفيتش ، ذات أهمية غير قليلة بالنسبة لتطور نظرية الأداة في اللغة العربية الفصحى . ولقد أشرنا سابقاً إلى أن اضافة النون في اللغة العربية قد حصلت على شرحين في المصادر العلمية . ولا تزال هذه المسألة تؤلف حتى الآن احدى القضايا المعقدة والخلافية في علم اللغة العربية المعاصر .

يوجد في علم اللغة العربية في واقع الأمر اختلاف جدي في وجهات النظر بشأن الخصائص الوظيفية للتنوين في اللغة العربية الفصحى . فيعتبر ممثلو أحد الاتجاهات بأن من الممكن أن يميز بمثابة أداة المورفيم (أل) فقط ولا يتطرقون إلى التنوين لدى البحث في مقولة التعريف والتنكير . وقد قدم مثل هذا الفهم مثلاً س .دي ساسي (٢٤٣) وخ . يفالد (١٨٦) وك ب. كاسباري (١٧٧) وي .خ. بالمير (٢٣٥) وف . رايت (٢٥٨) ون.ف. يوشمانوف (١٥٨) و (١٥٩) .

ولكن ذلك يمكن توضيحه بأنهم حين تابعوا بشكل أساسي النظرية القواعدية العربية التقليدية ، بحثوا مقولة التخصيص في ضوء مسائل دراسة الخصائص النحوية للعربية . ولم يضعوا لذلك نصب أعينهم مهمة التحليل الخاص لنظام الأداة وتمييز عناصره الأساسية . إلا أنه قام فيما بعد بعض المستعربين في أعمالهم العلمية وكتبهم التعليمية بالالتفاف حول التنوين بعدم ذكره حتى في العرض الخاص لنظام الأداة في اللغة العربيةالفصحى. فيفهم مثلاً ج.أ. بشيروف أن الأداة في اللغة العربية الفصحى هي المورفيم (أل) فقط (١٢) . ويمكن تفسير ذلك في هذه الحالة بأن دراسة الأداة في اللغة العربية المعاصرة يقتصر هنا على دراسة « التعبير عن مقولة التعريف » .

إلا أنه يتم في المصادر العلمية في بعض الأحيان رفض امكانية تمييز التنوين كأداة للتنكير بصيغة أكثر مبدئية . ويعبّر ف .س. سيغال عن رأي مثل هذا الاتجاه حين يكتب في كتابه « دراسة أولية للغة العربية » مايلي : « لا يوجد في اللغة العربية أداة تنكير » (١١٦ ، ص ٦٤) (٢٠). ومن الواضح أن مثل هذا التأكيد يوصل الباحث إلى بعض التناقض . فهو مع كل هذا لا ينكر أن وظيفة أداة التنكير تقوم بها النهاية (ن) في معظم الحالات . . . وتشير هذه النهاية إلى تنكير الشيء الذي يعبر عنه بهذا الاسم» (١١٦ ، ص ٦٤–٦٥) . ومن غير المفهوم حينئذ، لماذا لا يمكن اعتبار التنوين أداة للتنكير في آخر الاسم ، على الرغم من أن عمله يقتصر في حدود وظيفية معلومة .

ويلاحظ تردد لدى شرح التنوين حتى عند أولئك المستعربين الذين يميلون أيضاً إلى اعتبار التنوين أداة تنكير في اللغة العربية الفصحى . فيوافق مثلاً أ. فريحة على امكانية التعبير عن التنكير بواسطة التنوين ، ولكنه مع

---

(٢٠) نعمد لدى عرض تاريخ المسـالةالمبحوثة في بعض الاحيان الى الرجوع الـى المصادر التعليمية في اللغة العربية . ويبرزذلك بان مثل هذه الكتب التعليمية تعكس في خاتمة المطاف راي المؤلفين في هذه المسالة او تلك وبانها لا تخلو ابدا مـن مبادىء نظرية متميزة .

كل ذلك يحدد بوضوح غير كاف دور التنوين في التعبير عن مقولة التخصيص (١٩٤). ويصوغ أ.أ. كوفاليوف وغ.ش شارباتوف وظيفة التنوين كأداة للتنكير بوضوح غير كاف كذلك. فيتم التأكيد على أن «إحدى وسائل التعبير عن تنكير الاسم العربي تعتبر النهايات المنونة : ـٌ في حالة الرفع و ـٍ في حالة الجر و ـً في حالة النصب ، وتقابل أداة التنكير في اللغات الأخرى» (٦٧ ، ص ٦١) . ولا توصف حينئذ هذه النهايات على أنها صيغ لأداة التنكير في اللغة العربية ، بل يفهم هنا فوق ذلك من (النهايات المنونة) — التي ينظر إليها كإحدى وسائل التعبير عن الاسم العربي — النهايات ـٌ و ـٍ و ـً التي تشتمل عملياً على مورفيمات لمقولتين مختلفتين : حالة الاعراب واضافة النون . ويضطر هذا الأمر بالذات غ .ش. شارباتوف ، على ما يبدو ، أن يقترح صياغة مغايرة قليلاً لهذا المبدأ: «إن تنكير الاسم يتم التعبير عنه بالنهايات المنونة ـٌ و ـٍ و ـً ، وبتحديد أدق بوجود الصوت الصامت (ن) الذي يعتبر ما تبقى من أداة التنكير القديمة والذي يتصل الآن مع نهاية حالة الاعراب» (١٤٧ ، ص ٣٧) .

ونجد بالمناسبة شرحاً مماثلاً لهذه الظواهر عند غ . فليش الذي يلاحظ أن «تصريف الأسماء لا ينفصل عن التعبير عن التعريف والتنكير» ويؤكد أن اللواحق ـٌ و ـٍ و ـً نفسها تعني التنكير . أما اللواحق ـُ و ـِ وـَ فتضاف إلى الاسم الذي يكون قبل ذلك معرفة سواء بواسطة الأداة ... وسواء بدون أداة بواسطة تكملة نعتية ...» (١٩١ ، ص ٢٧–٢٨) . ومن المستبعد على أية حال أن يعتبر مناسباً إدخال صيغ حالات الاعراب ، التي تؤدي وظيفتها في اللغة بشكل مستقل صريح ودون ارتباط بوجود أو عدم وجود التنوين ، في مفهوم «النهايات المنونة» . ويحدد بهذا المعنى ب .م. غرانده بشكل صحيح تماماً، من وجهة نظرنا ، حدود التنوين أو إضافة النون . فيكتب : «تمتلك الكلمة في أغلب الحالات في اللغة العربية الفصحى في آخرها في حالة التنكير بعد نهاية حالة الاعراب التنوين (أي

الصوت ن) » (٤٠ ، ص ٣٢٠) .

توجد في أعمال ب.م. غرانده مبادىء قيمة وهامة تؤكد بدرجة كبيرة الفرضية الخاصة بوظيفة التنوين كأداة للتنكير . فيؤكد بوضوح متناه أن « حالة التنكير يعبر عنها بعدم وجود الأداة وبإضافة الصوت (ن) الذي يسمى تنويناً إلى آخر الكلمة بعد نهايات حالات الاعراب » (٤٠ ، ص ٢٨٩) . ويمتنع ب.م. غرانده عن التمييز المباشر للتنوين على أنه أداة للتنكير ، ويكتب أن « اضافة النون لا تعتبر أداة تنكير » ، على الرغم من انه يعتبر حينئذ أن إضافة النون « قريبة جداً منها وتتطابق معها من حيث المعنى » (٤٠ ، ص ٢٨٩) .

ويجب أن نلاحظ أنه لا يمكن دائماً فهم مثل هذا التردد على أنه خروج عن المنطق في المحاكمات النظرية . إن قيام التنوين بوظيفته والتعبير عن التنكير في اللغة العربية الفصحى بشكل عام يعتبران آلية معقدة ذات أنظمة متعددة . ويذكر ب .م. غرانده بالمناسبة هذا الأمر بالذات حين يكتب : «إن إضافة النون تؤدي عادة وظيفةأداة تنكير إلا أنه لا يوجد بينهما هنا تماثل كامل ، لأن بعض الأسماء في حالة التنكير لا تأخذ التنوين ، كما «أن كثيراً من أسماء العلم التي تعتبر في جوهرها معرفة تمتلك تنويناً . وبالاضافة إلى ذلك تحتفظ الأسماء العامة في بعض الأحيان باضافة النون لدى التعبير عن التعريف » (٤٠ ، ص ٣٢٠) . ومن جهة أخرى ، من الواضح أن وجود مثل هذه الحالات الخاصة أو الفردية لا يمكن أن يعتبر أساساً لنفي استعمال التنوين كأداة للتنكير . وتلاحظ ظاهرة مماثلة تقريباً لدى التعبير عن التعريف والتنكير مثلاً في اللغات الرومانية والجرمانية ، على الرغم من أن مثل هذا الأمر لايمنع علماء اللغة أن يميزوا في تلك اللغات ، مختلف أنواع الأداة علىأساس تحليل معانيها (وظائفها) الأساسية ، وأن يلاحظوا حينئذ ظواهر تعدد الأنواع أو تعدد البنى .

توجد في علم اللغة العربية المعاصر وجهة نظر معاكسة في شرح التنوين. ويصرف اهتمام كبير، في الدراسات المكرسة بشكل كامل لدراسة الأداة وفي الأعمال النظرية العامة في اللغة العربية على حد سواء، لتمييز عناصر نظام الأداة. ويمهد هذا الطرح للمسألة بدرجة معلومة للنظر إلى التنوين كأداة تنكير. وتحتل مكاناً خاصاً من وجهة النظر هذه أعمال ي. كوريلوفيتش التي أشير إليها أعلاه. ويصل ي. كوريلوفيتش على أساس التحليل الوظيفي لـ (أل) والتنوين إلى اعتقاد راسخ بأن هذين المورفيمين ليسا سوى عبارة عن أداة تعريف وأداة تنكير.

ويطرح ل. ما سينيون رأياً مماثلاً حين يؤكد أن « إضافة النون تشير إلى نكرة (نفي) (٢١) » ؛ إن وظيفتها النحوية كنهايات تنحصر في الاشارة إلى « اسم نكرة » (عام، جنس) في مقابل الاسم المعرفة (المعرفة = اسم العلم) الذي تشير إليه الأداة (أل) في أول الكلمة (٢٢٣، ص ١٤). ويتمسك بمثل وجهة النظر هذه أ.أ. كوفاليوف (٦٦)، فيفهم من التنوين أو إضافة النون المورفيم (ن) بدون نهايات حالات الاعراب ـُ و ـَ و ـِ. أما فيما يتعلق بالخصائص الوظيفية، فيوصف التنوين بشكل أساسي كأداة للتنكير. ومن الملاحظ أن مثل هذا التأكيد ينبع من دراسة مجال واسع لاستعمال التنوين في دور دليل لتنكير الاسم. ومن البدهي أنه يجب حينئذ أن نأخذ بعين الاعتبار حدود عمل التنوين في هذا المجال الوظيفي. ومن الأنسب في ضوء ذلك بالذات توضيح الحالات الفردية لاستعمال التنوين على أنها غير مرتبطة بالتعبير عن التنكير.

إن نظام التعبير عن التعريف والتنكير في اللغة العربية الفصحى يوصف بوضوح متناه في كتاب إي.س. دانيلوف و س.أ. تيموفييف و ف.إي.

(٢١) ان ل . ماسينيون غير دقيق هنا في فهم مصطلح (نكرة) على انه «Negation» (نفي) بدلا من «indeterminé» (غير معلوم أو غير محدد) . واغلب الاحتمال انه خلطه مع كلمة (نكرة = نفي) .

شاغال (٤١) . فيؤكد المؤلفون هنا أن « الاسم يمكن أن يستعمل في حالة التعريف وفي حالة التنكير على حد سواء . ولكل حالة ما يقابلها من الصياغة القواعدية في شكل أداة . . . توجد في اللغة العربية أداتان : أداة تنكير (ن) وأداة تعريف (أل) » (٤١ ، ص ٣٦) . وقد أشرنا أعلاه إلى بعض المحاولات الجدية والموفقة في المجال النظري البحت للنظر إلى التنوين كأداة تنكير في اللغة العربية الفصحى . إن مثل هذا الموقف من مسألة التنوين وكونه مناسباً في الكتاب المدرسي يصبح واضحاً جداً ، لدى الأخذ بعين الاعتبار لطرق تدريس اللغة .

إن أهمية نظريات الأداة في اللغة العربية الفصحى التي تم عرضها هنا لا تقتصر على حدود علم اللغة العربية . وتعتبر هذه الدراسات مهمة بلاشك أيضاً لتطور النظرية العامة للأداة . ويجب أن نعترف مع ذلك أن مسألة تحليل نظام الأداة في اللغة العربية الفصحى وخاصة من حيث تمييز عناصرها المكوّنة وتحديد جوهرها لا تزال تنتظر الحل. وليس مدهشاً أن غ.فليش ، حين يعرض مختلف صيغ الاسم في مجال التعبير عن التخصيص ، يلاحظ ما يلي : « يتم ايراد هذه الحقائق هنا لأخذ العلم بها . وتؤلف جزءاً من المسألة الصعبة لتعريف وتنكير الأسماء في اللغة العربية . ولم تحصل هذه المسألة بشكل عام بعد على حل مرضٍ » (١٩١ ، ص ١٦٩) .

الفصل الرابع

قضية الأداة

في علم اللغة العربية المعاصر

ترتبط المهام الملحة لدراسة الأداة في اللغة العربية الفصحى بتاريخ هذه القضية ووضعها الراهن في علم اللغة العربية . ومن الطبيعي أن بعض هذه المهام تستدعيها ضرورة الدراسة الأكثر عمقاً للقضايا التقليدية للنظرية العامة للأداة . وينشأ بعضها الآخر تبعاً لتطور النظرية اللغوية في العقود الأخيرة .

بنيت نظرية الأداة في علم القواعد العربية التقليدية على أساس دراسة الخصائص الوظيفية للأسماء المعارف والنكرات . ويقتصر علماء القواعد العرب حينئذ على الجانب الوظيفي للتحليل اللغوي . ومن البدهي أن الاقتصار على ذلك الجانب لم يكن نتيجة لتمييز واع للجانب التزامني (غير التاريخي) لدراسة اللغة . انه ينبع في الغالب من كون مهمات الدراسة التاريخية للظواهر اللغوية لا تستلفت اهتمام ممثلي علم اللغة العربية التقليدي . ويهيىء هذا الأمر دون شك بشكل أو بآخر للتحليل الوظيفي – المنظومي للظواهر اللغوية .

تقسم الأسماء في المرحلة الأولية للدراسة إلى معارف ونكرات دون ارتباط باستعمال الأداة . ويبرز معنى التعريف والتنكير الذي تتمتع به الأسماء داخلياً حسب خصائصها معياراً لمثل ذلك التمييز . وتجري دراسة

وظيفة الأداة بعد التحليل الشامل لمقولة التخصيص وتحديد خصائص صنفي الأسماء اللذين يقابلانها . ويدرس استعمال الأداة في مجال تحويل الأسماء التي تتمتع في الأصل بمعنى التنكير إلى أسماء معارف ، بمعنى أنها تحصل على الخصائص الوظيفية التي تتصف بها الأسماء المعارف ؛ أو بالعكس في مجال تحويل الأسماء التي تتمتع في الأصل بمعنى التعريف إلى أسماء نكرات ، بمعنى أنها تحصل على الخصائص الوظيفية التي تتصف بها الأسماء النكرات .

ومن الواضح تماماً أن نظرية الأسماء المعارف والنكرات تتطور في النظرية القواعدية العربية التقليدية بارتباط مباشر مع الجانب النحوي لدراسة اللغة . وزيادة على ذلك فإنها تؤلف بمعنى ما أساس الدراسات النحوية ، حيث أن « التعريف » و « التنكير » يعتبران مفهومين هامين يستخدمان كمنطلقين لدى حل دائرة كبيرة من القضايا النحوية . وكان بإمكان هذه النظرية المتماسكة جداً لعلماء اللغة العرب أن تستخدم قاعدة لتحليل شامل للخصائص النحوية للغة ، وهو الأمر الذي كان بإمكانه بدوره أن يؤدي إلى دراسة تفصيلية للأداة كنظام . إلا أن تحليل النماذج الصرفية« لحالات» الأسماء(من حيث التعريف والتنكير)في مصطلحات الأداة لا يتم القيام به في علم القواعد العربية التقليدية .

تطرح في علم الاستعراب الأوربي مسألة دراسة « حالات » الأسماء (من حيث التعريف والتنكير) فيالمجال الصرفي وتمييز العناصر المكوّنة لنظام الأداة ، ولكن هذه المسألة تدرس على أساس فهم وحيد الجانب لمقولة التعريف والتنكير . ومع أن تحليل استعمال الأداة لا ينظر إليه دون أساس كمسألة ترجع إلى دراسة جانب المعنى لحقائق اللغة ، فإن الجانب اللغوي المحض لدراسة دلالة الأداة يتطور في جوهره باستمرار بشكل غير كاف في مصادر الاستعراب . ويوضح ذلك بدرجة معلومة بأن الأداة

في اللغة العربية الفصحى درست مدة طويلة من المواقع النظرية لعلم اللغة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

ومن المعلوم أن استخدام الطريقة المقارنة في علم اللغة يخضع منذ البداية لدراسة التطور التاريخي للغات بفهم خاص للغاية من تلك الدراسة . وتطرح من المقام الأول قضية قرابة اللغات ، وتنتهي المهمة في خاتمة المطاف بتحديد الحقائق اللغوية المفقودة في التاريخ . وتحصل دراسة الجانب الصوتي للغة على أهمية من الدرجة الأولى ان لم تكن استثنائية . ومن البدهي أنه يُشعر على الدوام بضرورة القيام أيضاً بدراسة جانب المعنى للمواضيع اللغوية المبحوثة بغية الفهم الأكثر عمقاً لجوهرها . إلا أنه يتم في المرحلة الراهنة من تطور علم اللغة بحث القضايا الدلالية في جانب ضيق لتحديد وجود ارتباطات مباشرة بين ظواهر اللغة والتفكير . وينظر إلى حقائق اللغة من جديد على أنها مجرد صيغ يشكل مضمونها مباشرة مفاهيم منطقية؛ وتفقد هذه الحقائق مضمونها اللغوي في الدراسات اللغوية .

من الواضح أن الدراسة اللغوية لدلالة الأداة تفترض في المقام الأول الكشف التام قدر الامكان عن الجانب اللغوي لمضمون الأداة . وبشكل عام تنحصر قضية إدراك جوهر الأداة كعنصر في نظام اللغة في تحديد صفة صيغتها اللغوية ومضمونها اللغوي على حد سواء .

ومع ذلك تنطلق نظرية علم اللغة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من المقدمة القائلة بأن مضمون الأداة عبارة عن ظاهرة تعود مباشرة إلى مقولات التفكير . وتبرز قضية ترتبط بالمجال الدلالي – المنطقي لدراسة التعريف والتنكير . إن طرح هذه المسألة صحيح بما فيه الكفاية ولا يخلو في خاتمة المطاف من أهمية من وجهة نظر علم اللغة . إلا أن جعل هذا الجانب من دراسة التعريف والتنكير مطلقاً يُضيّق إلى حد كبير امكانيات دراسة دلالة الأداة ويبقى مسائل هامة لدراسة قيام الأداة بوظيفتها خارج

حدود دراسة القضايا اللغوية . ويتم حل مسألة تحديد جوهر الأداة خارج المستوى التجريبي لتحليل مضمونها بدون جهاز منهجي خاص لدراسة هذه المسألة في الجانب اللغوي .

يعتبر ف .غ . أدموني أن « النظرية القواعدية التي تنمو في فترة تشكّل اللغات الأوربية تتصف في المقام الأول بالموقف غير الحدسي مطلقاً من الظواهر القواعدية ، ولكنها تتصف بالموقف العملي – التجريبي » (٢ ، ص ٨٧) . ويمكن الموافقة على مثل هذا التأكيد إذا أخذنا بعين الاعتبار فقط نطاق دراسة الجانب الصوتي للحقائق اللغوية . أما ما يتعلق بدراسة جانب المعنى للظواهر اللغوية فإن ما يميز المرحلة الراهنة من تطور علم اللغة هو ، كما يلاحظ بدقة ش . بالي ، « الاندفاع للسير في طريق المقاومة الأقل » بافتراض أنه توجد ارتباطات مباشرة بين اللغة والفكرة الجماعية ، وأنه يجب بالتالي أن تعكس الظواهر اللغوية بدقة كيف يقوم التفكير الإنساني بوظيفته (٩ ، ص ٢٣–٢٤) .

إن السعي لادراك جوهر الأداة مباشرة وبدون أي جهاز تجريبي يؤدي إلى تحديد دلالة الأداة على أسس حدسية جداً . ومن البدهي أن الحدس لا يخلو من امكانات للادراك معلومة ، ولكن لا يقل عن ذلك وضوحاً أن استخدام الطريقة الحدسية وحدها يحد بدرجة كبيرة من امكانات الدراسة العلمية . وينعكس وضع الأمور غير المرضي في نطاق دراسة المعاني اللغوية على دراسة الأداة في اللغة العربية الفصحى . فتؤدي المطابقة بين معاني العناصر اللغوية وعناصر مستوى المعنى إلى أن يوصف استعمال الأداة فقط في حدود التعبير عن التعريف والتنكير اللذين يُنظر إليهما كمقولتين لمفهومين ، أما الوظائف التي يقومان بأدائها في نطاق اللغة فلا يجري تحليلها.

وتنتفي أيضاً إمكانية وجود موقف منظومي لدى الدراسة التاريخية للموضوع حين تفقد دراسة نشأة وتطور الأداة معناها الأساسي وتؤدي

إلى تقرير مجموعة من التغيرات التي تتعرض لها الأدوات كحقائق معزولة عن بعضها في اللغة .

ويبدو لنا أن دراسة معاني « التعريف » و « التنكير » بشكل معزول عن مقولات النظام اللغوي الأخرى غير مبررة . وتوجه الدراسات النحوية للغة العربية الفصحى الاهتمام إلى الظواهر التي تتصف بها هذه التراكيب النحوية أو تلك والتي لها علاقة مباشرة بمقولة التعريف والتنكير . وإذا كان يلاحظ في واقع الأمر أن طبيعة التراكيب النحوية في حالات معلومة تتعلق بترابط معنيي « التعريف » و « التنكير » التي تشتمل عليهما ، فإن من المنطقي جداً أن نتوقع أن يتم في الدراسات الصرفية لحالات الأسماء والأدوات الأخذ بعين الاعتبار للجانب النحوي لقيام حقائق اللغة التي تقابلها بأداء وظيفتها . وهكذا فإنه إذا كان لا يتم في علم اللغة العربية التقليدي إيصال التحليل النظمي لدى دراسة مقولة التعريف والتنكير إلى الجانب الصرفي ، فإن االجانب النحوي يبقى في علم الاستعراب الأوربي خارج مجال الدراسة بشكل عام .

إن تطور النظرية اللغوية يفرض موقفاً جديداً من المسائل الأساسية للنظرية العامة للأداة ومن مسائل قيام الأداة بوظيفتها وتطورها . وتتغير النظرة من حيث المبدأ أيضاً إلى الدراسة المقارنة للأداة في مختلف اللغات . وتبرز تبعاً لذلك أمام علم اللغة العربية المعاصر مهمات جدية من حيث طرح قضايا جديدة ، ومن حيث ضرورة إيجاد حلول جديدة لمهمات دراسة الأداة في اللغة العربية الفصحى وفي اللهجات العربية المعاصرة على حد سواء .

من الواضح أن عمليات قيام الأداة بوظيفتها وتطور الأداة توجد في ارتباط وثيق ببعضها وتشكل صيغتين ، لظهور وجود هذا النظام الأصغر في اللغة ، مرتبطتين فيما بينهما بلا انفصام . إن أي نظام لقيام الأداة

بوظيفتها هو في واقع الأمر عبارة عن نتيجة لعملية تطور الظواهر اللغوية التي تقابله (٢٢) ، كما أنه يجب البحث عن بداية عملية تطور الأداة في قيام هذه المقولة بوظيفتها في النظام اللغوي . وبتعبير آخر يبرز قيام الأداة بوظيفتها على أنه أحد مصادر تطورها ، أما تطور الأداة فيبرز على أنه أحد العوامل التي تحدد طبيعة قيامها بوظيفتها . وتتعقد الصورة أكثر من ذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار أن قيام الأداة بوظيفتها وتطور الأداة يرتبطان بقيام أنظمة صغرى أخرى في اللغةبوظيفتها وبتطور تلك الأنظمة الصغرى، حتى أنهما يرتبطان بشكل غير مباشر بمجموعة كاملة من الظواهر غير اللغوية . ولا يستدعي تبرير هذه المبادىء أية معارضة ، ولكن لا يجب أن نعتبر أقل صحة التأكيد القائل بأنه من غير الممكن دراسة الأداة بعمق كفاية في جميع جوانب ظهورها في نفس الوقت مثل أي موضوع آخر للواقع اللغوي أو غير اللغوي .

إن إدراك حقائق الواقع يتم عن طريق بناء أنظمة لنظريات رئيسية قادرة على عكس خصائص وجود وتطور المواضيع الحقيقية المدروسة (انظر ن.ف. أوفتشينيكوف ـــ ٩٥ ، ص ٤٠–٤٧) . ولكن من الضروري، لدى وضع مثل هذه الأنظمة أو تحديد الفهم النظري بشكل عام ، تصور الموضوع المدروس بشكل مثالي . يكتب أ.س. سوبوتين : « إن معنى التصور المثالي يرتبط بالنسبة للعلم قبل كل شيء بأن المثالية تبرز بمثابة تبسيط مسموح به يمكّن لدى بناء تركيب نظري من أن نستبعد من البحث خصائص وعلاقات الموضوع المدروس التي يؤدي أخذها بعين الاعتبار إلى تعقيد مثل ذلك البناء بشكل جوهري ، وبذلك يتعقد في النتيجة كشف القوانين العاملة في نطاق الظواهر المدروسة» (١٢٨ ، ص٣٦٩) . وينبع

---

(٢٢) يصوغ اي . أ . بودوين دي كورتينيه في مقالة « بعض الملاحظات العامة حول علم اللغة واللغة » بوضوح متناه مبدأ الارتباط الوثيق لآلية اللغة وتطورها (١٧ ، ص ٦٨) .

في خاتمة المطاف من ضرورة التصور المثالي النظري صحة تمييز جانبين لدراسة الظواهر اللغوية – وصفي وتاريخي . ويتجلى في ذلك – برأينا – المعنى العميق لتعاليم سوسور عن التزامن والتطور التاريخي إذا نظرنا إليها بالذات من وجهة نظر قضايا نظرية المعرفة وليس كنظرية فلسفية تفصل بشكل مطلق جوانب الحقائق اللغوية المرتبطة فيما بينها بشكل وثيق. إن ف.أ. زفيغينتسيف محق تماماً حين يكتب أن « قضية التزامن والتطور التاريخي تعتبر في الواقع قضية طرائق عمل وليست قضية طبيعة وجوهر اللغة » (٥٥ ، ص ١٨٤) .

ومع ذلك فإن هذين الجانبين للتحليل العلمي – الوصفي والتاريخي – لا يميزان في دراسات الأداة في العربية واللغات السامية الأخرى بشكل دقيق كفاية ليس فقط بمعنى طرح المسائل ، بل وأيضاً بمعنى وضع طرائق التحليل اللغوي المناسبة . غالباً ما تدرس الحقائق ، التي تعود إلى خصائص قيام الأداة بوظيفتها وتطورها ، متداخلة في مجال عام واحد من الدراسة. ولا يعقّد هذا حل المهمات الموضوعية فحسب ، ولكنه يؤدي في الغالب إلى تزييف الوضع الحقيقي للأمور . فيمكن مثلاً أن نقرر في مختلف مراحل تطور اللغة العربية أو اللغات السامية الأخرى وجود وحدات متشابهة بشكل أو بآخر في الصيغة مثل (أل) والتنوين (اضافة الميم) . ولا تنحصر مهمة الدراسة التاريخية في تتبع عملية تغير الصيغة الخارجية لهذه الوحدات فقط ، بل وفي إظهار تطابق أو اختلاف خصائصها الوظيفية . أما التشابه بين صيغ عنصرين لمقولة لغوية واحدة ترجع إلى مراحل مختلفة لتطور تلك اللغة ، فلا يمكنه وحده أن يشهد على تطابق وظائفها المميزة .

يتم توضيح ضرورة البحث في مسائل الدراسة التاريخية للأدوات في ضوء خصائص قيامها بوظائفها ، بأن الأداة كنظام كامل ليست عبارة عن ضم آلي لعناصر ما ، بل عبارة عن نظام متفاعل توجد الأجزاء المكوّنة

له في علاقات معينة مع بعضها البعض . ويظهر جوهر كل واحد من هذه الأجزاء المكوّنة في تلك العلاقات الطبيعية بالذات . إذا كانت مهمة الدراسة التاريخية في علم اللغة يجب أيضاً أن تشتمل على دراسة تطور المواضيع المدروسة كمكوّنات تعمل في نظام معين ، فإن قضية تطور الأداة يمكن أن تحل فقط عن طريق كشف العلاقات المقابلة التي ترتبط بخصائص قيام نظام الأداة بوظيفتها في تلك اللغة . إن مفهوم التطور كما يصوغ يا.أ. بونوماريوف هذا المبدأ « بالمعنى الحقيقي . . . يأخذ مضمونه فقط حين لا يستعمل لدراسة جزء مكوّن مأخوذ على حدة (معزول) ، بل حين يستعمل لدراسة كل النظام بشكل عام » (١٠٢ ، ص ١٥٣) . وننتزع ، في غير تلك الحالة ، بشكل عفوي الجزء المكوّن من النظام المتفاعل الذي يقابله ، وهو أمر غالباً ما يؤدي إلى إضافة صفات لهذا الجزء المكوّن لا يختص بها في الواقع .

تحتل مقولة التفاعل مكاناً هاماً في النظام العام للمعرفة . ويؤكد ف. انجلز على الأهمية الخاصة لهذه المقولة في « دياليكتيك الطبيعة » فيكتب : « التفاعل هو أول ما يبرز أمامنا حين نبحث المادة المتحركة بشكل عام » (١٥٤ ، ص ٥٤٦) . تُقدَّم في الدراسات المعاصرة المكرسة لقضايا نظرية المعرفة أسس نظرية لبيان صحة تجزئة الأنظمة الحقيقية . ويُفرد زيادة على ذلك اهتمام خاص لدراسة علاقات الأجزاء المكوّنة .

يوضح مثلاً يا .أ. بونوماريوف ، وهو يشير إلى الوحدة التي لا انفصام فيها بين مقولات التفاعل والتطور ، فكرة مناسبة تجزئتها والأهمية الخاصة لدراسة التفاعل ليس من حيث وصف مواضيع الواقع فقط ، بل ومن حيث دراسة تطورها . فيكتب : « إذا تجردنا عن معطيات التطور ، فمن الأنسب أن ندرس في البدء خصائص التفاعل . وتفتح معطيات دراسة التفاعل امكانيات كبيرة لا حدود لها أيضاً في دراسة قضايا التطور » (١٠٢ ،

ص ١٤٠) . ومن الواضح أن الكلام لا يدور هنا حول مسائل فلسفية لتحديد جوهر الظواهر الحقيقية، بل يدور حول البحث عن المجال الأكثر ملاءمة لدراسة القضايا ذات الجوانب المتعددة لمعرفة مواضيع الواقع . ومن البدهي أن مبدأ التحديد الاصطلاحي للتفاعل والتطور لا ينفي إمكانية القيام بإعادة الارتباط الذي لا انفصام فيه إلى هذين الجانبين في الواقع وذلك في مستوى ما من المعرفة العلمية .

وتصبح المسألة بهذا الشكل كما يلي : إذا كانت في السابق قد جرت محاولات في الدراسات العلمية لمعرفة أشياء (مواضيع) الواقع مباشرة بشكل غير مجزأ، فإن العلم المعاصر يتصف أكثر بالموقف التحليلي - التركيبي الذي يدرس أشياء الواقع بشكل منفصل في مختلف جوانب ظهورها . ويعيدنا تركيب نتائج هذه الدراسات إلى وحدة (عدم تجزئة) الشيء المدروس .

وتنبع هذه الطريقة التعليمية من طبيعة طرح قضايا العلم المعاصر ، وتعود من حيث المبدأ - برأينا - إلى أي قطاع من الدراسات العلمية المعينة التي يدخل فيها علم اللغة أيضاً .

تنشأ في علم اللغة العربية المعاصر ضرورة ملحة للموقف المنظومي لدى الدراسة الوصفية والتاريخية للحقائق اللغوية ومن ضمنها الأداة . وقد قام ي . كوريلوفيتش في أعماله التي ذكرناها أعلاه ببعض المحاولات للوصف المنظومي . ينظر ي . كوريلوفيتش إلى تطور الأداة لا على أنه تغير بسيط لوحدتين لغويتين معزولتين عن بعضهما بل يسعى إلى تتبع عملية تطور الأداة كنظام موحد (غير مجزأ) . ويتم لأجل حل هذه المهمة تحديد أنظمة الأداة في مختلف مراحل تاريخ اللغات السامية ، أما مقارنة هذه الأنظمة،

فتعطي تصوراً عن خصائص تطور الأداة في هذه اللغات (٢٣) . إن اقتراح خط البحث في الدراسة التاريخية للأداة الذي حدده ي. كوريلوفيتش، يبدو لنا ضرورياً جداً من أجل التطور التالي لنظرية اللغة العربية . ويلاحظ بالإضافة إلى ذلك أن ترابطاً معقداً – هو البنية المتدرجة جداً في المجال الصرفي – يتعرض لدراسة دقيقة في أعمال ي . كوريلوفيتش . ولكن هذا يحيلنا إلى جانب آخر من دراسة الأداة .

كما أن الموقف المنظومي في دراسة الحقائق اللغوية يتمتع بأهمية لا تقل عن ذلك أيضاً لدى دراسة الأداة في اللغة العربية الفصحى بالمقارنة مع اللغات الأخرى . ويحصل مثل هذا النوع من الدراسات في علم اللغة الحديث على فهم جديد في ضوء قضايا تحديد أنماط اللغات . إن مسألة نمطية الأداة تطرح في مقالة إي . كرامسكي الهامة « حول مسألة الأداة» (٧٠) . ويوجه الاهتمام الأساسي هنا إلى حجم (عدد مكوّنات) نظام الأداة في مختلف اللغات . وتسمح ملاحظات إي . كرامسكي أن نستنتج أنه لأجل التعبير عن معاني « التعريف » و « التنكير » بواسطة الأداة يكفي وجود صيغة إيجابية واحدة في نظام اللغة ، حيث أن عدم وجود مثل هذه الصيغة (غياب الصيغة) يمكنه تماماً القيام بوظيفة التعبير عن المعنى المعاكس.

إلا أن هذه الآلية « الاقتصادية » للتعبير عن معنيي مقولة التخصيص تختل في مجموعة كاملة من اللغات بنتيجة بعض الظروف التي تستحق اهتماماً خاصاً . فتصادف لغات ذات أنظمة للأداة تشتمل على صيغتين إيجابيتين . ويتضح أن وجود صيغة إيجابية ثانية لا يرتبط مباشرة بالتعبير

---

(٢٣) من المهم ان نلاحظ انه لـدى وجود موقف منظومي ، تؤدي الدراسة التاريخية للغات ايضا الى مقارنة بنى لغوية مختلفة . وتكشف مقارنة البنى اللغوية التي تدرس في المجال الزمني ترابطها من حيث تطور اللغات ، اما مقارنة البنى اللغوية التي تدرس خارج المجال الزمني ، فتكشف ترابطها من حيث نمطية اللغات . ويتم الامر نفسه بالنسبة لدراسة نمطية وتطور اي نظام اصغر للغة .

عن التنكير في المعارضة مع أداة التعريف ، بل يفرضه كون غياب الصيغة قد شُغل بالقيام بوظيفة ما للأداة إضافية في المجال الدلالي أو النحوي . وهذا يعني أنه يجب حتماً ، في اللغات التي يدخل في نظام الأداة فيها صيغتان ايجابيتان ، أن توجد أيضاً صيغة إضافية – غائبة ترتبط بوظيفة الأداة الدلالية أو النحوية . إن هذا التأكيد الافتراضي يطرح مهمات فائقة الأهمية في تحليل نظام الأداة في اللغة العربية الفصحى بهدف تحديد حجم هذا النظام وكشف علاقات المكوّنات في داخله . إن حل هذه القضية ممكن فقط بواسطة التحليل التزامني .

ويجب ، دون الاستخفاف بمعاني القضايا التاريخية والنمطية لدراسة الأداة ، أن نلاحظ المكان الخاص الذي يحتله التحليل التزامني في ايضاح هذه القضية . من الواضح أن الهدف النهائي للدراسة التزامنية للأداة يتلخص في وصفها المتعدد الجوانب كنظام ، أي في تحديد مكوّناتها الأساسية ، وفي تحليل شكل ومحتوى كل من العناصر التي تم تمييزها وترجع إلى هذه المقولة اللغوية . ولكن التحليل التزامني لنظام الأداة لا يؤدي إلى تمييز بسيط لمكوّناته ، لأن النظام ليس جمعاً آلياً للعناصر . يجب أن تستند دراسة الأداة في المقام الأول إلى التحليل الوظيفي للظواهر اللغوية . إننا ننظر في هذه الحالة إلى التزامن لا على أنه سكون بل على أنه ديناميكية وظيفية .

تظهر الحركة في النظام اللغوي في جانبين : تزامني وتعاقبي (تاريخي ، تطوري) . أما دراسة الحركة التزامنية فتؤدي إلى تحليل العلاقات بين المكوّنات في مجال تفاعل النظام المدروس مع أنظمة اللغة الأخرى ، ومن حيث تفاعل المكوّنات داخل هذا النظام على حد سواء . ولا ينظر في غضون ذلك دائماً في الدراسات العلمية إلى قيام الأداة بوظيفتها من جميع النواحي بما فيه الكفاية . ويؤدي ذلك إلى نتائج غير مضمونة لدى البحث الصرفي لنظام الأداة .

وهكذا فإن دراسة قيام الأداة بوظيفتها تفترض من جهة ، النظر إلى الأداة على أنها أحد الأجزاء المكوّنة للنظام اللغوي ، ويؤدي ذلك إلى التفاعل الخارجي للأداة مع الأنظمة الصغرى الأخرى في اللغة . وتفترض ، من جهة أخرى ، دراسة الأداة كنظام ، ويؤدي ذلك إلى دراسة التفاعل الداخلي لعناصره . ويجب دراسة هذين الجانبين للعلاقات البنيوية لكي يمكن تصوّر الصورة العامة لقيام الأداة بوظيفتها بشكل مبرر كفاية ومتعدد الجوانب .

الباب الثاني

مقولة التعريف والتنكير ووظائفها النحوية في اللغة العربية الفصحى

ملاحظات تمهيدية

يرتبط قيام الأداة بوظيفتها بالتعبير عن معنيي « التعريف » و «التنكير» ، وهذا في جوهر الأمر ما يميز الأداة كعنصر خاص في النظام اللغوي . وتأخذ بسبب ذلك دراسة التعريف والتنكير كمقولة مستقلة نسبياً في اللغة أهمية غير قليلة من أجل حل مسألة وظائف الأداة بشكل عام وعلى وجه الخصوص في اللغة العربية الفصحى .

ويبدو لنا أن دراسة مقولة التعريف والتنكير ، وخاصة في ضوء النظرية اللغوية الحديثة ، قضية متعددة الجوانب ومعقدة ولا يمكن حلها إلا بنتيجة التحليل الشامل لقيام هذه المقولة بوظيفتها في مجالات متعددة. وترابط مقولة التعريف والتنكير في أحد مجالاتها الوظيفية مباشرة إلى حد معين بمجموعة من الحقائق التي تخرج عن حدود النظام اللغوي البحت ولها علاقة بعملية التفكير الإنساني وبعملية الاتصال الكلامي . فيمكن أن نعتبر مثلاً أن معنيي « التعريف » و « التنكير » يترابطان بتصوراتنا عن الأشياء على أنها معلومة وغير معلومة ، فيمكن حينئذ النظر إلى هذين المعنيين كعنصرين

لمحتوى المعنى أو كمعدِّلين لمثل هذين العنصرين . ويمكن في مثل هذه الحالة النظر إلى مقولة التعريف والتنكير في ارتباطها بصنف المعاني اللغوية التي هي ، حسب تعبير ف.ف. فينوغرادوف ، عبارة عن « معاني مباشرة للتسمية كما لو أنها تتجه مباشرة إلى أشياء وظواهر وأحداث وصفات الواقع » (٢٧ ، ص ١٢) والتي تؤدي في الحقيقة وظيفة في النصوص وفي الوضعيات الكلامية المعينة .

لقد درس جانب التسمية لاستعمال الأداة بشكل مفصل في مصادر الاستعراب . ودرست على وجه الخصوص الوظائف الأساسية لأداة التعريف ، ومُيزت الأنماط الدلالية لاستعمالها . إلا أن التعبير عن التعريف والتنكير بواسطة الأداة يتم بشكل أعقد بكثير مما يعرض تقليدياً في نظرية اللغة العربية .

يتضح أن المعنى الذي توصف به أداة التعريف تتمتع به مجموعة كاملة من التدرجات الدلالية ، ولا يعتبر التعبير عن هذه التدرجات المختلفة نتيجة لتأثير أحادي الجانب للأداة ، بل يؤلف عملية معقدة لتفاعل يلعب فيه إلى جانب الأداة دوراً غير قليل الأهمية بعض خصائص الاسم .

ولا يرتبط في واقع الأمر تدرج معنى التعريف الذي يتمتع به الاسم مع الأداة بالأداة نفسها بقدر ما يرتبط بطبيعة ذلك الاسم . فتؤثر مجموعة كاملة من الظواهر المتعلقة بالمفردات والظواهر القواعدية ، التي تحدد دخول الأسماء في مختلف الأصناف الصغرى للأسماء ، تأثيراً كبيراً على التعبير عن التدرجات الدلالية للتعريف . وتكشف الصفات والمصادر عن خصائص جوهرية جداً في مجال التعريف والتنكير . ويجب الافتراض أنه تتجلى في جميع هذه الحالات بعض الخصائص النمطية لأقسام الكلم وأصنافها الصغرى ، دون الحديث هنا عن تأثير السياق على تدرجات

تعريف الأسماء (١) . إن من الصعب تصور التعبير عن التعريف والتنكير على أنه تعبير صريح بشكل مطلق بواسطة أدوات مختلفة عن عناصر محتوى المعنى . ويتطلب الحل العلمي لهذه المسألة دراسة متعددة الجوانب للعلاقات الداخليـة والخارجيـة التي تبرز فيهـا الأدوات كأجزاء من نظام أصغر للغة واحد ، تقوم الأداة بفضله في خاتمة المطاف بوظيفتها الخاصة بالتسمية . إن دراسة الأداة في اللغة العربية الفصحى ، وحتى في مجال استعمالها للتسمية فقط ، عبارة عن قضية معقدة ويمكن أن تكون موضوعاً لدراسة علمية مستقلة .

إلا أنه لا يمكن بشكل مسلم به إدخال قيام الأداة بوظيفتها في اللغة العربية الفصحى في نطاق النشاط اللغوي للتسمية حصراً . وتبرز مسألة هامة جداً بالنسبة لعلم اللغة الحديث هي — هل يقتصر استعمال الأداة على وظائف التسمية ؟ وهل تمس الأداة حينئذ مستويات أخرى للنظام اللغوي وخاصة المستوى النحوي ؟

من الواضح جداً أنه يصعب في عمل واحد تحليل نظام الأداة المعقد في مجمل جميع جوانب قيامها بوظيفتها . وسنقتصر هنا على دراسة الأداة في الأغلب في ضوء الخصائص النحوية للغة العربية الفصحى ، وخاصة لأن هذه المسألة تدخل في عداد القضايا المدروسة قليلاً في علم اللغة العربية المعاصر . ومن الطبيعي أننا ، لدى بحث موضوع دراستنا في الجانب النحوي ، سوف نصرف النظر عن القضايا الأخرى الكثيرة في النظرية العامة للأداة والتي يمكن أن تكون مهمة بالنسبة لتوجّه آخر في الدراسة اللغوية . ولن يكون على وجه الخصوص جانب التسمية من قيام الأداة بوظيفتها موضوعاً لتحليلنا ، بل سنقتصر على بلورة بعض المبادىء الأكثر أهمية وعلى كشف مجموعة من المعايير الشكلية من أجل حل مسألة وجود معنى التعريف أو

(١) حول المعنى الخاص للسياق وحول المعنى العام والوضعية التي يجري فيها الكلام ، وللتعبير عن هذا التدرج الدلالي او ذاك للاسم انظر ف . غ . ادموني « المدخل الى نحو اللغة الالمانية المعاصرة »(١ ، ص ٢٧٠ — ٢٧٢) .

التنكير في كلمة معينة ما أو صيغة كلمة .

إن هذه القضية بشكل عام معروضة بعمق في مؤلفات ممثلي علم القواعد العربية التقليدية ، وفي علم اللغة الأوربي في أعمال ف . رايت (٢٥٨) وس دي ساسي (٢٤٣) وي . كوريلوفيتش (٢١٧) و (٢١٨) و ج .أ. بشيروف (١٢) وب .م. غرانده (٤٠) . وسوف نستخدم نتائج تلك الدراسات الغنية فقط حين تبرز مسألة بشأن بيان خصائص استعمال الأداة ، مع الأخذ بعين الاعتبار للمجال النحوي ولمجال التسمية على حد سواء بالنسبة لقيام الأداة بوظيفتها .

من المهم أن هذه القضية يشار إليها بدرجة مافي أطروحة الدكتوراه التي قدمها . ج.أ. بشيروف ، حيث يقرر المؤلف في ختام دراسته وجود ارتباط بين التعبير عن التعريف والتنكير وبين وظائف أجزاء الجملة . يستند ج.أ. بشيروف إلى أحدالمبادىء المعروضة في أطروحة الدكتوراه التي قدمتها أو . إي . موسكالسكايا « تطور الأداة في اللغات الجرمانية القديمة » (٩١) ، ويلاحظ أن « الاسم يستعمل في حالة التنكير حين يكون ... نواة الشيء الجديد المخبر به والذي يعبر عنه ... بواسطة الجملة » (١٢ ، ص ٢٧١) .

إن المبدأ القائل بالارتباط المتبادل الوثيق بين مجال التسمية والمجال النحوي لقيام الأداة بوظيفتها ، يحتل مكاناً هاماً في تحديد موضوع دراستنا. وتُستخدم النظريات النحوية الحديثة قاعدة للطرح العلمي لهذه المسألة ، وتأخذ نظرية التقسيم الوظيفي للجملة أهمية خاصة. وتحدّد دراسة الجانب النحوي للقضية المبحوثة بشكل مسبق فهم دلالة الأداة لا كمحتوى معنى ، بل كمعنى لغوي يرتبط بالخصائص الداخلية لقيام الأداة بوظيفتها . وبالتالي فإننا ننظر إلى مقولة التعريف والتنكير بمثابة محتوى الأداة على أنها مقولة لغوية ، وليست مقولة للتفكير حيث تعتبر الأداة تقمصاً لغوياً لها . ويُفهم

من المقولة اللغوية فئة مامن الصيغ اللغوية والمعاني (٢) التي تتميز بالتجريد الوظيفي .

إن مهمة الكشف عن جوهر مقولة التعريف والتنكير تنتهي إلى دراسة محتواها المتميز وإلى تحديد وظيفتها . إلا أن هذا لا يعني مطابقة مفاهيم محتوى ووظيفة المواضيع اللغوية في المجال النظري . إننا ننطلق من مقتضيات منهجية ونلاحظ أن دراسة وظيفة الأداة يمكن أن تكشف معناها ، وبذلك يمكن أن تعطي فكرة عن جوهرها ، وذلك لأن محتوى مواضيع الواقع تظهر مباشرةفيوظائفها. وتنبع من هنا ضرورة التحليل الوظيفي للأداة ولمقولة التعريف والتنكير على حد سواء .

إننا نستعمل مفهوم « الوظيفة » لا بالمفهوم الرياضي لهذا المصطلح بل بالمفهوم الفيزيائي له . ونفهم بالتالي من الوظيفة ليس علاقة بل دور ومهمة المواضيع اللغوية المبحوثة . وننطلق في كثير من الحالات من آراء مدرسة براغ اللغوية في فهم مصطلح « الوظيفة » ولدى حل مجموعة من مسائل طرق التحليل الوظيفي . إن الموقف الوظيفي في التحليل اللغوي يحدد وجهة النظر إلى اللغة كنظام لوسائل التعبير التي تخدم هدفاً ما محدداً. ويتم التأكيد في « منطلقات مدرسة براغ اللغوية » على أنه « لا يمكن فهم أية ظاهرة في اللغة دون الأخذ بعين الاعتبار للنظام الذي تدخل فيه» (١٠٣ ، ص ١٧) . وبالتالي تفترض أية دراسة بدورها موقفاً منظومياً من مواضيع اللغة المدروسة .

وهكذا فإن مهمة كشف خصائص استعمال الأداة في المجال النحوي تحدد مسبقاً استخدام التحليل الوظيفي كطريقة . ويتطلب هذا بدوره موقفاً منظومياً من الحقائق اللغوية المدروسة . وتُحلَّل الأداة أو مقولة التعريف والتنكير من قبلنا ، طبقاً لمبدأ التحليل الوظيفي — البنيوي لظواهر

---

(٢) لمزيد من التفصيل حول الصيغة اللغوية والمعنى انظر فصل « مقولة التعريف والتنكير » .

اللغة ، كعنصر من النظام اللغوي وكنظام كامل (نظام أصغر) للغة يشتمل على مجموعة من العناصر من مستوى أدنى . ويُفهم من البنية مجمل للعناصر والعلاقات أو الروابط التي تختص بها هذه العناصر [٣] . إن استخدام مفهوم البنية يمهد للتمييز النظري للأداة كجزء مكوِّن لنظام اللغة ولدراسة قيام الأداة بوظيفتها في ارتباط وثيق بدراسة العلاقات مع المقولات اللغوية الأخرى التي تختص بها . وتساعد في نفس الوقت في التحليل الصرفي للأداة حين تؤدي الدراسة البنيوية إلى كشف خصوصية قوانين وجود الأداة وقيامها بوظيفتها كنظام كامل .

وسنستعمل مفهوم البنية للتمييز النظري والتحليل اللغوي لأي موضوع لغوي يمكن أن ينظر إليه كنظام ، أي كمجمل أجزاء ترتبط بوظيفة عامة . وكمثل تلك الأنظمة سنبحث المواضيع اللغوية في فئتين : الأصناف الصرفية والتراكيب النحوية . ونعتبر أن من الصحيح في أية حالة تصور المواضيع المدروسة كأنظمة يمكن إدراكها من خلال تحليل بناها . وتؤدي مهمات دراستها البنيوية إلى تمييز مكوّنات النظام وإلى تحديد علاقاتها الطبيعية كعناصر للبنية . ومع ذلك فإننا نميز مفهوم البنية في تحليل الأصناف الصرفية ومفهوم البنية في تحليل الوحدات الدلالية . إن العناصر البنيوية في الأنظمة الصرفية تتصف بعلاقات بنيوية لهذا الصنف ، في حين أن العناصر البنيوية في الأنظمة النظمية تحدد بجوهرها خاصية العلاقات البنيوية لمكوّنات هذا التركيب .

ومن البدهي أن التمييز المشار إليه يحمل صفة نسبية . إذ توجد العناصر والعلاقات ، كجانبين للبنية ، في ارتباط وثيق ببعضهما . ويمكن في ضوء

---

(٣) انظر ما يقابلها من صياغة عند ف . أ . زفيغينتسيف (٥٥) واي . س . اليكسييف (٣) ون . ف . الفتشينيكوف (٩٥) . ويقدم طرح آخر لمفهوم البنية عند ف . اي . سفيديرسكي (١١٤) و (١١٥) .

مهمات البحث المعينة فقط بشكل اصطلاحي النظر إليها في الجانبين المشار إليهما لارتباط السبب والنتيجة . ويتصف في واقع الأمر أي موضوع للواقع ينظر إليه كنظام بجانبين متلازمين لبنيته – عناصرها وعلاقاتها . ولكن مواضيع الواقع تُدرَك بمساعدة أنظمة نظريات يُفترض أن تنعكس فيها بنى المواضيع المبحوثة . ويمكن ، فقط لدى بناء أنظمة مثل تلك النظريات ، اعتبار العلاقات البنيوية أو العناصر البنيوية مطلقة . ويعني هذا أنه يمكننا لأهداف منهجية النظر إلى العلاقات البنيوية على أنها الأولى والتي تحدد صفة العناصر البنيوية ، أو بالعكس النظر إلى العناصر البنيوية على أنها الأولى والتي تحدد صفة العلاقات البنيوية .

إن هذه المبادىء النظرية العامة تحدد الخطة المنهجية لعملنا الراهن . ويُفهم من الوظيفة النحوية مهمة أية وحدة في بناء تراكيب نحوية من مختلف الأنواع . إن البحث المسبق لمجموعة كاملة من الظواهر اللغوية يؤدي إلى افتراض أن الأداة تستعمل في اللغة العربية الفصحى بالارتباط بخصائص نحوية معلومة لنا . فإذا كانت هذه الفرضية لا تفتقر إلى أساس ، يجب أن تكون الأداة مرتبطة عضوياً بوحدة للمعنى متمايزة نحوياً. وتخصص المرحلة الأولى من دراستنا لتحليل الجانب الدلالي للقضية المبحوثة . وهدف هذا الفصل كشف سلوك دلالة الأداة في العلاقات المتبادلة المعقدة لمكوّنات التراكيب النحوية المختلفة . وبالتالي تصبح القضية كلها كما يلي : هل تبرز معاني « التعريف » و « التنكير » كوحدات دلالية متمايزة نحوياً في تركيب مكوّنات التراكيب النحوية ؟

ويبدو أن من الأنسب ، من أجل حل هذه المسألة ، تمييز التعريف والتنكير كمقولة مستقلة . إن مثل هذا النظر إلى مقولة التعريف والتنكير ، أي بمعنى معلوم بشكل منفصل عن الأداة ، تفرضه مهمات بحث مضمون الأداة في المجال النظمي . وتنشأ قضية دراسة العلاقات الطبيعية للمقولات

الدلالية والنحوية . وينبع طرح هذه المسألة من التحليل المسبق للمادة اللغوية المعينة ، وتؤكده النظريات الحديثة للدراسات الدلالية [حول التأثير المتبادل لعلمي الدلالة والنحو انظر كتاب يو .د. أبيرسيان (٥)] . إن تحليل معنيي « التعريف » و « التنكير » ، كعنصرين لمقولة خاصة تصف البنية الدلالية للأجزاء المختلفة للصف النظمي ، لا يكشف الوظيفة النحوية لمقولة التعريف والتنكير فحسب ، ولكنه يستخدم كذلك أساساً لتحديد كامل أكثر للنماذج الصرفية للأداة العربية .

إن دراسة البنية النحوية لمقولة التعريف والتنكير لا تأخذ صفة مستقلة ، بل تخضع لمهمات تحديد وظيفة الأداة ومكانها في نظام اللغة العربية الفصحى. وتُشرح هذه القضية في المرحلة الثانية من دراسة الموضوع . وتنحصر المهمة هنا بشكل أساسي في كشف آلية قيام الأداة بوظيفتها كعنصر يُدرس في اتصال وثيق مع العناصر الأخرى للبنية اللغوية وكنظام صرفي يتمتع ببنيته الخاصة به . إن قضية الأداة لا تقتصر على دراسة التعبير عن التعريف والتنكير ، بل تُبحث بشكل رئيسي في ضوء مسألة بيان علاقات الأداة أو الاسم الذي يصحبها بالعناصر الأخرى للبنية اللغوية . إن مثل هذا الطرح للمسألة يؤدي إلى فهم جديد نوعاً ما لوظيفة التسمية وللوظيفة النحوية للأداة في اللغة العربية الفصحى على حد سواء .

إننا ننطلق في دراستنا الراهنة من ضرورة الموقف المنظومي في دراسة مقولة التعريف والتنكير وفي دراسة الأداة . ويحدد هذا بدوره مسبقاً طبيعة الطرائق المستعملة للتحليل اللغوي . لقد أشرنا أعلاه إلى أننا ننظر إلى الأداة لا على أنها سكون ، بل على أنها ديناميكية خاصة . ويتجلى هذا في العلاقات المتبادلة للعناصر البنيوية . ومن هنا فإن من الأنسب اختيار طرائق التحليل اللغوي التي لا تسمح بتمييز وتصنيف المواضيع اللغوية فقط ، بل وتؤمن تحليل إحدى صيغ حركة اللغة ـــ تفاعل عناصر نظامها.

ويبدو لنا أن طرائق التحليل التوزيعي والتحويلي بشكل أساسي تعتبر مثل تلك الطرائق . إن كون استخدام هذه الطرائق مناسباً توضحه طبيعتها التجريبية الصريحة (٤) ، وهو الأمر الذي يصبح مهماً بشكل خاص لدى دراسة الظواهر الدلالية للغة .

وينحصر جوهر المبدأ التعليمي ، الذي يحدد استخدام طرائق البحث المشار إليها أعلاه ، في التالي : إذا كانت مهمة دراسة الأداة تتألف من إدراك هذا الموضوع اللغوي ، فيجب أن تسبق الحل النظري لهذه المسألة عملية ملاحظة الظواهر التي يُفترض أن يظهر فيها جوهر الأداة . إن الانتقال من الظواهر إلى الجوهر هو عبارة عن طريق للمعرفة النظرية بشكل عام (٥) . إننا ننظر إلى أي تحليل لغوي ، قائم على أساس استعمال الطرائق التوزيعية والتحويلية ، على أنه بالذات دراسة للظواهر اللغوية بغية إدراك جوهر الحقائق المدروسة للغة . وتحرك مثل هذه الطرائق التجريبية عملياً وحدات اللغة ، وتساعد بذلك في فهم آلية قيام اللغة بوظيفتها .

إن الخصائص الوظيفية والتوزيعية للأداة ، ومجموعة كاملة من الصفات المرتبطة بظواهر المادة ، والترادف النحوي هي بالضبط عبارة عن الظواهر التي يكشف فيها جوهر الأداة عن نفسه . إننا لا نطابق من الناحية النظرية مقولات مثل الوظيفة والتوزيع والتحويل مع جوهر هذه الوحدة اللغوية أو تلك التي تخضع للتحليل اللغوي . ويدور الحديث ببساطة عن ظهور جوهر الموضوع المدروس في الجوانب المختلفة من قيامه بوظيفته . ويجب الافتراض أن مضمون الموضوع اللغوي الذي يتجلى مباشرة في وظيفته

---

(٤) بشأن مسألة استخدام الطـرائق التجريبية في دراسة اللغة انظر : اي . أ . بودوين دي كورتينيه (١٧) و ل.ف.شيربا(١٥١) وا.م.بيشكوفسكي (١٠١) .

(٥) حول دور مقولتي الجوهـــر والظاهرة في المعرفة انظر : ن . ك . فاختومين (٢٤) و ا . ب . شيبتولين (١٥٠ ، ص٢٨٨ ـ ٣٥٠) .

يقف أقرب ما يكون من الجوهر . ويتم عكس وظيفةالموضوع المدروس في صفاته التوزيعية والتحويلية . وهكذا فإن ضرورة دراسةهذه الصفات من أجل إدراك الموضوع لا تتحدد بكون هذه الظواهرعبارة عن جوهر هذا الموضوع ، بل تنبع من عدم امكانية الدراسة المباشرة للجوهرنفسه . ويتم تحديد ظهور جوهر المواضيع اللغوية ، كنظام متدرج للظواهر اللغوية التي تتم دراستها ، بواسطة نظام مماثل معقد للطرائق اللغوية .

وتحتل مكاناً هنا أيضاً ، في الدراسة المقترحة للأداة في اللغة العربية الفصحى ، الطرائق الكمية لدراسة اللغة . وطبقاً لنظرية إي .أ. بودوين دي كورتينيه : فإننا نفهم من الكمية العددية في التفكير اللغوي « تحديد عدد الأجزاء المكوّنة أوالعناصر في التكوينات اللغوية المعقدة » . و« دراسة العلاقات المتبادلة بين عناصر التفكير اللغوي التي يتم تحديدها بواسطة الطريقة الإحصائية » (١٨) [٦] . إن كشف مؤشر تردد الوحدات اللغوية المدروسة يخضع عندنا لمهمات « التحليل اللغوي للعوارض » (ف .غ . أدموني ـ٢ ، ص ٨٠ـ٨٤) ، أما تحديد كميتها العددية فيمكّن من طرح مسألة هامة بشأن وظائف الظواهر فوق المقطعية (الكمية) في المستويات المختلفة من قيام اللغة بوظيفتها . ويتم زيادة على ذلك استخدام الطرائق الإحصائية من قبلنا في ضوء قضايا منطق الاحتمالات [٧] ، وبالضبط بهدف حساب التقييم المحتمل للأفكار التجريبية والمبادىء النظرية .

ويحتل مكاناً هاماً في الجهاز المنهجي لدراستنا المقترحة صياغة النماذج التي تستخدم من قبلنا بشكل رئيسي كطريقة أكثر دقة ومنظورة لتثبيت

---

(٦) يميز اي . أ . بودوين دي كورتينيه ، حين يعرف مفهوم الكمية العددية في التفكير اللغوي ، نقطتين اخريين يمكـن حذفهما هنا انطلاقا من المسائل المطروحة في الدراسة الراهنة .

(٧) لدى وضع واستخدام هــذه الطريقة فاننا نستند الى مقالة غ . اي . روزافين (١١١) .

المادة اللغوية التي يتم الانطلاق منها ولتثبيت نتائج التحليل اللغوي في المراحل المختلفة لادراك الأهداف اللغوية . وتبرز بهذا المعنى نماذج الظواهر اللغوية كحلقة تربط بين المهمات الخاصة الموضوعة في حدود دراسةلغوية واحدة . وفي واقع الأمر يساعد أي نموذج من جهة في تثبيتنتائج المرحلة الراهنة لادراك الهدف ، ومن ناحية أخرى في صياغة موضوع المستوى التالي لدراسة القضية المبحوثة .

وينحصر المعنى الأساسي لاستخدام طريقة صياغة النماذج في أنها تمكّن من تحديد علاقات التماثل بين علاقات اللغة المدروسة وتمكّن من كشف سماتها المتشابهة . وتبرز في مجال أكثر اتساعاً صياغة النماذج كوسيلة للتحليل التوزيعي والتحويلي تساعد في التبسيط الضروري جداً لأي وصف علمي لهدف الواقع المدروس . يكتب إي . إي . ريفزين : « تتألف طريقة النماذج من إدخال صريح لمبدأ التبسيط في علم اللغة . . . وتثبّت نظرية اللغة بدقة المفاهيم وتعطي تعاريف وحيدة المعنى للمواضيع والعمليات اللغوية الأساسية » (١٠٧ ، ص ٢٤) . وتأخذ صياغة النماذج معنى هاماً خاصة في المستوى النظمي للتحليل اللغوي .

وكمادة للملاحظة العلمية يستخدم التوزيع النحوي للصيغ الاسمية المختلفة المرتبطة مباشرة بشكل أو بآخر بمقولة التعريف والتنكير في اللغة العربية الفصحى في شكلها الكتابي . ويستتبع مثل هذا الاختيار لهدف الدراسة (٨) أنه لدى تحليل البنى النحوية لا يُنظر دائماً بشكل متساوٍ إلى الظواهر العروضية كالكمية والتنعيم مثلاً بل ينظر إليها فقط بتلك الدرجة التي تنعكس فيها في الكتابة العربية والتنقيط . ومع ذلك فإن أهمية دراسة

(٨) نفهم من (هدف) الدراسة مجملحقائق اللغة المستخدمة فعلا في الكلام والتي يمكن ان تخضع للملاحظة العلمية المباشرةفي ضوء قضية لغوية معينة . ونفهم من (موضوع) الدراسة نظاما معينا للاهداف اللغوية التي يجب ان تعكسها نتائج الدراسة اللغوية التي يتم القيام بها .

الشكل المكتوب للغة العربية الفصحى لا تستدعي الشك . وكما هو معلوم يتحدد ذلك بخصائص الوضعية اللغوية في البلدان العربية المعاصرة حيث تظهر الأهمية الوظيفية للغة العربية الفصحى بشكل رئيسي في شكلها الكتابي . أما في الكلام الشفهي فيظهر بدرجة كبيرة تأثير اللهجات العربية المعاصرة. ويمكن لهذا أن يعيق الفهم الصحيح للخصائص اللغوية المبحوثة إذا كانت اللغة العربية الفصحى بالذات موضوع البحث .

ونقصد باللغة العربية الأدبية (اللغة العربية الفصحى) (*) التي يتطابق فهمنا لها مع التعريف الذي قدمه لها المستعرب الألماني المشهور ي . فيوك : هذه العقيدة الجامدة ذات الصفة الرمزية للعربية الكلاسيكية ، المفروضة على كل كاتب عربي ، تعيق جداً حتى الآن تكوين تصور عن الارتقاء الذي تعرضت له اللغة العربية مثل أية لغة حية خلال أكثر من ١٣٠٠ سنة » (١٩٦ ، ص ٢) . وفي واقع الأمر لا يمكن ، من جهة، تجاهل حقائق تطور اللغة العربية الفصحى من حيث المفردات . وتوجد ، من جهة أخرى، أسس ليست أقل اقناعاً لاعتبار أن لغة النصوص العربية من القرون الوسطى ولغة الأدب العربي الحديث متطابقتين ، بمعنى أنهما تتصفان ببنية قواعدية عامة واحدة . اننا نقرر فقط ، دون أن نتعرض لمسألة تطور اللغة العربية الفصحى على امتداد كل هذه الفترة التاريخية الطويلة ، حقيقة أن اللغة العربية التي يرجع تشكلها إلى عصر ما قبل الاسلام في تاريخ العرب تعتبر حتى الآن بمثابة لغة أدبية عامة لجميع البلدان العربية المعاصرة .

كتب ن. ف . يوشمانوف يصف اللغة العربية ما يلي : « تدعى اللغة العربية الشمالية عادة ببساطة (العربية) ، وهي في الغالب موجودة في :

١) الكتابات القديمة – اللحيانية والثمودية والصفوية والنمارية (عام

(*) يستخدم المؤلف تعبير (اللغة العربية الادبية) بمعنى (اللغة العربية الفصحى) كما هو واضح من كلامه هنا . لذا عمدنا الى استخدام عبارة (اللغة العربية الفصحى) في الترجمة اينما وردت عبارة (اللغة العربية الادبية) – المترجم .

٣٢٨ م) والزبيدية (عام ٥١٢) والحورانية (عام ٥٦٨) .

٢) الكتابات الغنية جداً ذات الأهمية العالمية المستمرة منذ عصر ما قبل الاسلام حتى صحف أيامنا تقريباً بنفس اللغة الأدبية » (١٥٥ ، ص ٣) . ويتم أخذ هذا الأمر الهام بعين الاعتبار من قبلنا لدى شرح مفهوم « اللغة العربية الفصحى » . وطبقاً لذلك فإن الأطر الزمنية لمواد النصوص المستخدمة لدى دراسة الأداة في اللغة العربية الفصحى تغطي القرون ٨–٢٠. إلا أن هذا لا يعني أن الدراسة التزامنية للأداة يستعاض عنها بالدراسة التعاقبية (التطورية أو التاريخية)، لأن المنطلق يكون حينئذ الفرضية القائلة بأنه في عينات الكلام العربي المكتوب ، الذي يرجع إلى فترات مختلفة من تاريخ الأدب العربي ،تتحدد قواعد استعمال الأداة بخصائص قيام نظام لغوي عام واحد – هو اللغة العربية الفصحى – بوظيفته . ويؤكد البحث المسبق للمسألة المدروسة ذلك الافتراض . وتظهر عمومية خصائص استعمال الأداة في الجانب النوعي وفي الجانب الكمي على حد سواء . ومن المهم الإشارة مثلاً إلى أن دلائل تردد استعمال الأدوات في القرآن وفي النصوص العربية المعاصرة لا تختلف جوهرياً .

وإضافة إلى ذلك يوصف قيام الأداة بوظيفتها في بحثنا الراهن في خطوط عريضة بصرف النظر عن الخصائص الاقليمية ومن باب أولى عن الأشكال الأسلوبية أو أشكال الأنواع الأدبية للغة الأدبية العامة . ولذلك فإن مؤلفات الأدب ، والأدب العلمي ، والأدب السياسي – الاجتماعي الذي يدخل ضمنه أيضاً المقالات في الصحف والمجلات العربية المعاصرة، على حد سواء تستخدم مادة للدراسة . وتدرس أيضاً أعمال تعود لمؤلفين مصريين وعراقيين وسوريين ولبنانيين ويمنيين وأردنيين ، لأن حقيقة وحدة القواعد الأساسية للأشكال الاقليمية للغة العربية الفصحى ليست مجالاً للشك .

ويؤلف كتاب « قادة الفكر » (٢٨٣) للكاتب واللغوي المصري المشهور طه حسين الموضوع الأساسي للدراسة . إن نص هذا الكتاب الذي الذي يبلغ حجمه (٣٥٣٥٢) كلمة يتعرض للتحليل اللغوي بشكل كامل من الناحية النوعية ومن الناحية الكمية على حد سواء . ولا يوضح سبب اختيار هذا النص كمادة للتحليل التجريبي فقط بأن لغة مؤلفات طه حسين من المتعارف عليه اعتبارها نموذجاً للغة العربية الفصحى ، بل يوضح أيضاً بأننا نملك نصاً مشكولاً بشكل كامل لهذا الكتاب صدر في القاهرة عام ١٩٣١ . إن هذا الأمر يلغي كثيراً من نقاط الخلاف التي كان يمكن أن تنشأ لدى دراسة نص عربي غير مشكول . ولنفس هذه الأسباب فإنا نعطي أهمية كبيرة لنص القرآن الذي يتعرض قسم منه في نفس الحجم (٣٥٣٥٢ كلمة) لتحليل لغوي نوعي و كمي .

وهكذا تطرح على أساس دراسة مفصلة لنص كتاب طه حسين « قادة الفكر » مبادىء أساسية بخصوص الوظيفة النحوية لمقولة التعريف والتنكير . ويتم فيما بعد تدعيم هذه المبادىء وتعديلها بمعنى ما بقدر ما يتم إدخاله من النصوص العربية الاضافية من أنواع أدبية ذات مواضيع مختلفة من مؤلفات الكتاب العرب المعاصرين. وتحتل مكاناً هاماً في مادة النصوص المستعملة مؤلفات توفيق الحكيم ومحمود تيمور وعبد الرحمن الشرقاوي ويوسف إدريس ومحمد صدقي ويوسف وهبي ونجيب محفوظ وإحسان عبد القدوس وجرجي زيدان وفؤاد التكرلي وغيبة فرمان وغيرهم . وندرس من بين آثار الفترة المبكرة جداً في تاريخ الأدب العربي ، إضافة إلى القرآن ، كتاب ابن سينا « علم النفس » ، وكذلك مؤلفات ممثلي علم القواعد العربية التقليدية. وتستخدم كذلك أعمال العلماء العرب المعاصرين كموضوع للدراسة .

ونستخدم في بعض الحالات نصوصاً عربية هي عبارة عن ترجمات

لمؤلفات كتاب انكليز وفرنسيين . ويفترض أن المطابقات الطبيعية التي تلاحظ لاستعمال الأداة يمكن أن تساعد في كشف الخصائص المميزة لقيام الأداة بوظيفتها في اللغة العربية الفصحى . إلا أنه تستخدم حينئذ حصراً ترجمات قام بها اختصاصيون عرب وصدرت في البلدان العربية . كما نظهر إضافة إلى ذلك الحذر اللازم كيلاتتحدد هذه المطابقات الطبيعية كنقل مباشر ، بل على أساس شرح لغوي للمواضيع المبحوثة . ونذكر كذلك في بعض الحالات أمثلة وضعت من قبلنا خصيصاً لغايات تجريبية أو لتوضيح مبدأ نظري ما .

وتكتب الأمثلة العربية التي تذكر في عملنا الراهن بطريقة الكتابة الصوتية . وتستخدم حينئذ إشارات الكتابة الصوتية التالية :

الأصوات الصامتة :

ء — ʼ	ض — ḍ
ب — b	ط — ṭ
ت — t	ظ — ḍ̄
ث — ṯ	ع — ،
ج — j	غ — ġ
ح — ḥ	ف — f
خ — x	ق — q
د — d	ك — k
ذ — d̄	ل — l
ر — r	م — m
ز — z	ن — n
س — s	هـ — h
ش — ṡ	و — w
ص — ṣ	ي — y

الأصوات الصائتة :

a — َ	u — ُ	i — ِ
a — َا	u — ُو	i — ِي

الإشارات الإصطلاحية :

الإسم (بمعناه العام) — S

الإسم (بمعناه الضيق) — Ss

الصفة — Sa

المصدر — Sv

إسم العلم — H

الضمير الشخصي — D

ضمير (اسم) الإشارة — I

الفعل — V

الأداة — T

أداة التعريف — Tl

أداة التنكير — Tn

غياب الأداة — TØ

صيغة الكلمة ذات معنى التعريف — El

صيغة الكلمة ذات معنى التنكير — En

صيغة الكلمة بدون معنيي التعريف والتنكير — EØ

سيما (شكل وحدة دلالة) « التعريف » — l أو سيما — l

سيما (شكل وحدة دلالة) « التنكير » — n أو سيما — n

الغياب المتمايز نحوياً للتعريف والتنكير في صيغة الكلمة — Ø أو سيما — Ø

معنى الضمير - d أو سيما — d

التركيب الاسنادي	– P أو المركّب – P
التركيب الوصفي	– A أو المركّب – A
تركيب الإضافة	– G أو المركّب – G
المركب A ذو معنى التعريف	– Al
المركب A ذو معنى التنكير	– An
المركب G ذو معنى التعريف	– Gl
المركب G ذو معنى التنكير	– Gn
الجملة – في موقع الاسم المفرد	– Ps
العبارة الوصفية – في موقع الاسم المفرد	– As
عبارة الإضافة – في موقع الاسم المفرد	– Gs
الجزء المكوّن في تركيب نحوي ثنائي	– Q
الجزء المكوّن الأول في تركيب نحوي ثنائي	– Q_1
الجزء المكوّن الثاني في تركيب نحوي ثنائي	– Q_2
يولّد	– $\longleftarrow$
يعادل وظيفياً	– =
عبارة عن	– $\leftarrow$--------
يتغير إلى	– $\Leftarrow$======

الفصل الأول

مقولة التعريف والتنكير

إن البحث المسبق لمجموعة من الظواهر اللغوية يؤدي إلى الفرضية القائلة بأن استعمال الأداة في اللغة العربية الفصحى لا يقتصر على وظيفة التسمية . وتتميز اللغة العربية الفصحى عن غيرها من اللغات التي توجد فيها أداة بأن كل كلمة فيها تدخل في صنف الأسماء بمعناها العام(٩) يجب أن تأخذ أداة بشكل مستقل . وهكذا يعبر مثلاً عن مضمون العبارة الإنكليزية (the big book) أو العبارة الفرنسية (le grand livre) بالعبارة العربية (الكتابُ الكبيرُ) (١٠) ، حيث لا يأخذ الاسم فقط أداة التعريف (أل) (الكتابُ) بل وتأخذ الصفة الأداة كذلك (الكبير) . وقلما يشار بشكل خاص مع الأسف في المصادر العلمية إلى هذه الخاصة الهامة جداً للأداة العربية . ويتكون أحياناً نتيجة لذلك عند ممثلي علم اللغة العام تصور بأن الأداة أيضاً تعتبر في اللغة العربية الفصحى سمة للاسم بمعناه الضيق فقط (انظر مثلاً أ.أ. ريفورماتسكي ــ ١٠٩ ، ص ٢٩٧). إن هذه الظاهرة المميزة تعرض في مقالتنا « حول قضية الأداة في اللغة

---

(٩) ان مصطلح « الاسم » يستعمل هنا بالمعنى الواسع لهذه الكلمة ، بحيث يدخل فيه الاسم (بالمعنى الضيق) والصفة والعدد .

(١٠) ستميز الادوات باحرف كبيرة لدى الكتابة الصوتية هنا وفيما بعد .

العربية الفصحى » (٢٩) وقد ذكرهاب .أ. أوسبينسكي (١٣٣ ، ص ١٠٣) في ارتباطها ببعض قضايا الدراسات النمطية .

وهكذا فإن الأداة في اللغة العربية الفصحى لا ترافق الاسم بمعناه الضيق فقط ولكن ترافق أيضاً الصفات والأعداد . وتعتبر بذلك سمة لجميع الأسماء بالمعنى الواسع لهذا المصطلح . ومن الطريف أن نذكر في هذا المجال بعض المعطيات الاحصائية . يصادف وسطياً في نص « الكوميديا الإلهية» لدانتي ، وفقاً لما ذكره ف. ماريوتي (انظر ج . خيردان — ٢٠٩) ، في كل مئة كلمة مستقلة بالفهم عشر حالات لاستعمال أداة التعريف ، في حين أنه يقع في نفس تلك الكمية من الكلمات المستقلة بالفهم في نص « قادة الفكر » لطه حسين أكثر من خمس وعشرين أداة تعريف . وتتصف أداة التعريف في اللغتين الانكليزية والفرنسية بمثل هذا التردد المنخفض . ومن الواضح أنه تنعكس في هذه المؤشرات الكمية صفة خاصة للأداة في اللغة العربية الفصحى ، حيث يتعلق أيضاً استعمالها المرتبط بالتعبير عن التعريف والتنكير بالقواعد النحوية للغة في أكثر الاحتمالات.

إذا اعتبرنا أن هذه الفرضية لا تفتقر إلى أسس ، فإن من الصحيح أن نتوقع أن تظهر في العلاقات المتبادلة للعناصر المكوّنة للتراكيب النحوية من مختلف الأنواع ميزة وظيفية خاصة ليس للأداة فقط ، بل وأيضاً لمعنيي « التعريف » و « التنكير » في مجال أوسع . وزيادة على ذلك سيؤدي الحل الايجابي لهذه المسألة دون شك إلى استنتاج حول تفاعل الظواهر الدلالية والنحوية الذي يأخذ تبريره النظري في ضوء دراسات علم معاني الألفاظ الحديثة . إذا فهمنا من الوحدة الدلالية أي معنى لغوي للمفردات والقواعد على حد سواء (انظر يو .د. أبريسيان —٤) ، فيمكن أن نقبل أن صيغ الكلمة التي تؤدي وظائف نحوية مختلفة تتصف في حدود ما بمجموعة من السمات الدلالية وبنظام خاص للعناصر الدلالية .

وفي مثل هذه الحالة تؤدي القضية المبحوثة هنا إلى مسألة تحديد ما إذا كان مضمون الأداة يدخل في صنف المكوّنات المتمايزة نحوياً للأنظمة الدلالية لصيغ الأسماء. ويصبح واضحاً أنه من الأنسب من الناحية المنهجية، لأجل عرض جميع نواحي هذه القضية المعقدة، دراسة دلالة الأداة كمقولة لغوية مستقلة نسبياً.

ومن البدهي أن الأداة، مثل أي عنصر آخر للغة، عبارة عن مجمل من المعاني والصيغ اللغوية التي ترتبط ببعضها بلا انفصام. إن الخطة المقترحة هنا، لدراسة مضمون الأداة منفصلاً عن شكلها في البداية، تفرضها أسباب تعليمية: كي تكون الحقائق الدلالية للغة أيضاً ضمن مجال نظر التحليل اللغوي البحت. وينحصر الأمر، كما يؤكد ي. كوريلوفيتش، في أن «النطاق الصوتي والنطاق الدلالي هما، بصرف النظر عن العلاقة التي تربط بينهما وتؤلف صميم جوهر اللغة، كل على حدة عبارة عن نظام للاشارات، وأكثر من ذلك عبارة عن نظام مشترك في مجال شكل ومضمون ووظيفة اللغة» (٧٨، ص ٤٢٤).

إن دراسة مضمون الأداة منفصلاً عن شكلها لا ينتهي إلى بحث الحقائق اللغوية بدون الأخذ بعين الاعتبار لمقولتي الشكل والمضمون بشكل عام.

وينحصر المعنى الأساسي لذلك الطرح التعليمي المشار إليه في أنه يُبحث، في المرحلة الراهنة من دراسة الأداة، مضمونها (دلالتها) كموضوع مستقل للتحليل اللغوي. ويعطي ذلك امكانية التجريد عن وسائل التعبير عن «التعريف» و«التنكير» وبحث هذين المعنيين كمكوّنين لنظام دلالي واحد هو مقولة التعريف والتنكير، وذلك لأجل تحليل الترابطات البنيوية الظاهرية لهذه المقولة ذات الأنظمة الصغرى الأخرى للغة. ويمكن زيادة على ذلك لمقولة التعريف والتنكير في مجال

ترابطاتها البنيوية الظاهرة أن تمتلك بدورها غرضاً خاصاً بها في نظام أصغر للاشارات في اللغة وأن تقوم بوظيفتها كشكل لمعاني في مستوى أعلى في النظام اللغوي .

إن طرح هذه المسألة يمتلك تربة حقيقية تحته . فالحقائق اللغوية تظهر مضمونها بأشكال مختلفة في كل مستوى للغة ، ولذلك يرتبط دائماًتعريف أية ظاهرة ما في اللغة على أنها شكل أو مضمون بمهمات البحث المعينة وبالطروح المعينة للقضايا اللغوية . ومن البدهي أن هذا المبدأ يحتاج إلى عرض نظري من جميع الجوانب ، وخاصة أن يتم حينئذ بصورة مباشرة التطرق إلى قضية الشكل والمضمون المعقدة جداً . وتكرس مصادر واسعة جداً لهذه القضية ، ليس في علم اللغة فقط بل أيضاً في مجموعة من المقررات العلمية الأخرى ، وخاصة في الدراسات الفلسفية وبشكل خاص الدلالية-المنطقية . ومن غير الممكن أن نبحث هنا بشكل وافٍ كل دائرة المسائل المرتبطة بالشرح النظري للشكل والمضمون حتى في المجال الضيق للقضايا اللغوية. وسنقتصر فقط على بعض التوضيحات بخصوص بعض الجوانب المبدئية لنظرية الشكل اللغوي والمضمون التي ترقد في أساس الدراسة الراهنة .

إن وجود كل عنصر في اللغة تفرضه وحدة الشكل والمضمون . ويجب بحثهما بدرجة متساوية في الدراسات اللغوية . ولا تشكل الصيغ اللغوية صعوبات خاصة في ممارسة التحليل العلمي . ولكن الأمر الأكثر صعوبة هو دراسة المضمون اللغوي الذي لا يتعرض للملاحظة المباشرة ، ويستدعي ذلك صعوبات نظرية جمّة . وتُرفض أحياناً بشكل غير صحيح حقيقة المضمون اللغوي أو يُعترف بها فقط بالنسبة لبعض مستويات اللغة الأكثر علواً . ولكن المضمون اللغوي يعتبر حقيقة واقعية وتختص به عناصر أي مستوى.ويتميز المضمون اللغوي البحت للعنصر بموضعه النسبي في هذا النظام الأصغر للغة الذي تحدده الكثرة العامة لارتباطاته بالعناصر الأخرى في النظام الأصغر .

وهكذا تبدأ في أعماق العلاقات في داخل الأنظمة المطابقة تتولد مثلاً معاني للعناصر الصوتية والصرفية والنحوية . إلا أن صحة هذه المبدأ تحمل صفة نسبية ، لأنه ينظر حينئذ إلى الأنظمة الصغرى بشكل معزول عن الوسط المحيط . وفي الواقع يمتلك كل نظام أصغر أو مقولة في اللغة كذلك، بالاضافة إلى علاقاته المنظومية الداخلية ، علاقات متبادلة ظاهرية تقوم بدرجة ما بفرض معاني عناصر هذا النظام الأصغر أو هذه المقولة .

إن تحليل العلاقات فيما بين الأنظمة يكشف أيضاً خاصة هامة . فلا تتحدد الترابطات بين الشكل والمضمون فقط في حدود مستوى واحد بين الجوانب التي تقابلها لوحدة واحدة ، ولكن تتحدد أيضاً في نقطة التقاء المستويات المختلفة بين وحدات الأنظمة أو المقولات المختلفة للغة . ويمكن أن تستخدم هذه الظاهرة الصوتية أو تلك شكلاً لمعنى صرفي ، ويمكن أن تستخدم الظاهرة الصرفية لمعنى التسمية أو للمعنى النحوي وإلخ .

إن العلاقات المتبادلة لشكل الوحدة اللغويةومعناها، كما يكتب إي. بينفينيست ، « تظهر في بنية المستويات اللغوية التي يتم كشفها أثناء التحليل بواسطة عمليات نازلة وصاعدة » (١٥ ، ص ٤٤٤) . وبالتالي فإنه يمكن في كل حالة معينة أن ينظر إلى نفس الظاهرة اللغوية كشكل ومعنى تبعاً لمستوى التحليل اللغوي. ويتجلى في ذلك أحد الجوانب الجوهرية لجدلية الشكل والمضمون ـــ انتقال الواحد منهما إلى الآخر . ويعطي هيغل التفسير الفلسفي لهذه الظاهرة . فالمضمون ، حسب فهمه، «ليس سوى انتقال الشكل إلى مضمون ، والشكل ليس سوى انتقال المضمون إلى شكل » (٣٤ آ ، ص ٢٢٤) .

إن امكانية انتقال الشكل إلى مضمون يرتبط ارتباطاً وثيقاً في المجال اللغوي بقيام الوحدات في النظام المتدرج للغة بوظيفتها . إن أية وحدةلغوية، تؤلف وحدة للشكل والمضمون . تمتلك غرضاً خاصاً في النظام لعام للاشتقاق اللغوي ، وتبرز بذلك ترابطات معينة مع وحدات المستويات

الأخرى للغة . وتفقد الوحدة اللغوية في هذه الترابطات الظاهرية استقلالها النسبي ، ويتوقف مضمونها عن كونه هدفاً بحد ذاته ويأخذ صفة خادمة بالنسبة للظواهر من المستوى الأكثر علواً . وبنتيجة التفاعلات التي تجري في نقطة التقاء نظامين أصغر أو مقولتين للغة ، تتخلى وحدة المستوى الأكثر انخفاضاً عن شكلها بنتيجة عدم التمايز في مجال الترابطات المنظومية الظاهرية بالنسبة لهذه الوحدة . أما مضمونها فيأخذ في نفس الوقت معنى يصلح للتعبير عن التمييز ، وينتقل إلى شكل في مستوى أكثر علواً في النظام اللغوي .

وهكذا مثلاً يتمتع الفونيم ، كوحدة للغة مستقلة نسبياً ، بشكل ومضمون . وتتجلى وظيفته الخاصة (وظيفة تمييز المعنى) في ترابطاته مع ظواهر المستوى الصرفي . ويتخلى الفونيم ، خلال عملية القيام بهذه الوظيفة ، عن شكله (المعنى الصوتي السابق) الذي يفقد بشكل صريح المعنى الذي يصلح للتعبير عن التمييز بالنسبة للظواهر الصرفية . ويقوم الفونيم بهذه الوظيفة كإشارة بواسطة مضمونه الذي ينتقل إلى شكل وحدات صرفية. ويتصف بمثل هذه الخصائص قيام الوحدات الصرفية بوظيفتها في نطاق النشاط اللغوي للتسمية وفي النطاق النحوي . ويمكن تقديم صورة هذه العمليات المعقدة على الشكل التالي :

المستوى الصوتي العام (الفونيتيكي)	المستوى الصوتي اللغوي (الفونولوجي)	المستوى الصرفي	مستوى التسمية / المستوى النحوي
			المضمون
		المضمون	الشكل
	المضمون	الشكل	
المضمون	الشكل		
الشكل			

وثمة أمر هام من حيث التحليل اللغوي يلفت إليه الاهتمام في هذا المخطط إن أي شكل لغوي له علاقة بمضمونين من طبيعتين مختلفتين . فهو من جهة يرتبط عضوياً بمضمونه الخاص (بمضون المستوى الراهن) ، حين يكون وسيلة مباشرة للتعبير عنه . ومن جهة ثانية ، يكون هذا الشكل نفسه في ارتباط متبادل مع مضمون ذي طبيعة أدنى يتحول إلى الشكل الراهن وهو يؤدي وظيفته بالنسبة لمضمون مستوى أعلى للغة .

وبهذا الشكل فإن أي مضمون لغوي يستقر في شكلين من طبيعتين مختلفتين . فيرتبط عضوياً من جهة بشكله االخاص (شكلالمستوى الراهن) الذي يحصل على التعبير بفضله . ويوجد هذا المضمون نفسه في ارتباطات متبادلة مع شكل من طبيعة أعلى يتحول إليها وهو يؤدي وظيفته بالنسبة لمضمون مستوى أعلى في اللغة .

ويمكن ، في ممارسة القيام بالأبحاث ، البدء بدراسة البنية الداخلية لعنصر معين ما وتحديد شكله الذي يستخدم وسيلة للتعبير عن المضمون الذي يختص به هذا العنصر.ولكن هذا المضمون نفسه ، حين يكون هدفاً بالنسبة لشكل العنصر الراهن ، لا يكون عبارة عن ظاهرة مستقلة بشكل مطلق ، بل يتمتع بدوره بسمة الوظيفة . ويجر هذا العنصر الراهن إلى ترابطات جديدة للشكل والمضمون مع عناصر ذات طبيعة أعلى . وتتم دراسة هذه الترابطات عن طريق بحث سلسلة ما من المعاني اللغوية التي يستخدم المعنى السابق لكل واحد منها وسيلة للتعبير عن معناها .

وفي ضوء مثل هذا الطرح النظري يمكن أن تبحث مقولة التعريف والتنكير في جانبين لوجودها وقيامها بوظيفتها . فتُدرس من جهة بمعزل عن الوسط المحيط بها كمقولة للغة مستقلة نسبياً في ترابطاتها المنظومية الداخلية . ويميِّز بالمقابل معنياً « التعريف » و« التنكير » كمكوّنين لهذه المقولة ، كما تميَّز الوسائل الممكنة للتعبير عن شكل كل منهما . وتُدرس

من جهة أخرى مقولة التعريف والتنكير من حيث ارتباطاتها المتبادلةبالأنظمة الأصغر الأخرى أو مقولات اللغة . وتتجلى في هذه الترابطات المنظومية وظائف معنيي « التعريف » و « التنكير » . وفي أثناء عملية تحقيق هذه الوظائف يحصل معنيا « التعريف » و « التنكير » على تمايز في التعبير وهما يبرزان كشكل لمضمون مستويات أعلى في النظام اللغوي .

وتبحث مقولة التعريف والتنكير من قبلنا كمقولة تدخل في المستوى الصرفي للغة . وتظهر أجزاء هذه المقولة – معنيا « التعريف » و « التنكير » والصيغتان اللتان تقابلانهما – في حدود صيغ الأسماء . إن صيغة الكلمة عبارة عن نتاج للنشاط اللغوي الصرفي . ويفهم الصرف هنا « لا كباب موازٍ لنظرية التسمية ولنظرية النظم (التقسيم التقليدي إلى : اشتقاق الكلمات والصرف والنحو) » بل كباب « يتقاطع مع هذه وتلك على حد سواء » (٩٣ ، ص ٢٣–٢٤) .

وهكذا فإن صيغة الكلمة عبارة عن إشارة لغوية « تامة » أو « منتهية » نحصل عليها في نهاية المستوى الصرفي للاشتقاق اللغوي . ويتجلى الانتهاء الصرفي لمثل هذه الاشارة في أنها يمكن أن تحتل في مستوى الجملة مكاناً مستقلاً كثيراً أو قليلاً في الصف النظمي . إن صيغة الكلمة التي تبرز كعنصر مكوّن في الأبنية النحوية المختلفة هي صرفياً عبارة عن تركيب كامل يتمتع بنظامه الخاص للمعاني والصيغ اللغوية . ويوجد في النظام الدلالي لمثل هذا التركيب الصرفي نمطان للمعاني اللغوية : المعاني الصرفية ذات وظيفة التسمية ، والمعاني الصرفية ذات الوظيفة النحوية. ومن الواضح أن تمييز هذين النمطين للعناصر الدلالية له علاقة مباشرة بالتصنيف الواسع الانتشار في المصادر اللغوية للمعاني اللغوية إلى معاني مفردات ومعانٍ قواعدية. وتوصف هذه المعاني اللغوية نفسها ، وفقاً لمبدأ آخر للتصنيف ، على أنها معاني مفردات ومعانٍ نحوية ، لأن مفهوم « المعنى القواعدي » يُخصّص

لجانب آخر لتصنيف المعاني اللغوية . ويفهم من المعاني القواعدية « تلك المعاني المعينة التي يتم التعبير عنها حتماً في هذه اللغة » (انظر إي .أ. ميلتشوك — ٨٧) . إن تقسيم المعاني اللغوية إلى معاني مفردات ومعان نحوية أو إلى معان غير نحوية ومعان نحوية ، يُبحث كذلك كمقابلة لمعنى التسمية والمعنى النحوي لصيغة الكلمة (انظر أ.أ. زاليزنياك — ٥١ ، ص ٢٣—٢٤) . ويقترب موقفنا في هذه المسألة أكثر من فهم أ.أ.زاليزنياك، ومن باب أولى لأن القضية ، في دراسته وفي عملنا الراهن على حد سواء، تقتصر على تمييز عناصر المعنى اللغوي في حدود صيغة الكلمة . ومع ذلك نعرّف نمطي المعاني اللغوية اللذين يميزان في صيغة الكلمة بشكل مختلف قليلاً عن تعريف أ.أ. زاليزنياك .

وفي ضوء نظرية الشكل اللغوي والمضمون المعروضة أعلاه ، فإن أي عنصر للنظام الدلالي لصيغة الكلمة هو معنى صرفي . ولا يمكن بصارم العبارة أن تشتمل صيغة الكلمة كوحدة للمستوى الصرفي على معنى تسمية أو معنى نحوي . إنها يمكن أن تتمتع بوظيفة تسمية أو وظيفة نحوية. وتتصف عناصر معنى صيغة الكلمة بأنها تدخل في ترابطات وظيفية إما مع التسمية أو مع المعاني النحوية ، وهو الأمر الذي يفرضه وجود « مركزين متضادين لوظائف التمييز » (٦٥ ، ص ٦٨) .

ويميّز بالمقابل في النظام الدلالي لصيغة الكلمة نمطان للمعاني الصرفية: معاني صرفية ذات وظيفة تسمية تبرز كصيغ لمعاني التسميات ، ومعان صرفية ذات وظيفة نحوية تبرز كصيغ للمعاني النحوية . ونقوم بتعريف معاني التسميات والمعاني النحوية في ضوء نظرية ف . ماتيزيوس بخصوص التسمية الوظيفية والنحو الوظيفي . تخدم المعاني من النمط الأول النشاط اللغوي للتسميات ، وتعتبر بالتالي اختيارية نحوياً ، أما المعاني من النمط الثاني فتخدم النشاط اللغوي النظمي ،

وتعتبر بالتالي إلزامية نحوياً . ومن البدهي أن هذه المعاني ذات ارتباط متبادل وليس من السهل دائماً التمييز بينها « لأن أجزاء نفس النظام الصرفي يمكن أن تدخل وظيفياً في تسمية الأشياء وفي النحو على حد سواء » (٨٥ ، ص ٢٢٩) .

ونتصور معنيي « التعريف » و « التنكير » في اللغة العربية الفصحى مثل ذلك . فهما كجزأين من مقولة صرفية يدخلان في عناصر الأنظمة الدلالية لصيغ الكلمات . ولقد تحدد أيضاً أن هذين المعنيين يؤديان وظيفة التسمية كصيغة لعناصر معنى التسمية أي وسيلة للتعبير اللغوي عن التصور حول معلومية أو عدم معلومية الأشياء . ويمكن افتراضياً تحديد ترابط الشكل والمضمون بين مقولة التعريف والتنكير وبين معاني المستوى النحوي. ويعتبر البرهان على هذه الفرضية إحدى مهمات دراستنا .

ويتم بحث معنيي « التعريف » و « التنكير » من قبلنا كوحدتين صغريين في مجال المضمون (لأشكال وحدات الدلالة الصغرى = سيمات) . وبما أن موضوع دراستنا له صلة مباشرة بالنحو ، فمن الطبيعي أن يحلل « التعريف » (سيما — l) و « التنكير » (سيما — n) تبعاً للدراسة الوظيفية لعناصر التراكيب النحوية (المركّبات) . وبعبارة أخرى يستخدم المركب كقطعة ما من الكلام ، بالنسبة لنا « وحدة إطار » للتحليل الوظيفي للعناصر النحوية[١١] . ويقترح في ضوء ذلك شرح وظائف مقولة التعريف والتنكير .

إننا ، بالتمسك بنظرية س . كارتسيفكي (٢١٤) ، ننظر إلى المركب كنظام ثنائي أو مؤلف من جزأين يترابط العنصران فيه كمنعوت (Q_1) ونعت (Q_2) . وبالتالي فإن تمييز المركب كتأليف من وحدتين انتزع من

(١١) حول « وحدات الاطار » في النحو انظر أ . م . موخين (٩٣ ، ص ٥٤ ـ ٥٥). وكذلك حول مسالة « وحدات الاطار » في علم الاصوات اللغوية انظر ن . س . تروبتسكوي (١٣١ ، ص ٢٨٠) .

تكوين الجملة ، يطرح بدوره قضية تحديد وحدة لغوية خاصة تكون بمثابة عنصر نحوي . وتقدم الكلمة أو صيغة الكلمة مثل هذه الوحدة . وهكذا ينظر إلى المركب ككل وتؤلف صيغة الكلمة جزءاً منه . وتظهر في هذا خاصة هامة في العلاقات بين العناصر البنيوية للغة . إن الوحدة التي تبرز ككل في المستوى الراهن تُظهر نفسها كجزء في مستوى أعلى للنظام اللغوي .

ومن المتبع لدى تحليل التراكيب النحوية في الدراسات اللغويةاستعمال مفهومين كمنطلقين ـ«الجزءالمكوِّن» و « الارتباط ». ويفترض عادة حينئذ أن هذا النظام أو ذاك ينشأ لأن الوحدات اللغوية في هذا التركيب تتحد بنوع معين من الارتباط النحوي . يكتب مثلاً أ . م . موخين : « إن مثل هذا التأليف لعنصرين نحويين مرتبطين فيما بينهما يمكن أن نسميه مركباً . ويمكن أن يكون المركب ، تبعاً لنمط الارتباط النحوي الذي يربط عنصريه ، اسنادياً أو تبعياً (في شكليه ــ الوصفي والكمي) » (٩٣ ، ص ٥٥) . ومن الواضح أن طبيعة المركب هنا توضع في ارتباط مباشر بنمط الارتباط النحوي . إن مهمة البحث المحددة ، التي يفترض أن لايدخل فيها التحليل اللغوي للارتباط النحوي نفسه ، توضح مثل هذا الفهم.وتأخذ مسألة بيان أسباب نشأة أنواع مختلفة للارتباط النحوي أهمية من الدرجة الأولى بالنسبة لدراستنا .

وهكذا فإننا ننطلق من مبدأ أن صفة الارتباط النحوي تتعلق بصفة الوحدات اللغوية المكوّنة لهذا المركب . وبما أن صيغة الكلمة تؤخذ كوحدة مكوِّنة مباشرة للمركب ، فإن القضية تؤدي عملياً إلى تحديد طبيعة صيغ الكلمات التي تبرز بمثابة مكوّنات تراكيب نحوية من أنماط مختلفة . أما لأجل تعريف الخصائص النحوية لصيغ الكلمات ، فإن تحليل بنيتها

الدلالية يعتبر رئيسياً. ويُقترح ، بتعبير آخر ، وصف التركيب النحوي من خلال مكوّناته .أما البنية الدلالية لصيغة الكلمة فتدرس بواسطة طريقة تحليل المكوّنات التي تقوم على الاجراءات التوزيعية .

إن قصر موضوع البحث على القضايا النحوية يعطي المبرر لدى تحليل المركب إلى المكوّنات الدلالية للتجرد عن المعاني التي تؤدي وظائف التسمية. أما في حدود السيمات المتمايزة نحوياً ، فيتعرض معنيا مقولة التعريف والتنكير للتحليل الوظيفي في الغالب . ويبرر ذلك أن موضوع التحليل الدلالي يتألف من المركبات التي يتميز فيها المكوّنان Q_1 و Q_2 وفقاً لمقولة التعريف والتنكير . ولدى وجود ظواهر صرفية أخرى متمايزة نحوياً ، فإننا نأخذ بعين الاعتبار التدرج في تولّد التراكيب النحوية .

إن تشكل التراكيب النحوية عبارة عن عملية متعددة الدرجات للاشتقاق اللغوي . ويتبين أنه عدا عن الظواهر الصرفية التي تكون حتمية بالنسبة لهذا المركب وتؤدي إلى تشكله ، تلعب كذلك أيضاً بعض الدور عوامل أخرى تمكّن من أن تدخل العناصر اللغوية في علاقات متبادلة نظمية وتؤلف بذلك تركيباً نحوياً . ونُدخل في المقام الأول في مثل هذه العوامل التواجد المشترك الذي لاننظر إليه كظاهرة تؤدي بنفسها إلى تشكيل مركب ، بل كظاهرة يصبح لدى وجودها تشكل مثل هذه المركبات ممكناً لدى توفر الشروط الأساسية. ويتم من وجهة النظر هذه عرض مسألة الوظيفة النحوية لمقولة التعريف والتنكير في البداية على أساس دراسة المركبات التي يلحق فيها المكوّنان Q_1 و Q_2 مباشرة الواحد الآخر .

ويفترض أنه قد تحددت بالنسبة للغة العربية الفصحى ثلاثة أنماط للمركبات هي : المركب الاسنادي (P) والمركب الوصفي (A)

ومركب الإضافة (G) . ونحتاج في جهة أخرى إلى كثير من الجمل العربية السليمة التي يمكن أن نميز فيها مركبات ثنائية وأن نميزها حسب الأصناف المشار إليها للتراكيب النحوية . ويبحث كل واحد من المركبات الإسنادية والوصفية والإضافية من قبلنا كوحدة معقدة توحّد سيمتين ويتجزأ فيها أيضاً عنصرا معنى التعريف والتنكير . إن مسألة بيان أي عنصر من هذين العنصرين تتمتع به صيغة الكلمة هذه أو تلك ، يتم حلها على أساس مجموعة من المبادئ كمسلّمات . وتنحصر المهمة المباشرة في تحديد الخصائص البنيوية للأنواع المختلفة للتراكيب النحوية في مصطلحات مقولة التعريف والتنكير .

الفصل الثاني

التراكيب الاسنادي ومقولة التعريف والتنكير

يميز في اللغة العربية الفصحى نوعان من التراكيب الاسنادية مركبات P اسمية من نمط (أنا جالسٌ) ومركبات P فعلية من نمط (جلستُ). ويستند هذا التصنيف إلى التمييز بين صيغ الكلمات ،التي تؤلف التركيب الاسنادي ، لصنفين من الكلمات المستقلة بالفهم — الأسماء والأفعال . وتتميز التراكيب الاسنادية من النمط الأول بأن الاسم يستخدم فيها بمثابة الجزء المكوّن Q_1 و Q_2 على حد سواء . وبتعبير آخر ، إن المركب P الاسمي عبارة عن تأليف « اسم + اسم » .

أما مايتعلق بالتراكيب الاسنادية من النوع الثاني فيكون فيها بمثابة الجزء المكوّن Q_1 فعل ، ويكون بمثابة الجزء المكوّن Q_2 اسم . وبتعبير آخر ، إن المركب P الفعلي هو عبارة عن تركيب « فعل + اسم » . ومن الواضح أنه يفهم عملياً حينئذ من الفعل أساس الفعل بدون أية دلائل للفاعل . وبالتالي فإن أيّة صيغة اسنادية للفعل لاينظر إليها كتركيب صرفي ، بل ينظر إليها كتركيب نحوي يتألف من فعل واسم . من البدهي أن هذا الفهم يفرضه الموقف النحوي من قضية الكلمة (انظر غ . م . غابوتشان و أ . أ كوفاليوف — ٣٤) .

إن عدم وجود صيغ إسنادية للفعل في المركب P الاسمي يؤدي إلى ضرورة تحديد الظواهر اللغوية التي تفرض نشوء الاسناد في مثل هذه التراكيب النحوية . ويرتبط عرض هذه المسألة بالتأكد من صحة فرضية التمايز النحوي لمقولة التعريف والتنكير في اللغة العربية الفصحى . ويمكن أن يتم البرهان على هذه الفرضية إذا حددنا مايختص به المركب P الاسمي من ترابط للنظامين الدلاليين Q_1 و Q_2 اللذين يتميزان حسب السيمتين l و n . ويفترض حل هذه القضية القيام بتحليل المكونات وتمييز عنصري معنى التعريف والتنكير في صيغ الأسماء المقابلة لهما .

إن وجود معنى التعريف والتنكير في أي اسم يتعلق إما بنفس طبيعة هذه الكلمة كوحدة مفردات تسمح بالتعبير فقط عن أحد المعنيين ، وإما بصيغة معنية لهذه الكلمة تسمح بالتعبير عن كلا المعنيين تبعاً لاستعمال تلك الأداة أو غيرها معها . ويميز في اللغة العربية الفصحى ثلاثة أصناف صغرى من الأسماء — الضمير الشخصي (D) واسم العلم (H)وضمير الإشارة (I) — تتصف بمعنى التعريف ، والتعريف فقط ، حسب طبيعتها . ويعتبر معنى التعريف الجزء المكون الحتمي في النظام الدلالي لأي ضمير شخصي واسم علم وضمير إشارة ، ولايمكن بدون معنى التعريف وجودها نفسها وقيامها بوظيفتها في النظام اللغوي . ومن جهة أخرى ، فالاسم ، الذي يشتمل على الاسم العام والصفة والعدد ، والذي تتحقق فيه بشكل كامل مقولة التعريف والتنكير يشكل صنفاً أصغر خاصاً للأسماء . ويتعلق التعبير المعين عن ذاك المعنى أو غيره بصيغة الاسم وباستعمال أداتين مختلفتين معه في أقصى حد . ونظراً لأن تحديد النموذج الصرفي للأداة إحدى مهمات الدراسة التي سيتم حلها فيما بعد ، فسنأخذ في هذه المرحلة بالمبدأ القائل بوجود احدى الأداتين — أداة التعريف — في اللغة العربية الفصحى بدون برهنة عليه . ويتم التعبير بالذات عن معنى التعريف في اللغة العربية الفصحى في الاسم بواسطة المورفيم (أل) . وننطلق ، لدى تقديم وصف

لصيغ الكلمات التي تؤلف تراكيب نحوية مختلفة، من حيث وجود معنيي التعريف والتنكير فيها ، من التأكيدات البديهية التالية :

١ – يعتبر كل من الضمير الشخصي (D) واسم العلم (H) وضمير (اسم) الإشارة (I) والاسم الذي ترافقه الأداة أل (S + Tl) وحدات تتمتع بمعنى التعريف (El) في اللغة العربية الفصحى .

٢ – يعتبر الاسم بدون الأداة أل والكلمات التي تقوم مقامها من نمط ضمائر (أسماء) الاستفهام وحدات تتمتع بمعنى التنكير (En) في اللغة العربية الفصحى(١٢) .

إن التراكيب الاسنادية المؤلفة من اسمين ، أي المركبات P الاسمية، تستحق من حيث موضوع الدراسة الراهنة الاهتمام من الدرجة الأولى . ويميز في نص كتاب طه حسين « قادة الفكر »، الذي يبلغ حجمه (٣٥٣٥٢) كلمة مستقلة بالفهم ، (١١١٠٤) مركباً منها (٥٢٨٧) وحدة عبارة عن تراكيب اسنادية ويصادف ضمنها (٤٤٢) مركباً P اسمياً . وهذه أمثلة على التراكيب الاسنادية الاسمية(١٣) :

هي مدرسةٌ ، هو مضطرٌ ، نحن مضطرون ، هو أداةٌ ، هو مظهرٌ، سقراط شخصٌ ، أرسطاطاليسُ فيلسوفٌ ، هذا شائعٌ ، هؤلاء مخطئون، ذلك شيءٌ ، ذلك حقائقُ ، هذا نوعٌ ، الفرق عظيمٌ ، الفرد قوةٌ ، هذا

---

(١٢) نعتبر ان المبداين (١) و(٢) قد تم اثباتهما في النظرية القواعدية العربية التقليدية (انظر اعلاه ، الفصل الثاني من الباب الاول) . وعرضا بالتفصيل في اعمال ن . ف . يوشمانوف (١٥٥) وي . كوريلوفيتش (٢١٧) و ج. ا . بشيروف (١٢) و م . ب . غرانده (٣٩) وغيرهم . كما استتم زيادة تحديد المبدا (٢) في باب « نظام الاداة في اللغة العربية الفصحى » لدى بحث النموذج الصرفي للاداة في اللغة العربية الفصحى .

(١٣) تذكر هنا وفيما بعد جميع الامثلة ضمن سياق في الحد الادنى يشتمل الوحدات التي تؤلف مباشرة مركبات ثنائية . ويشار الى المصدر فقط في حالة كون الامثلة ماخوذة من غير كتاب طه حسين « قادة الفكر » .

النوع شائعٌ ، النفس مزاجٌ (ابن سينا) ، النفس تأليفٌ (ابن سينا) ، الراحة علاجٌ (محمود تيمور) .

وهذا يحدد ، على أساس التأكيد البديهي (٢) ، أنه تبرز في جميع الأمثلة المذكورة أعلاه صيغ الكلمات التي تتمتع بسيما n بمثابة أجزاء مكوّنة Q_2 ، لأنها عبارة عن أسماء بدون الأداة أل . أما مايتعلق بالأجزاء المكوّنة Q_1 ، فيلاحظ هنا بعض التنوع . فيكون الضمير الشخصي (D) واسم العلم (H) واسم الإشارة (I) والاسم مع الأداة أل (S + Tl) بمثابة مثل هذا الجزء . وتميز بالمقابل أربعة أنماط للمركبات P الاسمية :

هو مضطرٌ ⟶ D+Sn

سقراطُ فيلسوفٌ ⟶ H+Sn

هذا شائعٌ ⟶ I+Sn

الفردُ قوةٌ ⟶ (S + Tl) + Sn

إلا أنه مع كل هذا التنوع تعتبر صيغ الكلمات ، التي تكون بمثابة الجزء المكوّن Q_1 في المركبات P من الأنماط المشار إليها ، غير متميزة (متطابقة) من حيث وجود سيما 1 فيها . ويمكن الحصول على هذا الاستنتاج انطلاقاً من التأكيد البديهي(١) الذي تعرّف في ضوئه D و H و I و (S + Tl) على أنها El أي كوحدات تتمتع بمعنى التعريف . وفي واقع الأمر ، إذا كان

D ⟶ El,H ⟶ El,I ⟶ El,S+Tl ⟶ El

فإن

D+Sn ⟶ El+ En

H+Sn ⟶ El+En

I + Sn ⟶ El+En

(S+Tl)+Sn ⟶ El+En

وهكذا فإنه في جميع الأمثلة التي ذكرت أعلاه ، والتي ننظر إليها عمداً على أنها مركبات P ، تظهر الترابطات الطبيعية العامة بين Q_1 و Q_2 المتعلقة بمقولة التعريف والتنكير . ونجد في المركبات P الاسمية تماساً لمعنيين متضادين l و n تتشكل بواسطتهما اشارتان لغويتان منتهيتان صرفياً (صيغتا كلمتين) يمكنهما تأليف مركب اسنادي . ويُستنتج على أساس هذه الخصائص التأكيد النظري التالي :

٣ — إن التواجد المشترك لصيغتي اسمين تتمتعان بسيمتين مختلفتين l و n يؤدي إلى نشوء الاسناد (الارتباط الاسنادي) وإلى تشكل مركب P اسمي .

ويعبر عن هذه القاعدة في النموذج النظري التالي :

$$El+En \longrightarrow p \quad (I)$$

ويتحقق النموذج (I) ، في ضوء التأكيدين (١) و (٢) ، في أربعة نماذج تجريبية[١٤] :

$$D+S \rightarrow P, H+S \rightarrow P, I+S \rightarrow P(\ S+Tl\ )+S \rightarrow P$$

ويظهر على أساسها تعادل كل من D و H و I و (Tl + S) بمعنى امكانية استبدالها ببعض .

وتصبح صحة التأكيد النظري (٣) أكثر وضوحاً ، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن عدم وجود المطابقة بين Q_1 و Q_2 في كثير من الحالات في معاني صرفية (مثل معاني الجنس وحالة الاعراب) لايؤدي إلى اختلال المركب P لدى المحافظة على بنيته وفقاً للنموذج (I) .

مثلاً : (الفردُ قوةٌ) و (إنّ الفردَ قوةٌ) — تشتمل صيغتا الكلمتين ، المستخدمتين هنا بمثابة الجزء المكوّن Q_1 ، على معنيين اعرابيين مختلفين.

---

(١٤) تميز النماذج النظرية والتجريبية من قبلنا كنتائج للتبسيط وللتصور المثالي لمختلف المستويات : الاولى — كنماذج تتجه الى الوصف المفصل للحقائق اللغوية في تنوعها كله ، والثانية — كنماذج تتجه الى الوصول الى جوهر العمليات المدروسة . انظر العرض التعليمي لهذه المسألة عند . أ .سميرنوف (١٢٥ ٢) .

ففي الحالة الأولى (الفردُ) – تتمتع الصيغة بسيما حالة الرفع ، وفي الحالة الثانية (الفردَ) – تتمتع الصيغة بسيما حالة النصب التي يفسرها تأثير (إنّ) . ويوجد بالمقابل في المثال الأول مطابقة تامة للجزأين المكوّنين في حالة الإعراب ، أما في المثال الثاني فإن مثل تلك المطابقة تنعدم مع أن ذلك لايؤدي إلى تغيير الصفة الاسنادية لهذا التركيب النحوي وذلك بسبب المحافظة على ($\underset{1}{l} + \underset{2}{n}$) .

وينطبق هذا نفسه على المثال من نمط (الفردُ قوةٌ) حين لايتطابق الجزآن المكونان Q_1 و Q_2 في الجنس لأسباب معروفة . ويتبين تبعاً لذلك أن المطابقة في الجنس لايفرضها جوهر التركيب الاسنادي نفسه ، بل تفرضها خصائص الصفات المستخدمة بمثابة أجزاء مكوّنة Q_2 في مثل هذه التراكيب . ومع ذلك يجب أن نلاحظ أنه في مجموعة من الحالات في اللغة العربية الفصحى تبدي الظواهر الاعرابية بعض المقاومة للوظيفة النحوية لمقولة التعريف والتنكير . وسيتم بحث هذه المسألة في فصل «مفارقات النظرية » .

إن ترابط ($\underset{1}{l} + \underset{2}{n}$) في تشكيل المركبات P يحافظ على قوته لدى تغيير ترتيب الكلمات التي تستخدم بمثابة الجزأين المكوِّنين Q_1 و Q_2، وهو الأمر الذي يجري كقاعدة في الجمل الاستفهامية من نمط الأمثلة التالية : من هم ؟ من هو ؟ ما الالياذة ؟ ما الأوديسا ؟ من هؤلاء ؟ ماهذا ؟ ماالحرمان ؟ ماالزهد ؟

إذا أخذنا بالاعتبار أن اسم الاستفهام هو عبارة عن وحدة تتمتع بمعنى التنكير ، يتضح أننا نجد أمامنا في الأمثلة المذكورة كذلك مقابلة السيما l والسيما n التي يتصف بها المركب P ، مع أن الترتيب هنا يتغير قليلاً ويأخذ صيغة ($\underset{1}{En} + \underset{2}{El}$) . ومن المهم أن نلاحظ أن تركيب $P \longrightarrow En + El$ ، كشكل خاص للنموذج (I) يصادف كذلك ،

بالاضافة إلى الجمل الاستفهامية ، في الجمل الخبرية من نمط (ممنوعٌ الدخولُ).

وتبرز ، لدى دراسة التراكيب الاسنادية من نمط (الفرقُ عظيمٌ) التي يرقد في أساسها النموذج (I) ، مسألة امكانية تجزئة غياب صيغ الفعل ــ الرابط في بنية مثل هذه المركبات . ويلاحظ أن المركبات الاسنادية الاسمية لاتشتمل لدى التعبير عن الزمن الحاضر على صيغ فعلية ، أما في الزمن الماضي أو المستقبل فيستعمل الفعل المساعد (كان) بمثابة فعل رابط :

كان الفرقُ عظيماً .

سيكون الفرقُ عظيماً .

يمكن أن يحدث انطباع بأن الاسناد في واقع الأمر في مثل هذه الحالات ينشأ فقط بنتيجة استعمال الفعل ــ الرابط (في صيغته الايجابية أو في في غياب صيغته) وبأن السيمتين l و n لاتعتبران وحدتين متمايزتين نحوياً . إلا أنه توجد أسس قوية الحجة بما فيه الكفاية لاعتبار أن وظيفة الأفعال المساعدة في المركبات P الاسمية محصورة في التعبير عن معنى الزمن وبنفس الدرجة التي تعتبر فيها مقولة الزمن واحدة من الشروط الأكثر أهمية للاسناد ، فإن الفعل المساعد (كان) يرتبط بنفس الدرجة في خاتمة المطاف ببناء المركب P الاسمي . إلا أن هذا لايتطرق إلى تكافؤ مقولة التعريف والتنكير . فالوظيفة النحوية لهذه المقولة بادية للعيان حتى في مثل هذه المركبات P الاسمية حيث توجد صيغة ايجابية للفعل ــ الرابط . ومن الأمثلة التالية :

كان الفرق عظيماً .

كان الفرق العظيمُ . . .

كان فرقٌ عظيمٌ .

يظهر أنه أيضاً لدى وجود الفعل ــ الرابط (كان) فإن السيما l والسيما n

تتابعان القيام بالوظيفة النحوية المعلومة ، ويتجلى ذلك في تحديد طبيعة ذلك التركيب أو في جمع الكلمات في جزأين مكوّنين Q_1 و Q_2 داخل المركب P . وزيادة على ذلك لايتغير الأمر لدى تغيير الصيغة الزمنية للفعل المساعد (كان) ، مثلاً :

سيكون الفرقُ عظيماً .

سيكون الفرقُ العظيم . . .

سيكون فرقٌ عظيمٌ .

ومن الطبيعي أن هذه الخاصة تنطبق أيضاً على مثل هذه الأمثلة حين تستعمل فيها « أفعال الكون والصيرورة » الأخرى (ن . ف . يوشمانوف — ١٥٥ ، ١١٢ ، ١١٣) . قارن :

أصبح الفرقُ عظيماً .

أصبح الفرق العظيمُ . . .

أصبح فرقٌ عظيمٌ .

إن استعمال الأفعال المساعدة من نمط (كان) في جميع هذه الأمثلة لايغير الطبيعة الاسمية للمركب الاسنادي النواة الذي هو عبارة عن تأليف (اسم + اسم) وفقاً للنموذج (I) . ويتم زيادة على ذلك التعبير عن معنى الزمن في هذه الحالات ليس في المستوى الصرفي ، بل في المستوى النحوي بواسطة تأليف الأفعال المساعدة من نمط (كان) مع المركبات الاسنادية الجاهزة . ويمكن تصوير مقابلة التراكيب الاسنادية الاسمية حسب مقولة الزمن بشكل مبسط في النماذج التالية :

$$\emptyset + (El + En \longrightarrow P)$$

$$\text{كان} + (El + En \longrightarrow P)$$

$$\text{سيكون} + (El + En \longrightarrow P)$$

وهكذا يلعب في اللغة العربية الفصحى اختلاف صيغتي اسمين يلحقان

ببعضهما مباشرة (من حيث سيما l و n) دوراً حاسماً في بناء المركبات P . ويتمتع النموذج (I) الذي يعكس هذه الخاصة بوزن كبير لأنه يغطي ٩٩,٢٪ من جميع أمثلة ظهور المركبات P الاسمية والبالغ عددها (٤٤٢) في كتاب طه حسين « قادة الفكر »(١٥) . وتعطي المؤشرات الكمية التي تم الحصول عليها على أساس دراسة النصوص العربية الأخرى (ومن ضمنها القرآن وكتاب « علم النفس » لابن سينا) مثل هذه الصورة تقريباً . ويسمح لنا هذا المبدأ من جهة أخرى أن ننتقل إلى التأكيد النظري التالي :

٤ — لدى التواجد المشترك لصيغتي اسمين الذي يؤدي إلى تشكل مركب P ، فإن الموقع النحوي Q_1 يشير إلى وجود سيما l، أما الموقع النحوي Q_2 فيشير إلى وجود سيما n في حدود صيغ الكلمات المقابلة.

وفي واقع الأمر ، إذا كان معلوماً لدينا أن (الفردُ قوةٌ) يعتبر مركباً P ، فيمكن أن نستنتج أن صيغة كلمة (الفردُ) التي تعتبر الجزء المكوّن Q_1 ، تتمتع بسيما l ، أما (قوةٌ) ، التي تعتبر الجزء المكوّن Q_2، فتتمتع بسيما n . وسيكون هذا المبدأ النظري الهام بالنسبة لنا منطلقاً لدى دراسة بعض الظواهر في الصف الصرفي . ويساعد هذا المبدأ في كشف خاصة بالغة الأهمية في تفاعل أجزاء الأنظمة النظمية .

وقد بحثنا أعلاه ، حين بيّنا التمايز النحوي لسيما l وسيما n في البنى الاسنادية ، تفاعل بعض صيغ الكلمات التي تستخدم حصراً بمثابة الجزأين المكوّنين Q_1 و Q_2 للمركب P الاسمي . إلا أنه يصادف في النصوص العربية كثير من الجمل التي ينشأ الاسناد فيها لدى التواجد

---

(١٥) ان بنية بقية النسبة(٠,٨٪) من المركبات P هي عبارة عن نموذج سوف يتم شرحه نظريا في فصل « مفارقات النظرية» تبعا لدراسة التمايز النحوي لسيما l وسيما n في المركبات الوصفية .

المشترك لصيغة الاسم ليس مع وحدة أخرى أولية مشابهة لها ، بل مع جملة كاملة تستخدم في الحالة الراهنة « كجملة في موقع الاسم المفرد » (انظر ش . بالي – ١٩ ، ص ١٣٦) ، مثلاً :

القانونُ وضعه أرسطاليسُ . $Sl + Ps \longrightarrow P$

أفلاطونُ يفسر لنا هذا المصدرَ . $H + Ps \longrightarrow P$

الشابُ ينظر إلى الفضاء . $Sl + Ps \longrightarrow P$

ويبين التحليل البنيوي لكثير من الجمل من مثل هذا النمط أن تركيباً اسنادياً كاملاً (جملة في موقع الاسم المفرد) يمكن أن يحتل في اللغة العربية الفصحى موقع الجزء المكوّن Q_2 في المركبات من النموذج (I) . وبذلك تُظهر الجملة التي تكون في موقع الاسم المفرد (Ps) تعادلاً وظيفياً مع الأسماء التي تتمتع بسيما n ($Ps_1 = Sn_2$) . وهكذا ، فمن الصحيح أن نطرح ، في ضوء التأكيد (٤) ، المبدأ النظري التالي :

٥ – إن الجملة التي تكون في موقع الاسم المفرد توجد في علاقة تعادل وظيفي مع صيغة الاسم التي تتمتع بسيما n ، وتعرّف على أنها عنصر En في نظام اللغة .

من الطبيعي أن يفترض التأكيد النظري (٥) شرح أية صيغة شخصية للفعل على أنها مركب إسنادي منته . وفي واقع الأمر ، إن الأجزاء المكوّنة Q_2 في مركبات مثل :

للشاب ناظرٌ

الشاب ينظرُ .

تختلف بنيوياً بالتحديد بأنه في الحالة الأولى Q_2 (ناظرٌ) إذا أخذت بمفردها هي عبارة عن وحدة أولية ، أما في الحالة الثانية فإن Q_2 (ينظر) إذا أخذت بمفردها فهي عبارة عن مركب P . ويمكن زيادة على ذلك أن يكون بمثابة جملة في موقع الاسم المفرد ليس فقط المركب P الفعلي ولكن أيضاً المركب P الاسمي من نمط (هو ناظرٌ) ، مثلاً :

الشابُ هو ناظرٌ .

ويمكن بهذا الشكل بناء مجموعة أخرى من النماذج التجريبية التي

يتحقق فيها كذلك النموذج (I) :

$$D+PS \rightarrow P,\ H\ PS \rightarrow P,\ I+PS \rightarrow P,\ (S+Tl)+PS \rightarrow P$$

يجب ، من حيث الشرح المقترح هنا للظواهر النحوية ، الأخذ بصرامة بعين الاعتبار للتدرج في بناء الجمل الاسمية وذلك حين نحدد بدقة المستوى الذي ينشأ فيه التركيب الاسنادي الأصغر . ويأخذ هذا أهمية جوهرية خاصة لدى الدراسة المقارنة للتراكيب النحوية في اللغات المختلفة باستخدام طريقة المكوّنات المباشرة . ويبدو مهماً على وجه الخصوص من الناحية المبدئية أن لانضع في مستوى واحد وحدات مثل (I wrote) و(أنا كتبت) لسبب بسيط هو أن (كتبتُ) يمكن أن تتعرض للتجزئة النحوية (كتب+ تُ) في حين أن (wrote) هي ، إذا استعملنا مصطلح ل . بلومفيلد ، عبارة عن « تركيب لواصق في الكلمة » وليست عبارة عن « تركيب صيغ حرة في عبارة » (١٦ ، ص ٢٠٤) .

ويمكن أن يكون في اللغة العربية الفصحى أيضاً بمثابة الجزء المكوّن Q_2 في المركب P الاسمي ظروف المكان والزمان والصيغ الظرفية للأسماء في حالة النصب والجار والمجرور المعادلان للظروف ، مثلاً :

التلميذُ هناكَ .

التلميذُ أمامَ المدرسةِ .

التلميذُ في المدرسةِ .

الحفلةُ غداً .

الحفلةُ يومَ الخميسِ .

الحفلةُ في يومِ الخميسِ .

تشرح مثل هذه الأبنية النحوية في النظرية القواعدية العربية التقليدية على أنها توليد للمركب P الاسمي الذي يشتمل على جملة في موقع الاسم المفرد بمثابة الجزء المكوّن Q_2 . وتعرّف أية صيغة ظرفية أو مايعادلها من جار ومجرور بأنها « نصف جملة » (شبه جملة) ، بالاستناد إلى أنه

حتّى لدى استعمالها بدون صيغة شخصية مصرفة للفعل ، فإن معنى فعل «الوجود والاستقرار » يضمر (سيبويه — ٢٨١) و (الزمخشري — ٢٨٧) و (ابن يعيش — ٢٧٤) و (ابن هشام — ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣) . إن التأكيد على أنه يضمر في هذه الحالات معنى فعل ما يجب النظر إليه لا على أنه مبدأ للتصنيف ، بل أقرب إلى أن يكون توضيحياً لسبب وجود الجملة والظرف والجار والمجرور في نفس الصنف الصرفي . ويتم في الجوهر تحديد تعادلها على أسس توزيعية .

وهكذا يمكن ، على أساس قواعد التعادل التي تم تحديدها ، النظر إلى استعمال ظرف المكان أو الزمان (adv loc / temp) بمثابة الجزء المكوّن Q_2 في المركب P على أنه نوع خاص من الجملة التي تكون في موقع الاسم المفرد ، ويمكن طبقاً لذلك بناء مجموعة من النماذج التجريبية الإضافية التي يتحقق فيها كذلك النموذج (I) :

D+adv loc / temp → P , H+adv loc / temp → P,
I + adv loc / temp → P , (S+Tl) + adv loc / temP →P

ويمكن أن نضم إلى نفس هذه النماذج الأبنية الاسنادية التي تبرز فيها بمثابة الجزء المكوّن Q_2 الصيغ الظرفية للأسماء في حالة النصب والجار والمجرور المعادلة وظيفياً لظروف المكان أو الزمان .

إن بناء النماذج ، التي تم تمييزها هنا كأشكال لتحقق النموذج (I) ، يعتمد على تعادل صيغة الاسم المفرد والجملة التي تكون في موضع الاسم المفرد . ومن الملاحظ أن واحداً من أجزاء الترابط المتعادل المبحوث هو عبارة عن تأليف اسنادي لايدخل ، كتركيب غير متطابق من حيث الخواص والوظيفة مع عناصره الرئيسية ، في أي صنف شكلي لمكوّناته مباشرة (١٦) ، ولايمكن أن يشرح على أنه نتيجة لانتشار كلمة مفردة . وبالتالي فإن حالات التعادل ، التي تم بيانها أعلاه تبعاً للقيام بتحليل مكوّنات

المركب p ، تمتلك في أُساسها ليس انتشاراً أو تقليصاً بل تبدلاً في الاستعمال الوظيفي أي انتقالاً (من وجهة النظر الوظيفية) لوحدة من صنف إلى وحدة من صنف آخر (ش . بالي — ٩ ، ص ١٣٠ — ١٤٣) . ويوصف مثل هذا التطابق الوظيفي للوحدات اللغوية ، وفقاً لمبدأ ب . أ . أوسبينسكي بشأن نمطي التعادل الذي يستدعي وجود أحدهما انعدام الثاني ، على أنه « التعادل الذي يمكن على أساسه القيام بالاستبدال » للتمييز عن التعادل المرتبط بانتشار أو تقليص التركيب (١٣٣ ، ص ٨٧ — ٨٨) .

ويتم في عملنا الراهن تمييز نوعين من التعادل لدى دراسة وظيفة التعريف والتنكير في توليد أبنية نحوية مختلفة في اللغة العربية الفصحى . ويؤخذ بالمبدأ القائل إن التعادل من أي نمط يوجد في أساس الاستبدال الذي يفهم بالطبع بالمعنى الواسع على أنه علاقة الاستبدال المتبادل لتعبيرين لغويين أو أكثر . ويمكن أن تكون علاقة التعادل مرتبطة بالانتشار والتقلص أو بالتبدل في الاستعمال الوظيفي . إن التعادل من النمط الأول تفرضه علاقة الارتباط المتبادل بين صيغة الكلمة والتركيب المتطابق من حيث الخواص والوظيفة مع عناصره الرئيسية ، أما التعادل من النمط الثاني فتفرضه علاقة الاستبدال المتبادل بين صيغ كلمات من أصناف مختلفة أو بين صيغة الكلمة وتركيب غير متطابق من حيث الخواص والوظيفة مع عناصره الرئيسية . ومن الواضح أنه يدخل في التعادل من النمط الثاني الحالات المبحوثة في هذا الفصل للتعادل الوظيفي وعلاقات الاستبدال المتبادل . وسوف تبحث فيما بعد ، وتبعاً لدراسة التركيب الوصفي ، كذلك

---

(١٦) حول التراكيب النحوية غيرالمتطابقة منحيث الخواص والوظيفة مع عناصرها الرئيسية انظر ل . بلومفيلد (١٦٥)و ب . بلوك و غ تريغير (١٦٤) .

قواعد التعادل للانتشار والتقليص .

تؤدي الجملة التي تكون في موقع الاسم المفرد في اللغة العربية الفصحى ليس فقط وظيفة المسند (الخبر) ، بل تؤدي أيضاً وظيفة المسند إليه (المبتدأ)وكذلك وظيفة الأجزاء الثانوية في الجملة (س . دي ساسي–٢٤٣) و (خ . ريكيندروف – ٢٤٠) و (ب . م . غرانده – ٤٠) . وسوف تشرح هذه الظواهر كذلك نظرياً في مصطلحات مقولة التعريف والتنكير .

الفصل الثالث

التركيب الوصفي ومقولة التعريف والتنكير

تظهر الوظيفة النحوية لمقولة التعريف والتنكير بشكل دقيق خاصة ضمن ماتظهر فيه أيضاً من الناحية الكمية في المركبات الوصفية (A) . من بين العدد العام (٥٢٨٧) للمركبات P ، التي تصادف في نص كتاب طه حسين « قادة الفكر » ، ينشأ فقط في (٤٢٢) حالة منها تركيب اسنادي بنتيجة الضم المباشر لاسمين Sl و Sn في حين أن التمايز النحوي لسيما l و سيما n يظهر في جميع حالات تشكل المركبات A وعددها (٢٧٢١) . ويتم توضيح ذلك بالصفة الاسمية للتركيب الوصفي .

ويُبحث التركيب الوصفي من قبلنا كنتاج لانتشار اسم مفرد . ويعتبر المركب A تركيباً نحوياً ، بمعنى أنه ليس عبارة عن « تركيب لواصق في الكلمة » بل عبارة عن « تركيب صيغ حرة في عبارة » . ويتميز عن التركيب الاسنادي في أنه يمكن أن يتقلص إلى اسم مفرد . إن التركيب الوصفي يتميز مبدئياً عن التركيب الاسنادي بتاريخه « الاشتقاقي بواسطة اللواصق » . وبالمقابل يبرز المركب P كتركيب لايتطابق من حيث الخواص والوظيفة مع عناصره الرئيسية ، لأنه لايمكن بشكل عام أن يدخل في صنف التعابير الاسمية . في حين أن المركب A يبرز كتركيب يتطابق من حيث الخواص والوظيفة مع عناصره الرئيسية ، لأنه يعود إلى

نفس الصنف الشكلي الذي يعود إليه العنصر الأساسي من العناصر المؤلفة له . وترتبط عملياً بهذه الخاصة ، كما سنرى أدناه ، الخصائص التي تميز المركب A عن المركب P .

ميزنا في نص كتاب طه حسين « قادة الفكر » (٢٧٢١) مركباً A تتميز بنيوياً عن التراكيب الاسنادية من حيث وجود سيما I وسيما n في أجزائها المكوّنة .وهذه أمثلة المركبات A ذات سيما I :

هذا النوع ، هذا الموضوع ، هذا العصر ، هذه الفصول ، هذه القوة ، هذه اللغة ، ذلك الشيء ، ذلك الدين ، تلك الصورة ، هؤلاء الأشخاص ، هؤلاء الفلاسفة ، هؤلاء الشعراء ، العصر القديم ، العقل الإنساني ، البحث العلمي ، القرن السابع ، القرن التاسع عشر ، القوة الاجتماعية ، الحياة العربية ، الحضارة الإسلامية ، الأمة اليونانية ، الإنسانية الحديثة ، المذاهب الفلسفية ، المؤرخون المحدثون ، الشعراء اليونان ، الشعراء العاميون ، الآراء الفلسفية .

تقسم هذه العبارات حسب طبيعةأجزائها المكوّنة إلى فئتين : مركبات A تتألف من اسم إشارة (I) واسم مع الأداة أل (S+Tl) ، ومركبات A تتألف من اسمين مع الأداة أل (S+Tl) . ويتضح مع ذلك أن جوهر هذه العبارات في مصطلح التعريف والتنكير ينتهي إلى النموذج El + El لأنه وفقاً للتأكيد البديهي (١) ، يدخل اسم الاشارة والاسم مع الأداة ال في صنف الوحدات اللغوية التي تتمتع بسيما l على حد سواء . وفي واقع الأمر إذا كان .

$$I \longrightarrow El \; ; \; S+Tl \longrightarrow El$$

فإن

$$I + (S+Tl) \longrightarrow El + El$$

$$(S+Tl) + (S+Tl) \longrightarrow El+El$$

وهكذا تظهر في جميع الأمثلة المذكورة أعلاه ، التي ينظر إليها من قبلنا عمداً على أنها مركبات A ، ترابطات مميزة عامة بين Q_1 و Q_2 تتعلق بمقولة التعريف والتنكير . إن أمامنا في المركبات A تماساً لسيمتين متطابقتين (1 + 1) تتشكل بواسطتهما اشارتان لغويتان (صيغتان) منتهيتان صرفياً ومتماثلتان وقادررتان على تأليف تركيب وصفي .

من الطبيعي أنه يجب أن يظهر تماثل الأجزاء المكوّنة للمركب A ليس فقط في مجال سيما 1 ، لأن مقولة التعريف والتنكير تشتمل أيضاً على عنصر معاكس لسيما 1 . ومن الصحيح بالتالي أن نتوقع أن تكشف الأجزاء المكوّنة للمركبات A عن مطابقتها أيضاً في مجال هذا العنصر الثاني أي سيما n . وهذه أمثلة المركبات A ذات سيما n :

درس مفصل ، فرق عظيم ، باحث جديد ، ظاهرة اجتماعية ، أداة موسيقية ،ثورة سياسية ، صورة مختلفة ، مذهبان متباينان،مؤرخون محدثون .

وتقدم الخصائص التي تمت ملاحظتها أساساً للتأكيد النظري التالي :

٦ — إن التواجد المشترك لصيغتي اسمين يتمتعان بسيمتين متماثلتين 1 و n يؤدي إلى نشوء الوصفية (ارتباط وصفي) وتشكيل المركبA .

ويمكن التعبير عن هذه القاعدة في النموذجين النظريين :

$$El + El \rightarrow Al \ (II)$$

$$En + En \rightarrow An \ (III)$$

يرقد النموذجان (II) و (III) في أساس مجموعة نماذج تجريبية ؛ يتحقق الأول في النماذج :

$$H + (S + Tl) \rightarrow A , I + (S + Tl) \rightarrow A , (S + Tl) + (S + Tl) \rightarrow A$$

أما الثاني فيتحقق في النموذج :

$$S + S \rightarrow A$$

يكشف تحليل العبارات الوصفية عدم وجود الضمائر الشخصية

فيها ، التي كان يفترض أن تستخدم كأجزاء مكوّنة في المركبات الوصفية وفق النموذج (II) لأنها تدخل في صنف المعارف . وبتعبير آخر ، لايصادف في المركبات الوصفية أبنية من نمط (S + Tl) + D ، مع أنه يوجد فيها افتراضياً تآليف معادلة من نمط مثلاً (S + T 1) + (S + Tl) . ويشهد ذلك على أن علاقة الاستبدال المتبادل للضمير الشخصي والاسم مع أداة التعريف تقتصر على المركبات الاسنادية ولاتظهر في المركبات الوصفية . ويتضح أن هذا الأمر يحمل صفة القانون وتفرضه الخصائص الدلالية للضمير الشخصي . ويوصف الضمير الشخصي في النظرية القواعدية العربية التقليدية ، كما أشير إليه أعلاه ، على أنه وحدة تتمتع بدرجة عالية من التعريف . إلا أن جوهر الأمر لاينحصر بدرجة التعريف بقدر ماينحصر بالطبيعة الخاصة لدلالة الضمير الشخصي .

إن الجزء المكوّن الأساسي لدلالة الضمير الشخصي يعتبر معنى الضمير (d) الذي له علاقة دون شك بتوليد ارتباط نحوي اسنادي . وتترابط بواسطة هذا المعنى عناصر التسمية مع هذا الفاعل أو ذاك في الاتصال الكلامي الراهن ، ويؤلف هذا أحد جوانب النشاط اللغوي النظمي . إن معنى الضمير يصادف في مواقع نحوية مختلفة ، ولكنه يؤدي وظيفته بشكل رئيسي في المسند إليه القواعدي كجزء حتمي لنظامه الدلالي . ويبرز الضمير الشخصي في اللغة بسبب هذا الأمر على أنه كلمة — مسند إليه Par exelence . ويمكن اعتبار قيام الضمير الشخصي بالوظيفة بمثابة مسند إليه ، أولياً ، وأن نشرح تنفيذ هذه الوظيفة بواسطة الاسم مع أداة التعريف في مصطلحات التبدل في الإستعمال. والتعادل الوظيفي لهاتين الوحدتين في هذه الحالة يفرضه أنه يعبّر في أية صيغة اسمية ذات معنى التعريف عن معنى الضمير بشكل خفي ولو كان فقط في الشخص الثالث . إلا أن علاقة تعادل الضمير الشخصي والاسم المعرفة

تقتصر على التركيب الاسنادي . أما في التركيب الوصفي ، فيجب أن نعتبر أولياً قيام الاسم بالوظيفة بمثابة الجزء المنعوت الذي لايجب عليه أن يتمتع بمعنى الضمير بشكل مستقل دون الارتباط بمضمون الجزء الناعت . أما الضمير الشخصي ، فمن الطبيعي أنه لايمكن أن يكون بدون معنى الضمير . ويفرض هذا الصفة غير التامة لتعادل D و (S + Tl) وعدم امكانية أن يستبدل بالاسم المنعوت ضمير شخصي في موقع الجزء المكوّن Q_1 في التركيب الوصفي . إن تحليل كثير من الأمثلة مثل : هو فيليبُ ، هي مصرُ ، هو الاستيلاء ، هو الطغيان ، هو المؤثر الأول ، هو المنفعة الفردية ، هي الصبغة الأدبية ، أنت الطبيب (محمود تيمور) ، هو القسم الثاني (ابن سينا) يؤدي إلى التأكيد النظري التالي :

٧ – لايمكن أن يكون الضمير الشخصي منعوتاً وصفياً ، ويكون فقط بمثابة الجزء المكوّن Q_1 في مركب اسنادي .

ومن الواضح أن هذا المبدأ يمكن أن يستخدم كمعيار قادر بما يكفي للتمييز النمطي للضمير الشخصي كمقولة خاصة في صنف الأسماء . وتنشأ ، إضافة إلى ذلك في ضوء هذا المبدأ ، ضرورة لإعادة صياغة التأكيد النظري (٦) على الشكل التالي :

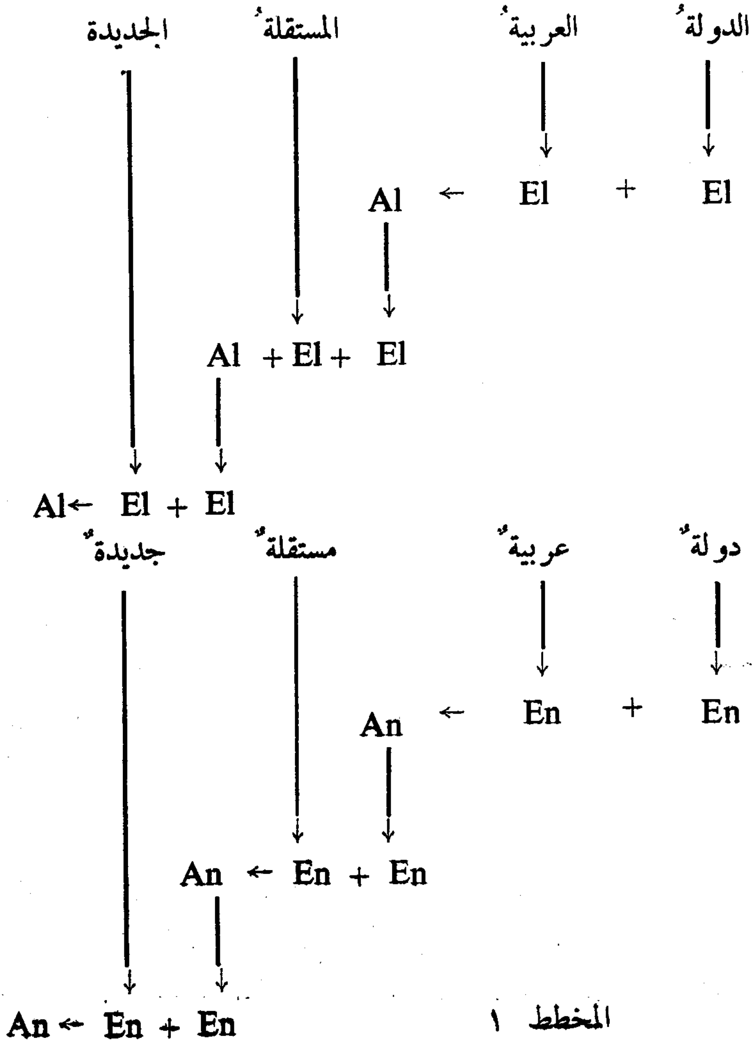
٨ – إن التواجد المشترك لصيغتي اسمين يتمتعان بسيمتين متماثلتين l أو n يؤدي إلى تشكل مركب A ، إذا لم يكن الضمير الشخصي (D) بمثابة الجزء المكوّن Q_1 في هذا المركب . ويولّد التأليف وفق النموذج D + El دائماً المركب P .

وتستعمل في النصوص العربية بشكل واسع عبارات وصفية معقدة تتألف العناصر المكوّنة فيها من أكثر من اسمين يلحقان ببعضهما ، مثلاً :

الحضارة الإنسانية الحديثة ، الكاتب اليوناني المعروف فولوتراخوسُ هذه المباحث المختلفة المعقدة ، الدولة العربية المستقلة الجديدة (الأهرام) ،

لغة عذبة ساذجة رائعة ، ثورة سياسية اجتماعية متصلة ، امرأة ممروضة صفراءُ، هزيلة ، دولة عربية مستقلة جديدة .

تقسم الأمثلة المذكورة إلى فئتين : تآليف أسماء معارف (...Sl+Sl+Sl+Sl) وتآليف أسماء نكرات (...Sn + Sn+ Sn + Sn) . إن تحليل هذه العبارات المعقدة إلى مكوّناتها المباشرة يُظهر العملية متعددة الدرجات للاشتقاق بواسطة اللواصق لبنائها النحوي (المخطط ١) :



المخطط ١

وهكذا فإن توليد عبارة وصفية معقدة تتألف من عدة أجزاء هو عملية نحوية متعددة الدرجات وينشأ في نهاية كل درجة لتشكل مثل هذا البناء مركب A يتحد لدى الانتقال إلى الدرجة التالية مع صيغة الاسم حين يستخدم معها كجزء مكّون من عبارة وصفية أكثر تعقيداً . ويمكن تصوير هذه العملية المتدرجة في النموذج التالي :

$$Al \leftarrow Sl + (Sl + Sl)$$

أو

$$An \leftarrow Sn + (Sn + Sn)$$

ويتضح أنه يمكن أن يكون مكوّناً مباشراً في المركب الوصفي صيغة اسم مفرد وعبارة كاملة (وصفية في الحالة الراهنة) على حد سواء ، ويشهد ذلك على تعادلهما الوظيفي . ويمكن وصف العبارة التي تكون بمثابة جزء مكوّن لبناء نحوي أكثر تعقيداً بأنها عبارة في موقع الاسم المفرد بالقياس مع الجملة التي تكون في موقع الاسم المفرد . وتحقق العبارة التي تكون في موقع الاسم المفرد قواعد توليد المركب A وفقاً للنموذج (II) وللنموذج (III) على حد سواء . ويمكنها زيادة على ذلك أن تؤدي وظيفتها في المركبات P في موقعي Q_1 و Q_2 اللذين تختص بهما الوحدتان El وEn طبقاً لما يقابل كل واحد منهما . ونحصل هكذا على أساس للتأكيد النظري التالي :

٩ – تكون العبارة في موقع الاسم المفرد في علاقة تعادل وظيفي مع صيغة الاسم الذي يتمتع بسيما 1 أو مع صيغة الاسم الذي يتمتع بسيما n ، وتعرّف طبقاً لذلك بأنها عنصر El أو En في نظام اللغة .

إن الخصائص التي نلاحظ هنا بشأن العبارة التي تكون في موقع الاسم المفرد مماثلة بمعنى ما لتلك الخصائص التي تم تحديدها لدى دراسة

قيام الجملة التي تكون في موقع الاسم المفرد بوظيفتها . ويجري الحديث في أية حال عن التعادل بين مركبات كاملة من جهة وبين صيغ أسماء مفردة من جهة أخرى . ويمكن التعبير عن هذه العلاقات للتعادل الوظيفي في النماذج التالية :

Ps ⟶ En, Sr ⟶ En إذن : Ps = Sn

Asl ⟶ El, Sl ⟶ El إذن : Asl = Sl

Asn ⟶ En, Sr ⟶ En إذن : Asn = Sn

وتتميز العبارة التي تكون في موقع الاسم المفرد مع ذلك جوهرياً عن الجملة التي تكون في موقع الاسم المفرد من حيث صفة التعادل مع صيغة الاسم .

ومما يلفت إليه الانتباه أن العبارة الوصفية توجد في شكلين أو صيغتين لهما علاقة مباشرة بمقولة التعريف والتنكير : المركب A الذي يحمل معنى التعريف (Al) ويرقد في أساسه النموذج (II) ، والمركب A الذي يحمل معنى التنكير (An) ويرقد في أساسه النموذج (III) . إن معنى التعريف أو التنكير الذي يعود إلى كل المركب الوصفي في مجمله يوجد في تبعية مباشرة لتعريف أو تنكير صيغ الكلمات المكوّنة لهذا المركب. وأي عبارة وصفية هي انتشار لصيغة اسم مفرد وتتصف ، كتركيب يتطابق من حيث الخواص والوظيفة مع عناصره الرئيسية ، بخصائص صنف الأسماء . ويمكن فوق ذلك أن نعتبر في جوهر الأمر أن العبارة تدخل في هذا الصنف الشكلي ، لأن « الأصناف الشكلية النحوية للعبارات يمكن أن تكون . . مأخوذة من الأصناف الشكلية النحوية للكلمات » (١٦ ، ص ٢٠٩) .

يدخل الاسم ككلمة اسمية والمركب A كعبارة اسمية في نفس صنف التعابير الاسمية . ويفرض ذلك تعادلهما الوظيفي الذي يتم التعبير عنه

في أن المركب A بمثابة عبارة تكون في موقع الاسم المفرد يمكن أن يحتل أي موقع نحوي تختص به الأسماء المعارف والنكرات على حد سواء . وتميز في اللغة العربية الفصحى أربعة لمثل هذه المواقع : موقعان Q_1 و Q_2 في المركبات P ، وموقعان Q_1 و Q_2 في المركبات A .

أما مايتعلق بالمركب الاسنادي ، فإن قيامه بوظيفة جملة تكون في موقع الاسم المفرد يتصف ، وفقاً للمبدأ النظري (٥) ، بعلاقة التعادل مع الاسم النكرة . ولايرتبط التعادل هنا بالدخول في نفس صنف التعابير اللغوية ، لأن المركب الاسنادي ، كتركيب لايتطابق من حيث الخواص والوظيفة مع عناصره الرئيسية ، لايدخل في صنف الأسماء . ومن جهة أخرى ، لايمكن للتركيب الاسنادي نفسه ، خلافاً للتركيب الوصفي ، أن يتمتع بمعنى التنكير تبعاً لصيغ الأسماء المكوّنة له ، لأنه في نفس الوقت يشتمل على معنيي التعريف والتنكير المتضادين . يوصف التركيب الاسنادي الذي يستخدم بمثابة جزء للجملة بأنه يحمل معنى التنكير على أساس مجموعة من السمات التوزيعية : يحتل موقع Q_2 في المركبات P وموقع Q_2 في المركبات A ذات معنى التنكير. ويكون التركيب الاسنادي ، الذي يستخدم بمثابة جملة في موقع الاسم المفرد ، كذلك في المواقع النحوية التي تختص بها الأسماء المعارف . ولكن ذلك يمكن توضيحه بقواعد تحويلية إضافية .فيمكن اعتبار علاقة تعادل الجملة التي تكون في موقع الاسم المفرد مع صيغة الاسم النكرة أولية . وهذا يفرضه التبدل في استعمال التركيب الاسنادي الذي يأخذ وظيفة صنف التعابير الاسمية ، وبشكل أدق صنف أصغر للكلمات النكرات . إن قيام الجملة التي تكون في موقع الاسم المفرد بالوظيفة بمثابة الجزء المكوّن Q_2 في المركب P قد تم عرضه في الفصل السابق . وتوضح الأمثلة التالية الامكانيات الوظيفية للجملة التي تكون في موقع الاسم

المفرد بمثابة الجزء المكون Q_2 في المركبات A ذات معنى التنكير :

شابٌ ينظر إلى الفضاء

قانونٌ وضعه أرسطاليسُ

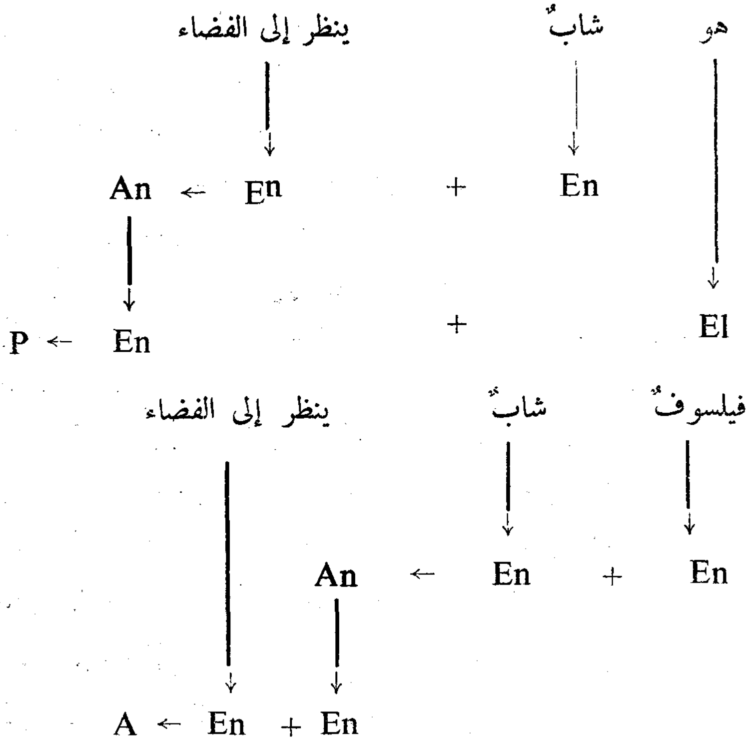
إن تأليف الجملة التي تكون في موقع الاسم المفرد مع الاسم النكرة يولّد عبارة وصفية . وهذا طبيعي ، إذا كان :

$$Ps = Sn$$

فإن

$$Sn + Ps = Sn + Sn \dashrightarrow En + En \rightarrow An$$

إن العبارة الوصفية المعقدة التي نحصل عليها في النتيجة يمكن أن تستخدم بدورها بمثابة الجزء المكّون Q_2 في مركبات إسنادية أو وصفية (المخطط ٢) :

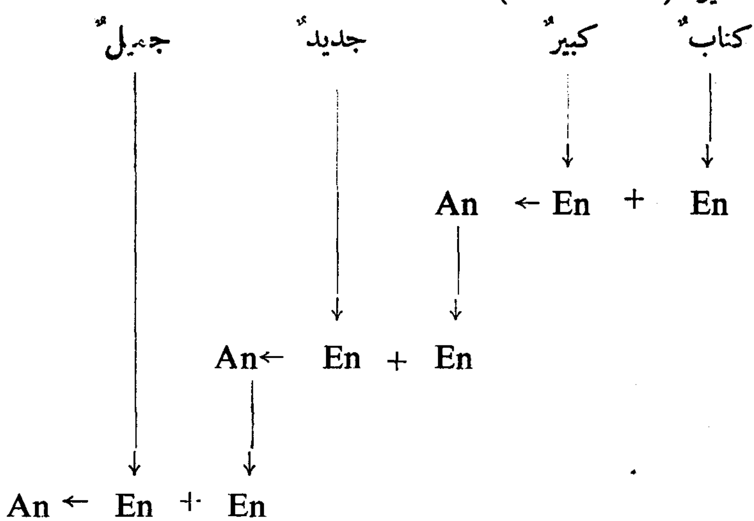


(المخطط ٢)

يؤكد التحليل إلى الأجزاء المكوّنة للمركبات الاسنادية والوصفية أن كثيراً من الخصائص النحوية للغة العربية الفصحى يمكن شرحها انطلاقاً من ثلاثة نماذج نواة هي :

$$El + En \rightarrow P \quad (I)$$
$$El + El \rightarrow Al \quad (II)$$
$$En + En \rightarrow An \quad (III)$$

وسنجري ، بغية تقديم مزيد من التوضيح ، تجربة على أربعة أسماء : كتابٌ ، كبيرٌ ، جديدٌ ، جميلٌ . وسنحلل مختلف تآليفها لكي نكشف في الأجزاء المكوّنة للتراكيب المتولدة معنى 1 أو n . وهكذا فإن الضم المباشر لهذه الصيغ الاسمية التي تتمتع بسيما n يؤدي إلى تشكل عبارة تتميز بالمطابقة الكاملة للأجزاء المكوّنة حسب مقولة التعريف والتنكير (المخطط ٣) :



بالعربية : كتابٌ كبيرٌ جديدٌ جميلٌ

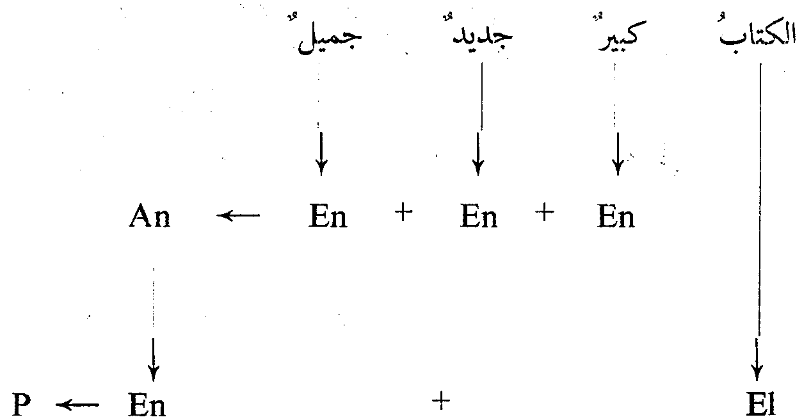
بالانكليزية : a beautiful, new, big book

بالفرنسية : un beau, neuf, grand livre

(المخطط ٣)

ويبرز هذا التأليف للأسماء بسبب هذا الأمر كعبارة وصفية .

وإذا خرقنا مطابقة أجزاء هذا التأليف حسب مقولة التعريف والتنكير . فإننا ننشئ تأليفاً وفق النموذج (I) ، أي أن العبارة تتحول إلى جملة . وسوف يرتبط حينئذٍ بيان أية أسماء تكون في فئة المسند إليه (المبتدأ) وأية أسماء تكون في فئة المسند (الخبر) ، بمكان تماس المعنيين المتضادين l و n . وتنشأ بالنتيجة ثلاث جمل مختلفة متميزة عن بعضها بمضمون معناها . ويظهر هذا في المخططات (٤ و ٥ و ٦) المقترحة أدناه ، حيث تقدم صورة تفاعل الأجزاء المكوّنة في المركبات P في شكل مبسط لاعتبارات منهجية(١٧) :



بالعربية : الكتابُ كبيرٌ جديدٌ جميلٌ .

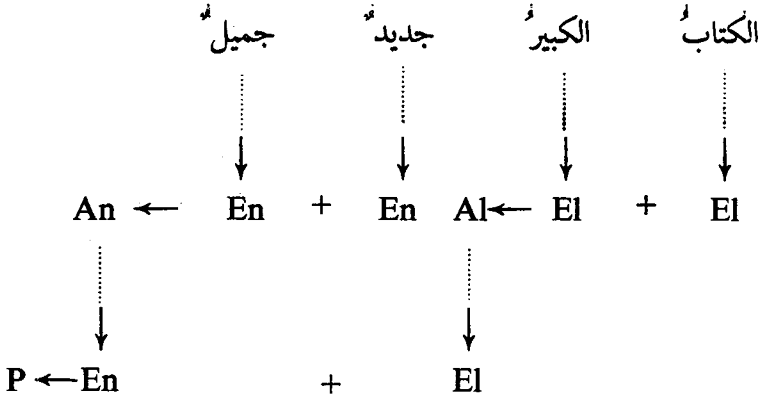
بالانكليزية : The book is big, new, beautiful.

بالفرنسية : Le livre est grand, neuf, beau.

(المخطط ٤)

ويؤدي انتشار معنى التعريف إلى الكلمتين الثانية والثالثة إلى تشكل الجملتين التاليتين :

(١٧) يذكر هنا لسهولة العرض مثال وضع من قبلنا بالقياس مع عدد كبير من العبارات الوصفية المتطابقة في البنية والتي تصادف في النصوص العربية .

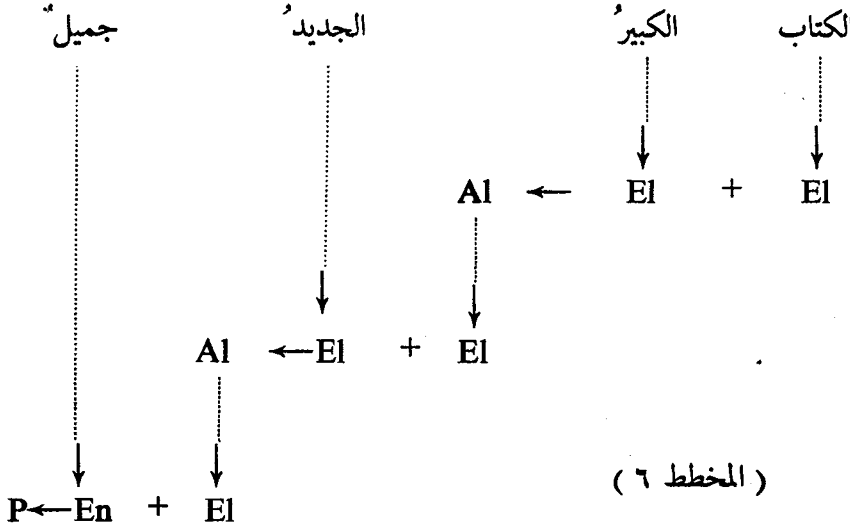


بالعربية : الكتابُ الكبيرُ جديدٌ جميلٌ .

بالانكليزية : The big book is new, beautiful.

بالفرنسية : Le grand livre est neuf, beau.

(المخطط ٥)



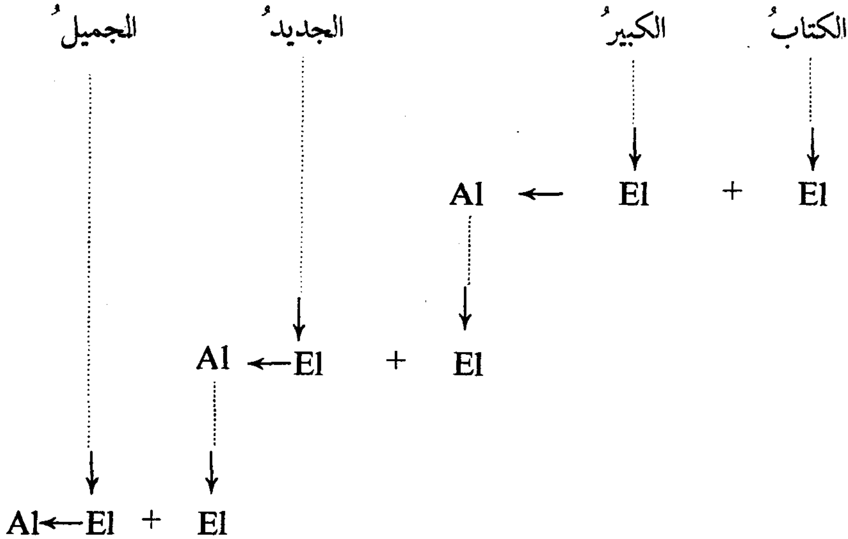
(المخطط ٦)

بالعربية : الكتابُ الكبيرُ الجديدُ جميلٌ .

The new, big book is beautiful. : بالانكليزية

Le neuf, grand livre est beau. : بالفرنسية

وتتجدد ، بنتيجة الانتشار التالي لمعنى التعريف إلى الكلمة الرابعة، مطابقة جميع الأسماء حسب مقولة التعريف والتنكير التي كانت موجودة (إلا أنها هنا في مجال آخر – في مجال التنكير) في المثال الأول. وتختل بهذا الشكل بنية الجملة وتتحول إلى عبارة وصفية تحمل معنى التنكير (المخطط ٧):



بالعربية : الكتابُ الكبيرُ الجديدُ الجميلُ

The beautiful, new, big book : بالانكليزية

Le beau, neuf, grand livre : بالفرنسية

المخطط (٧)

يؤكد التحليل البنيوي للمركبات الاسنادية والوصفية ، الذي يكشف التمايز النحوي لعنصري l و n ، الفرضية القائلة بالوظيفة النحوية لمقولة التعريف والتنكير . ولاتقتصر نتائج مثل هذا التحليل على تحديد الامكانات الوظيفية لمقولة التعريف والتنكير . إنها تعتبر ذات أهمية

كبيرة من حيث دراسة خصائص بناء التراكيب النحوية في اللغة العربية الفصحى . فمن الجلي مثلاً أن النماذج (El + En) و (El + El) و (En + En) تعتبر معياراً شكلياً لتمييز المركبات الاسنادية والوصفية. ولكن الأمر الذي لايقل أهمية هو أن هذه النماذج تعكس الخصائص الأكثر جوهرية لبناءين نحويين مختلفين بنيوياً . ويتضح على وجه الخصوص أن عدم تماثل أو تماثل الأنظمة الدلالية للمكوّنات المباشرة (حسب معاني l و n) يمكن أن يستخدم أساساً لشرح صفة المركب P كتركيب لايتطابق من حيث الخواص والوظيفة مع عناصره الرئيسية ، وصفة المركب A كتركيب يتطابق من حيث الخواص والوظيفة مع عناصره الرئيسية .

إن التركيب الذي يتطابق من حيث الخواص والوظيفة مع عناصره الرئيسية ، كما ذكر أعلاه ، يتصف بأنه ، خلافاً للتركيب الذي لايتطابق من حيث الخواص والوظيفة مع عناصره الرئيسية ، يتقلص حتى الاسم الذي يكون بمثابة جزء رئيسي في هذا المركب . إن امكانية تقليص المركب A إلى اسم مفرد يتم توضيحه بأن التعادل بينهما لايقتصر على الجانب الوظيفي ، بل يظهر كذلك في مجال الخصائص الصرفية .

وفي واقع الأمر ، يتطابق نظام المعاني الصرفية المتمايزة نحوياً ، والموجودة في المركب A بشكل عام ، تماماً مع النظام الدلالي المقابل للصيغة الاسمية التي يعتبر أن انتشارها يؤلف هذا المركب . ومن الواضح أن هذا تفرضه مطابقة الجزأين المكوّنين للمركب A وفقاً لمجموعة كاملة من المقولات الصرفية التي تؤدي مقولة التعريف والتنكير بينها دوراً هاماً. إن عدم وجود مطابقة بين الجزأين المكوّنين وفقاً لمقولة التعريف والتنكير ، وحتى لدى المحافظة على مطابقتهما وفقاً لبقية المقولات ، ينفي امكانية تقليص مثل ذلك التركيب إلى اسم مفرد ، حيث أن مثل هذا التركيب

لايوجد في علاقة تعادل صرفي مع صيغة الاسم التي لايمكن أن تتمتع بسيمتين تنفي إحداهما الأخرى في نفس الوقت 1 و n . وتتجلى في ذلك الصفة النحوية « لاختلاف حالات الأسماء » من حيث التعريف والتنكير المؤلفة للتركيب الاسنادي (انظر ن . ف يوشمانوف – ١٥٥ ، وكذلك أ . أ . كوفاليوف – ٦٦ و ٦٧ ، وغ . ش . شاربا توف ٦٧و١٤٧).

ومن الصحيح إلى حد ما أن نؤكد أن تأليف المعاني غير المتماثلة للتعريف والتنكير يولّد مركباً اسنادياً اسمياً بفضل كونه ينفي تشكل تركيب نحوي معاكس – مركب وصفي . إن التعادل الصرفي مع صيغة الاسم، وإمكانية التقليص حتى اسم مفرد يشكلان خاصة يتمتع بها التركيب الوصفي . ويتطابق هذا الاستنتاج مع المبدأ القائل بأن « النمط الاسنادي للارتباط يتصف قبل كل شيء بعدم امكانية التقليص » (١٣٣ ، ص ٩١) .

ويبدو أن من الممكن ، من نفس هذه المواقع ، وصف العوامل التي تفرض علاقة الاستبدال المتبادل للتراكيب النحوية مع الأسماء المفردة . لقد تم أعلاه تعريف نمطين للتعادل الوظيفي كتعادل وحدات تدخل أو لاتدخل في نفس صنف التعابير اللغوية . ويفترض دخول الوحدات اللغوية في صنف شكلي واحد وحدة سماتها الصرفية . ويتبين من وجهة النظر هذه أن علاقة الاستبدال المتبادل ، التي يتم كشفها بين المركب A وصيغة الاسم ، يفرضها التعادل الصرفي . أما في حالة المركب P ، فإن تعادله الوظيفي مع صيغة الاسم لايمتلك أساساً صرفياً : فلا يؤدي نظام المعاني الصرفية المتمايزة نحوياً الموجودة في المركب P إلى نظام دلالي مقابل لصيغة الاسم المفرد . وتعكس علاقة التعادل هنا امكانية قيام المركب P بالوظيفة بمثابة جملة تكون في موقع الاسم المفرد في المواقع النحوية التي يختص بها صنف الأسماء ، وهو ماتفرضه قواعد التبدل في الاستعمال الوظيفي . ويمكن بالمقابل تعريف نمطي التعادل كما يلي : الأول – كتعادل وظيفي مشروط صرفياً ، أما الثاني – كتعادل وظيفي مشروط نحوياً .

الفصل الرابع

تركيب الاضافة ومقولة التعريف والتنكير

إن أنماط تآليف الكلمات المبحوثة (المركبات الوصفية والاسنادية) لاتستغرق جميع أنواع الارتباطات النحوية التي يُضم لبعضهما فيها مباشرة اسمان يؤلفان مركباً واحداً . ويميز في اللغة العربية الفصحى تركيب آخر من مثل هذا النوع – المركب الاضافي المعروف في المصادر العلمية باسم مركب الإضافة .

تحتل دراسة تركيب الإضافة مكاناً هاماً في النظرية القواعدية العربية التقليدية . وتعرض هذه المسألة من مختلف الوجوه كذلك أيضاً في أعمال س. دي ساسي (٢٤٣) وخ . ريكيندروف (٢٤٠) وف . رايت (٢٥٨) و ن . ف . يوشمانوف (١٥٥) و أ . أ . كوفاليوف (٦٦) وغ . ش . شارباتوف (١٤٧) وغيرهم . وقد كرست أطروحة الدكتوراه التي قدمها ف . إي . شاغال لتحديد المواصفات الدلالية–البنيوية لهذا النمط من العبارات الاسمية (١٤٥) . كما أن كتاب س . س مايزل (٨١) المكرس للاضافة في اللغة التركية يعتبر بالنسبة للمستعرب ذا أهمية معلومة . وتؤلف دراسة تركيب الإضافة بشكل عام إحدى القضايا المعقدة جداً في علم اللغة العربية . وسنحاول هنا أن نصف المركب G مستخدمين مصطلحات التعريف والتنكير .

ميزنا في نص كتاب طه حسين « قادة الفكر » (٣٠٩٦) تركيباً أولياً للاضافة . ويؤلف هذا ٤٩,٥٪ من العدد العام للمركبات الاسمية المصادفة. ويشتمل هذا العدد إلى (جانب الاضافة) على مركبات وصفية ٤٣,٥ ٪ ومركبات اسنادية اسمية ٧٪ . وتعطي هذه الدلائل الاحصائية تصوراً مسبقاً لوزن المركب G في نظام اللغة العربية الفصحى . وفي جميع الاحتمالات ، يرتبط تردد المركبات G ، المرتفع بالمقارنة مع غيرها ، ببعض المواصفات النوعية لهذا النمط من العبارات الاسمية. وفي الواقع ، يتم في اللغة العربية الفصحى التعبير في عبارات الإضافة عن علاقات الملكية وعلاقات الملكية ـ الوصفية ، في حين أن العبارات الوصفية قادرة على التعبير فقط عن العلاقات الوصفية البحتة . ويتم توضيح ذلك بعدم وجود صفة للملكية وضمير للملكية في اللغة العربية الفصحى . وتعبّر عبارات الإضافة فوق ذلك عن علاقات تختص بها التراكيب النحوية الفعلية (انظر ف . إي. شاغال ــ ١٤٥ و ١٤٦) .

ويتميز المركب G أيضاً عن العبارات الوصفية بنظام خاص للتعبير عن التعريف والتنكير ، وهو ما يُظهره التحليل إلى الأجزاء المكوّنة للأمثلة التالية : مصدر السعادة ، ساحل البحر ، طريقة الحوار ، حياة الشعوب ، سياسة العصر ، أثر الشعر ، درجة العلم ، علم الأخلاق ، طائرة الركاب ، قميص النوم (يوسف إدريس) ، نفس إنسانٍ ، نفس كلبٍ ، قطعة أرضٍ (الشرقاوي)، حفلة استقبالٍ (المصور) ، فترة صمتٍ (يوسف وهبي) ، مكافأة دراسةٍ (المجلةّ) ، حجرة مكتبٍ (توفيق الحكيم) ، ثوب سهرةٍ (المصور) ، شبكة تهريبٍ (الأهرام) لاعبوا شطرنجٍ (الغد) ، ضيف شرفٍ (الأهرام)، مشروع قرارٍ (الأخبار) .

يميز في هذه الأمثلة التي ننظر إليها عمداً على أنها مركبات G جزآن

مكوّنان Q_1 و Q_2 يوجدان في علاقات المنعوت والناعت كما هو الحال بالنسبةللجزأين المكوّنين للتراكيب الاسنادية والوصفية . إلا أن الخصائص البنيويةتميز المركبات G عن المركبات P وعن المركبات A علىحد سواء .

ومما يلفت إليه الاهتمام في المقام الأول خصائص الجزء المكوّن Q_1 . كان أمامنا ، لدى دراسة المركبات الاسنادية والوصفية ، نوعان منالبنية الدلالية للجزأين المكوّنين : صيغة كلمة ذات سيما I تتصف شكلياً بوجود الأداة (أل) ، وصيغة كلمة ذات سيما n تتصف بعدم وجود (أل) وبوجود النون (N) في آخرها . أما في مركب الاضافة، فإننا نصادف لأول مرة صيغة كلمة لايوجد فيها بنفس الوقت لا (أل)ولا (N) على حد سواء . إن التحليل إلى الأجزاء المكوّنة لتركيب الاضافة يفترض قبل كلشيء دراسة صيغة الكلمة التي تكون بمثابةالجزءالمنعوت في المركب G من حيث بيان علاقة مثل هذه الصيغة المتميزة للاسم بمقولة التعريف والتنكير . ونظراً للطبيعة الخلافية جداً لهذه المسألة ، يبدو أن من الضروري أن نتوقف عندها بشكل أكثر تفصيلاً .

إن الرأي القائل بأن الاسم في حالة اقترانه بآخر يتطابق من حيث التعريف والتنكير بشكل تام مع الاسم الذي يشتمل على أداة التعريف، كما أشير أعلاه (في الفصل الثالث من الباب الأول) ، قد حصل على انتشار غير قليل في مصادر الاستعراب . وبالتحديد،فإن هذا الاعتقاد بالذات أوصل ي. كوريلوفيتش إلى النتيجة القائلة بأن معنى التعريف يتم التعبير عنه في صيغتين للأسماء – في الاسم مع أداة التعريف وفي الاسم في حالة اقترانه بآخر . ويجب انطلاقاً من هذا المبدأ (إذا كان صحيحاً) أن لايختلف الجزآن المكوّنان للتراكيب الوصفية عن الجزأين المكوّنين لتراكيب الاضافة لدى التعبير عن مقولة التعريف والتنكير . إلا أن هذا التأكيد النظري يمكن دحضه بحجج مقنعة بما فيه الكفاية .

إن الأمثلة المذكورة أعلاه تنقسم إلى فئتين : في الأمثلة العشرة الأولى تتمتع الأجزاء المكونة Q_2 بسيما l ، وفي الأمثلة التي تليها (١٢ مثالاً) تتمتع الأجزاء المكوّنة Q_2 بسيما n. ولتوضيح سبب هذا الاختلاف سنقارن المركبين G التاليين اللذين يلاحظ فيهما اختلاف l و n في الجزأين المكوِّنين Q_2 :

سفينة فضاء
سفينة الفضاء

من الصعب قبول أن هذا يستدعيه أنه يقصد في الحالة الأولى « سفينة فضاء غير محدد » ، وفي الحالة الثانية — « سفينة فضاء محدد » . وتوجد من جهة أخرى أسس مقنعة للافتراض بأن اختلاف سيما l وسيما n في الأجزاء المكوّنة Q_2 يرتبط بضرورة التعبير عن التعريف والتنكير في الجزء المكون Q_1 ، أو في كل العبارة بشكل عام وهذا أكثر احتمالاً . إن هذه الفرضية تؤيدها دراسة بنية تركيب الاضافة وخصائص قيامه بوظيفته .

ومن الضروري لأجل ذلك أن تتعرض للتحليل إلى الأجزاء المكوّنة العبارات الوصفية التي يكون فيها تركيب الاضافة بمثابة الجزء المنعوت . وكأمثلة لمثل هذا النوع من الأبنية النحوية المعقدة يمكن أن تستخدم العبارات التالية المؤلفة من ثلاثة عناصر (آ) و (ب) و (ج) :

آ	ب	ج	
فترة	صمتٍ	رهيبةٌ	(يوسف وهبي)
حجرةُ	مكتبٍ	نظيفةٌ	(توفيق الحكيم)
بدلةُ	رقصٍ	شرقيةٌ	(الأهرام)

يكون العنصر ج في كل واحدة من هذه العبارات مرتبطاً نحوياً بالعنصر آ . ويشهد على ذلك تطابق سيمات حالة الاعراب والجنس فيهما ،

وهو الأمر الذي تتصف به الوصفية . وهكذا ، إذا كان العنصر ج يحدد العنصر آ (وبتعبير آخر ، إن هذين العنصرين يكونان في علاقات وصفية)، فيمكن انطلاقاً من التأكيد النظري (٦) الاستنتاج بأن هذين العنصرين يجب أن يتطابقا كذلك أيضاً في التنكير . وهذا يعني أن كل عنصر من عناصر آ يبرز في هذا التسلسل للكلمات كوحدة تتمتع بمعنى التنكير . وبالعكس ، إذا نظرنا إلى العبارات المماثلة من حيث البنية والتي تتألف من العناصر (آَ) و(بَ) و (جَ)، فيمكن على أساس نفس التأكيد النظري (٦) الاستنتاج بأن عناصر آَ تقوم بالوظيفة كوحدات تتمتع بمعنى التعريف :

آَ	بَ	جَ
فترة	الصمتِ	الرهيبةَ
حجرةُ	المكتبِ	النظيفةُ
بدلةُ	الرقصِ	الشرقيةُ

إلا أن مما يلفت إليه الاهتمام كون صيغ الكنمات ، التي تستخدم في هذه الأمثلة بمثابة عناصر آ و آَ ، لاتختلف عن بعضها صرفياً ولاتحصل معاني التعريف والتنكير فيها على تعبير ظاهر . وبالتالي تكون مقابلة التعريف والتنكير محايدة في صيغ الأسماء التي تؤدي وظيفتها في موقع الجزء المكوّن Q_1 في المركب G . ففي الأمثلة المذكورة أعلاه ، لاتكون العناصر آ أو آَ الجزء المنعوت في التركيب الوصفي ، بل تكون كذلك تآليف العناصر آ و ب أو آَ و بَ التي هي عبارة عن تراكيب إضافة . إن التعبير عن معنيي التعريف والتنكير في تراكيب الاضافة تفرضه عوامل خارجة عن حدود الجزء المنعوت في المركب . ففي الأمثلة المبحوثة، لدى مطابقة العناصر ج ذات معنى التنكير والعناصر جَ ذات معنى التعريف على حد سواء ، تكون للأسماء في مواقع كل من آ و آَ نفس الصيغة . ويعطي هذا أساساً للتأكيد النظري التالي :

١٠ – لاتتمتع صيغة الاسم ، التي تكون بمثابة الجزء المكوّن Q_1 في مركب الاضافة ، بمعنى التعريف أو التنكير .

تتصف صيغة الكلمة التي تكون بمثابة الجزء المنعوت في المركب بعدم وجود معنيي التعريف والتنكير في عبارة الاضافة في نفس الوقت. أما الجزء الناعت في تركيب الاضافة فيمكن أن يكون ، كما هو الحال في التركيب الوصفي ، صيغه اسم تتمتع حتماً بمعنى إما التعريف وإما التنكير . ويمكن أن يكون زيادة على ذلك في هذا الموقع ليس فقط الأسماء (بالمعنى الضيق) ، ولكن أيضاً الضمائر الشخصية ، مثلاً في العبارات من نمط :

فلسفتُهُ إلى جانب فلسفةُ سقراطَ

طبيعتُها إلى جانب طبيعةُ الفلسفةِ

لايمكن النظر إلى الضمائر ، التي تصادف في موقع الجزء الناعت في مركب الاضافة ، سوى أنها ضمائر شخصية في حالة الجر بالاضافة إليها . وشرحها على أنها ضمائر للملكية تنفيه بنية العبارة وبالمقابل مجموعة السمات الصرفية التي تؤلف صيغتها .

يمكن أن يحتل موقع الجزء الناعت في مركب الاضافة كذلك أسماء الإشارة بالاضافة إلى الضمائر الشخصية . فتصادف مثلاً العبارات من نمط :

مؤلفاتُ هؤلاء إلى جانب مؤلفات الكتاب

مؤلفات أولئك إلى جانب مؤلفاتُ الفلاسفةِ (نجيب محفوظ)

وهكذا تستعمل في عبارات الإضافة بمثابة الجزء المكوّن Q_1 صيغة للاسم خاصة لاتحمل في نفسها معنيي التعريف والتنكير . ومن المتعارف عليه في مصادر الاستعراب تسمية مثل هذه الصيغة للكلمة حالة اقتران

الاسم بآخر . إن الحالة المطلقة (Status abso lutus) كصيغة مستقلة مع أداة التعريف أو التنوين تقابلها حالة اقتران الاسم بآخر (Status Constructus) كصيغة أقل استقلالاً — بدون أداة تعريف أو تنوين — مع اسم يليها في حالة الجر بالإضافة إليه . وترتبط كلتا هاتين الصيغتين للاسم مع مقولة التعريف والتنكير .

ولنسمِّ سمة الصيغه الأولى للاسم فصلاً ، أما الثانية ، فلنسمها اقتراناً . إن المقابلة بين الفصل والاقتران يتم التعبير عنها في مجموعة من السمات الشكلية التي تمتلك في أساسها صفات دلالية — نحوية لصيغ الأسماء. يتمتع الاسم في الصيغة المنفصلة بمعنى التعريف أو التنكير ، وبذلك يمكن أن يدخل في ارتباط نحوي هو المطابقة بشكل مستقل مع صيغة اسم أخرى. أما الاسم في صيغة اقترانه بآخر ، فلا يتمتع بمعنى التعريف أو التنكير ويمكن أن يكون جزءاً من ارتباط نحوي هو المطابقة بشكل غير مستقل، إنما فقط في التأليف مع الاسم الذي يليه في حالة الجر بالاضافة إليه . إن سمات التمايز النظمي التي تحدد المقابلة بين الانفصال والاقتران تفرضها المقابلة بين وجود التعريف أو التنكير وبين عدم وجودهما في نفس الوقت في صيغة الأسماء . وطبقاً لذلك يُميِّز في الصف النظمي ثلاثة أسماء : صيغة كلمة ذات معنى التعريف ، وصيغة كلمة ذات معنى التنكير ، وصيغة كلمة بدون معنيي التعريف والتنكير . ويمكن الافتراض أن الصيغة الثالثة للاسم لاتتميز عن الصيغتين الأخريين بعنصر دلالي خاص ، حيث أنها تصبح في السياق من جديد معرفة أو نكرة في اقترانها باسم يليها في حالة الجر بالإضافة إليه . إلا أن صيغة الكلمة المعرفة والنكرة في اللغة العربية الفصحى تتصف بسمتين مميزتين ومرتبطتين فيما بينهما بشكل وثيق ، وليس بسمة واحدة فقط .

وفي واقع الأمر ، إن عدم وجود سيما l وسيما n في صيغ الأسماء ، التي تكون بمثابة الجزء المكوّن Q_1 في مركب الاضافة ، يعني

أن مثل هذه الصيغ للكلمات تكون محايدة من حيث التعبير عن التعريف والتنكير. ولكن هذا الحياد الذي يكون في صيغ الأسماء يعبر عن نفسه بأشكال مختلفة في الجوانب المختلفة لقيام مقولة التعريف والتنكير بوظيفتها. ففي مجال التسمية غير النحوي، يؤدي مثل هذا الحياد إلى أن صيغة الاسم العربي تكشف عن بعض التشابه مع الاسم في اللغات التي لا تمتلك أداة (انظر ٢٩ و٣٠ و ٣٣). ومع ذلك فإن هذا التشابه له صفة نسبية، حيث أن الكلام هنا يدور حول وجود صيغة محايدة للاسم في اللغة العربية الفصحى التي تمتلك مجموعة كاملة من الوسائل الصرفية للتعبير عن التعريف والتنكير. ويجب أن تفرض حيادَ هذه المقابلة وظائف إضافية، فعلى وجه الخصوص يمكّن الحياد من كشف المقابلة بين الفصل والاقتران.

إن قيام صيغة الاسم بوظيفتها بمثابة الجزء الأول في عبارة الاضافة يوجد في تبعية مباشرة لنظامها الدلالي الخاص الذي يتميز بعدم وجود سيما l وسيما n في نفس الوقت. إن هذه الصيغة للاسم المحايدة في مجال التسمية تأخذ مهمة نحوية خاصة في المقابلة مع صيغ الأسماء التي تتمتع بسيما l أو سيما n. وهكذا ليس معنيا التعريف والتنكير فقط، يمتلكان تمايزاً نحوياً ولكن عدم وجود هذين المعنيين أيضاً في صيغ الأسماء يمتلك تمايزاً نحوياً ويعتبر صيغة لمعنى ما نحوي ووسيلة لتوليد نوع خاص من الارتباط النحوي. ويعطينا هذا أساساً لشرح عدم وجود l و n على أنه سيما ليست (l أو n)، ولإدخال مفهوم (ومصطلح) غياب السيما (سيما Φ) في التحليل إلى الأجزاء المكوّنة لصيغ الأسماء العربية.

١١ — إن المعنى الذي ينشأ في صيغة الاسم حين عدم وجود سيما l وسيما n، والذي يقوم بالوظيفة كصيغة معنى نحوي، يسمى غياب الصيغة (سيما Φ).

إنْ عناصر المعنى الصرفي لسيما 1 ولسيما n ولسيما Φ تؤلف مقولة واحدة وهي قواعدية أيضاً، حيث أنها تحقق متطلبات الحتمية [أنظر (٨٧، ص ٣٤) و (٥١، ص٢٤ — ٢٦)] . إن المقولة القواعدية للتعريف والتنكير في اللغة العربية الفصحى يمكن أن توصف على أساس آراء إي. إي . ريفزين . ووفقاً لها فإنه لدى تحليل المقولات اللغوية « ليس حتمياً أبداً السعي إلى النظام الأصغر للمقابلات . وعلى وجه الخصوص حين يكون لدينا موضوعان فقط . . . فليس حتمياً أبداً أن نبني بالضبط مقابلة واحدة : إن من الجائز تماماً أن نقابل هذين الموضوعين وفقاً لمقولات مختلفة قد تكون زائدة لأجل تشابهما ، ولكنها مقابل ذلك قادرة على توضيح بعض الاستعمالات الهامة » (١٠٨ ص ١٠٣) .

وفي الواقع ، يتحدد كل جزء من مقولة التعريف والتنكير ليس بسمة واحدة بل في أقصى حد بسمتين : السيما 1 تتحدد بالتعريف والانفصال، والسيما n تتحدد بالتنكير وبالانفصال ، والسيما Φ تتحدد بالحياد والاقتران . وهذا يفرضه كون السيمات 1 و n و Φ تتشكل على أساس موقعين ثنائيين . ونحصل في دلالة مقولة واحدة على تأليف لمقابلتين مثل التعريف — التنكير والانفصال — الاقتران. ويمكن أن تحدّد كل واحدة منهما مقولة قواعدية خاصة .

وهكذا فإن تمييز غياب السيما في اللغة العربية الفصحى مرتبط ليس بالتعبير عن معنى ما ثالث للتسمية — عدا عن التعريف والتنكير — بل مرتبط بأن غياب السيما هو عبارة عن جزء دلالي متقطع مكوّن لصيغة الاسم يلعب دور سمة مميزة نحوية . لدى وجود سيما Φ ينشأ بين صيغ الأسماء نوع جديد للترابط الدلالي—النحوي يتشكل بنتيجته مركب الاضافة. ويتم التعبير عن الارتباط النحوي الإضافي في صيغة تأليف معنيين صرفيين لسيما Φ ولسيما 1 أو لسيما Φ ولسيما n .

١٢ – يؤدي التواجد المشترك لصيغتي اسمين تتمتعان بسيمتين مختلفتين Φ و l أو Φ و n إلى نشوء ارتباط نحوي من نمط الاضافة وإلى تشكل المركب G .

ويتم التعبير عن مبدأ خصائص تشكل تركيب الاضافة في النماذج النظرية التالية :

$$E\,\Phi + El \rightarrow G$$
$$E\,\Phi + En \rightarrow G$$

وعلى أساس المبادئ (١) و(٥) و(٩) يمكن بناء النماذج التجريبية التالية :

$$S\,\Phi + Sl \rightarrow G,\; S\Phi + D \rightarrow G,\; S\Phi + H \rightarrow G,\; S\Phi + I \rightarrow G$$
$$S\,\Phi + Asl \rightarrow G,\; S\Phi + Sn \rightarrow G,\; S\Phi + Asn \rightarrow G,\; S\Phi + Ps \rightarrow G$$

إن عبارة الإضافة تدخل في صنف التعابير الاسمية ، ويفرض ذلك صفة الكلمات المكونة لها والتعبير فيها عن معنيي التعريف والتنكير . وينتشر التأكيد النظري (٩) إلى عبارة الإضافة بمعنى أنها كذلك توجد في علاقة تعادل وظيفي مع صيغة اسم مفرد ، وتعرّف على أنها El أو En في نظام اللغة . ومع ذلك فإن النظام الدلالي لعبارة الإضافة يمتلك بعض الخواص المميزة .

إن عبارة الاضافة توجد ، مثل التركيب الوصفي ، في علاقة استبدال متبادل مع صيغة الاسم التي تتمتع بمعنى التعريف أو التنكير . ويتبع قيام عبارة الإضافة بالوظيفة بمثابة El أو En الخصائص النظمية التي تعمل فيها وتؤمن أن ينشأ في العبارة ككل معنى مجمل واحد للتعريف أو التنكير . إن مثل هذا المعنى المجمل في المركب الوصفي تفرضه علاقة مصطلحين ايجابيين متساويين في المعنى ، أي سيما l مع نفس السيما l أو سيما n مع نفس السيما n . أما في مركب الاضافة ، فمعنى التعريف أو التنكير المجمل الواحد تفرضه علاقة مصطلحين مختلفين في المعنى ، يكون أحدهما غياب السيما .

وتلفت الانتباه إليهما هنا نقطتان . الأولى — أن صيغة الاسم ذات سيما Φ لاتعطي لعبارة الاضافة غياب المعنى ، فمثل هذه العبارة لاتدخل في علاقة تعادل وظيفي مع صيغة الاسم التي تشتمل على سيما Φ . والثانية — أن صيغة الاسم ذات سيما Φ لاتعيق أن ينشأ في العبارة ككل معنى التعريف أو التنكير ، حيث أن وظيفة سيما Φ تنحصر ليس في النفي المطلق لهذين المعنيين ، بل في السماح لأي واحد منهما تبعاً لعمل عوامل غير صرفية.وبفضل سيما Φ تنشأ بين الجزأين النحويين المكونين علاقة اختلاف كاذب ، ويميز هذا في نفس الوقت مركب الاضافة عن المركب الاسنادي .

إن اختلاف الجزأين المكوّنين للمركب الاسنادي من حيث مقولة التعريف والتنكير يتم التعبير عنه بعلاقة مصطلحين مختلفين في المعنى ، أي سيما 1 مع سيما n . ويؤدي هذا إلى أن دلالة التركيب الاجمالي تشتمل في نفس الوقت على معنيين متضادين للتعريف والتنكير ، ولاتسمح بتقليص مثل هذا التركيب النحوي إلى اسم مفرد .لايعتبر المركب الاسنادي وصيغة الاسم وحدتين متساويتين في المعنى ، حيث أن الاسم المفرد لايشتمل في نفسه على معنيين مختلفين في نفس الوقت لمقولة واحدة . وترتبط علاقة الاستبدال المتبادل ، التي يوجد فيها التركيب الاسنادي وصيغة الاسم ، بالتعادل الوظيفي الذي تفرضه قواعد التبدل في استعمال التعابير الاسنادية إلى صنف التعابير الاسمية .

أما مركب الاضافة ، فيتمتع بمعنى متساوٍ مع صيغة الاسم ، حيث أن الدلالة الاجمالية لمثل هذا التركيب تتصف بمعنى واحد للتعريف أو التنكير. ولايظهر عدم التطابق المتمايزنحوياً بين الجزأين المكوّنين في في الدلالة الختامية لمركب الاضافة . ويتمتع هنا بسمة صرفية للتعريف أو للتنكير أحد الجزأين المكوّنين المترابطين فقط ، أما الجزء الآخر فيكون بفضل مضمونه الحيادي في علاقة التبعية لمعنى التعريف أو التنكير

الواحد لكل العبارة والذي ينشأ في ظروف العلاقات المتبادلة الخاصة للأجزاء النحوية المكوّنة .

إن التطابق الحتمي في المعنى للجزأين المكوّنين لمركب الاضافة من من حيث التعريف أو التنكير يشهد عليه أنه لايمكن في اللغة العربية الفصحى أن ننقل بواسطة تركيب الاضافة مضمون مثل هذه العبارات الانكليزية (a book of the boy ؛ كتابٌ للطالب) أو (the book of a boy ؛ الكتابُ لطالبٍ) ويمكن في هذا المجال اعتبار عبارة الاضافة تركيباً يتطابق من حيث الخواص والوظيفة مع عناصره الرئيسية : فيمكنها أن تتقلص إلى اسم مفرد يكون بمثابة الجزء المكوّن Q_1 ، إذا أخذنا بعين الاعتبار التعادل في معنى مثل هذه الكلمة مع العبارة التي تقابلها من حيث التعريف والتنكير . ويمكن أن ننظر من وجهة النظر هذه إلى الأمثلة التالية على أنها وحدات متعادلة :

إلتهابُ الرئةِ = الالتهابُ = الالتهابُ الرئويُ
إلتهابُ رئةٍ = إلتهابٌ = إلتهابٌ رئويٌ

وتستحق بحثاً خاصاً بنية العبارات المعقدة التي هي عبارة عن تركيب لمركبين إضافيين أو وصفيين أو أكثر . وتصادف في الأمثلة المبحوثة من قبلنا في النصوص العربية مثل العبارات التالية :

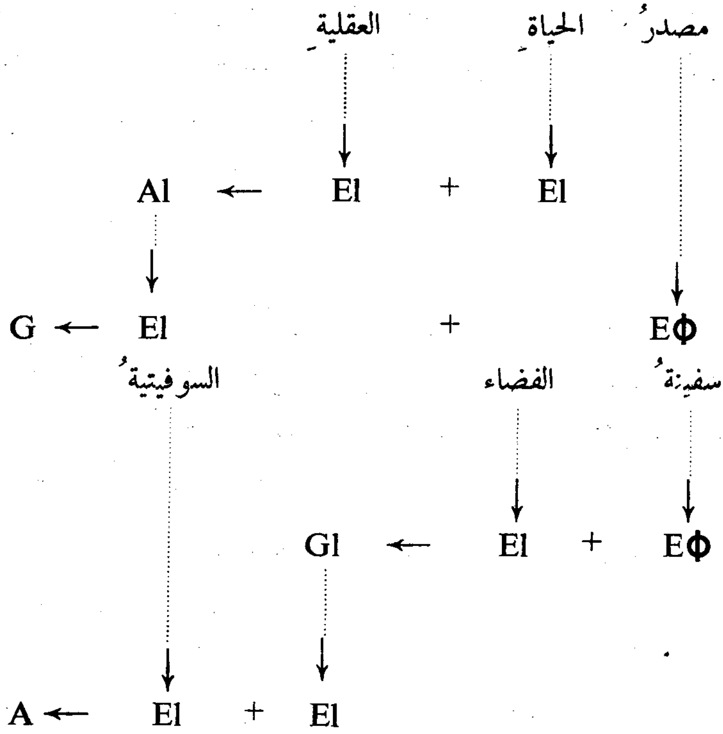
حياةُ العقلِ الإنسانيِّ
مصدرُ الحياةِ العقليةِ
سفينةُ الفضاءِ السوفيتيةُ

يُميَّز في الأمثلة المذكورة نمطان من العبارات المعقدة ، التي يمكن التعبير عن بنيتها في النماذج التالية :

$E\Phi+(En+En) \rightarrow Gn$ ؛ وأحد أشكالها $E\Phi + (El + El) \longrightarrow Gl,$

$(E\Phi + En)+En \rightarrow An$ ؛ وأحد أشكالها $(E\Phi + El) + El \rightarrow Al,$

لايتم عادة في المصادر العلمية تفريق دقيق كفاية بين العبارات من نمط (حياةُ العقلِ الإنساني) والعبارات من نمط (سفينةُ الفضاءِ السوفيتيةُ). مع أن العبارات المشار إليها تتميز عن بعضها جوهرياً من حيث بنيتها. ويلعب دوراً معلوماً في ذلك ، كما عُرض في النماذج المذكورة ، ترتيب التأليف المباشر لصيغ الأسماء التي تتمتع بسيمات مختلفة Φ أو l أو n [١٨] : في الحالة الأولى نحصل في النهاية على مركب G ، أما في الحالة الثانية فنحصل في النهاية على مركب A . إن العملية متعددة الدرجات التي تصف توليد مثل هذه النماذج للعبارات المعقدة يمكن تصويرها في المخطط ٨ :



(المخطط ٨)

(١٨) لقد صرفنا النظر لدى تحليل التراكيب النحوية عن الظواهر الصرفية الاخرى (وفي عدادها حالات الاعراب). وكنا عرضنا من قبل صحة مثل هذا الموقف .

ولدى تحليل العبارات المعقدة يكون ضرورياً عدم الاقتصار على الوصف الساكن حسب الأجزاء المكوّنة ، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار ترتيب تسلسل عمليات توليد المركبات في مصطلحات نموذج المكوّنات المباشرة. وهذا هام على وجه الخصوص لأجل تحديد صفة التّركيب الاجمالي .

إن توسيع أو تعقيد التّراكيب الاسمية يتّم على حساب انتشار الأجزاء النحوية المكوّنة الذي يزيد في عمق هذا المركب أو ذاك . فتصادف مثلاً عبارات إضافة من نمط (تلميذُ مدرسةِ المدينة) أو (تلميذٌ مدرسةِ مدينةٍ) يرقد في أساسها بالمقابل النموذجان : $E_1\Phi + (E\Phi_2 + El)$ و $E_1\Phi + (E\Phi_2 + En)$ حيث يوجد انتشار للجزء المكوّن الثاني في التّركيب إلى مركب G . ويمكن من حيث المبدأ بناء عبارة إضافة ذات أي طول عن طريق استعمال قواعد توليد المركب G عدداً غير محدود من المرات. إلا أن مثل هذه العبارات الضخمة قلما تصادف . ويرتبط تواتر ظهورها في أكثر الاحتمال بخصائص الأنواع الأدبية للنصوص . ويمكن أن يستخدم المثال التالي من جريدة « الأهرام » المصرية لتوضيح ذلك : (إمكانيةُ تحقيق أهدافِ خطةِ مضاعفةِ الدخلِ) . إن مثل هذه العبارة هي سلسلة من صيغ الأسماء ذات سيما Φ التي تُختتم بصيغة كلمة تتمتع بـ l أو n ، ويتّم إغلاق عبارة الإضافة .

إن توسيع عبارة الاضافة يتّم كذلك بنتيجة انتشار جزأيها المكوّنين إلى مركبات وصفية . وقد ذُكرت أعلاه أمثلة لمثل هذا النوع من تعقيد العبارات الاسمية . وتتطلب اهتماماً خاصاً بنية العبارات من نمط (سفينةُ الفضاءِ السوفييتيةُ) أو (سفينةُ فضاءٍ سوفيتيةٌ) . ويمكن توزيع مضمون كل مثال إلى جزأين مكوّنين من حيث المعنى ، يتّم التعبير عنهما بعبارة (السفينةُ السوفيتيةُ) وصيغة كلمة (الفضاء) أوبعبارة (سفينةٌ سوفيتيةٌ) وصيغة كلمة (فضاءٍ) . ولكن لايمكن أن تؤدي العبارة كما هو معلوم

وظيفة بمثابة $E\Phi$ وأن تحتل موقع الجزء المكوّن Q_1 في مركب G. ويستتبع ذلك أن التركيب الوصفي ، الذي يجب من حيث مضمون المعنى أن يشكل جزءاً مكوّناً من مركب الاضافة ، حسب تعبير ف . إينغفه (٦٢آ ، ص ١٣٧)، أن «يتفكك إلى مكوّنات متقطعة » ، لكي يشكل البناء الوحيد الصحيح قواعدياً وفق النموذج $(E\Phi_1+El)+El_2$ أو $(E\Phi_1+En)+En_2$.

ويُسمح ، طبقاً لضوابط القواعد العربية ، بتشكيل عبارات أكثر تعقيداً أيضاً من نمط :

حياةُ العقلِ الإنسانيِّ الجديدةُ(١٩)

ويتم التعبير عن بنية هذه العبارة في النموذج :

$$[E_1\Phi + (El_2 + El)] + El_3$$

إن مثل هذا البناء النحوي يمكن أن يدخل في النمط الذي قمنا بتحليله الآن لعبارة (حياةُ العقلِ الجديدةُ) مع الانتشار التالي لصيغة كلمة (العقلِ) إلى تركيب وصفي (العقلِ الإنسانيِّ) . وبتعبير آخر ، إن تشكل مثل هذا التركيب المعقد يُنظر إليه على أنه توليد عبارة اسمية عميقة من جميع المركبات التي يرجع إليها تاريخها الاشتقاقي بواسطة اللواصق . أما التاريخ الاشتقاقي الاصتي لمثل هذه العبارة فيُتصور على أنه إخراج لها من تلك المركبات الأولية التي يمكن بواسطتها توزيعها إلى أجزاء مكوّنة من حيث المعنى وبالتحديد : (الحياةُ الجديدةُ) و (حياةُ العقلِ) و (العقلِ الإنسانيِّ). ويجب أن نلاحظ أن مثل هذه العبارات المعقدة جداً للكلمات ، على مايبدو ، تستعمل نادراً جداً . ولم تصادف في النصوص العربية التي قمنا بدراستها (٢٠) .

وتعتبر ذات أهمية كبيرة دراسة الخصائص التي يتم طبقاً لها التعبير

---

(١٩) وضع المثال من قبلنا لاهداف تجريبية .

(٢٠) من المعلوم انه يستعمل في اللغة العربية الفصحى في مثل هذه الحالات عبارات جار ومجرور من نمط (الحياة الجديدة للعقل الانساني) عوضا عن عبارات الاضافة .

عن التعريف والتنكير في اللغة العربية الفصحى بواسطة السياق .وقد طرح في المصادر العلمية رأي يقول بأن الجزء الأول فيعبارة الاضافة يعتبر دوماً معرفة ، ولاتؤكد ذلك كما عرضنا أعلاه حقائق اللغة . ويعتبر أكثر برهاناً مبدأ آخر واسع الانتشار يقضي بأن تعريف أو تنكير الجزء الأول في عبارة الإضافة يرتبط بحالة الجزء الثاني . إلا أنه ينعكس في هذا المبدأ موقف مبسط نوعاً ما من هذه القضية : إن التعبير عن التعريف والتنكير في مركب الاضافة يتصف بعلاقات متبادلة للظواهر اللغوية أكثر تعقيداً .

وتتوفر أسس مقنعة كفاية لاعتبار أن تعريف أو تنكير الجزء الأول من عبارات الإضافة يظهر عن طريق السياق ليس في تبعية مباشرة لحالة الجزء الثاني ، بل تبعاً للمعنى الذي تتمتع به هذه العبارة ككل . إذا كان تعريف أو تنكير العبارة الوصفية تفرضه سيما l أو n الموجودة في في الجزء الرئيسي ، فإن الأمر في عبارة الإضافة على العكس حيث أن تعريف أو تنكير العبارة يحدده المعنى الذي يُقدَّر فيالجزء الرئيسي الذي يتمتع نفسه بغياب السيما . وتنحصر المهمة بالتالي فيالكشف عن تلك القواعد التي تفرض تعريف أو تنكير عبارة الاضافة .

يتضح أن خصائص التعبير عن التعريفوالتنكير في عبارة الاضافة ترتبط أيضاً بالصنف الأصغر للأسماء الذي تدخل فيه صيغة الكلمة التي تكون بمثابة الجزء المكوّن Q_1 من المركب . وفي هذا المجال يكشف الاسم (Ss) والصفة (Sa) والمصدر (Sv) عن خصائص جوهرية . ويميز بالمقابل في اللغة العربية الفصحى ثلاثة أنواع من عبارات الاضافة : عبارة إضافة ذات اسم (بالمعنى الضيق) ،وعبارة إضافة ذاتصفة وعبارة إضافة ذات مصدر في موقع الجزء المكوّن Q_1 .

لقد تم أعلاه تحليل بنية مركب الاضافة فقط على أساس أمثلة النوع الأول لعبارات الاضافة . وتعطي دراسة هذه الأمثلة أساساً لصياغة التأكيدالنظري التالي :

١٣ – توجد عبارة الاضافة،ذات الاسم (بمعناه الضيق) بمثابة الجزء المكوّن Q_1 ، في علاقة تعادل وظيفي مع صيغة الاسم التي تتمتع بسيما 1 ، وتعرّف على أنها عنصر El في نظام اللغة إذا كانت صيغة الاسم في موقع الجزء المكوّن Q_2 تشتمل على سيما 1 . وتوجد مثل هذه العبارة الإضافية في علاقة تعادل وظيفي مع صيغة الاسم التي تتمتع بسيماn، وتعرّف على أنها عنصر En في نظام اللغة إذا كانت صيغة الاسم في موقع الجزء المكوّن Q_2 تشتمل على سيما n .

إن التعبير عن التعريف أوالتنكير يتصف بخصائص خاصة في عبارات الاضافة ذات الصفة التي تكون بمثابة الجزء المكوّن الرئيسي في المركب، مثلاً :

مهمةٌ عظيمةُ الخطرِ
شيءٌ عسيرُ الاتباعِ
احتجاجٌ شديدُ اللهجةِ

إن تركيب الاضافة في هذه الأمثلة ، كعبارة في موقع الاسم المفرد ، ينعت الاسم (بمعناه الضيق) الذي يحمل معنى التنكير . ويمكن بالتالي أن نعتبر أنه يتمتع بمعنى التنكير ، بصرف النظر عن كون الجزء الثاني منه يشتمل على سيما 1 . ويتأكد هذا الاستنتاج أيضاً بالأمثلة التالية :

المهمةُ العظيمةُ الخطرِ
الشيء العسيرُ الاتباعِ
الاحتجاجُ الشديدُ اللهجةِ

حيث تأخذ الصفة أداة التعريف لدى المطابقة مع صيغة الاسم التي

تتمتع بسيما 1 . ويلفت الانتباه إليه أنه حينئذٍ تأخذ بنية مركب الاضافة، ذي الصفة بمثابة الجزء الرئيسي ،صفة متميزة تناقض للوهلة الأولى التأكيد (١٠). إلا أن من الصحيح النظر إلى أداة التعريف لافي سياق الصيغة المفردة للكلمة ، بل كعنصر يعود إلى جميع العبارة ككل . ويحافظ في هذه الحالة المبدأ (١٠) على قوته : لاتتمتع صيغة الاسم التي تكون بمثابة الجزء المكوّن Q_1 في مركب الاضافة بمعنى التعريف أو التنكير . ويتم التعبير عن الصيغة الأصلية الابتدائية لمركب الاضافة ذي الصفة في موقع الجزء المكوّن Q_1 في العبارات من نمط (شديدُ اللهجةِ) . وتؤدي مثل هذه العبارات في اللغة وظيفة كوحدات تتمتع بمعنى التنكير ، وهو ماتوضحه الخصائص الدلالية – النحوية للجزء الرئيسي في هذا النمط من عبارات الاضافة – الصفة .

١٤ – توجد عبارة الاضافة ذات الصفة بمثابة الجزء المكوّن Q_1 في علاقة تعادل وظيفي مع صيغة الاسم التي تتمتع بسيما n ، وتعرّف على أنها عنصر En في نظام اللغة . وتشتمل حينئذ صيغة الكلمة في موقع الجزء المكوّن Q_2 على سيما 1 .

ومن المهم أن نلاحظ أنه في مثل هذه العبارات الاضافية لايُفهم ماتفيده الكلمة في موقع الجزء المكوّن Q_2 على أنه شيء معلوم من حيث عملية الكلام الراهنة يتم تمييزه من صنف الأشياء المتماثلة . من الواضح هنا أن سيما 1 ترتبط بالتعبير عن معنى التعميم . وتوجد لاثبات هذا الافتراض معايير شكلية : لايسمح في هذا الموقع النحوي بوجود تأليف الاسم المقابل (بمعناه الضيق) مع اسم الاشارة، مثلاً (هذا) أو(هذه). قارن استحالة (شديدُ هذه اللهجةِ) عوضاً عن العبارة الصحيحة (شديد اللهجة) . إن التحليل الدلالي لصيغ الأسماء المستعملة، مثل (اللهجة) في عبارات الاضافة ذات الصفة ، يوضح أن معنى التعميم ينشأ فيها بنتيجة تأليف التعريف مع نوع خاص للمفرد (Singularis) يشتمل على

جزء مكوّن للجمع (انظر حول المفرد Singularis : إي . إي . ريفزين — ١٠٨ ، ص ١٠٥ — ١٠٧) . ينتفي في صيغ الأسماء في مثل هذا الاستعمال معنى التنكير ، أما سيما l الموجودة فيها فتؤدي وظيفة مُعمِّمة .

ومن الواضح أنه ترتبط بهذا امكانية التعبير عن التعميم كذلك أيضاً في صيغة الاسم التي تتمتع بسيما n . وقد تحدث عن ذلك أيضاً غ . غيوم (٢٠٦) . وتصادف بالمناسبة في النصوص العربية أمثلة من نمط (جميلُ وجهٍ) حيث يتم ، ليس لدى وجود سيما l بل لدى وجود سيماً n ، التعبير عن معنى تعميم صيغة الاسم المستعملة في موقع الجزء المكوّن Q_2 .

وبهذا الشكل ، فإن عدم وجود مقابلة ، من حيث معنيي التعريف والتنكير في جزأي مركب الاضافة ذي الصفة ، يمكّن بدرجة كبيرة من أن تقوم مثل هذه العبارة في صيغتها الابتدائية بالوظيفة فقط كعنصر En . إن استعمال هذا النمط من عبارة الاضافة كعنصر El يتحقق في صيغته المشتقة المرتبطة بقواعد التبدل في الاستعمال الوظيفي .

وتستعمل بشكل واسع كذلك في اللغة العربية الفصحى عبارات إضافة حيث يكون المصدر بمثابة الجزء الرئيسي في التركيب النحوي ، مثلاً :

ظهورُ الصحفِ السياسيةِ
ايجادُ حضارةٍ مشتركةٍ
تكوينُ الحياةِ الفكريةِ

إن مثل هذه العبارات الإضافية تتميز بخصائص خاصة للتعبير عن التعريف والتنكير تنبع من الخصائص الدلالية — النحوية للجزء الرئيسي للتركيب — المصدر .

إن المصدر دون شك يدخل في صنف الأسماء وفقاً لمجموعة من السمات الصرفية والوظيفية . ومع ذلك فإنه يُظهر بعض الصفات الدلالية التي تتصف بها كقاعدة الأفعال . يعبّر المصدر على وجه الخصوص عن معنى التسمية الفعلية ، التي يتم عادة التعبير عنها في اللغات الأخرى بصيغة المصدر(٢١) . وبنتيجة هذه الخواص للمصدر يتم ، بين الأجزاء المكوّنة لتركيب الاضافة المقابل ، التعبير عن علاقات تختص بها المركبات الفعلية ، وبالتحديد علاقة الفاعل والفعل وعلاقة الفعل والمفعول به . ويشهد على الصفات الفعلية للمصدر أيضاً أنه يتم في عبارة الاضافة نعت المصدر ظرفياً ، مثلاً :

سيرُ دروسِكَ سيراً حسناً

إن تحليل الفعل العربي (بمعنى أساس الفعل بدون اللواصق الشخصية) يؤدي إلى أن نميز في دلالة الفعل جزأين مكوّنين – عنصر معنى الحدث (v) وعنصر معنى الزمن (t) . وزيادة على ذلك تعتبر سيما v و سيما t جزأين مكوّنين دلاليين حتميين لأية صيغة فعل . وتشتمل مثل هذه الصيغة في نفسها على هاتين السيمتين في نفس الوقت . ويعتبر المصدر في الصيغة الأصلية حاملاً فقط لمعنى الحدث . إن فقدان معنى الزمن في المصدر يميزه عن الفعل .

يمكن ، إذا تجردنا عن سمة الزمن ، شرح مضمون التركيب الإسنادي الفعلي إلى أنه ربط معنى الحدث بمعنى الشخص (المسند إليه) ، مثلاً (دخلتَ) أو (تدخلُ) تتألف من جزأين مكوّنين (دخَلْ) و (تَ) أو (تَ) و (دْخُلُ) . ويؤمن تأليفهما إسناد الحدث الذي يسميه الفعل

---

(٢١) تجدر بالملاحظة في هذا المجال ترجمة العبارة الانكليزية (to trap a spy) الى العربية (مطاردة جاسوس ــ «الاهرام»).

لمعنى الضمير . ولكن ربط معنى الفعل بالمعنى الشخصي يتحقق في تركيب الاضافة في صيغة تأليف المصدر والضمير الشخصي ، مثلاً (دخولُ + كَ) : بالانكليزية (the entering of you) . إن تراكيب (دخل +تَ) أو (ت + دخل) أو (دخول + كَ) متشابهة دلالياً من حيث معنى الحدث والشخص (المسند إليه) . وزيادة على ذلك فإن اسناد أساس الفعل والمصدر على حد سواء لمعنى الشخص يتم بتأليفهما ليس فقط مع الضمير الشخصي ولكن أيضاً مع الاسم (بالمفهوم الضيق) . قارن (دخلَ الولدُ) و (دخولُ الولدِ) ، وكذلك (دخلَ ولدٌ) و (دخولُ ولدٍ) .

إن تحليل مثل هذه الأمثلة يعطينا أساساً لنعتبر أن مركب الاضافةذا المصدر بمثابة الجزء المكوّن Q_1 ينقل فعلياً مضمون تركيب اسنادي فعلي، دون أن يعبّر مع ذلك عن معنى الزمن الذي يكون جزءاً مكوّناً حتمياً في الارتباط النحوي من النمط الاسنادي .

وهكذا فإن دلالة المصدر ، الذي يكون بمثابة الجزء المكوّن Q_1 في مركب الاضافة ، تتطابق (باستثناء معنى الزمن) مع دلالة أساس الفعل الذي يكون كجزء مكوّن من تركيب اسنادي . وإذا انطلقنا من تساوي معنى أساس الفعل في الصيغة الاسنادية والمصدر في مركب الاضافة (من البدهي دون اعتبار معنى الزمن) ، يتوجب أن نستنتج أن دلالة صيغة كلمة (دخولُ) في المثالين (دخولُ الولدِ) و (دخولُ ولدٍ) على حد سواء متطابقة . ويرتبط في مثل هذه الحالات وجود سيما 1 وسيما n في صيغة الكلمة ، التي تكون في موقع الجزء المكوّن Q_2 في مركب الاضافة ، بالتعبير عن معلومية أو عدم معلومية من قام بالحدث ، وليس بالتعبير عن تعريف أو تنكير العبارة بشكل عام ، كما كان الأمر في تركيب الاضافة ذي الاسم (بالمعنى الضيق) غير المصدر . وبالمقابل، فإن عبارة الإضافة ذات المصدر بمثابة الجزء الرئيسي يمكن أن تتمتع

فقط باحدى سمتي مقولة التعريف والتنكير .

وهكذا فإن عبارة الاضافة ذات المصدر بمثابة الجزء الرئيسي تماثل مركب الاضافة ذا الصفة الذي يؤدي نفسه وظيفة كوحدة ذات معنى التنكير . أما خاصة مركب الاضافة ذي المصدر فتكون في أنه معادل وظيفياً فقط للوحدات ذات معنى التعريف(٢٢) . وفي واقع الأمر

إيجادُ صلاتٍ = الايجادُ

إيجادُ الصلاتِ = الايجادُ

إن تساوي معنى مثل هاتين الوحدتين يؤكده التحليل التوزيعي لعدد كبير من عبارات الاضافة ذات المصدر في حالات مختلفة للجزء المكوّن Q_2 ولصيغ المصدر التي تتمتع بمعنى التعريف .

١٥ ــ توجد عبارة الاضافة ذات المصدر بمثابة الجزء المكوّن Q_1 في علاقة تعادل وظيفي مع صيغة الاسم التي تتمتع بسيما 1 ، وتعرّف على أنها عنصر El في نظام اللغة . ويمكن أن تشمل حينئذ صيغة الكلمة في موقع الجزء المكوّن Q_2 على سيما 1 أوسيما n .

إن المقابلة بين التعريف والتنكير تصبح غير ذات أهمية لعبارة الاضافة ذات المصدر بمثابة الجزء الرئيسي . ويعتبر التعبير عن معنى الشخص (المسند إليه) ذا أهمية لمثل هذه العبارة ، كما أشير إلى ذلك أعلاه . وتفرض هذا عملياً إمكانية التعادل الوظيفي للعبارة مع مركب P فعلي كامل . قارن (تريدُ أن تكتبَ الدرسَ) و (تريدُ كتابة الدرسِ) إلى جانب (تريدُ كتابتَكَ الدرسَ) . وتظهر من جهة أخرى علاقة

(٢٢) من الطريف من وجهة النظر هذه ان تترجم في كتاب صدر في مصر عبارة (تحقيق اهداف مشتركة) الى الانكليزية « The realisation of Common aims » ويتاكد هذا المبدأ بتحليل حجم كبير من المواد المترجمة .

الاستبدال المتبادل بين عبارة الاضافة المصدرية وبين صيغة المصدر التي تتمتع بسيما I . قارن (تريدُ كتابتكَ الدرسَ) و (تريدُ الكتابةَ الدرسَ) .

يعطي تحليل مثل هذه الأمثلة أساساً لاستنتاج أن سيما I في صيغة المصدر ترتبط كذلك بمقولة الشخص ، وأنها تعتبر وسيلة للتعبير عن معنى الشخص في المصدر المستعمل خارج تركيب الاضافة . ويلفت الانتباه أنه لدى استعمال تركيب الاضافة المصدري وصيغة المصدر ذات سيما I على حد سواء ، فإن عمل الفعل هو نفسه . ومن الواضح أن هذه الخصائص ترتبط بالخصائص الدلالية للمصدر .

إن مضمون المصدر ، إذا لم يكن بالطبع مثل هذا المصدر قد صار اسماً ، لايحتاج إلى تعديل من حيث معلومية أوعدم معلومية ما يفيده . فلا يمكن أن يفيد المصدر بسبب دلالته كثيراً من الأشياء ، ويدخل في فئة الكلمات المستعملة فقط في المفرد [Singularia tantum ، انظر (٦٢ ، ص ١١١ – ١١٥) وكذلك (١٠٨ ، ص ١٠٥ – ١٠٧)].

تصبح في ظروف نزع المقابلة بين الجمع وغير الجمع وبالتالي التعريف والتنكير ، مجرد مقابلة التعبير وعدم التعبير عن معنى الشخص أمراً مميزاً للمصدر . ولاتقتصر تبعاً لذلك مقولة التعريف والتنكير بالنسبة للمصدر على وظيفتها الأولية حين تأخذ مضموناً جديداً .

ترتبط إحدى صيغ المصدر ، التي لها علاقة بمقولة التعريف والتنكير ، باستعماله بمثابة جزء رئيسي في تركيب الاضافة . إن صيغة المصدر في هذا الموقع النحوي تترابط حتماً مع مقولة الشخص . ويمكن بالتالي اعتبار أن سيما Φ التي تشتمل عليها صيغة المصدر تؤدي وظيفة خاصة : إنها نفسها تستتبع معنى الشخص وتعتبر أحد عناصر التعبير المستتر عن الضمير . ومما تجدر إليه الاشارة تبعاً لذلك الأمثلة من نمط (تريدُ دخولَ البيتِ) ، حيث أنه ، حتى لدى فقدان الاشارة إلى الفاعل ، تترابط صيغة المصدر

ذاتِ سيما Φ (دخولَ) مع التركيب الفعلي (أن تدخلَ) الذي يشتمل على معنى الشخص .

ولايرتبط بالتعبير المستتر عن الضمير سيما Φ فقط . فيميز – خارج مركب الاضافة – عدا صيغة الكلمة التي تشتمل على سيما Φ ، صيغتان للمصدر تبعاً لوجود سيما l أو n فيهما ، ولهما كذلك علاقة وظيفية بمقولة الشخص .

تقوم صيغة المصدر ذات سيما l في اللغة بالوظيفة كوحدة تعبر عن معنى شخص . ويفرض هذا تعادل مثل هذه الصيغة للكلمة مع تركيب الاضافة المصدري . وتظهر هنا ارتباطات طبيعية بين معنى التعريف ومعنى الشخص . وتوجد هذه العناصر الدلالية في علاقة التقدير المتبادل : يؤدي وجود معنى التعريف إلى التعبير عن الضمير ، ويؤدي وجود معنى الشخص إلى التعبير عن التعريف . فيتميز بهذا الشكل نوعان من التعبير عن الضمير : تعبير عن معنى الشخص متميز ظاهر يحدث لدى استعمال الضمائر الشخصية ، وتعبير عن معنى الشخص غير متميز خفي يحدث حين تشتمل صيغة المصدر على سيما l . قارن (تريدُ الدخولَ) و (تريدُ دخولَكَ) إلى جانب (تريد أن تدخلَ) .

من الواضح أن يتم ، لدى التعبير غير المتميز عن الضمير ، نقل المعنى المعين للشخص عن طريق السياق ، تبعاً لمعنى الشخص في الجزء الرئيسي في البناء النحوي الراهن . وهكذا فإن (الدخولَ) تترابط مع (دخولَكَ) أو (أن تدخلَ) في المثال المذكور أعلاه . وتترابط نفس صيغة المصدر هذه مع (دخولي) أو (أن أدخلَ) في جملة (أريدُ الدخولَ) وهكذا . . قارن استحالة استبدال الفعل بالمصدر ذي سيما l في مثل حالات (تريدُ أن أدخلَ) ، حيث لايتطابق شخصا التركيبين الفعليين .

إن الاستبدال المتبادل للتركيب الفعلي أو عبارة الاضافة المصدرية

وصيغة المصدر ذات معنى التعريف تفرضه علاقة التقدير المتبادل لمعنيي الضمير والتعريف. فمن جهة، تقدِّر سيما d التعريف حين تؤمن التعادل الوظيفي للتراكيب من نمط (دخولُكَ) أو (أن تدخلَ) مع صيغ المصادر التي تشتمل على سيما l . ويُعبَّر عن ذلك في أن التراكيب الفعلية أو المصدرية ذات التعبير الظاهر عن الشخص تقوم في اللغة بالوظيفة كعناصر El : يمكنها أن تحتل أي موقع نحوي تختص به صيغ الأسماء ذات معنى التعريف. ومن جهة أخرى، تقدر سيما l وجود الضمير، مما يؤدي إلى التعادل الوظيفي لصيغ المصادر من نمط (الدخولُ) مع تراكيب الاضافة أو التراكيب الفعلية التي تمتلك تعبيراً ظاهراً عن الشخص.

ويقدم أهمية كبيرة استعمال حرف (أنْ)، المسمى في علم القواعد العربية التقليدية مصدرياً، في مثل هذه الحالات مع العبارة الاسنادية الفعلية. إن وظيفة هذا الحرف ترتبط بتحويل الفعل إلى مصدر. ويحصل المركب الفعلي بنتيجة ذلك على امكانية أن يحل محل صيغة المصدر أو التركيب المصدري. أما هذه الوحدات، كما يبين تحليلها إلى الأجزاء المكوّنة، فلا تعتبر متساوية في المعنى: يتم التعبير عن دلالة التركيب الاسنادي الفعلي في النموذج ($v_1 + t_2 + d_3$)، أما دلالة التركيب المصدري أو صيغة المصدر ذات سيما l ، فيتم التعبير عنها في النموذج ($v_1 + d_2$). وبتعبير آخر، يتمتع التركيب الاسنادي الفعلي بعنصر دلالي زائد بالنسبة للتركيب المصدري أو صيغة المصدر — هو معنى الزمن. يفرض استعمال الحرف (أن) تحويل العبارة الاسنادية الفعلية إلى تركيب مصدري أو صيغة مصدر. وتنحصر وظيفة الحرف المصدري في جعل معنى الزمن في التركيب الفعلي محايداً. وبنتيجة ذلك، فإن مثل هذا التركيب يشتمل كذلك فقط على سيمتي v و d . ويدخل بسبب التساوي في المعنى في علاقة الاستبدال المتبادل مع التركيب المصدري أو صيغة المصدر.

ومن المهم كذلك أن نلاحظ أن إمكانية التحويل إلى تركيب مصدري أو صيغة مصدر يمتلكها فقط التركيب الاسنادي الفعلي – بمعنى التركيب ذي الفعل بمثابة الجزء المكوّن Q_1 . قارن استحالة (أريد أنْ الولدُ يكتبُ) عوضاً عن التركيب الصحيح (أريدُ أن يكتبَ الولدُ) الذي يساوي في المعنى جملة (أريد كتابةَ الولدِ) . إن نموذجاً نحوياً مغايراً تماماً يرقد في أساس الأبنية من نمط (رأيتُ الولدَ يكتبُ) .

تستخدم الخصائص المشار إليها معياراً إضافياً لأجل تمييز الجمل الاسمية والفعلية : تتحول الجملة الفعلية إلى عبارة إضافة مصدرية ، في حين أن الجملة الاسمية فاقدة مثل هذه الامكانية . وتتوفر أسس مقنعة كفاية للتأكيد بأن أية جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلاً في اللغة العربية الفصحى تعتبر بناء نحوياً معقداً : لايكون بمثابة الجزء المكوّن Q_2 في مثل هذا التركيب كلمة مفردة ، بل يكون مركب اسنادي كامل ، إذا نظرنا بالطبع إلى مايسمى بالصيغة الاسنادية للفعل لاعلى أنها تكوين صرفي بل على أنها تكوين نحوي . تشرح بهذا الشكل هذه الظاهرة في النظرية القواعدية العربية التقليدية : إن مايسمى في التقاليد الأوربية تصريفاً للفعل ، يُنظر إليه في التقاليد العربية على أنه عملية نحوية لإسناد الفعل إلى الضمائر الشخصية. ولايوجد في واقع الأمر فرق مبدئي من حيث التحليل النحوي البحت بين مثل هذه التراكيب (دخلْتَ) و (دخلَ الولدُ) و (تدخلُ) و (يدخلُ الولدُ) ، حيث أنها جميعاً تتصف بتأليف فعل (أساس) يحمل دلالة ($v_1 + t_2$) واسم يحمل معنى الضمير .

إن سيما n ، خلافاً لسيما Φ ولسيما l ، تقدِّر فقدان معنى الشخص في صيغة المصدر . وتعتبر الأمثلة التالية لاستعمال صيغة المصدر ذات سيما n موضّحة في هذا المجال (دخلتَ دخولاً) أو (دخلتَ دخولاً سريعاً) . من المعلوم أن صيغة المصدرفي مثل هذا الاستعمال تمتلك وظيفة تكرار أحد الجزأين الدلاليين المكوّنين للتركيب الاسنادي

الفعلي – معنى الحدث . قارن الأمثلة من نمط (تدخلُ أنتَ) ، حيث يوجد تكرار للجزء الدلالي المكوّن الآخر للتركيب الاسنادي الفعلي – معنى الشخص . ويستعمل التكرار الدلالي بواسطة المصدر في اللغة العربية الفصحى إما بهدف تمييز المعنى وإما تبعاً للنعت الظرفي للخبر بواسطة النعت الوصفي للمصدر الذي يفيد الحدث للفعل الذي يقابله .

وهكذا يظهر في عبارات الاضافة نظام معقد جداً لتفاعل الظواهر اللغوية يرتبط بالتعبير عن التعريف والتنكير . وتتكشف خصائص خاصة في قيام مقولة التعريف والتنكير بالوظيفة في التراكيب الاضافية المختلفة. وتتميز بالمقابل عبارات إضافة – اسمية ونعتية ومصدرية . ويعبّر عن الخصائص التي تم تحديدها في النماذج التالية :

EΦ + El ← Gl إذا كان Q_1 ←...... Ss من نمط (سفينةُ الفضاءِ)

EΦ + En ← Gn إذا كان Q_1 ←...... Ss من نمط (سفينةُ فضاءٍ)

EΦ + El ← Gn إذا كان Q_1 ←...... Sa من نمط (جميلةُ الوجه)

EΦ + E^n ← Gn إذا كان Q_1 ←...... Sa من نمط (جميلةُ وجهٍ)

EΦ + El ← Gl إذا كان Q_1 ←...... Sv من نمط (ايجادُ الصلاتِ)

EΦ + E^n ← Gl إذا كان Q_1 ←...... Sv من نمط (ايجادُ صلاتٍ)

الفصل الخامس

مفارقات النظرية

تم بحث القضية المدروسة من قبلنا في مجال نظمي فقط . وأدى ذلك إلى تحليل دلالة الأجزاء المكوّنة النحوية على أساس الاجراءات التوزيعية. وتعبّر النماذج المبينة على هذا الأساس عن تفاعلات منظومية للعناصر الدلالية المختلفة في سياق الأنواع الثلاث للتراكيب النحوية — الإسنادية والوصفية والإضافية . وبنتيجة التحليل إلى الأجزاء المكوّنة لصيغ الأسماء التي تبرز كمكوّنات مباشرة للمركبات المختلفة ، يتم تمييز ثلاث وحدات دلالية متمايزة نحوياً : سيما 1 وسيما n وسيما Φ . إن تماثل مقولات هذه الوحدات الدلالية ، الذي يظهر في نفي الواحدة منها وجود الأخريين ، يعطي الأساس للنظر إليها على أنها أجزاء نظام صرفي واحد . وبما أن التمايز النحوي لسيمات 1 و n و Φ يتم استغراقه في حدود التراكيب الاسنادية والوصفية والاضافية ، يمكننا أن نحدد نموذجاً صرفياً تاماً لمقولة التعريف والتنكير .

١٦ — تتصف مقولة التعريف والتنكير في اللغة العربية الفصحى بثلاثة عناصر دلالية متمايزة نحوياً — معنى التعريف (سيما 1) ومعنى التنكير (سيما n) وعدم وجود التعريف والتنكير الذي يفيد معنى (سيما Φ) . وتؤدي هذه العناصر وظيفتها في حدود الوحدات (صيغ الكلمات) المنتهية صرفياً .

وقد مكّن التحليل التوزيعي لهذه الوحدات الأولية من تمييز النماذج

النووية التالية للتراكيب النحوية :

$$(I)\quad P \leftarrow En + El$$
$$(II)\quad Al \leftarrow El + El$$
$$(III)\quad An \leftarrow En + En$$
$$(IV)\quad Gl \leftarrow El + E\Phi$$
$$(V)\quad Gn \leftarrow En + E\Phi$$

يتم عرض صحة هذه النماذج في المخطط (٩) ، حيث ذكرت أمثلة تشتمل على نفس مفردات الكلمات مع معانٍ مختلفة لمقولة التعريف والتنكير. ويؤدي ترابط هذه المعاني إلى توليد أبنية نحوية مختلفة :

الولدُ　　فلاحٌ

↓　　↓

$$P \leftarrow En + El$$

بالانكليزية .The boy is a peasant وبالفرنسية Lle garçon est un paysan

الولدُ　　الفلاحُ

↓　　↓

$$A \leftarrow El + El$$

بالانكليزية (the peasant boy) وبالفرنسية (le garçon paysan)

ولدٌ　　فلاحٌ

↓　　↓

$$A \leftarrow En + En$$

بالانكليزية (a peasant boy) وبالفرنسية (un garçon paysan.)

ولدُ   الفلاحِ

↓   ↓

$E\Phi + El \rightarrow G$

بالانكليزية (the peasant's boy) وبالفرنسية (le garçon du paysan)

ولدُ   فلاحٍ

↓   ↓

$E\Phi + En \rightarrow G$

بالانكليزية a peasant's boy) وبالفرنسية (un garçon de paysan)

(المخطط ٩)

إن شرح توليدتراكيب نحوية في مصطلحات التعريف والتنكير يسمح ببناء نظرية متماثلةبسيطةذاتقوةتوضيح كبير بشكل كاف . وتصادف مع ذلك بعض الحقائق المتناقضة التي توصل إلى مفارقات في النظريةالمعروضة هنا (٢٣) . وتظهر ضرورة كشف خصائص أكثر خصوصية وضرورة تدقيق صياغة بعض التأكيدات . ويمكن أن يمتلك المعنى المعاوم تعداداً لتقييم محتمل (٢٤) للمبادئ النظرية ، حيث أنه ، كما تلاحظ بدقة ر . فرومكينا « قلّما يمكن صياغة قواعد متخصصة تماماً وصارمة في مجال

(٢٣) يكتب أ . ل . سوبوتين : «ان الاهمية التعليمية لمثل هذا النمط من المفارقات تنحصر على وجه الخصوص في ان هذه المفارقات تساعد في كشف مجال استخدام المفهوم الذي ادخل عن طريق التصور المثالي، وتساعد في تمييز هذا المجال عن مجال صفات واشكال ظهور الموضوع المدروس حيث لا يعمل هذا المفهوم» (١٢٨ ، ص ٣٧٠) .

(٢٤) نفهم حينئذ الاحتمال ، وفقا الرأي غ . اي . روزافين ، على انه درجة تاكيد الفرضية (او الاستنتاج) بواسطة معطيات الملاحظات التجريبية (او المقدمات).

المواضيع اللغوية» (١٣٩ ، ص ٦٧) . وتعتبر مهمة تبعاً لذلك المؤشرات الكمية التي تعبر عن علاقة عدد الأمثلة التي تؤكد المبدأ النظري الراهن بعدد الأمثلة التي تنفيه .

ويتصف تشكيل المركب P الاسمي وفقاً للتأكيد (٣) بتأليف صيغتي كلمتين تتمتعان بسيمتين مختلفتين l و n . وتشهد المادة اللغوية المبحوثة من قبلنا بأن درجة صحة هذا المبدأ عالية . فتبين الغالبية الساحقة من الأمثلة أن صيغ الكلمات المؤلفة مباشرة للمركب تشتمل في أي تركيب اسنادي اسمي على معنيين متضادين للتعريف والتنكير .

إلا أنه يجب أن نأخذ بالاعتبار أنه ليس أي زوج ، مقتطع في الكلام من صيغ الأسماء يتمتع بسيمتين مختلفتين l و n ، عبارة عن مركب P . فيصادف في نص طه حسين (١٠٧٦) حالة تواجد مشترك لصيغ الكلمات وفقاً للنموذج (I) . يولّد من بينها (٤٢٢) تأليفاً لصيغ الأسماء تراكيب اسنادية . ويعبر بهذا المعنى عن درجة تأكيد (W) النموذج (P ← En + El)
على الشكل التالي :

$$(P \leftarrow En + El)\ W = \frac{٤٢٢}{١٠٧٦} = ٠,٣٩٢$$

ويجبرنا ذلك على الافتراض بأن الخاصة التي تم تحديدها ، بشأن الوظيفة النحوية للتعريف والتنكير في المركب P ، تحصرها مجموعة من الشروط التي يستوجب كشفها تحليلاً إضافياً . إن حالات تآليف صيغ الكلمات المعرفة والنكرة ، التي لاتؤدي إلى تشكيل ارتباط نحوي اسنادي ، يتم عرضها في الأمثلة التالية :

(الفرقُ بين الشعر والفلسفة عظيمٌ) و (يتّخذون هذه القاعدةَ قانوناً) و (أصبح من العسير جداً) .

توجد في هذه الأمثلة صيغ كلمات معارف (الفلسفةِ) و (العسيرِ) وصيغ كلمات نكرات (عظيمٌ) و (جداً) . ولايرتبط تأليفها مباشرة بتوليد مركب اسنادي . ويلاحظ هنا عدم وجود مطابقة في حالة إعراب صيغ الأسماء التي تضم لبعضها ، ويتصف بذلك معظم الحالات التي تؤلف استثناءً في المبدأ (٣) . ويمكن بالتالي توضيح مثل هذا الانحراف بتأثير مقاومة (٢٥) ظواهر الاعراب على الوظيفة النحوية لمقولة التعريف والتنكير في المركب P . ويلفت الانتباه أنه بنتيجة تأثير الكلمات المساعدة أو الكلمات التي تعبّر عن موقف المتكلم وعلاقة الكلام بالواقع من نمط (إنّ) و (كان) على صيغ الكلمات المؤلفة للمركب، لايبدي عدم المطابقة الذي ينشأ مقاومة للتمايز النحوي لمقولة التعريف والتنكير في التراكيب الاسنادية ، أما التآليف من نمط المثال المذكور أعلاه (القاعدةَ قانوناً) ، فهي بتاريخها الاشتقاقي اللصقي ترتبط مباشرة بالبناء الاسنادي .

١٧ — إن التواجد المشترك لصيغتي إسمين يتمتعان بسيمتين مختلفتين l و n يؤدي إلى نسشوء الاسناد (إلى تشكيل المركب P) بشرط مطابقة الأجزاء المكونة النحوية في حالة الاعراب . أما عدم المطابقة ، الذي يفرضه استعمال الكلمات المساعدة والكلمات التي تعبر عن موقف المتكلم وعلاقة الكلام بالواقع من نمط (إنّ) و (كان) ، فلا يعيق نشوء ارتباط اسنادي .

ويأخذ التأكيد النظري (٣) من جهة ثانية وزناً كبيراً ، إذا أخذنا بالاعتبار أن قوته التوضيحية لاتقتصر على المركب P الاسمي . يبدو ممكناً ، كما سنبين أدناه ، إدخال الفعل في حلقة الوحدات اللغوية المبحوثة لدى دراسة الوظيفة النحوية لصيغ الكلمات المعارف والنكرات . إذا اعتبرنا الفعل وحدة تتمتع بمعنى التنكير ، فإن التركيب الاسنادي الفعلي

---

(٢٥) نفهم من المقاومة تاثير احـدى المقولات الذي يحـــدد الامكانية الوظيفيـة (النحوية) لمقولة اخـرى .

كذلك سوف يمتلك في أساسه النموذج (I) . ويمكن أن يشرح على أنه تواجد مشترك لعنصرين يتمتعان بسيمتين مختلفتين l و n.

وتنشأ المفارقات بخصوص التراكيب الوصفية . يتميز في المادة اللغوية المدروسة أي تركيب وصفي بأن مكوّناته المباشرة تشتمل على سيمتين متماثلتين l أو n . ويؤكد هذا صحة النموذجين النظريين (II) و (III) . ومع ذلك ليس أي تأليف مقتطع في الكلام لصيغتي اسمين يشتملان على معنى متماثل للتعريف أو التنكير عبارة عن مركب وصفي .

يصادف في نص طه حسين (٣٢١٧) حالة تواجد مشترك لصيغ الكلمات وفقاً للنموذجين (II) و (III) . ويولّد (٢٧٢١) تأليفاً من بينها مركباً وصفياً . ويشهد هذا على درجة عالية بما فيه الكفاية لتأكيد الخصائص التي تم تحديدها لتشكيل التراكيب الوصفية والنموذجين المقابلين لها : $El + El \leftarrow Al$ و $En + En \leftarrow An$:

$$W\,(El + El \leftarrow Al \text{ و } En + En \leftarrow An) = \frac{٢٧٢١}{٣٢١٧} = ٠{,}٨٤٦$$

ويكون التمايز النحوي لمقولة التعريف والتنكير أيضاً في المركبات الوصفية محدداً بمجموعة من الشروط التي يستوجب كشفها تحليلاً إضافياً . إن حالات تآليف صيغ الأسماء التي تتمتع بسيمات متماثلة l أو n ، والتي لاتؤدي إلى تشكيل ارتباط نحوي وصفي ، يتم عرضها في الأمثلة التالية :

(ليس النزاعُ الآنَ بين الملوك والأرسطقراطية) ،(يتصورُ الإنسانُ الحقائقَ) ، (مبالغةٌ شديدةٌ أيضاً)،(تركَتْ ... من غير شكٍّ أثراً) .

توجد في هذه الأمثلة أزواج من الأسماء مثل (النزاعُ الآنَ) و(الإنسانُ الحقائقَ) و (شديدةٌ أيضاً) و (شكٍّ أثراً) . وكل زوج

منها عبارة عن تأليف صيغتي كلمتين متساويتين في المعنى – معرفة أو نكرة ، ولاترتبطان مع ذلك بتوليد تركيب وصفي . يلاحظ هنا في صيغتي الاسمين اللذان يُضمان لبعضهما عدم وجود مطابقة في حالة الاعراب ، وفوق ذلك في الجنس وفي العدد . وهذا ماتتصف به الأمثلة التي تؤلف استثناءات من المبدأ (٦) . ويمكن بالتالي توضيح هذة هذه الاستثناءات بتأثير مقاومة الظواهر المشار إليها للوظيفة النحوية لمقولة التعريف والتنكير في المركب A .

١٨ – إن التواجد المشترك لصيغتي اسمين يتمتعان بسيمتين متماثلتين I أو n يؤدي إلى نشوء الوصفية (إلى تشكيل المركب A) بشرط المطابقة التامة للجزأين المكوّنين في حالة الإعراب والجنس والعدد .

وهكذا فإن المطابقة في حالة الاعراب في صيغ الأسماء المؤلّفة مع بعضها تعتبر أحد شروط التمايز النحوي لـ I و n أيضاً من حيث التفريق بين التراكيب الاسنادية والوصفية . ويظهر التمايز النحوي لمقولة التعريف والتنكير أيضاً في الحالات التي يولّد فيها تأليف صيغتي كلمتين معرفتين مركباً اسنادياً وفقاً لما هو متعارف عليه في شرح مصادر الاستعراب . وتمتلك مثلاً استعمالاً واسعاً الأبنية النحوية من نمط :

(هذه المسألةُ هي العلاقةُ) بالانكليزية : This question is the relation

و (إنَّ اللهَ هو الغفورُ الرحيمُ – القرآن، الشورى – ٥) و (هذا هو الفرقُ) بالانكليزية : (This is the diffirence) .

يكون في هذه الأمثلة بمثابة المبتدأ (المسند إليه) والخبر (المسند) اسمان معرفتان ، ويستعمل مايسمى ضمير الفصل الذي تنحصر وظيفته في بيان اختلاف الجزأين المكونين ، لكيلا يُضم لبعضهما هذان الجزآن المكوّنان اللذان يمتلكان معنيين متماثلين من حيث التعريف والتنكير ، حيث أن الجملة الراهنة تتحول في مثل هذه الحالة إلى عبارة .

وفي واقع الأمر ، إن قيام مثل هذا الضمير بوظيفته يرتبط بتوليد تركيب اسنادي . ويستخدم حينئذٍ حتماً ، حيث لايوجد اختلاف في الحالة من حيث التعريف والتنكير ، وحيث يتشكل بدون هذا الضمير تركيب وصفي . قارن الجملتين :

(إنَّ اللهَ هو الغفورُ الرحيمُ — القرآن ، الشورى — ٥)

(إنَّ اللهَ غفورٌ رحيمٌ — القرآن ، التوبة — ٩٩) .

إن قيام الضمير الشخصي بالوظيفة كضمير فصل يمتلك أساساً نحوياً أكثر عمقاً مما يتم تصوره عادة في المصادر العلمية . فتبرز في التراكيب الوصفية من نمط (الولدُ الفلاحُ) صيغة الاسم ذات سيما 1 كجزء مكوّن Q_2 . وبنتيجة استعمال الضمير (هو) تصبح صيغة كلمة (الفلاحُ) جزءاً مكوناً Q_2 من مركب اسنادي ، لأن مثل هذا الضمير ، كما أشير إلى ذلك أعلاه ، لايمكن أن يُنعت وصفياً . إن تأليف (هو + الفلاحُ) يولّد تركيباً اسنادياً يقوم وفقاً للتأكيد (٥) بالوظيفة كعنصر En ، وبذلك يبرز بمثابة الجزء المكوّن Q_2 من المركب الاسنادي ذي صيغة كلمة (الولدُ) بمثابة الجزء المكوّن Q_1 . وهكذا يمكن التأكيد أنه ينشأ في حالات استعمال ضمير الفصل بناء نحوي يرقد في أساسه النموذج التجريبي $(Sl_2+D)+Sl_1$. ويؤدي هذا إلى النموذج (1) ، حيث أن $D + S \rightarrow P$ ، أما $Ps \ldots \rightarrow En$.

من المهم أن نلاحظ أن وظيفة ضمير الفصل يمكن أن تنفذ بواسطة العروض . قارن مثلاً جملتي :

(المؤثرُ الثاني الشعرُ)

(الآخرُ الشهوةُ)

يتم بيان اختلاف المبتدأ والخبر هنا بوسائل تنغيمية . إلا أن مثل هذه

الأمثلة نادراً ماتصادف في النصوص (وخاصة االحديثة) العربية . ويوجد في النص المدروس أربع حالات فقط .

وتصادف إضافة إلى ذلك في النصوص القديمة وخاصة في الأمثال جمل من نمط :

(كلبٌ حيٌّ خيرٌ من أسدٍ ميتٍ)

حيث ينشأ الاسناد فيها لدى تأليف اسمين نكرتين . ومما يلفت الانتباه أنه تستعمل في هذه الحالات بمثابة الجزء المكوّن Q_1 أسماء ذات نوع خاص من المفرد (**(Singularis)**) الذي يشتمل على جزء مكوّن من الجمع . أما تأليف سيما 1 أو سيما n مع مثل هذا النوع **(Singularis)** فيؤدي إلى التعبير عن معنى التعميم. ويمكن أن يساعد هذا في أن تبرز صيغة الاسم ذات سيما n بمثابة الجزء المكوّن Q_1 في المركب الاسنادي . إن معنى التعميم ، بصرف النظر عما إذا كان يتّم نقله لدى وجود سيما أو سيما n في صيغة الكلمة ، يؤثر نحوياً كما يؤثر التعريف .

إن المبدأين (٣) و (٦) وبالمقابل النماذج (I) و (II) و (III) تعتبر صحيحة تماماً لأجل وصف وتركيب التراكيب الاسنادية والوصفية. ولايجب مع ذلك إطلاق قوتّها الموضوعية من حيث التحليل النحوي وبخاصة تحليل التنبؤ .

تُعتبر الجملة بناءً نحوياً كثير البنى ، أما في إنشاء أساسها الاسنادي فيمكن أن تتمايز ظواهر من مختلف مستويات اللغة حتّى المستوى الصوتي . وتُستخدم أحياناً كعوامل لتوليد تراكيب اسنادية المواقع النحوية أو السياقية نفسها . إن مثل هذه الحقائق ،التي هي في جوهرها عبارة عن نتيجة لتشكل أبنية نحوية وفقاً للنماذج النووية للغة ، ليس نادراً ماتعمل كسبب لتحويل هذه التآليف للكلمات ، التي تؤلف حسب بنيتها الداخلية تراكيب نحوية غير اسنادية ، إلى تراكيب اسنادية.ومن المهم أن نبحث

أيضاً في هذا المجال إحدى إمكانيات توليد المركب الاسنادي لدى وجود سيما 1 في الوحدتين المؤلفتين مع بعضهما .

من المعلوم ان الجزء الرئيسي في عبارة الاضافة لايمكن ان يكون معه مباشرة نعت ، وأن الكلمة الناعتة في هذه الحالة تعود إلى كل العبارة وتكون من الطبيعي بعد الجزء الثاني لمركب الاضافة . فمثلاً مضمون العبارة الروسية " та сила человеческой мысли " (*) ينقل بعبارة (قوةُ الفكر الانسانيِّ تلكَ) في اللغة العربية الفصحى ، حيث يتميز جزآن مكوِّنان للمعنى يتم التعبير عنهما بمركبين (القوةُ تلكَ) و(الفكرِ الإنسانيِّ) . ويلفتُ الانتباهَ تغييرُ الترتيب المعتاد (وبالمقابل الوظيفة) لمكوّنات المركب الوصفي ذي اسم الاشارة بمثابة الجزء المنعوت ، قارن (تلكَ القوةُ) . إن هذا التقديم والتأخير يرتبط بأن اسم الاشارة ، بسبب دلالته (سيما 1 وفقط سيما 1) ، لايمكن أن يكون جزءاً مكوّناً Q_1 في مركب الاضافة . ويحتل بنتيجة ذلك الاسم (بالمعنى الضيق) هذا الموقع . أما اسم الاشارة ، فيقوم بوظيفة الكلمة الناعتة .

ويصبح ، بنتيجة مثل هذه الخصائص لترتيب الكلمات في عبارة الاضافة ، ممكناً تشكل تراكيب اسنادية من نمط (تلكَ قوةُ الفكرِ الإنسانيِّ) — بالانكليزية : (that is the power of human thought) مع أن (تلكَ) و (قوةُ الفكرِ الإنسانيِّ) على حد سواء تدخلان في صنف العناصر El . ويتضح أنه حين لاتتمكن الوحدات اللغوية التي تؤلف مع بعضها من أن تدخل في ارتباط وصفي فيما بينها ، حتى في حالة إذا ماكانت تتمتع بسيمتين متماثلتين 1 أو a ، تظهر إمكانية خرق حصر المكوّنات المباشرة للمركب الاسنادي من حيث التعريف والتنكير .

(*) لا يتم التعبير في اللغة الروسية عن مقولة التعريف والتنكير صرفيا بادوات خاصة لذلك ، بل يتم التعبير عنها صوتيا عن طريق التنغيم . والترتيب الحرفي لمعنى العبارة الروسية هو التالي : (تلك القوة الانساني الفكر) . — المترجم — .

ويتم استعمال هذه الامكانية من قبل اللغة بشكل نشيط .

إن التأكيد النظري (١٢) المعروض أعلاه ، بشأن الوظيفة النحوية لسيما Φ في تركيب الاضافة يحمل صفة الصحة . ويبقى علينا أن نؤكد فقط على الأهمية الخاصة التي يحصل عليها ترتيب الكلمات والتواجد المشترك لدى تشكيل تركيب الاضافة . إذا كان يصادف في بعض الحالات تراكيب إسنادية ووصفية لاتتلاحق أجزاؤها المكوّنة مباشرة بعد بعضها، فإن التواجد المشترك للعناصر المكوّنة لمركب الاضافة يُعتبر حتمياً بشكل مطلق .

ولاتؤلف أيضاً عبارات الاضافة من نمط (تاريخُ هذه المدرسةِ) استثناءات ، حيث لايبرز هنا كمكونات مباشرة (تاريخُ) و (المدرسةِ) بل يبرز (تاريخُ) و (هذه) . ويمكن أن يعكس الشرح المغاير بشكل خاطئ بنية عبارة الاضافة التي تختص بها اللغة العربية الفصحى .

ومن المهم في هذا المجال أن نلاحظ أنه يصادف في اللغة العربية الفصحى غير قليل من التآليف من نمط (مؤلفاتُ هؤلاءِ ــ نجيب محفوظ) ، حيث لايرافق اسم (بالمعنى الضيق) اسم الاشارة (هؤلاء) . ومن الواضح أن الشرح المقترح هنا ينبع من تحليل العبارة الوصفية من نمط (هذه المدرسةُ)، الذي تميّز وفقاً له كلمة (هذه) بمثابة الجزء المكوّن Q_1 (المنعوت) أما بمثابة االجزء المكوّن Q_2 (الناعت) فتميز كلمة (المدرسةُ) . يُنظر في النظرية القواعدية العربية التقليدية إلى الكلمة التي تكون بمثابة الجزء المكوّن Q_2 في مثل هذا النوع من العبارة على أنها (بدل) من الكلمة التي تكون بمثابة الجزء المكوّن Q_1 .

الباب الثالث

نظام الأداة في اللغة العربية الفصحى

الفصل الأول

الأداة كعنصر في التركيب الصرفي

الأداة عبارة عن نظام للمعاني والصيغ اللغوية المترابطة فيما بينها . وقد بحثنا أعلاه معنى التعريف والتنكير على أنه مضمون الأداة بعد أن فصلناه اصطلاحاً عن الصيغة لمجموعة من الاعتبارات المنهجية . وسنُدخل في هذه المرحلة من دراسة الأداة الاشارات اللغوية المستخدمة للتعبير عن معنى التعريف والتنكير ، وسنعيد ثانية الارتباط الواقعي لمضمون الأداة وصيغتها . إن مثل هذا الطرح للمسألة تفرضه مهمات تحديد جوهر الأداة وبناء نماذجها الصرفية في اللغة العربية الفصحى . وسنتابع حينئذ الاقتصار على الجانب النحوي لعرض المسألة وفقاً لاتجاه دراسة الأداة في عملنا الراهن المحددأعلاه .

أوصلنا تحليل الأنظمة الدلالية للتراكيب النحوية المختلفة إلى تمييز ثلاث وحدات لبنية المضمون : سيما 1 وسيما n وسيما Φ . وبتعبير آخر ، كانت هذه العناصر الدلالية محددة مكانياً في حدود صيغ مفردة للكلمات ، ونظرنا إلى كل واحدة منها على أنها تركيب صرفي

كامل . وإذا انطلقنا من التأكيد البديهي القائل بأن مقولة التعريف والتنكير التي تشتمل على سيمات 1 و n و Φ تؤلف مضمون الأداة ، سيكون من الصحيح التأكيد بأن الأداة كوحدة لغوية متكاملة تتجزأ في صيغة الكلمة وتؤلف قسماً من الاشارة المنتهية صرفياً . ومن المعلوم لدينا من جهة ثانية أن التعريف والتنكير يعتبران مقولة متمايزة نحوياً في اللغة . وتبرز الأداة بالتالي على أنها عنصر مكوّن لقسم من التراكيب (صيغ الكلمات) الصرفية التامة .

١٩ — تعتبر الأداة في اللغة العربية الفصحى عنصراً صرفياً لصيغ الأسماء وتستخدم للتعبير عن ثلاثة معانٍ متمايزة نحوياً لمقولة التعريف والتنكير .

إن هذا الأمر يحدّد مسبقاً اتجاه وطبيعة الدراسة التالية للأداة ، ليس فقط من حيث تحديد وظيفتها ، ولكن أيضاً من حيث تحديد نموذجها الصرفي .

وتم هكذا في اللغة العربية الفصحى تمييز ثلاثة عناصر دلالية 1 و n و Φ تتصف بالتمايز النحوي . وتنحصر المهمة قبل كل شيء في تحديد الوحدات الصغرى لبنية التعبير التي تترابط بانتظام مع هذه العناصر الدلالية. يجب افتراضياً أن توجد الوحدات الشكلية المبحوث عنها في حدود أجزاء مجتزأة في الكلام بمثابة صيغ كلمات ، حيث أنه تم في هذه الأجزاء بالذات تحديد مكان السيمات المختلفة لمقولة التعريف والتنكير . وستستخدم بالتالي صيغة الكلمة ، كتركيب صرفي تام « وحدة إطارية » لدى تمييز المورفيمات المستخدمة لأجل التعبير عن العناصر الدلالية 1 و n و Φ .

يُقترح أن تتم تجزئة صرفية للأداة على أساس استعمال طريقة الأزواج الصغرى . وبنتيجة مقارنة صيغ الكلمات التي تختلف وفقاً لمقولة التعريف والتنكير ، يمكن تمييز أدوات مختلفة ، وتحديد علاقات بنيوية معينةفيما

بينها ، وفي خاتمة المطاف بناء النموذج الصرفي للأداة في اللغة العربية الفصحى على هذا الأساس . ومن الضروري لتحقيق خطة البحث هذه أن نمتلك مسبقاً معلومات تامة بما فيه الكفاية بشأن وجود معاني مختلفة للتعريف والتنكير في صيغ الكلمات المقارنة . ويأخذ تصنيف صيغ الكلمات تبعاً لذلك معنى خاصاً ، انطلاقاً من السيمات l و n و Φ الموجودة فيها . ويؤدي ذلك افتراضياً إلى تحديد ثلاثة أصناف لصيغ الكلمات – El و En و EΦ تتجاوب مع ثلاثة أصناف دلالية لمقولة التعريف والتنكير .

إن تصنيف صيغ الكلمات ،على أساس تحديد السيمات l و n و Φ ، يبدو لنا نظاماً متدرجاً كاملاً . ولدى دراسة مثل هذا النظام يعتبر من الأنسب منهجياً التمسك بمبدأ التحليل الثنائي . وينطلق هذا المبدأ كما هو معلوم من المقدمة النظرية القائلة بأن النموذج الصرفي المعقد للنظام الصرفي للغة يخضع للتخفيض إلى عدد محدود للمعارضات الثنائية . ويمكن أن يتم تصور مثل هذه المعارضات الثنائية ، أولاً : بتلازم صيغ الكلمات El و En ، وثانياً: بتلازم الكلمات El و En من جهة ، ومن جهة أخرى صيغ الكلمات EΦ .

الفصل الثاني

أصناف صيغ الكلمات المعارف والنكرات

يؤدي اقتطاع كثير من صيغ الكلمات ، ذات الأجزاء المكوّنة الدلالية l و n من الصف النظمي ، إلى تمييز صنفين لصيغ الأسماء في الصف الصرفي – المعارف (El) والنكرات (En) . ويعكس كل واحد من هذين الصنفين التجريد الدلالي حسب مقولة التعريف والتنكير. أما الصفة العامة فتظهر في المجال النحوي في اللغة العربية الفصحى . ومن الصحيح بالتالي الانطلاق ، لدى تقسيم صيغ الكلمات إلى أصناف El و En، من مجموعة معايير نحوية. ونميز بعض الخصائص النحوية لصيغ الكلمات ، الأكثر أهمية في نظرنا والتي تظهر في توزيعها ، على أنها تعتبر مثل تلك المعايير .

ويمكن في ضوء المبدأ النظري (٤) اعتبار أن أجزاء الصنف El تتصف قبل كل شيء بامكانية محتملة لاحتلال موقع Q_1 في المركبات الاسنادية الاسمية. ويمكن أن تستخدم امكانية استعمالها قبل الاسم الموصول (الذي) (١)

---

(١) يمكن ان يستعمل الاسم الموصول في اللغة العربية الفصحى مع الاسماء المعارف فقط . وسيقترح ادناه شرح لهذه الظاهرة في مصطلحات التعريف والتنكير . اما هنا ، فاننا ننطلق عمدا من ان هذه الخاصة المشار اليها معلومة بالنسبة لنا ولا تحتاج الى اثبات .

وصفاً إضافياً لمثل هذه الصيغ للكلمات . بالعكس ، تتصف أجزاء الصنف En بأنها فاقدة الامكانية المحتملة لأن تكون بمثابة Q_1 في المركب P الاسمي أو أن تستعمل قبل الاسم الموصول (الذي) . وهكذا يمكننا، باستعمال موقعين نحويين ، أن نميز سمات توزيعية لصيغ الكلمات المعارف والنكرات ، وأن نمتلك بذلك معايير مقنعة كفاية لتمييز ووصف أصناف El و En . ويمكن على هذا الأساس صياغة المبدأين النظريين التاليين :

٢٠ — إن صيغة الكلمة المعرفة تتصف نحوياً قبل كل شيء بامكانية محتملة لاحتلال موقع Q_1 في المركب P الاسمي أو أن تكون قبل(الذي).

٢١ — إن صيغة الكلمة النكرة تتصف نحوياً قبل كل شيء بعدم امكانية احتلال موقع Q_1 في المركب P الاسمي أو أن تكون قبل (الذي).

وميزنا طبقاً لذلك في نص كتاب طه حسين « قادة الفكر » من بين (١٦٩١٠) اسماً (١١٠٨٥) وحدة ذات معنى التعريف و (٢٧٢٩) وحدة ذات معنى التنكير[٢] . وهذه امثلة لأنماط الأسماء ذات معنى التعريف .

هو ، أنا ، ، هما ، هي ، نحن ، هذا ، هؤلاء ، أولئك ،هذه ، هاتان ، حسينٌ ، الهلال (مجلة) ، سقراطُ ، أفلاطونُ ، مارسُ (شهر)، الكتابُ ، الفصولُ (بالنسبة للكتاب) ، الأمرُ ، الموضوعُ ، الأربعةُ، الخامس ، الأعظمُ ، الأكثرُ ، الأكبرُ . الآخرُ ، الأبيضُ ، الكثيرونَ، المصريونَ ، المدبِّرونَ ، الأمّتانِ .

تشتمل القائمة المذكورة على أمثلة من جميع الأنماط الممكنة للأسماء التي بامكانها أن تحتل موقع الجزء المكوّن Q_1 في المركب P وأن تستعمل

---

(٢) اما البقية (٢,٠٩٦) وحدة ، فتؤلف وحدات ذات معنى Φ .

قبل الاسم الموصول في صيغه المختلفة . وتقسم هذه الكلمات إلى فئتين. تدخل في واحدة منهما الأسماء التي تختص بمعنى التعريف حسب طبيعتها الدلالية ، وهي الضمائر الشخصية وأسماء العلم وأسماء الإشارة . إن مثل هذه الكلمات ، كماهو معلوم ، محرومة من صيغ معاكسة تتمتع بمعنى التنكير . ويمكن بالتالي أن تستثنى من التحليل الصرفي التالي لصيغ الكلمات في مصطلحات مقولة الأداة . ويدخل في الفئة الأخرى مايسمى بالأسماء العامة (بحجم ١١٤٩٨ وحدة) التي ستتعرض للتحليل وفقاً لطريقة الأزواج الصغرى إلى جانب صيغ الكلمات المعاكسة .

وتم إضافة إلي ذلك في نص كتاب طه حسين « قادة الفكر » تمييز (٢٧٢٩) صيغة اسم محرومة من امكانية احتلال موقع الجزء المكوّن Q_1 في المركب P وأن تكون قبل (الذي) . وهذه أمثلة الأسماء ذات معنى التنكير :

كتابٌ ، فصولٌ ، أمرٌ ؛ موضوعٌ ؛ أربعةٌ ؛ خامسٌ ، كثيرونَ ؛ مصريون ، مدبِّرونَ ، أمّتان .

ويمكن أن تتم مقابلة صيغ الكلمات هذه مع صيغ الكلمات المقابلة لها والمتطابقة من حيث المفردات في قائمة أمثلة الأسماء المعارف .

وتؤدي مقارنة هذين الصفين لصيغ الأسماء إلى تمييز الأنواع التالية الثلاثة للمقابلة :

١ — الكتابُ — كتابٌ
٢ — الأكبرُ — أكبرُ
٣ — الكثيرونَ — كثيرونَ

وتؤدي المهمة إلى اقتطاع المورفيمات التي ترتبط بالتعبير عن التعريف والتنكير . ويعتبر مناسباً من الناحية المنهجية إدخال المادة التي ستخضع للتحليل الصرفي تدريجياً ، بسبب ضرورة انتقاء أزواج صيغ الأسماء الملائمة للمقارنة ، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة أن يختلف المثالان

المقارنان في مجال التعبير بصفة واحدة فقط . ولننظر أولاً أمثلة النمط الثالث :

الكثيرونَ — المصريونَ — الأمّتانِ

كثيرونَ — مصريونَ — أمّتانِ

إن مقارنة صفين لكثير من مثل هذه الأمثلة تكشف المقابلة في التعبير عن (L : غير L) . وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن من المعلوم لدينا عن عمد أن أجزاء كل واحد من هذه الأزواج المحللة يختلف عن الآخر فقط بعنصر المضمون وحده (وبالذات بمعنى التعريف والتنكير) ، يمكن القيام بالاستنتاج المسبق بأن العنصرين (L) و (غير L) مرتبطان بالتعبير عن التعريف والتنكير .

ولننظر أمثلة النمط الثاني :

الأكبرُ — الآخرُ — الأبيضُ

أكبرُ — آخرُ — أبيضَ

إن نتائج التحليل المقارن لمثل هذه الأمثلة ، في حدود الحقائق المبحوثة للغة ، تؤكد الاستنتاج المسبق الذي تم على أساسه دراسة أمثلة النمط الثالث. ويطرح في هذه المرحلة من الدراسة التأكيد النظري التالي :

٢٢ — يعتبر المورفيم (L) عنصراً للتعبير عن التعريف ، في المقابلة مع (غير L) كعنصر للتعبير عن التنكير .

أما مسألة أداة التنكير فتبقى إلى حين بلا حل .

ولننظر أمثلة النمط الأول :

الكتابُ — الأربعةُ — الفصولُ

كتابٌ — أربعةُ — فصولٌ

إن مقارنة صفين لكثير من مثل هذه الأمثلة تؤكد الاستنتاج الذي قمنا به أعلاه بشأن الخصائص الوظيفية للمورفيم L . ويرتبط هنا أيضاً استعمال L بالتعبير عن معنى التعريف . إلا أنه تتكشف في مثل هذه الأمثلة مقابلة في مجال التعبير من نوع جديد وبالضبط (L : N) . ويعقّد هذا بدرجة كبيرة مسألة التعبير عن سيما n في صيغ الأسماء، وقضية الأداة في اللغة العربية الفصحى بشكل عام .

وتنحصر الصعوبات الأساسية في أن المورفيم L يتقابل مع صيغ لغوية مختلفة . وبتعبير آخر ، لدى فقدان المورفيم L– وهذا المورفيم مرتبط بالتعبير عن التعريف – تنشأ صيغ مختلفة للكلمات في الأنماط الثلاثة المبحوثة أعلاه للأمثلة :

١ – كتابٌ

٢ – آخرُ

٣ – كثيرونَ

ومن البدهي أنه يمكن توضيح مثل هذه الحالة بتعدد بنى نظام التعبير عن التعريف والتنكير . ويمكن ، بعد أن نميز المورفيم – العنصر المجرد في الوصف المجرد للبنى[٣] ، أن ندرس مظاهره المعينة في هيئة أشكال مختلفة لظهور المورفيم . وسيكون أكثر سهولة تحقيق مثل هذه الخطة لدراسة هذه القضية ، إذا أخذنا بالاعتبار أن مسألة التعادل الوظيفي (من حيث التعبير عن التعريف والتنكير) لهذه الصيغ للكلمات قد تم حلها في مجال التسمية . ولكننا نصطدم حينئذ بقضية أخرى ترتبط بتمييز ووصف أشكال ظهور المورفيمات في مستوى الملاحظات . لنفرض أن صيغة

---

(٣) انظر س . ك . شاوميان(١٤٨)و (١٤٩ ، ص ١٣ – ١٤) . وبالمناسبة ، ان آراء س . ك . شاوميان ، بشان درجة المفاهيم المسلم بها ودرجة الملاحظات ، يتم تاكيدها بالمبدا التعليمي حول المستوى التجريبي والمستوى النظري لعملية الادراك .

الكلمة (كتابٌ) تؤلف صيغة مثالية للتعبير ن التنكير ، وأنه يُنظر على هذا الأساس إلى المورفيم N بمثابة أداة تنكير .

٢٣ – يعتبر المورفيم N عنصراً للتعبير عن التنكير لدى فقدان المورفيم L في هذه الصيغة للكلمة .

وسيكون من الضروري ، لتمييز أشكال هذا المورفيم، مقارنة N مع العناصر التي تقتطع في المواقع التي تقابلها في الحالتين الباقيتين . ويشير التحليل الصرفي لصيغ الكلمات الثلاث المذكورة أعلاه إلى أنه تُميز بعد نهاية حالة الاعراب (الضمة) العناصر N و Φ و نَ – نِ . ويبرز سؤال طبيعي : كم يعتبر مبرراً النظر إلى جميع هذه الأجزاء بمثابة أشكال لمورفيم واحد للتنكير ؟ .

لننظر في البداية أمثلة من نمط (آخرُ) . كان بالامكان شرح مثل هذا التركيب الصرفي من حيث المبدأ في المقابلة مع صيغ من نمط (الكتابُ) و (كتابٌ) ، كنتيجة لاستعمال غياب الأداة (عدم وجود الأداتين L و N في نفس الوقت) . يوضّح التحليل الذي أجري أن النموذج الصرفي للكمات مثل (آخرُ) لايشتمل بشكل عام على صيغ من نمط (آخرٌ) . وبالتالي فإن صيغ الكلمات من نمط (آخرُ) لاتتصف بحذف التنوين بغية تشكيل إحدى صيغ مقولة التعريف والتنكير ، بل تتصف بشكل عام بانعدام التنوين الذي ينبع من بعض خصائص بنيوية للأسماء من هذا النمط. ومن المعلوم على وجه الخصوص من قواعد اللغة العربية أن انعدام التنوين في مثل هذه الحالات يبرز بمثابة سمة أساسية لما يسمى بالأسماء ذات حالتي الاعراب (يقصد : الممنوعة من الصرف = المترجم) .

تبحث مسألة الأسماء الممنوعة من الصرف في المجال التاريخي في مقال هام لـ ن. ف . يوشمانوف « أحجية الأسماء الممنوعة من الصرف في اللغة العربية الكلاسيكية » (١٥٧) . ويحدد المؤلف هنا هدفه في إثبات أنه

يتوجب اعتبار مايسمى بالأسماء الممنوعة من الصرف صيغاً متبقية من النظام القواعدي القديم للأسماء الذي كان محروماً من مقولة الأداة . إلا أنه يتوجب ، لدى دراسة هذه المسألة في مجال التزامن ، الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الصيغ المتبقية ، الموجودةفي بنية اللغة العربية في هذه المرحلة من التطور ، ماكان بامكانها إلا أن تحصل على معنى خاص . لأن تلك الصيغ السابقة بدون التنوين لم تبق في اللغة ببساطة كصيغ متبقية ، ولكنها تبرز أيضاً كجزء من النظام القواعدي المتغيّر للاسم ، والذي أصبحت الأداة فيه وسيلة للتعبير عن التعريف والتنكير .

ومما يلفت إليه الانتباه أن الأسماء الممنوعة من الصرف تأخذ لدى التعبير عن معنى التعريف الأداة L ، وبذلك تتحول كما هو معلوم إلى أسماء ذات ثلاث حالات للاعراب (يقصد : غير ممنوعة من الصرف = المترجم) .ويعني هذا أن لدينا في جوهر الأمر في صيغ الكلمات من نمط (آخرُ) عدم وجود للتنوين يفيد معنى . وتقابل هذه الظاهرة الخاصة مع التنوين الايجابي كسمة للأسماء ذات الحالات الاعرابية الثلاث (أي المنصرفة = المترجم) ، وتؤدي بالتالي وظيفة سمة مميزة للأسماء الممنوعة من الصرف . يبرز عدم وجود التنوين في صيغ الاسم المشار إليها كشكل خاص للتنوين ، كغياب للتنوين . ويقترب من التنوين الايجابي في وظيفته في التعبير عن التنكير ، ولكنه يختلف عنه في وظيفة سمة « الأسماء الممنوعة من الصرف والمنصرفة » . ويمكن عرض ذلك في المخطط التالي :

التعبير عن التنكير

N ← → $\bar{N}$

سمة لوجود ثلاث حالات للاعراب
(سمة للأسماء المنصرفة)

سمة لوجود حالتين للاعراب
(سمة للأسماء الممنوعة من الصرف)

٢٤ — يمتلك المورفيم N شكلين لظهوره : التنوين الايجابي (N) الذي يستخدم في نفس الوقت كسمة لتمييز صيغ الأسماء المنصرفة ، وغياب التنوين (N̄) الذي يستخدم في نفس الوقت كسمة لتمييز صيغ الأسماء الممنوعة من الصرف .

أما مايتعلق بالنمط الثالث من المقابلة ، فتشير مقارنة صيغ كلمتي (الكثيرونَ) و (كثيرونَ) إلى أن العنصر (نَ)يوجد لدى وجود معنى التعريف (المعبر عنه بالأداة L) ولدى وجود معنى التنكير (المعبر عنه بعدم وجود الأداة L) على حد سواء . ويشرح ن . ف . يوشمانوف هذه الظاهرة على أنها « حالة تنكير (ذات تنكير قد تم نسيانه) » (١٥٥ ، ص ٧٤) . ويدخل في هذه المقولة زيادة على ذلك أيضاً المثنى (كتابانِ). من الواضح أن التأكيد على « التنكير المنسي » يستند إلى أنه لدى استعمال الأداة L لايحذف المورفيمان (نَ) و (نِ) . ولايعتبر بالتالي هذان المورفيمان (نَ و نِ) وحدتين متمايزتين من حيث التعبير عن سيما l وسيما n .

٢٥ — لايُعتبر المورفيمان (نَ) و (نِ) عنصرين للتعبير عن التعريف أو التنكير .

وتظهر وظيفتهما في مجال آخر ، يبدو لنا أن عرضه ضروري لبناء نموذج صرفي تام للأداة في اللغة العربية الفصحى . إلا أن من الأنسب ، قبل أن نبدأ بدراسة هذه المسألة المعقدة ،أن نحلل بشكل أكثر تفصيلاً قيام أداة التعريف بوظيفتها في ضوء العلاقات الطبيعية في دائرة أوسع لعناصر بنية اللغة .

الفصل الثالث

أداة التعريف كوسيلة لتبديل الاستعمال

إن دراسة العلاقات البنيوية التي تدخل فيها وحدات اللغة تبعاً لقيام الأداة بالوظيفة لاتخلو من أهمية نظرية وعملية . ويتكشف جوهر هذه العلاقات في ضوء تقسيم الكلمات الذي أجري أعلاه إلى معارف ونكرات .

يميز في اللغة العربيةالفصحى كما ذكرنا صنفان للأسماء من حيث وجود سيما l وسيما n فيها . وسنشير بالمقابل إلى هذين الصنفين بـ El و En . وتقسم أجزاء كل صنف بدورها إلى قسمين أصغرين ، تبعاً للصفة الأصلية أو المكتسبة لسيما l وسيما n الموجودة فيها . ونحصل في النتيجة على أربع فئات :

١ — فئة الكلمات التي تختص بمعنى التعريف حسب طبيعتها الدلالية.
٢ — فئة الكلمات ذات المعنى المكتسب للتعريف .
٣ — فئة الكلمات التي تختص بمعنى التنكير حسب طبيعتها الدلالية.
٤ — فئة الكلمات ذات المعنى المكتسب للتنكير .

وإذا انطلقنا من أن تقسيم الكلمات يؤدي في خاتمة المطاف فقط إلى صنفين أساسيين El و En ، فإن أجزاء الفئتين الثانية والرابعة يمكن النظر إليها على أنها صيغ كلمات تنشأ بنتيجة تبدّل الاستعمال (انظر ش . بالي— ٩ ، فقرة ١٧٩—١٩٦) ، ويعبّر عن ذلك في النموذجين الفرضيين التاليين :

El ⟸ س + E^n

E^n ⟸ ع + El

٢٦ — إن التعبير عن التعريف والتنكير بواسطة الأداة يظهر في تبدل الاستعمال الوظيفي للوحدة من صنف النكرات (En) إلى صنف المعارف (El) أو من صنف المعارف (El) إلى صنف النكرات (En) .

وهكذا فإن المهمة تنتهي إلى تعيين العنصرين (س) و (ع) اللذين يُفترض أنهما يؤديان وظيفة كإشارتين لتبديل الاستعمال تؤمّنان انتقال الوحدة اللغوية (من حيث الامكانات الوظيفية) من أحد الصنفين إلى الصنف الآخر .

لنبحث في البداية العلاقات بين الأداة (T) والضمير الشخصي (D) .

من المعلوم أنه ، على امتداد كل تاريخ تطور النظرية العامة للأداة ، كانت تطرح بشكل دوري مسألة الارتباط بين الأداة ومقولة الضمير. فقد تم في النظرية القواعدية الاغريقية القديمة بحث الأداة والضمير في مجال واحد . إلا أن صفة الارتباط بين هاتين المقولتين لم تكن محددة بدقة ومدعمة بالحجج . وبنتيجة ذلك لم يتم رفض المبادئ المقابلة لها بدون أساس. وقد انتشر أكثر من غيره شرح الأداة على أنها معبّرة عن المعلومية وتحديد الفرد والتعيين أو كوسيلة للاشارة .

ويعتبر المبدأ الذي يطرحه أ . نورين (٢٣٣) برأينا ذا أهمية كبيرة . إنه يعرّف الأداة كلاصقة أو كلمة مساعدة تضاف إلى كلمة ليست ضميراً ، وتعطيها بذلك معنى الضمير . إلا أنه يبرز حينئذ سؤالان لايجيب عنهما أ . نورين ، وهما : ماهو جوهر معنى الضمير ؟ وإذا كان مثل هذا المعنى في واقع الأمر يُنقل إلى الكلمة التي ليست ضميراً ، فبأي شكل تتم تلك العملية ؟

نجد في علم القواعد العربية في القرون الوسطى مقدمات نظرية (مع أنها توجد في صيغة خفية) لطرح السؤال حول العلاقات بين الضمير الشخصي (D) والاسم العام (Sn) في مصطلحات مقولة التعريف

والتنكير . ويأخذ أهمية خاصة المبدأ الذي يقضي بتقسيم الكلمات حسب المعاني التي تتمتع بها في الأصل حسب طبيعتها بدون أداة من جهة ، وبدراسة الخصائص النحوية للغة في مصطلحات مقولتي المعارف والنكرات من جهة أخرى .

إن دراسة خصائص تبدل الاستعمال تستدعي ضرورة تحديد دخول الوحدات المدروسة في صنف El أو En . ونستعمل في حل هذه المسألة المبدأ النظري (٤) . ونأخذ كمنطلق المركب P الاسمي من نمط (هذا كتابٌ) . وكان بالامكان من حيث المبدأ الانطلاق أيضاً من المركب P الاسمي من نمط (هو كتابٌ) ، حيث أن الضمير الشخصي يعتبر « الأكثر تعريفاً » في صنف المعارف . ولكن بسبب خصائص الضمير الشخصي بالذات ، كان مثل هذا الموقف سيستدعي بعض الصعوبات .

وينحصر الأمر في أن الضمير الشخصي يتمتع حسب مضمونه (الاشارة إلى الضمير) بمعنى التعريف بالمعنى المجرد تماماً لهذا المصطلح . ويتميز عملياً في الضمير التمايز النحوي لمعنى التعريف. وبهذا المعنى ، فإن الضمير الشخصي في الصف النظمي أقرب أن يكون عبارة عن (ينوب عن) فئة كاملة بمثابة جزء من الجملة ، من أن يكون أجزاء مكوّنة مفردة من هذه الفئة . ويظهر هذا بنيوياً في أن الضمير الشخصي في صيغته النحوية يشتمل احتمالياً على تركيب وصفي من أي طول ومن أي مستوى لانتشار صيغة الاسم . وبذلك فإنه في مجال المضمون عبارة عن تركيبات لسيمات I أولية من حيث امكانية الاستبدال . إن حجم الضمير الشخصي في هذا المجال هو أكبر دائماً احتمالياً من حجم أي تركيب موجود في الحقيقة .

أما مايتعلق باسم الاشارة في الصف النظمي ، فإنه يدخل في علاقة تعادل مع عبارات وصفية كاملة ومع كلمات مفردة على حد سواء في

حدود مثل تلك العبارات . أما الضمير الشخصي فمحروم من إمكانية أن ينوب عن كلمات مفردة ،– أجزاء مكوّنة في العبارات الوصفية .

فمثلاً في جملة (الشابُ الفيلسوفُ جالسٌ) ، يؤدي استبدال (الشابُ) و (الشابُ الفيلسوفُ) على حد سواء باسم الاشارة إلى جملتين صحيحتين (هذا الشاب جالسٌ) و (هذا جالسٌ) ؛ في حين أنه لدى استبدال الاسم بالضمير الشخصي يصح (هو جالسٌ) ولايصح (هو الشابُ جالسٌ) .

من الواضح أن التعادل الوظيفي يظهر بشكل أتم بين الاسم واسم الاشارة، منه بين الاسم والضمير الشخصي . أما في المجال النظمي، فإن الضمير الشخصي واسم الاشارة يبرزان كممثلين نموذجيين لصنف El ، حيث أنهما يمكن أن يكونا فقط معرفتين محرومتين من امكانية التبدل في الاستعمال إلى En .

وبالعكس ، فإن الفعل (بدون اللواصق الشخصية التي ندخلها في مقولة الضمير) يبرز مثالاً نموذجياً لصنف En ، من حيث أنه يمكن أن يكون نكرة فقط (= يحتل محل Q_2 في المركب P) محرومة من امكانية التبدل في الاستعمال إلى El .

وأما مايتعلق بالأسماء فإنها ، كما رأينا في الفصول السابقة ، تتصف بمرونة كبيرة في مجال التعبير عن التعريف والتنكير . ويعطينا هذا الأمر بالذات إمكانية النظر إلى صيغ الأسماء المعارف والنكرات في مصطلحات التبدل في الاستعمال الوظيفي. وتؤخذ النكرة حينئذ كأصل بالنسبة للأسماء، ويظهر هذا في عدم الامكانية بالنسبة للاسم في الصيغة الأصلية أن يكون في موقع Q_1 في المركب P . أما امكانية قيام الأسماء في موقع Q_1 بالوظيفة في المركب P ، فيتم توضيحه بالتبدل في الاستعمال الوظيفي .

٢٧ – يستخدم المورفيم L لتبديل الاستعمال الوظيفي للاسم إلى وحدة من الصنف El .

ولكشف جوهر مثل هذا التبدل في الاستعمال ، يجري تحليل العلاقات البنيوية التي توضح الاسم والضمير في اللغة العربية الفصحى . تُظهر مقارنة المركبات الاسنادية من نمط (هو جالسٌ) و (الشابُ جالسٌ) أن في تبدل استعمال En + س ⟸ El تُعتبر أداة التعريف L العنصر س . ويعطينا هذا أساساً للنظر إلى صيغة الاسم ذات أداة التعريف ($T_2l + S_1n$) على أنها صيغة تبدّل استعمالها ، وأداة التعريف (Tl) على أنها إشارة تقوم بتبديل الاستعمال أو وسيلة لتبديل الاستعمال .

إن العلاقات البنيوية بين Sn و D يتم التعبير عنها في النموذج :

$$Sn\ (=En)\ +\ Tl\ \Longleftarrow\ D\ (=El)$$

أما صفة العنصر ع في التبدل في الاستعمال El + ع ⟸ En ، فتتكشف على أساس التحليل المقارن لصيغ مختلفة لاسم علم واحد يكون في مواقع نحوية مختلفةمن نمط (مررتُ بسيبويه) و (مررت بسيبويهٍ آخرَ) . إن أمامنا هنا تحوّل H (El =) إلى Sn (En =) بواسطة التنوين ، ويعطينا ذلك أساساً للتأكيد بأن أداة التنكير أيضاً يمكن أن تؤدي وظيفة وسيلة لتبديل الاستعمال ، مع أن ذلك يتم في مجال محدود أكثر .

٢٨ – يمكن أن يستخدم المورفيم N في صيغته الايجابية لتبديل الاستعمال الوظيفي لاسم العلم إلى وحدة من صنف En في حالة كون الصيغة الأصلية لهذا الاسم محرومة من مورفيم الأداة .

إن العلاقات التي تظهر بين D و Sn في الصف النظمي تحمل بجلاء صفة بنيوية ، وبسبب ذلك فإنها تعتبر كذلك أيضاً مهمة جداً للجانب الصرفي لتحليل هذه الظواهر . فيتضح أن D و S يختلفان عن بعضهما بخصائصهما الوظيفية الأصلية : D يتصف بوظيفة Q_1 ، أما S فيتصف بوظيفة Q_2 في المركب الاسنادي . وحين تكون صيغة الكلمة من نمط (المؤرخُ) بمثابة Q_1 ، فإنها تؤدي في جوهر الأمر وظيفة يتصف بها

صنف D . وبتعبير آخر ، بواسطة الأداة L (Tl) يدخل الاسم (بمعناه الضيق) النكرة في علاقة تعادل وظيفي مع كلمة من صنف D .

وبالتالي فإن عملية تحوّل S إلى D بواسطة Tl هي عبارة عن تبدل في الاستعمال الوظيفي ، تؤدي فيه Tl دور وسيلة لتبديل الاستعمال . وهكذا فإن وظيفة تحوّل S إلى D في المجال النحوي تؤلف الوظيفة الأساسية لأداة التعريف في اللغة العربية الفصحى. وبهذا يتم توضيح الاتصال الوثيق الموجود بين قيام الأداة بوظيفتها وبين الخصائص النحوية للغة العربية الفصحى . إن دراسة هذه الظواهر في مجال التبديل في الاستعمال تهدف إلى كشف العلاقات الطبيعية بين العناصر البنيوية، في اللغة العربية الفصحى .

إننا نعتبر ، لدى دراسة هذه الارتباطات المتبادلة المعقدة ، أن من المناسب أكثر منهجياً وأكثر صحة من حيث الجوهر أن نأخذ D بالذات منطلقاً لوصف اللغة . ويُعتبر ، لدى مثل هذا الطرح للمسألة ، تأليف $S_1 + T_2l$ صيغة تبرز بمثابة بدل لما يسمى الضمير الشخصي . ولهذا الأمر أهمية مبدئية تتعدى حدود المسألة المبحوثة هنا .

ويمكن الافتراض بأنه كان بإمكان الضمير بمثابة منطلق لوصف اللغة أن يمكّن من عرض ظاهر للقواعد الشكلية تبعاً للكثير من قضايا الدراسات اللغوية.وكما يكتب ر . أ . بوداغوف « إن السمات القواعدية التي تختص بها على انفراد أقسام الكلم المختلفة تُوحِّد الضمائر في صنف واحد . . .وتتقاطع بالنتيجة في مقولة الضمائر ، كما في البؤرة، وتظهر خصائص أقسام الكلم المختلفة » (١٩ ، ص ٢٦٨) .

من المتعارف عليه عادة في النظرية اللغوية إخراج بحث صنف الأفعال لدى عرض القضايا المرتبطة بمقولة التعريف والتنكير . إن التحليل الوظيفي للفعل (v) في المستوى النحوي يصف الفعل بأنه عنصر لغوي يتمتع

بمعنى n . ولقد طرح سيبويه في حينه ، وهو الممثل المشهور للنظرية القواعدية العربية التقليدية ، فكرة مماثلة تم فيما بعد تطويرها عند ابن يعيش . وهذا مبرر تماماً ، إذا لم نفصل وظيفة سيما l وسيما n عن الظواهر النحوية . يُعتبر الفعل عنصراً يتمتع بمعنى n، حيث أنه لايستطيع أن يكون بمثابة الجزء المكوّن Q_1 . وفيما لو استعملنا مصطلحات ك . غ كروشيلنيتسكايا، لكان بالامكان إعادة صياغة هذه الصيغة والتأكيد على أن v يعتبر كلمة ذات معنى n ، حيث أنه لايمكن أن يكون « قد ذُكر سابقاً » ويمتلك فقط إمكانية أن يكون بمثابة « جديد » . وبالعكس، فإن Dيكون دائماً El حيث أنه لايمكن أن يكون بمثابة « جديد ». وبهذا الشكل يمكن تقديم ماذكر أعلاه بشكل مبسط في الشكل التالي



إن الصنف En يتألف من S و V اللذين يتوحدان على أساس المعيار القائل بأن أيّ ممثل لتلك الأصناف الصغرى يمكن أن يكون بمثابةQ_2. إلا أنه ينتهي بذلك تشابههما ، حيث أن S يكشف عن خاصة هامة جداً، وهي أنه بسبب كونه En يمكن أن يتحول إلى El . وهكذا إذا كانVوD يؤلفان أبعد قطبين في التصنيف المبحوث أعلاه ويدخلان مع بعضهما في علاقة نفي وجود الواحد لوجود الآخر ، فإن الترابط بين S و D يتصف بخصائص ذات صفة التبدل في الاستعمال .

إن هذه الخصائص البنيوية للأصناف الثلاثة للكلمات في اللغة العربية الفصحى المشار إليها أعلاه تبدو لنا فائقة الأهمية . ويمكن أن تمكّن دراستها من طرح مسألة أنماط العناصر البنيوية للغة . كما أن النظر إلى V بمثابة

En يعطينا إمكانية طرح البنية $E_1 l + En_2$ (= D + غير D) بمثابة نموذج عام قليلاً أو كثيراً للمركب الاسنادي ، ويدخل في هذا النموذج أيضاً التراكيب التي تشتمل على أفعال . وهكذا فإن التركيب من نمط (كَتَبْتُ) يمكن النظر إليه على أنه تأليف غير $D_1 + D_2$ (= $El + En$) وهو مايؤلف جوهر أيّ مركب P .

إن المبادئ المعروضة هنا بشأن علاقات التبدّل في الاستعمال بين صيغ مفردة للكلمات قادرة على توضيح العلاقات البنيوية التي تدخل فيها جمل كاملة ، ومن البدهي أنه يقصد هنا الجمل التي تكون في موقع الاسم المفرد . إن صحة طرح هذه المسألة واضحة في ضوء التأكيد النظري (٥) (إن الجملة التي تكون في موقع الاسم لمفرد تعادل وظيفياً الوحدة التي تتمتع بسيما n ، وتعرّف على أنها عنصر En في نظام اللغة) . ولكن إذا كانت الوحدات التي تتمتع بسيما n يمكن أن تتبدل في الاستعمال إلى El ، فيمكن الافتراض أن الجمل التي تكون في موقع الاسم المفرد والتي توجد معها في علاقة تعادل كذلك ليست محرومة من امكانية التبدّل في الاستعمال. ويؤكد تحليل كمية كبيرة من المادة هذا التأكيد الفرضي .

تميز في اللغة العربية الفصحى مجموعة من الاشارات المبدّلة للاستعمال الّ يتحدد مجال استعمالها بصفة الوحدة التي يتم تحويل استعمالها . لننظر الأمثلة التالية :

١ — شابٌ ينظر إلى الفضاء . . . .
شابٌ تبتسم له الحياةُ . . .
٢ — الشابُ ينظر إلى الفضاء .
الشابُ تبتسم له الحياةُ .
٣ — الشابُ الذي ينظر إلى الفضاء . . .
الشابُ الذي تبتسم له الحياةُ . . .

تنشأ الوصفية في المثالين (١) ، اللذين هما عبارة عن عبارتين ، بنتيجة أنه يلحق مباشرة بالاسم النكرة جملة كاملة تبرز بمثابة جملة تكون في موقع الاسم المفرد ، وفقاً للمبدأ (٥) ، كوحدة En . وبالتالي فإن بنية مثل هذه العبارة تؤدي من جديد إلى النموذج III .

وفي المثالين (٢) تلحق الجملة ، التي تكون في موقع الاسم المفرد، مباشرة باسم معرفة، ويؤدي هذا إلى تشكيل مركب اسنادي وفقاً للنموذج I.

ويتمتع المثالان (٣) بأهمية كبيرة من حيث المسألة المبحوثة هنا . ففي هذين المثالين يكون اسم معرفة بمثابة الجزء المكوّن Q_1 . أما الجملة التي تكون في موقع الاسم المفرد والتي تستخدم بمثابة الجزء المكوّن Q_2 ، فيصحبها الاسم الموصول (الذي) . إن التواجد المشترك لهذين الجزأين المكوّنين يؤدي إلى تشكيل تركيب وصفي . ومن الصحيح بسبب ذلك أن نعتبر أن الأجزاء ، التي تكون بمثابة هذين الجزأين المكوّنين ، تشتمل على معنى التعريف . إن تحليل الزوج الأدنى :

ينظر إلى الفضاء

الذي ينظر إلى الفضاء .

الذي يتميّز جزآه عن بعضهما من حيث التعريف والتنكير ، يؤدي إلى الاستنتاج بأن الجملة التي تكون في موقع الاسم المفرد تتبدل في الاستعمال بتأثير الاسم الموصول إلى El ، يعطينا هذا أساساً لاعتبار الاسم الموصول وسيلة لتبديل الاستعمال ذات طبيعة خاصة .

٢٩ — يستخدم الاسم الموصول (الذي) لتبديل الاستعمال الوظيفي للجملة التي تكون في موقع الاسم المفرد إلى وحدة من صنف El .

يرتبط بالتبدّل في استعمال العناصر المعارف والنكرات كذلك أيضاً استعمال الحرف (أنْ) مع الفعل الذي يؤدي إلى تشكيل تراكيب من

نمط (أن يدخلَ) . وفي أية حال لايستدعي أية شكوك أن الفعل (في صيغة الزمن الحاضر) يدخل بتأثير الحرف (أنْ) في علاقة تعادل مع المصدر :

أريدُ أنْ يدخلَ ⟸ أريدُ دخولَه

يتم ، في التبدل المذكور هنافي استعمال الفعل إلى مصدر ، التعرض لمقولة التعريف والتنكير بالقدر الذي تأخذ فيه الجملة التي تكون في موقع الاسم المفرد ، والتي يتم التبدّل في استعمالها ، بنفس الوقت سمات الكلمات المعارف (El) ، حيث أن المصدر في مثل هذه الحالات يؤدي وظيفة كوحدة تتمتع بمعنى التعريف . ويؤكد الفرضية المطروحة أن المصدر الذي تصاحبه الأداة L يمكن أن يحتل الموقع النحوي للجزء المكوّن Q_1 في المركب P . ويأخذ مثلَ هذه الخاصة الوظيفية الفعلُ الذي يتبدّل في الاستعمال بواسطة الحرف (أنْ) إلى مصدر .

ويعتبر ذا أهمية معلومة كذلك النظر في إحدى المسائل الأكثر خلافية في علم النحو العربي ــ مسألة مايسمى بالصفات المعقدة من نمط (جميلُ الوجهِ) في ضوء التبدّل في الاستعمال الوظيفي . وينحصر الأمر في أن محاولات شرح العبارات من نمط (الجميلُ الوجهِ) في حدود التحليل الصرفي لصيغ الكلمات كانت عديمة الجدوى تماماً . إن التركيب من نمط (الجميلُ الوجهِ) هو عبارة عن ظاهرة خصوصية من حيث النظام العام للبنى النحوية في اللغة العربية الفصحى .

وكما أشير أكثر من مرة في المصادر العلمية ، فإن خصوصية هذا التركيب تنحصر في أن وجود المورفيم L فيه مع الجزء الأول يناقض المبدأ النظري القائل بأن انجزء الأول من عبارة الاضافة لايمكن أن يمتلك أداة تعريف .

توصف عبارة الاضافة المبحوثة هنا بأنها تركيب معقد يمكن أن يشرح لدى الأخذ بعين الاعتبار لتدرج بنائه . إن البنية الأصلية (الصغرى) لعبارة الإضافة التي تشتمل على صفة يتّم التعبير عنها بالنموذج :

$$Gn \leftarrow El + E\Phi$$

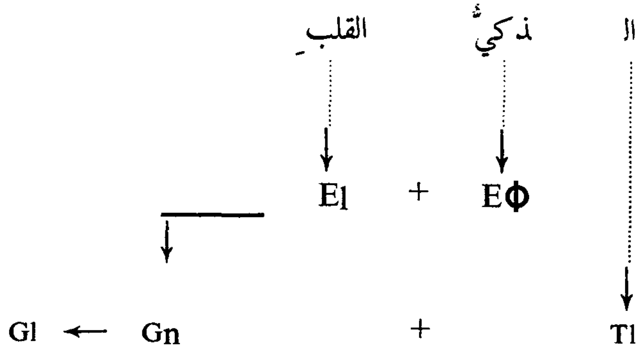
ويمكن أن يُستخدم المثال التالي كتوضيح رائع لتلك البنية :

رجلٌ ذكيُّ القلبِ راشدٌ

وبهذا الشكل ، يفقد المركب الذي يشتمل على صفة امكانية التعبير عن معنى التعريف بواسطةالمورفيمات التي تبرز في حدود صيغ الكلمات — الأجزاء المكوّنة .

ولايمكن شرح الأداة على أنها مورفيم يؤلف قسماً من صيغة الكلمة الأولى ، نظراً لمبدأ عدم امكانية استعمال الأداة مع الجزء الأول .

ويمكن العثور على مخرج وحيد ، من هذا التناقض الظاهري الذي ينشأ ، في شرح الأداة L مع الجزء الأول في تركيب الاضافة بأنها بمثابة وسيلة لتبديل استعمال العبارة ككل . ويمكن بالمقابل تصوّر بنية مثل هذه العبارة في المخطط التالي :



ويتم التعبير عن ذلك في النموذج :

إذا كان $Q_1 \dashrightarrow Sa$

فإن $Gl \leftarrow (El + E\Phi) + Tl$

٣٠ - يستخدم المورفيم L لتبديل الاستعمال الوظيفي لعبارة الاضافة النعتية إلى وحدة من صنف El .

وتكشف أداة التعريف L زيادة على ذلك امكانية القيام بوظيفة الاسم الموصول أيضاً في مجموعة من الحالات الأخرى . تعرض هذه المسألة في أعمال ف . رايت (٢٥٨ ، I ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠) وب.م. غرانده (٤٠ ، ص ٣٨٥) وغيرهما .

وبهذا الشكل ، يؤكد بنفس الوقت التحليل ، الذي يكشف جوهر الأداة كإشارة للتبديل في الاستعمال ، مبدأ الوظيفة النحوية للأداة نفسها. ويجب أن تحصل هذه الوظيفة على مايعكسها في بناء النموذج الصرفي للأداة في اللغة العربية الفصحى .

الفصل الرابع

النموذج الصرفي للأداة في اللغة العربية الفصحى

ترتبط الأداة في اللغة العربية الفصحى وظيفياً بالخصائص النحوية، حيث أنها تستخدم للتعبير عن التمايز النحوي لمقولة التعريف والتنكير.

إن صيغ الأسماء ، التي تكون في الصف النظمي بمثابة تراكيب صرفية منتهية (تامة) ، تشتمل أيضاً على مورفيمات تعبّر عن معاني مختلفة للتعريف والتنكير . وتظهر في نظام التعبير عن هذه المعاني علاقات بنيوية بين عناصر اللغة يتم توضيحها في مصطلحات التبدّل في الاستعمال الوظيفي.

لقد ميزنا في نص كتاب طه حسين « قادة الفكر » (١٦٩١٠) أسماء، ضمنها (٤٦٠٥) حالات استعمال للضمائر الشخصية و (٨٠٧) حالات استعمال لأسماء العلم . أما الحالات البقية (١١٤٩٨) وحدة ، فتؤلف صيغ أسماء تشترك في تراكيبها الصرفية صيغ مختلفة للأداة . وسوف تخضع مثل هذه الصيغ للكلمات للتحليل بغية اقتطاع المورفيمات التي تعود إلى الأداة فيها .

أدّت دراسة مقولة التعريف والتنكير من حيث الخصائص النحوية للغة إلى تمييز ثلاثة عناصر دلالية l و n و Φ يجب التعبير عنها افتراضياً في نظام الأداة . ونستعمل لدى دراسة وظيفة الأداة هذه العناصر الثلاثة فقط دون أن نميز على انفراد معنى التعميم . ويتم توضيح ذلك بأن معنى

وتمتلك اللغة منجهة أخرى عناصر حقيقية (L و Φ و N ونَ ونُ ونِ و Φ). إلا أن هذه العناصر ليست في ذاتها ومأخوذة بشكل مستقل إشارات تامة للتعبير عن التعريف والتنكير ، بل هي عبارة فقط عن أجزاء مكوّنة للمورفيمات المعقدة التي يتم فيها التعبير عن التعريف والتنكير في المستوى التجريبي (مستوى الملاحظة) .

٣١ — تميّز في اللغة العربية الفصحى ثلاث أدوات : أداة التعريف (Tl) وأداة التنكير (Tn) وغياب الأداة (TΦ) . ويتحقق كل واحد واحد من هذه العناصر المثالية على شكل مورفيم متقطع هو عبارة عن تأليف عناصر حقيقية في بدايةالكلمة L و Φ وفي نهاية الكلمة N ونَو نُ ونِ و Φ .

ويعكس هذا المبدأ حقائق حقيقية للغة ويسمح بشرح المورفيمات المختلفة للأداة العربية في مصطلحات متماثلة . وتكشف ، في نفس الوقت، دراسة خصائص موقع الأداة التي تظهر في بنية نموذجها الصرفي — برأينا— امكانات كبيرة لدراسات تالية نظريةومن ضمنها دراسات تتعلق بالأنماط المختلفة . وتكشف كذلك امكانات لحل مجموعة من القضايا التطبيقية لعلم اللغة العربية المعاصر ، وعلى وجه الخصوص قضايا تدريس اللغة.

يتم في صيغ الكلمات المبحوثة من قبلنا تمييز ثلاثة أنماط بشكل أساسي لمقابلة مورفيمات الأداة .

يظهر النمط الأول للمقابلة في ثلاثة أشكال من صيغ الكلمات :

١ — صيغ الكلمات من نمط (المؤرخُ) التي توجد فيها المورفيماتL في بداية الكلمة وتغيب المورفيمات N في نهاية الكلمة : (L – Φ) .

٢ — صيغ الكلمات من نمط (مؤرخٌ) التي تغيب فيها المورفيماتL في بداية الكلمة وتوجد المورفيمات N في نهاية الكلمة : (Φ – N) .

٣ — صيغ الكلمات من نمط (مؤرخُ) التي تغيب فيها المورفيماتL

في بداية الكلمة والمورفيمات N في نهاية الكلمة : (Φ — Φ) .

ويظهر النمط الثاني للمقابلة في الأشكال الثلاثة التالية لصيغ الكلمات :

١ — صيغ الكلمات من نمط (المؤرخونَ) أو (المؤرخانِ) التي تمتلك المورفيمات L في بداية الكلمة والمورفيمات (نَ) أو (نِ) في نهاية الكلمة : (L — نَ) (L — نِ) .

٢ — صيغ الكلمات من نمط (مؤرخونَ) أو (مؤرخانِ) التي تغيب فيها المورفيمات L في بداية الكلمة وتوجد نَ (أو نِ) في نهاية الكلمة : (Φ — نَ) (Φ — نِ) .

٣ — صيغ الكلمات من نمط (مؤرخو) أو (مؤرخا) التي تغيب فيها المورفيمات L في بداية الكلمة والمورفيمات نَ (أو نِ) في نهاية الكلمة (Φ — Φ) .

ويظهر النمط الثالث للمقابلة في الأشكال التالية لصيغ الكلمات :

١ — صيغ الكلمات من نمط (المسائلُ) التي توجد فيها المورفيمات L في بداية الكلمة وتغيب فيها N في نهاية الكلمة : (L — Φ) .

٢ — صيغ الكلمات من نمط (مسائلُ) التي تغيب فيها المورفيمات L في بداية الكلمة والمورفيمات N في نهاية الكلمة : (Φ — Φ) .

٣ — صيغ الكلمات التي لاتختلف ظاهرياً عن (٢) .

وبهذا يتم استيعاب جميع أنواع صيغ الأسماء التي تصادف في النص. كما تدخل أمثلة المادة الإضافية بشكل تام في حدود هذه الأنواع المذكورة هنا .

ويظهر من هذه الأمثلة أن تمييز ثلاثة أنواع لصيغ الكلمات في كل نمط يتطابق مع العناصر الدلالية الثلاثة l و n و Φ . وزيادة على ذلك، تختلف أنواع صيغ الكلمات في كل حالة عن بعضها من حيث الشكل ،

باستثناء النمط الثالث حيث لا تميز ثلاثة أنواع ، بل يميز فقط نوعان مختلفان . ولكن التحليل التالي يشير إلى أن صيغ الكلمات في هذه الحالة تختلف أيضاً في خاتمة المطاف من حيث الشكل : فصيغة الكلمة (مسائلُ) في النوع الثاني تمتلك نموذجاً صرفياً للاعراب (ـُـ ، ـَـ) ، أما في النوع الثالث ، فتمتلك صيغة تلك الكلمة نموذجاً صرفياً للاعراب (ـُـ ، ـَـ ، ـِـ) .

يكشف الظهور المعين للمورفيمات – الأنماط الثلاثة Tl و T^n و TΦ عن تعدد بنى النموذج الصرفي للأداة في اللغة العربية الفصحى . ويمكن عرض ذلك بشكل ملموس في الجدول (رقم ١) .

الجدول رقم (١)

النمط	Tl	T^n	TΦ
I	Φ – L	N – Φ	Φ – Φ
II	N – L	N – Φ	Φ – Φ
III	Φ – L	Φ – Φ	Φ – Φ

يبدو النمط الأول أكثر انتظاماً وأقرب إلى النمط المثالي . يتم هنا التعبير عن سيما l بالمورفيم L وعن سيما n بالمورفيم N . وتتقابل هاتان الأداتان الايجابيتان مع عدم وجودهما . وبما أن عدم وجود المورفيمات الايجابية يبرز على أنه ظاهرة تحمل معنى ، يتميز غياب الأداة (TΦ) . وتتشكل عملياً بواسطة غياب الأداة صيغة كلمة من المتعارف في مصادر الاستعراب على تسميتها « حالة اقتران الاسم بآخر » . وبهذا المعنى تشير الأداتان L و N في المقابلة مع غياب الأداة إلى جانب التعبير عن التعريف والتنكير إلى غياب « الاقتران » أي إلى الفصل .

ويتم في النمط الثاني للمقابلة التعبير عن سيما l بالمورفيم N . ويلاحظ هنا أن المورفيم نَ ـ نِ لا يُحذف لدى وجود أداة التعريف L .

ويمكن بالتالي أن نتوقع بأن المورفيم نَ — نِ في هذا النمط للمقابلة لن يبرز كوحدة للتمايز في مجال التعبير عن التنكير . وفي واقع الأمر تشير مقارنة الزوج الأصغر (L — نَ — نِ) (Φ — نَ — نِ) إلى أن سيما n هنا يتم التعبير عنها بغياب المورفيم L . ويميز في صيغة الكلمة هذه المورفيم نَ — نِ ، ولكنه يعتبر للأسباب المذكورة أعلاه غير متمايز (محروماً من معنى التمايز في التعبير) من حيث التعبير عن سيما n . وتشير مقارنة الزوجين الأصغرين (L — نَ — نِ) (Φ — Φ) و (Φ — نَ — نِ) (L — Φ) إلى أن المورفيم نَ — نِ يقوم في هذه الحالة بوظيفة التعبير عن عدم الاقتران فقط ، في حين أن فقدان المورفيم نَ — نِ يشير إلى الاقتران .

ويعبّر في النمط الثالث للمقابلة عن سيما l بالمورفيم L . ويتصف هذا النمط بغياب المورفيم N لدى التعبير عن سيما n . ويؤدي هذا إلى شبه ظاهري لصيغة الكلمات ذات سيما N و سيما Φ (انظر ص ٢١٢) .

إن تمييز أداة تعريف وأداة تنكير في اللغة العربية الفصحى لايحتاج إلى توضيحات خاصة ، حيث أنهما ترتبطان بمعنيي مقولة التعريف والتنكير وتتميزان بصيغتيهما المتميزتين . أما مايتعلق بغياب الأداة ، فإن تمييزه يحتاج إلى برهان خاص . من البدهي أن مقولة التعريف والتنكير في مجال التسمية بالذات لاتشتمل على أي عنصر ثالث للمعنى عدا عن سيما l وسيما n . إلا أن ضرورة تمييز غياب الأداة كما ذكر أعلاه ، لاترتبط بعنصر خاص لمعنى التسمية ، بل تنبع من قيام التعريف والتنكير بوظيفة نحوية في اللغة العربية الفصحى .

إن مضمون غياب الأداة (سيما Φ) يتشابك بشكل وثيق مع سمة الاقتران . ولكن لايرتبط بمقولة الاقتران غياب الأداة فقط ، بل يرتبط

بها أيضاً أداة التعريف وأداة التنكير ، حيث أنهما يفيدان عملياًعدم الاقتران ، وهذا مايميزهما عن غياب الأداة . ويمكن عرض هذه العلاقات الصرفية المعقدة للأدوات في اللغة العربية في الجدول التالي (رقم ٢) .

الجدول رقم ٢

الاقتران – عدم الاقتران	الاقتران	عدم الاقتران	
التعريف – التنكير	Φ	l	n
Tl		+	
Tn			+
TΦ	+		

إن النموذج الصرفي للأداة في اللغة العربية الفصحى عبارة عن نظام ذي ثلاثة أجزاء يتألف من أداة التعريف وأداة التنكير وغياب الأداة .

وتعتبر أداة التعريف (Tl) وسيلة للتعبير عن سيما l التي ترتبط بمقولتي التعريف والفصل . وتتحقق بواسطة المورفيم L في شكلين ، مع الأخذ بعين الاعتبار لنهاية الكلمة (L – Φ) و (L – نَ – نِ).

٣٢ – تتحقق أداة التعريف (Tl) في شكلين لظهور المورفيم على هيئة مورفيمات متقطعة (L – Φ) و (L – نَ – نِ) .

وتبرز زيادة على ذلك في أنواع (أشكال لظهور المورفيم) متعددة مجموعة من الحقائق التي يحتل التماثل (والادغام) بينها مكاناً خاصاً . كتب ن . ف .يوشمانوف وهو يعرض هذا الجانب من التعبير عن أداة التعريف : « لدى وجود مثل هذا التنوع المدهش لصيغ نفس المفهوم ، يظهر أن مجرد تأليف (أي صوت صائت + وتيرة صوتين صامتين) – الوتيرة بالذات فقط ، حيث أن الأداء الصوتي الحقيقي يمكن أن يكون مختلفاً جداً . ... – يعتبر إشارة للجزء المعرفة » (١٥٩ ؛ ص ٢٠١).

ويبدولنا أن المسألة التي تطرق إليها هنا ن . ف . يوشمانوف منذ عام ١٩٣٤ ذات آفاق كبيرة جداً .

وقد أجرينا ، بغية دراسة هذه المسألة الهامة ، التجربة التالية :

سجلنا على شريط تسجيل (٣٠٠) اسم معرفة مع أخطاء في القراءة من نوعين : قُرئت (١٠٠) كلمة وفقاً للنمط (أَكِتابُ) ، حيث حذف الصوت الصامت الصامت l ، أي جرت تغيرات من الناحية الكمية . وقرئت (١٠٠) كلمةأخرى وفقاً للنمط (أدْكتابُ) ، حيث استبدل الصوت الصامت بآخر بشكل عفوي دونما ارتباط بقوانين التماثل والادغام ، ودون أية تغيرات من الناحية الكمية . وقُرئت الكلمات المتبقية (١٠٠) كلمة بشكل صحيح . وطلب إلى (١٢) شخصاً من أبناء اللغة أن يستمعوا إلى التسجيل ، مع رجاء أن يذكروا الأخطاء التي يلاحظونها لدى قراءة الأداة . وأكدت النتائج الملاحظة الدقيقة التي ذكرها ن . ف . يوشمانوف . فمن بين (١٠٠) مثال قُرئت بأخطاء كمية ، تم من قبل المستمعين تسجيل أكثر من (٩٣) خطيئة (بشكل وسطي)، ومن بين (١٠٠) مثال قرئت بأخطاء نوعية (استبدال الأصوات الصامتة الذي لايفيد معنى) تمت ملاحظة (١٧) خطيئة فقط (وسطياً) . ويمكن ، انطلاقاً من نتائج هذه التجربة ، أن نستخلص الاستنتاج التالي : انتقلت الوظيفة المتمايزة « للأداء الصوتي » إلى كمّ زمني يغطي هذا « الأداء الصوتي » بشكل عام . ووحدة الزمن هذه ، أو كما يسميها ن . ف . يوشمانوف « الوتيرة » ، نعرّفها على أنهاوحدة عروضية (مقطع صوتي). ويشهد هذا على أن وحدات المستويات اللغوية المختلفة ، وحتى الصرفية والعروضية ، يمكن أن تستبدل ببعضها في المجال الوظيفي .

تعتبر أداة التنكير (Tn) وسيلة للتعبير عن سيما n ترتبط بمقولتي التنكير والفصل . وتتحقق بواسطة غياب المورفيم L في ثلاثة أشكال، مع الأخذ بعين الاعتبار لنهاية الكلمة :

(N – Φ) (N̄ – Φ) (Φ – نَ ٪ نِ) .

٣٣ – تتحقق أداة التنكير (Tn) في ثلاثة أشكال لظهور المورفيم على هيئة مورفيمات متقطعة (Φ – N) (Φ – N̄) (Φ – نَ –نِ).

يعتبر غياب الأداة (TΦ) وسيلة للتعبير عن سيما Φ التي ترتبط بمقولة الاقتران وبحياد مقابلة صيغ الأسماءحسب معنيي التعريف والتنكير. يتصف غياب الأداة بعدم وجود مورفيمات ايجابية في بداية ونهاية الكلمة في نفس الوقت .

٣٤ – يتحققغياب الأداة (TΦ)على هيئة مورفيم متقطع (Φ–Φ).

ويتوجب أن نلاحظ أنه تم في هذا الكتاب بناء نموذج صرفي للأداة في اللغة العربية الفصحى على أساس دراسة صيغ الأسماء في السياق فقط. ومن الواضح أنه لدى الأخذ بعين الاعتبار لصيغ الأسماء العربية في التوقف ، يأخذ نظام المورفيمات التي تعبّر عن معاني مقولة التعريف والتنكير شكلاً آخر . فتكون المورفيمات في نهاية الكلمة غير متمايزة ، وتؤدي المورفيمات التي تكون في بداية الكلمة وظيفة السمات المميِّزة. تحصل التاء المربوطة في نهاية الكلمة في صيغ التوقف على دوروظيفي مميِّز . فتبرز التاء المربوطة لدى التعبير عن سيما Φ في صيغة at (ـَةْ)، ولدى التعبير عن سيما l أو سيما n في صيغة ah (ـَهْ) .

هذه هي في خطوط عريضة القواعد الأساسية لاستعمال الأدوات في اللغة العربية الفصحى . إن تشكل الارتباطات النحوية لدى تأليف اسمين يلحقان ببعضهما مباشرة وكذلك أيضاً التعبير عن معاني التعريف والتنكير يؤلفان في استعمال الأدوات جانبين لايمكن فصلهما لوظائف أداة التعريف وأداة التنكير وغياب الأداة . ومن الطبيعي أنه لدى بحث هذه المسائل المعقدة وطرح المبادئ المقابلة لها ، يسمح ببعض التصور المثالي للمادة الواقعية الأصلية . إلا أن هذا التصور المثالي يبقى في الحدود المسموح بها لأي بحث نظري .

الملحق رقم (١)

قواعد قيام سقولة التعريف والتنكير والأداة بوظيفتيهما .

١ — يعتبر كل من الضمير الشخصي (D) واسم العلم (H) واسم الاشارة (I) والاسم الذي ترافقه الأداة أل (S + Tl) وحدات تتمتع بمعنى التعريف (El) في اللغة العربية الفصحى .

٢ — يعتبر الاسم بدون الأداة أل (S) والكلمات التي تقوم مقامها من نمط أسماء الاستفهام وحدات تتمتع بمعنى التنكير (En) في اللغة العربية الفصحى .

٣ — إن التواجد المشترك لصيغتي اسمين يتمتعان بسيمتين مختلفتين l و n يؤدي إلى نشوء الاسناد (الارتباط الاسنادي) وإلى تشكل مركب P اسمي .

٤ — لدى التواجد المشترك لصيغتي اسمين الذي يؤدي إلى تشكل مركب P ، فإن الموقع النحوي Q_1 يشير إلى وجود سيما l ، أما الموقع النحوي Q_2 فيشير إلى وجود سيما n في حدود صيغ الكلمات المقابلة .

٥ — إن الجملة التي تكون في موقع الاسم المفرد (PS) توجد في علاقة تعادل وظيفي مع صيغة الاسم التي تتمتع بسيما n ، وتعرّف على أنها عنصر En في نظام اللغة .

٦ — إن التواجد المشترك لصيغتي اسمين يتمتعان بسيمتين متماثلتين l و n يؤدي إلى نشوء الوصفية (ارتباط وصفي) وتشكيل المركب A .

٧ — لايمكن أن يكون الضمير الشخصي منعوتاً وصفياً ، ويكون فقط بمثابة الجزء المكوّن Q_1 في مركب اسنادي .

٨ — إن التواجد المشترك لصيغتي اسمين يتمتعان بسيمتين متماثلتين l أو n يؤدي إلى تشكل مركب A ، إذا لم يكن الضمير الشخصي (D) بمثابة الجزء المكوّن Q_1 في هذا المركب . ويولّد التأليف وفق النموذج D_1+_2El دائماً المركب P .

٩ — تكون العبارة في موقع الاسم المفرد (AS) في علاقة تعادل وظيفي مع صيغة الاسم الذي يتمتع بسيما l أو مع صيغة الاسم الذي يتمتع بسيما n ، وتعرّف طبقاً لذلك بأنها عنصر El أو En في نظام اللغة .

١٠ — لاتتمتع صيغة الاسم ، التي تكون بمثابة الجزء المكوّن Q_1 في مركب الاضافة ، بمعنى التعريف أو التنكير .

١١ — إن المعنى الذي ينشأ في صيغة الاسم حين عدم وجود سيما l وسيما n ، والذي يقوم بالوظيفة كصيغة معنى نحوي ، يسمى يسمى غياب الصيغة (سيما Φ) .

١٢ — يؤدي التواجد المشترك لصيغتي اسمين تتمتعان بسيمتين مختلفتين Φ و l أو Φ و n إلى نشوء ارتباط نحوي من نمط الاضافة وإلى تشكل المركب G .

١٣ — توجد عبارة الاضافة ، ذات الاسم (بمعناه الضيق) بمثابة الجزء المكوّن Q_1 ، في علاقة تعادل وظيفي مع صيغة الاسم التي تتمتع بسيما l ، وتعرّف على أنها عنصر El في نظام اللغة إذا كانت صيغة الاسم في موقع الجزء المكوّن Q_2 تشتمل على سيما l .وتوجد مثل هذه العبارة الاضافية في علاقة تعادل وظيفي مع صيغة الاسم التي تتمتع بسيما n ، وتعرّف على أنها عنصر En في نظام اللغة إذا كانت صيغة الاسم في موقع الجزء المكوّن Q_2 تشتمل على سيما n .

١٤ — توجد عبارة الاضافة ذات الصفة بمثابة الجزء المكوّن Q_1 في علاقة تعادل وظيفي مع صيغة الاسم التي تتمتع بسيما n ، وتعرّف على

أنها عنصر En في نظام اللغة . وتشتمل حينئذ صيغة الكلمة في موقع الجزء المكوّن Q_2 على سيما l .

١٥ — توجد عبارة الاضافة ذات المصدر بمثابة الجزء المكوّن Q_1 في علاقة تعادل وظيفي مع صيغة الاسم التي تتمتع بسيما l ، وتعرّف على أنها عنصر El في نظام اللغة .ويمكن أن تشمل حينئذ الكلمة في موقع الجزء المكون Q_2 على سيما l أو سيما n .

١٦ — تتصف مقولة التعريف والتنكير في اللغة العربية الفصحى بثلاثة عناصر دلالية متمايزة نحوياً — معنى التعريف (سيما l) ومعنى التنكير (سيما n) وعدم وجود التعريف والتنكير الذي يفيد معنى (سيما Φ) . وتؤدي هذه العناصر وظيفتها في حدود الوحدات (صيغ الكلمات) المنتهية صرفياً .

١٧ — إن التواجد المشترك لصيغتي اسمين يتمتعان بسيمتين مختلفتين l و n يؤدي إلى نشوء الاسناد (إلى تشكيل المركب P) بشرط مطابقة الأجزاء المكوّنة النحوية في حالة الاعراب . أما عدم المطابقة، الذي يفرضه استعمال الكلمات المساعدة والكلمات التي تعبر عن موقف المتكلم وعلاقة الكلام بالواقع من نمط (إنّ) و (كان) ، فلا يعيق نشوء ارتباط اسنادي .

١٨ — إن التواجد المشترك لصيغتي اسمين يتمتعان بسيمتين متماثلتين l أو n يؤدي إلى نشوء الوصفية (إلى تشكيل المركب A) بشرط المطابقة التامة للجزأين المكوّنين في حالة الاعراب والجنس والعدد .

١٩ — تعتبر الأداة في اللغة العربية الفصحى عنصراً صرفياً لصيغ الأسماء وتستخدم للتعبير عن ثلاثة معانٍ متمايزة نحوياً لمقولة التعريف والتنكير .

٢٠ — إن صيغة الكلمة المعرفة تتصف نحوياً قبل كل شيء بامكانية محتملة لاحتلال موقع Q_1 في المركب P الاسمي أو أن تكون قبل(الذي).

٢١ — إن صيغة الكلمة النكرة تتصف نحوياً قبل كل شيء بعدم امكانية احتلال موقع Q_1 في المركب P الاسمي أو أن تكون قبل (الذي).

٢٢ — يعتبر المورفيم (L) عنصراً للتعبير عن التعريف ، في المقابلة مع (غير L) كعنصر للتعبير عن التنكير .

٢٣ — يعتبر المورفيم N عنصراً للتعبير عن التنكير لدى فقدان المورفيم L في هذه الصيغة للكلمة .

٢٤ — يمتلك المورفيم N شكلين لظهوره : التنوين الايجابي (N) الذي يستخدم في نفس الوقت كسمة لتمييز صيغ الأسماء المنصرفة ، وغياب التنوين (N′) الذي يستخدم في نفس الوقت كسمة لتمييز صيغ الأسماء الممنوعة من الصرف .

٢٥ — لايُعتبر المورفيمان (نَ) و (نِ) عنصرين للتعبير عن التعريف أو التنكير .

٢٦ — إن التعبير عن التعريف والتنكير بواسطة الأداة يظهر في تبدل الاستعمال الوظيفي للوحدة من صنف النكرات (En) إلى صنف المعارف (El) أو من صنف المعارف (El) إلى صنف النكرات(En) .

٢٧ — يستخدم المورفيم L لتبديل الاستعمال الوظيفي للاسم إلى وحدة من الصنف El .

٢٨ — يمكن أن يستخدم المورفيم N في صيغته الايجابية لتبديل الاستعمال الوظيفي لاسم العلم إلى وحدة من صنف En في حالة كون الصيغة الأصلية لهذا الاسم محرومة من مورفيم الأداة .

٢٩ — يستخدم الاسم الموصول (الذي) لتبديل الاستعمال الوظيفي

للجملة التي تكون في موقع الاسم المفرد إلى وحدة من صنف El .

٣٠ ــ يستخدم المورفيم L لتبديل الاستعمال الوظيفي لعبارة الاضافة النعتية إلى وحدة من صنف El .

٣١ ــ تميّز في اللغة العربية الفصحى ثلاث أدوات : أداة التعريف (Tl) وأداة التنكير (Tn) وغياب الأداة (TΦ). ويتحقق كل واحد من هذه العناصر المثالية على شكل مورفيم متقطع هو عبارة عن تأليف عناصر حقيقية في بداية الكلمة L و Φ وفي نهاية الكلمة N و N′ ونَ ونِ و Φ .

٣٢ ــ تتحقق أداة التعريف (Tl) في شكلين لظهور المورفيم على هيئة مورفيمات متقطعة (L − Φ) و (L − نَ − نِ) .

٣٣ ــ تتحقق أدة التنكير (Tn) في ثلاثة أشكال لظهور المورفيم على هيئة مورفيمات متقطعة (Φ − N) (Φ −N′) (Φ − نَ − نِ).

٣٤ ــ يتحقق غياب الأداة (TΦ) على هيئة مورفيم متقطع (Φ−Φ).

الملحق رقم (٢)

نماذج التراكيب النحوية :

النموذج (I) للمركب الاسنادي :

$$P \leftarrow En + El$$

النموذجان (II) و (III) للمركب الوصفي :

$$Al \leftarrow El + El$$

$$An \leftarrow En + En$$

النموذجان (IV) و (V) لمركب الاضافة :

$$G \leftarrow El + E\Phi$$

$$G \leftarrow En + E\Phi$$

نموذجا المركب G الاسمي (GS) :

$Gl \leftarrow El + E\Phi$ ، إذا كان $Q_1 \longleftarrow Ss$

$Gn \leftarrow En + E\Phi$ ، إذا كان $Q_1 \longleftarrow Ss$

نموذجا المركب G النعتي (الذي يشتمل على صفة) (GA) :

$Gn \leftarrow El + E\Phi$ ، إذا كان $Q_1 \longleftarrow Sa$

$Gn \leftarrow En + E\Phi$ ، إذا كان $Q_1 \longleftarrow Sa$

نموذجا المركب G المصدري (الذي يشتمل على مصدر)(GV) :

$Gl \leftarrow El + E\Phi$ ، إذا كان $Q_1 \longleftarrow Sv$

$Gl \leftarrow En + E\Phi$ ، إذا كان $Q_1 \longleftarrow Sv$

الملحق رقم (٣)

نمــاذج علاقــة التعادل الوظيفي:

صنف En

En ←—— V

En ←—— Sn

Sn = V

P ←— En + El = V + D

A ←— En + En إذا كان ، Sn = As

En ←—— Asn

G ←— En + EΦ إذا كان ، Sn = Gs

En ←—— Gsn

Sn = GA

En ←—— GA

Sn = Ps

En ←—— Ps

صنف El

El ←—— I ، H ، D

D = Sl

El ←—— Sl

A ←— El + El إذا كان ، Sl = As

El ←—— Asl

G ←— El + EΦ إذا كان ، Sl = Gs

El ←—— Gsl

Sl = Gv

El ←—— Gv

الملحق رقم (٤)

نماذج علاقة التبدل في الاستعمال الوظيفي :

$En \leftarrow\!\!--\; GA$

$El \Leftarrow GA + Tl$

$En \leftarrow\!\!--\; Ps$

$El \Leftarrow Ps +$ الذي

$Sv \Leftarrow V +$ أنْ

الملحق رقم (٥)

نماذج الادوات ـ المورفيمات المتقطعة :

$Tl \leftarrow\!\!--\; \Phi - L$

$Tl \leftarrow\!\!--\;$ نَ $- L$

$Tl \leftarrow\!\!--\;$ نِ $- L$

$Tn \leftarrow\!\!--\; N - \Phi$

$Tn \leftarrow\!\!--\; N' - \Phi$

$Tn \leftarrow\!\!--\;$ نَ $- \Phi$

$Tn \leftarrow\!\!--\;$ نِ $- \Phi$

$T\Phi \leftarrow\!\!--\; \Phi - \Phi$

المصطلحات اللغوية

алломорфа	شكل ظهور المورفيم
анализ	تحليل
структурный —	تحليل بنيوي
компонентный —	تحليل المكونات
анафора	تكرار
арабистика	علم الاستعراب
артикль	أداة (التعريف أو التنكير)
определенный —	أداة التعريف
неопределенный —	أداة التنكير
нулевой —	غياب الاداة
атрибутивность	وصفية
аффикс	لاصقة
взаимодействие	تفاعل
взаимозаменяемость	استبدال متبادل
внешний	ظاهري
выражение	تعبير
высказывание	كلام
глагол	فعل
вспомогательный —	فعل مساعد
— связка	فعل رابط.
грамматика	القواعد
универсальная —	القواعد العامة
данное	مذكور سابقا
деривация	اشتقاق بواسطة اللواصق
детерминация	تخصيص

диахрония	تعاقب (تطور)
единица	وحدة (لغوية)
закономерность	خاصة
звук	صوت
гласный —	صوت صائت
согласный —	صوت صامت
знак	اشارة
значение	معنى
идентификация	تماثل
идентичность	تطابق
инверсия	تقديم وتأخير
индивидуализация	تحديد الفرد
интонация	تنغيم
имя	اسم (بالمعنى العام)
— сущ.	اسم (بالمعنى الضيق)
— прил.	صفة
нарицательное —	اسم عام (جنس)
собственное —	اسم علم
исходный	أصلي
категория	مقولة
класс	صنف
классификация	تصنيف
коммуникативный	اخباري
конкретизация	تشخيص
конструкция	تركيب

атрибутивная —	تركيب وصفي
генетивная —	تركيب الاضافة
предикативная —	تركيب اسنادي
контекст	سياق
корреляция	ترابط ، تلازم
критерий	معيار
формальный —	معيار شكلي
лексика	مفردات
лицо	الشخص (الفاعل)
местоимение	ضمير
личное —	ضمير شخصي
относительное —	ضمير (اسم) موصول
притяжательное —	ضمير الملكية
указательное —	ضمير (اسم) الاشارة
метафора	مجاز
метод	طريقة ، منهج
мимация	اضافة الميم
модель	نموذج
мора	وحدة عروضية (مقطع صوتي)
морфема	مورفيم
морфология	علم الصرف
морфологический	صرفي
номинация	تسمية
номинативный план	مجال التسمية
нунация	اضافة النون (التنوين)
обобщенность	تعميم
общее	عام

описание	وصف
описательный	وصفي
оппозиция	معارضة
определение	نعت
определяющий	ناعت
определяемый	منعوت
отнощение	علاقة
отрицание	نفي
пауза	توقف
падеж	حالة اعراب الاسماء
парадигма	نموذج صرفي
переход	انتقال
подкласс	صنف أصغر
подсистема	نظام أصغر
позиция	موقع
порождение	توليد
порядок	ترتيب
— слов	ترتيب الكلمات
постпозиция	في نهاية الكلمة
предикат	مسند (خبر)
предикативность	اسناد
предложение	جملة
придаточное —	جملة صغرى
препозиция	في بداية الكلمة
префикс	سابقة
примыкание	ضم ، الحاق
производство	اشتقاق

просодия	علم العروض
противопоставление	مقابلة
развертывание	انتشار
раздельность	فصل
разнородность	عدم تماثل
релевантность	تمايز
речь	كلام
род	جنس ، نوع
ряд	مجموعة ، صف
парадигматический —	صف صرفي
синтагматический —	صف نظمي
свертывание	تقليص
связь	ارتباط
синтаксическая —	ارتباط نحوي
сема	شكل وحدة الدلالة الصغرى (سيما)
семантема	وحدة الدلالة الصغرى
семантика	دلالة ، علم الدلالة
синонимичность	ترادف
синтаксис	علم النحو
синтез	تركيب
синтагма	مركب
синхрония	تزامن
система	نظام
иерархическая —	نظام متدرج
слово	كلمة
знаменательное —	كلمة مستقلة بالفهم
служебное —	كلمة غير مستقلة بالفهم

словосочетание	عبارة
словоформа	صيغة الكلمة
смысловой	خاص بالمعنى (معنوي)
совокупность	مجمل (جملة)
согласование	مطابقة
содержание	مضمون
состояние	حالة الاسم (من حيث التعريف والتنكير)
определенное —	حالة التعريف
неопределенное —	حالة التنكير
сопряженное —	حالة الاقتران
сочетание	تأليف
структура	بنية
структурный	بنيوي
субъект	مسند اليه (مبتدأ ، فاعل)
теория	نظرية
тип	نمط
транскрипция	كتابة صوتية
транспозитор	وسيلة لتبديل الاستعمال
транспозиция	تبدل في الاستعمال
трансформация	تحويل
указание	اشارة
уровень	مستوى
фонема	فونيم
фонетика	علم الاصوات
фонология	علم الاصوات اللغوية
форма	صيغة ، شكل
формальный	شكلي

формант	لاصقة
фраза	عبارة ، جملة
функция	وظيفة
функциональный	وظيفي
функционирование	القيام بالوظيفة
частное	خاص
часть	قسم
части речи	اقسام الكلام
член	جزء
члены предложения	أجزاء الجملة
членение	تقسيم
актуальное — предложения	التقسيم الوظيفي للجملة
эквивалентность	تعادل
морфологическая —	تعادل صرفي
функциональная —	تعادل وظيفي
экзоцентрический	لايتطابق من حيث الخواص والوظيفة مع عناصره الرئيسية
элемент	عنصر
эндоцентрический	يتطابق من حيث الخواص والوظيفة مع عناصره الرئيسية
явление	ظاهرة
язык	لغة
арабский литературный —	اللغة العربية الفصحى
языкознание	علم اللغة

x x x

المراجع

1. Адмони В. Г., Введение в синтаксис современного немецкого языка, М., 1955.
2. Адмони В. Г., Основы теории грамматики, М., 1964.
3. Алексеев И. С., О связи категории структуры с категориями целого и части,— «Вестник МГУ», серия VIII, 1953, № 2.

3а. «Античные теории языка и стиля», Л., 1936.

4. Апресян Ю. Д., Современные методы изучения значений и некоторые проблемы структурной лингвистики,— «Проблемы структурной лингвистики», М., 1963.
5. Апресян Ю. Д., Экспериментальное исследование семантики русского глагола, М., 1967.
6. Апресян Ю. Д., Синтаксис и семантика в синтаксическом описании,— «Единицы разных уровней грамматического строя языка и их взаимодействие», М., 1969.
7. Ахманова О. С., Некоторые вопросы семантики в современном языкознании,— в кн.: Ахманова О. С., Мельчук И. А., Падучева Е. В., Фрумкина Р. М., О точных методах исследования языка, М., 1961.
8. Ахманова О. С., Словарь лингвистических терминов, М., 1966.
9. Балли Ш., Общая лингвистика и вопросы французского языка, М., 1955.
10. Баранов Х. К., Учебник арабского языка, М., 1947.
11. Бархударов Л. С., Структура простого предложения современного английского языка, М., 1966.
12. Баширов Д. А., Выражение категории определенности в современном литературном арабском языке, канд. дисс., М., 1953.
13. Белкин В. М., Учебник арабского языка, М., 1967.
14. Белова А. Г., К вопросу об именном и глагольном предложениях,— «Краткие сообщения Института народов Азии», 1964.
15. Бенвенист Э., Уровни лингвистического анализа,— сб. «Новое в лингвистике», вып. IV, 1965.
16. Блумфилд Л., Язык, М., 1968.
17. Бодуэн де Куртенэ И. А., Введение в языковедение,— «Избранные труды по общему языкознанию», М., 1963.
18. Бодуэн де Куртенэ И. А., Количественность в языковом мышлении,— «Избранные труды по общему языкознанию», М., 1963.

19. Будагов Р. А., Введение в науку о языке, М., 1958.
20. Будагов Р. А., Проблемы развития языка, М., 1965.
21. Булыгина Т. В., Об организации плана содержания с точки зрения ее соответствия организации плана выражения,— сб. «Проблемы языкознания», М., 1967.
22. Вандриес Ж., Язык, М., 1937.
23. Вардуль И. Ф., К обоснованию актуального синтаксиса,— сб. «Язык и мышление», М., 1967.
24. Вахтомин Н. К., О роли категорий сущность и явление в познании, М., 1963.
25. Виленчик Я. С., Происхождение арабского определенного артикля, рукопись.
26. Винников И. Н., Некоторые наблюдения над языком угаритской повести о Керете, М., 1960.
27. Виноградов В. В., Основные типы лексических значений.— «Вопросы языкознания», 1953, № 3.
28. Габучан Г. М., О некоторых особенностях артикля в арабском литературном языке, доклад, прочитанный на Всесоюзном совещании арабистов в г. Ленинграде 13 мая 1959 г.
29. Габучан Г. М., К проблеме артикля в арабском литературном языке,— сб. «Проблемы общего и частного языкознания», М., 1960.
30. Габучан Г. М., Категория артикля в арабском литературном языке,— «Филологические науки», 1960, № 4.
31. Габучан Г. М., К вопросу об арабских грамматических учениях,— сб. «Семитские языки», М., 1963.
32. Габучан Г. М., Методы научного анализа в традиционной арабской грамматической теории, доклад, прочитанный на Ломоносовских чтениях 12 марта 1963 г.
32а. Габучан Г. М., К вопросу о структуре семитского слова (в связи с проблемой «внутренней фиксии»),— сб. «Семитские языки», вып. II (ч. 1), М., 1965.
33. Габучан Г. М., Некоторые теоретические вопросы изучения артикля в арабском литературном языке,— сб. «Семитские языки», вып. II, ч. 2, изд. 2-е, исправленное и дополненное, М., 1965.
34. Габучан Г. М., Ковалев А. А., О проблеме слова в арабском языкознании,— сб. «Арабская филология», М., 1968.
34а. Гегель, Сочинения, т. I, М.—Л., 1929.
35. Гиргас В. Ф., Очерк грамматической системы арабов, СПб., 1873.
36. Глисон Г., Введение в дескриптивную лингвистику, М., 1959.
37. Горский Д. П., О проблеме значения понимания знаковых выражений,— сб. «Язык и мышление», М., 1967.
38. Гранде Б. М., Морфологическое и лексическое выражение грамматических категорий в семитских языках,— «Проблемы востоковедения», 1959, № 3.
39. Гранде Б. М., Грамматика арабского литературного языка, М., 1962.
40. Гранде Б. М., Курс арабской грамматики в сравнительно-историческом освещении, М., 1963.
41. Данилов И. С., Тимофеев С. А., Шагаль В. Э., Учебник арабского литературного языка, М., 1960.
42. Добиаш А., Синтаксис Аполлония Дискола, Киев, 1882.

43. Добиаш А., Опыт семасиологических частей речи и их форм на почве греческого языка, Киев, 1897.
44. Ельмслев Л., Пролегомены к теории языка,— сб. «Новое в лингвистике», вып. I, М., 1961.
45. Ельмслев Л., Можно ли считать, что значения слов образуют структуру? — сб. «Новое в лингвистике», вып. II, М., 1961.
46. Есперсен О., Философия грамматики, М., 1958.
47. Завадовский Ю. Н., Арабские диалекты Магриба, М., 1962.
48. Зак С. Е., Качественные изменения и структура,— «Вопросы философии», 1957, № 1.
49. Зализняк А. А., Лингвистические задачи,— сб. «Исследования по структурной лингвистике», М., 1963.
50. Зализняк А. А., К вопросу о грамматических категориях рода и одушевленности в современном русском языке,— «Вопросы языкознания», 1964, № 4.
51. Зализняк А. А., Русское именное словоизменение, М., 1967.
52. Звегинцев В. А., Семасиология, М., 1957.
53. Звегинцев В. А., История арабского языкознания, М., 1958.
54. Звегинцев В. А., История языкознания XIX и XX веков в очерках и извлечениях, М., 1960.
55. Звегинцев В. А., Очерки по общему языкознанию, М., 1962.
56. Зиновьев А. А., Ревзин И. И., Логическая модель как средство научного исследования,— «Вопросы философии», 1960, № 1.
57. Иванов Вяч. Вс., Некоторые соображения о трансформационной грамматике,— «Тезисы докладов на конференции по структурной лингвистике, посвященной проблемам трансформационного метода», М., 1961.
58. Иванов Вяч. Вс., Теоретическая и прикладная лингвистика,— «Тезисы докладов на IV Международном методическом семинаре преподавателей русского языка высших учебных заведений социалистических стран», М., 1961.
59. Иванов Вяч. Вс., Лекомцев Ю. К., О понимании термина «типология»,— сб. «Лингвистическая типология и восточные языки», М., 1965.
60. Иванчикова Е. А., О структурной факультативности и структурной обязательности в синтаксисе,— «Вопросы языкознания», 1965, № 5.
61. Ильиш Б. А., Наблюдения над родным языком при изучении иностранного,— «Ученые записки Военного института иностранных языков», 1946.
61а. Ингве. В., Гипотеза глубины,— в кн. «Новое в лингвистике», вып. IV, М., 1965.
62. Исаченко А. В., Грамматический строй русского языка в сопоставлении с словацким, Братислава, 1954.
63. Исаченко А. В., О грамматическом значении,— «Вопросы языкознания», 1961, № 1.
64. Исаченко А. В., Бинарность, приватные оппозиции и грамматические значения,— «Вопросы языкознания», 1963, № 2.
65. Карцевский С., Об асимметричном дуализме лингвистического знака,— в кн.: В. А. Звегинцев, История языкознания XIX—XX веков в очерках и извлечениях, ч. II, М., 1965.

66 Ковалев А. А., Курс теоретической грамматики арабского языка, рукопись.
67. Ковалев А. А., Шарбатов Г. Ш., Учебник арабского языка, М., 1960.
68. Колшанский Г. В., Логика и структура языка, М., 1965.
69. Косериу Э., Синхрония, диахрония и история,— сб. «Новое в лингвистике», т. III, М., 1963.
70. Крамский И., К проблеме артикля,— «Вопросы языкознания», 1963, № 4.
71. Крачковский И. Ю., Предисловие к кн.: Н. В. Юшманов, Грамматика литературного арабского языка, Л., 1928.
72. Крушельницкая К. Г., Смысловая функция порядка слов в немецком языке сравнительно с русским,— «Ученые записки Военного института иностранных языков», 1948, № 5.
73. Крушельницкая К. Г., Смысловая функция порядка слов в современном немецком языке (сравнительно с русским), канд. дисс., М., 1947.
74. Крушельницкая К. Г., К вопросу о смысловом членении предложения,— «Вопросы языкознания», 1953, № 5.
75. Крушельницкая К. Г., Очерки по сопоставлению грамматик немецкого и русского языков, М., 1961.
76. Кузнецов П. С., О возникновении объектных отношений,— сб. «Языки зарубежного Востока», 1935, № 1.
77. Кузнецов П. С., О принципах изучения грамматики, М., 1961.
78. Курилович Е., Очерки по лингвистике, М., 1962.
79. Лебедев В. Т., Вуоно Г. П., Сопоставление употребления артикля в немецком, английском и французском языках,— Материалы XVIII научной конференции, Волгоград, 1963.
80. Лекиашвили А. С., Образование форм рода и числа имен в семитских языках, Тбилиси, 1963.
81. Майзель С. С., Изафет в турецком языке, М.—Л., 1957.
82. Мамедов А. Д., О простом предложении в современном арабском литературном языке, автореферат канд. дисс., М., 1953.
83. Мамедов А. Д., Эрэб дили, Бакы, 1958.
84. Мартине А., Основы общей лингвистики,— сб. «Новое в лингвистике», вып. III, М., 1963.
85. Матезиус В., О системном грамматическом анализе,— сб. «Пражский лингвистический кружок», М., 1967.
86. Матезиус В., О так называемом актуальном членении предложения,— сб. «Пражский лингвистический кружок», М., 1967.
87. Мельчук И. А., О некоторых типах языковых значений,— в кн.: О. С. Ахманова, И. А. Мельчук, Е. В. Падучева, Р. М. Фрумкина, О точных методах исследования языка, М., 1961.
88. Мещанинов И. И., Структура предложения, М., 1963.
89. Москальская О. И., К вопросу о генезисе категории артикля,— «Труды Военного института иностранных языков», 1945, № 1.
90. Москальская О. И., Категория артикля в трактовке современного буржуазного языкознания,— «Иностранные языки в школе», 1948 № 4.

91. Москальская О. И., Развитие артикля в древних германских языках, автореферат канд. дисс., М., 1953.
92. Мухин А. М., Парадигматический и синтагматический аспекты в трактовке падежных форм как синтаксических элементов,— «Филологические науки», 1964, № 4.
93. Мухин А. М., Функциональный анализ синтаксических элементов, М., 1964.
94. Навроцкий М., Опыт грамматики арабского языка, СПб., 1861.
95. Овчинников Н. Ф., Категория структуры в науках о природе,— сб. «Структура и формы материи», М., 1967.
96. Оде-Васильева К. В., Учебник арабского языка, Л., 1936.
97. Падучева Е. В., Возможности изучения языка методами теории информации,— в кн.: О. С. Ахманова, И. А. Мельчук, Е. В. Падучева, Р. М. Фрумкина, О точных методах исследования языка, М., 1961.
98. Падучева Е. В., Два подхода к семантическому анализу категории числа,— «To Honor Roman Jakobsen», II, The Hague — Paris, 1967.
99. Панфилов В. З., Грамматика и логика, Л., 1963.
100. Панфилов В. З., О соотношении внутрилингвистических и экстралингвистических факторов в функционировании и развитии языка,— сб. «Теоретические проблемы современного советского языкознания», М., 1964.
101. Пешковский А. М., Русский синтаксис в научном освещении, М., 1956.
102. Пономарев Я. А., Психика и интуиция, М., 1967.
103. «Пражский лингвистический кружок», сборник статей, М., 1967.
104. Ракитов А. И., Статистическая интерпретация факта и роль статистических методов в построении эмпирического знания,— сб. «Проблемы логики научного познания», М., 1964.
105. Ревзин И. И., О некоторых вопросах дистрибутивного анализа и его дальнейшей формализации,— сб. «Проблемы структурной лингвистики», М., 1962.
106. Ревзин И. И., Трансформационный анализ и трансформационный синтез,— сб. «Трансформационный метод в структурной лингвистике», М., 1964.
107. Ревзин И. И., Методы моделирования и типология славянских языков, М., 1967.
108. Ревзин И. И., Так называемое немаркированное множественное число в современном русском языке,— «Вопросы языкознания», 1969, № 3.
109. Реформатский А. А., Введение в языковедение, М., 1960.
110. Ройзенблит Е. Б., К истории развития определенного и неопределенного артикля во французском языке, автореферат канд. дисс., М., 1954.
111. Рузавин Г. И., Вероятностная логика и ее роль в научном исследовании,— сб. «Проблемы логики научного познания», М., 1964.
112. Садовский В. Н., Дедуктивный метод как проблема логики науки,— сб. «Проблемы логики научного познания», М., 1964.
113. Санчес А. А., К вопросу о сущности системы арабской метрики,— сб. «Арабская филология», М., 1968.

114. Свидерский В. И., О диалектике элементов и структуры, М., 1962.
115. Свидерский В. И., Элементы и структура как категории диалектики,— сб. «Диалектика и логика научного познания», М., 1966.
116. Сегаль В. С., Начальный курс арабского языка, М., 1962.
117. Седельников Е. А., Структура предложения с точки зрения синтагматических и парадигматических отношений,— «Тезисы докладов на совещании языковедов вузовских и академических учреждений по теоретическим вопросам синтаксиса», М., 1960.
118. Семенов Д. В., Синтаксис современного арабского литературного языка, М.—Л., 1941.
119. Сепир Э., Язык. Введение в изучение речи, М., 1934.
120. Сергеева Т. Н., К вопросу о значащем отсутствии артикля перед именами существительными в современном английском языке, канд. дисс., М., 1952.
121. Сергеева Т. Н., О значащем отсутствии артикля перед именами существительными в современном английском языке,— «Иностранные языки в школе», 1953, № 1.
122. Серебренников Б. А., Общие вопросы артикля и проблема семантики употребления артикля в древнегреческом языке, канд. дисс., 1949.
123. Серебренников Б. А., К проблеме типов лексической и грамматической абстракции,— сб. «Вопросы грамматического строя», М., 1955.
124. Смирницкий А. И., Лексическое и грамматическое в слове,— сб. «Вопросы грамматического строя», М., 1955.
125. Смирницкий А. И., Синтаксис английского языка, М., 1957.
125а. Смирнов В. А., Уровни знания и этапы процесса познания,— сб. «Проблемы логики научного познания», М., 1964.
126. Соссюр Ф. де, Курс общей лингвистики, М., 1933.
127. Старинин В. П., Лингвистические заметки арабиста,— сб. «Семитские языки», М., 1963.
128. Субботин А. Л., Идеализация как средство научного познания,— сб. «Проблемы логики научного познания», М., 1964.
129. Томсен В., История языкознания до конца XIX века, М., 1938.
130. Трнка Б., Несколько мыслей о структурной морфологии,— сб. «Пражский лингвистический кружок», М., 1967.
131. Трубецкой Н. С., Основы фонологии, М., 1960.
132. Ульман С., Дескриптивная семантика и лингвистическая типология,— сб. «Новое в лингвистике», вып. II, М., 1962.
133. Успенский Б. А., Структурная типология языков, М., 1965.
134. Успенский Б. А., О сосуществовании грамматических типов в языке,— сб. «Лингвистическая типология и восточные языки», М., 1965.
135. Фёрс Дж. Р., Техника семантики,— сб. «Новое в лингвистике», вып. II, М., 1962.
136. Фортунатов Ф. Ф., Лекции по сравнительному языковедению, литографический курс, 1899—1900.
137. Фридман Д., О морфемном характере артикля,— «Вопросы языкознания», 1962, № 5.

138. Фридман М. Д., Славянские и германские местоименные и неместоименные формы прилагательного и вопрос об артикле,— «Тезисы докладов, предназначенных для обсуждения на II Всесоюзной конференции по славяно-германскому языкознанию, Минск, 22—25 мая 1965», Минск, 1965.
139. Фрумкина Р. М., Применение статистических методов в изучении языка,— в кн.: О. С. Ахманова, И. А. Мельчук, Е. В. Падучева, Р. М. Фрумкина, О точных методах исследования языка, М., 1961.
140. Халидов Б. З., Учебник арабского литературного языка, Ташкент, 1965.
141. Хомский Н., Синтаксические структуры,— сб. «Новое в лингвистике», вып. II, М., 1962.
142. Хэррис З., Совместная встречаемость и трансформация в языковой структуре,— сб. «Новое в лингвистике», вып. II, М., 1962.
143. Церетели Г. В., Арабская хрестоматия, Тбилиси, 1949.
144. Церетели К. Г., Материалы по арамейской диалектологии, Тбилиси, 1965.
145. Шагаль В. Э., Структурно-семантическая характеристика субстантивных словосочетаний в арабском литературном языке, автореферат канд. дисс., М., 1958.
146. Шагаль В. Э., О структурно-семантической характеристике субстантивных словосочетаний типа идафы в арабском литературном языке,— «Филологические науки», 1959, № 1.
147. Шарбатов Г. Ш., Современный арабский язык, М., 1961.
148. Шаумян С. К., Преобразование информации в процессе познания и двуступенчатая теория структурной лингвистики,— сб. «Проблемы структурной лингвистики», М., 1963.
149. Шаумян С. К., Структурная лингвистика, М., 1965.
150. Шептулин А. П., Система категорий диалектики, М., 1967.
151. Щерба Л. В., О трояком аспекте языковых явлений и об эксперименте в языкознании,— «Известия АН СССР», 1931, № 4.
152. Щерба Л. В., Грамматика и ее взаимоотношение с лексикой с методической точки зрения,— сб. «Преподавание иностранных языков в средней школе», М., 1947.
153. Щур Г. С., О соотношении системы и поля в языке,— сб. «Проблемы языкознания», М., 1967.
154. Энгельс Ф., Диалектика природы,— К. Маркс и Ф. Энгельс, Сочинения, т. 20.
155. Юшманов Н. В., Грамматика литературного арабского языка, Л., 1928.
156. Юшманов Н. В., Строй арабского языка, Л., 1938.
157. Юшманов Н. В., Загадка «двухпадежных имен» арабского классического языка,— «Труды Института востоковедения АН СССР», вып. XXXVI, 1941.
158. Юшманов Н. В., Краткая грамматика арабского языка, Л., 1964.
159. Юшманов Н. В., Редкий случай стирания служебной частицы,— «Язык и мышление», II, Л., 1934.

160. Behaghel O., Deutsche Syntax, Heidelberg, 1923.
161. Biard A., L'Article défini dans les principales langues européenes, Bordeau, 1908.

162. Birkeland H., Altarabische Pausalformen, Oslo, 1940.
163. Blachère R., Eléments de l'arabe classique, Paris, 1946.
164. Bloch B., Trager G. L., Outline of Linguistic Analysis, Baltimore, 1942.
165. Bloomfield L., Language, London, 1950.
166. Boost K., Neue Untersuchungen zum Wesen und zur Struktur des deutschen Satzes, Berlin, 1955.
167. Brandstetter R., Der Artikel des Indonesischen vergleichen mit dem Artikel des Indogermanischen, Luzern, 1913.
168. Bravmann C., Studies in Arabic and General Syntax, Cairo, 1953.
169. Bréal M., Essais de sémantique, Paris, 1911.
170. Brockelmann C., Précis de linguistique sémitique, Paris, 1910.
171. Brockelmann C., Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen, Berlin, 1908, 1912.
172. Brockelmann C., Arabische Grammatik, Leipzig, 1960.
173. Brøndal V., Morfologi og Syntax, Nye Bidrag till Sprogets Theori, København, 1932.
174. Brøndal V., Essais de linguistique générale, Copenhague, 1943.
175. Cantineau J., Grammaire du palmyrénien épigraphique, Le Caire, 1935.
176. Cantineau J., Etudes sur quelques parlers de Nomades Arabes d'Orient,— «Extrait des Annales de l'Institut d'Etudes Orientales», t. III (1937).
177. Caspari C. P., Grammatik der arabischen Sprache, Leipzig, 1859.
178. Castellino G., The Akkadian Personal Pronouns and Verbal System in the Light of Semitic and Hamitic, Leiden, 1962.
179. Christophersen A., The Articles, Copenhagen — London, 1939.
180. Collinson W., Indication, Baltimore, 1937.
181. Delitzsch F., Assyrische Grammatik, 1889.
182. Deutschbein M., System der neuenglischen Syntax, Göthen, 1917.
183. Dhorme E., La présence de l'article dans les plus anciens textes phéniciens,— «Archiv orientální», 1950, vol. XVIII, № 1—2.
184. Driver G. R., Problems of Semitic Grammar,— «Zeitschrift der Deutschen morgenländischen Gesellschaft», N. F., 16(91), 1937.
185. Elert C.-Chr., Phonologic Studies of Quantity in Swedish Based on Material from Stockholm Speakers, Upsala, 1964.
186. Ewald H., Grammatica Critica Linguae Arabicae, vol. I—II, Leipsiae, 1831—1833.
187. Ferguson Ch., Ani M., Lessons in Contemporary Arabic, Washington, 1960.
188. Firbas J., Some Thoughts on the Function of Word Order in Old English and Modern English,— «Sborník prací filos. fakulty Brněnské university», 1950, t. VI.
189. Firbas J., K vyjadřování aktuálního členění v angličtině,— «O vědeckém poznání soudobých jazyků», Praha, 1958.
190. Firbas J., Thoughts on the Communicative Function of the

Verb in English, German and Czech,— «Brno Studies in English», vol. I, Praha, 1959.
191. Fleisch H., L'Arabe classique. Esquisse d'une structure linguistique, Paris, 1956.
192. Frankenberg W., Die Determination in Semitischen,— «Studien J. Wellhausen gewidmet», 1914.
193. Frayha A., On the Necessity of Rewriting Arabic Grammar on Descriptive Basis,— «Al-'Abhāth», 1956, t. 8, № 1.
194. Frayha A., The Essentials of Arabic, Beirut, 1958.
195. Fries Ch., Meaning and Linguistic Analysis,— «Language», vol. 30, 1954.
196. Fück J., 'Arabīya, Paris, 1955.
197. Gardiner A., The Theory of Speech and Language, Oxford, 1932.
198. Garvin P., A Study of Inductive Method in Syntax,— «Word», vol. 18, 1962.
199. Geijer P., Om artikeln, dess ursprung och uppgift särskildt i franskan och andra romanska språk,— «Studier i modern språkvetenskap», Upsala, 1898.
200. Gelb I., La mimazione e la nunazione nelle lingue semitiche,— «Rivista degli Sudi Orientali», 1929, vol. XII, fasc. III.
201. Gordon C., Ugaritic Manual, Roma, 1955.
202. de la Grasserie R., De l'Article. Morphologie et syntaxe, Paris, 1895.
203. Gray L. H., Introduction to the Semitic Comparative Linguistics, New York, 1934.
204. de Groot A. W., Structurele Syntaxis, den Haag, 1949.
205. Guidi I., Summarium grammaticae Arabicae Meridionalis,— «Le Muséon», 1926, XXXIX.
206. Guillaume G., Le problème de l'article et sa solution dans la langue française, Paris, 1919.
207. Harris Z., Methods in Structural Linguistics, Chicago, 1957
208. Haywood J. A., Nahmad, A New Arabic Grammar, London, 1962.
209. Herdan G., Language as Choice and Chance, Groningen, 1956.
210. Hjelmslev L., Principes de grammaire générale, København, 1928.
211. Hodler W., Grundzüge einer germanischen Artikellehre, Heidelberg, 1954.
212. Hommel F., Südarabische Chrestomatie, 1893.
213. Jespersen O., Essentials of English Grammar, London, 1943.
214. Karcevski S., La Phonologie de la Phrase,— «Travaux du Cercle Lingnistique de Prague», 1931, № 4.
215. Kern F., Die Deutsche Satzlehre, б/м., 1883.
216. King L. W., First Steps in Assyrian, б/м., 1898.
217. Kuryłowicz J., La mimation et l'article en Arabe,— «Archiv Orientální», 1950, vil. XVIII, № 1—2.
218. Kuryłowicz J., Le diptotisme et la construction des noms de nombre en Arabe,— «Word», 7 (1951).
219. Kuryłowicz J., L'apophonie en sémitique, Wroclaw, 1961.
220. Landberg C., Datīnah, Leiden, 1905.
221. Lees R. B., The Grammar of English Nominalizations,— «International Journal of American Linguistics», vol. 26. № 3 (July, 1960).

222. L i v e r a n i M., Antecedanti del diptotismo arabo nei testi accadici di Ugarit,— «Rivista degli Studi Orientali», Roma, 1963, vol. 38, fasc. 2.
223. M a s s i g n o n L., Réflexions sur la structure primitive de l'analyse grammaticale en Arabe,— «Arabica», t. I (1954), f. 1.
224. M a t h e s i u s V., O funkci podmětu,— «Čeština a obecný jazykozpyt», Praha, 1947.
225. M a t h e s i u s V., Rozpor mezi aktuálním členěním souvětí a jeho organickou stavbou,— «Čeština a obecný jazykozpyt», Praha, 1947.
226. M e i e r G. F., Das Zero-Problem in der Linguistik, Berlin, 1961.
227. M e i ß n e r B., Kurzgefaßte assyrische Grammatik, Berlin, 1907.
228. M e i ß n e r B., Die Keilschrift, Berlin, 1913.
229. M e r c e r S., Assyrian Grammar with Chrestomathy and Glossary, New York, 1961.
230. M i k u š R. F., Les fondements de la phonétique quantique,— «Proceedings of the Fifth International Congress of the Phonetic Sciences Held at the University of Münster, 16—22 August», 1964.
231. M o n t e i l V., L'Arabe moderne, Paris, 1960.
232. M ü l l e r D. H., Die Nunation und Mimation,— «Zeitschrift der deutschen Morgenländischen Gesellschaft», XXXV.
233. N o r e e n A., Vårt Språk, Stockholm, 1903.
234. O s i a n d e r E., Zur himyarischen Sprache und Altertumskunde,— «Zeitschrift der deutschen morgenländischen Gesellschaft», XX, 1866.
235. P a l m e r E. H., The Arabic Manual Comprising a Condensed Grammar of Both the Classical and Modern Arabic, London, 1885.
236. P e t r á č e k K. A., Study in the Structure of Arabic,— «Orientalia Pragensia, Philologica I», 1960.
237. P o u t s m a H., A Grammar of Late Modern English, Groningen, 1914.
238. R a b i n Ch., Ancient West-Arabian, London, 1951.
239. R a c o v i ţ ă C., L'Article en Russe,— «Bulletin linguistique publié par A. Rosetti», VI, 1938.
240. R e c k e n d o r f H., Arabische Syntax, Heidelberg, 1921.
241. R e u s c h e l W., Al-Ḫalīl Ibn Aḥmad, der Lehrer Sībawaihs, als Grammatiker, Berlin, 1959.
242. R y c h m a n s G., Grammaire Accadienne, Louvain, 1947.
243. S a c y S. d e, Grammaire Arabe, Paris, 1831.
244. S a c y S. d e, Principes de Grammaire Générale, Paris, 1852.
245. S a n d m a n M., Subject and Predicate. A Contribution to the Theory of Syntax, Edinburgh, 1954.
246. S a y c e A. H., An Elementary Grammar of the Assyrian Language, 1875.
247. S e c h e h a y e A., Essai sur la structure logique de la phrase, Paris, 1926.
248. S e i d e l E., Zu den Funktionen des Artikels (vorzugsweise an rumänischem, französischem, englischem und deutschem Material),— «Bulletin Linguistique». VIII, 1, Bucarest, 1940.
249. S m e a t o n B. H., Some Problems in the Description of Arabic,— «Word», 1956, vol. 12, № 3.
250. S o c i n A., Arabische Grammatik, Leipzig, 1885; Berlin, 1894; Berlin, 1899.

251. S t e u e r n a g e l C., Hebräische Grammatik, Leipzig, 1962.
252. S w e e t H., A New English Grammar. Logical and Historical, Oxford, 1900—1903.
253. T a g l i a v i n i C., Alcune osservazioni sul primitivo valore della mimazione e nunazione nelle lingue semitica.— «Donum natulicium Schrijnen», 1929.
254. T h a t c h e r G. W., Arabic Grammar, London, 1950.
255. U n g n a d A., Babylonische-Assyrische Grammatik, 1906.
256. W e i l H., De l'ordre des mots dans les langues anciennes comparées aux langues modernes. Questions de Grammaire Génerale, Paris, 1944.
257. W e n s i n c k J. A., The Article of Determination in Arabic,— «al-Andalus», t. 11 (1946).
258. W r i g h t W., A Grammar of the Arabic Language, vol. I and II, Cambridge, 1956.

259. ابراهيم السامرائي — النون والميم في اللغة العزبية، «دراسات في اللغة»، بغداد ١٩٦١
260. ابراهيم السامرائي — نظرة في التنوين، «دراسات في اللغة»، بغداد ١٩٦١
261. ابراهيم مصطفى — أحياء النحو، القاهرة ١٩٣٧
262. ابراهيم مصطفى — كتاب قواعد اللغة العربية لمدارس الثانوية، مصر ١٩٤١
263. ابن الانباري — أسرار العزبية Leiden, 1886
264. ابن جنى — الخصائص القاهرة ١٩٥٢—١٩٥٥
265. ابن جنى — سر صناعة الاعراب، مصر ١٩٥٤
266. ابن الحاجب — «الكافية» في النحو
267. ابن عقيل — الشرح على الفيه ابن مالك، مصر ١٩٥٦
268. ابن فارس — علم اللغة
269. ابن مالك — كتاب الخلاصة في النحو المعروف بالالفية Paris, London, 1833.
270. ابن هشام — أوضح المسالك
271. ابن هشام — مغنى اللبيب
272. ابن هشام — شذور الذهب
273. ابن هشام — شرح «قطر "ندى وبل الصدى"» مصر ١٩٦٣
274. ابن يعيش — شرح المفصل Leipzig, 1882
275. الاشموني — شرح على ألفية ابن مالك، مصر

276. بطرس البستاني — قاموس محيط المحيط بيروت ١٨٧٠—١٨٦٧
277. حسن عون — اللغة والنحو، دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، مصر ١٩٥٦
278. الزمخشري — كتاب المفصل (فى علم العربية) مصر ١٣٢١ ﻫ
279. سعيد الافغاني — فى أصول النحو، دمشق ١٩٥٧
280. سعيد الافغاني — مذكرات فى قواعد اللغة العربية، دمشق ١٩٥٧
281. سيبويه — الكتاب، بولاق ١٣١٦ ﻫ
282. شوقى ضيف — المدارس النحوية، القاهرة ١٩٦٨
283. طه حسين — قادة الفكر القاهرة ١٩٣١
284. فؤاد ترزى — أداة التعريف فى العربية، «الابحاث» السنة ١٥ الجزء ٤، ١٩٦٢
285. عباس حسن — النحو الوافى، القاهرة ١٩٦٦
286. عبد الحميد حسين — القواعد النحوية مادتها وطريقتها، مصر ١٩٥٤
287. على الجارم ومصطفى أمين — كتاب النحو الواضح مصر ١٩٥٩
288. مصطفى الغلاييني — جامع الدروس العربية، بيروت ١٩٦٦
289. مهدى المخزومي — مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو، القاهرة ١٩٥٨
290. مهدى المخزومي — فى النحو العربي، بيروت ١٩٦٤

المحتــوى

سلسلة الكتب العلميــة

٣٥

Г. М. Габучян

ТЕОРИЯ АРТИКЛЯ И ПРОБЛЕМЫ АРАБСКОГО СИНТАКСИСА

مطابع مؤسسة الوحدة

١٤٠١ هـ – ١٩٨٠ م